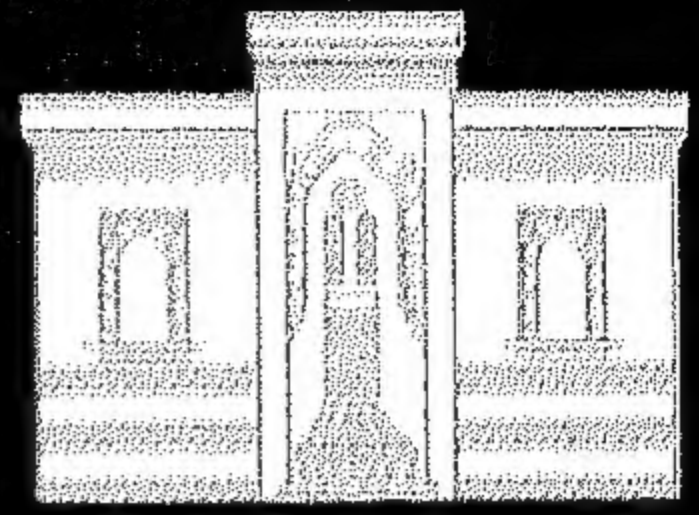


مصر
النهضة



مركز الكتب والوثائق القومية
الإدارة المركزية للمراكز العلمية
مركز تاريخ مصر المعاصر

الجريمة في مصر

في النصف الأول من القرن العشرين

الشوارع الخلفية



٦٢

د. عبد الوهاب بكر

الجريمة فى مصر

فى النصف الأول من القرن العشرين

«الشوارع الخلفية»

الجريمة فى مصر

فى النصف الأول من القرن العشرين

«الشوارع الخلفية»

د. عبد الوهاب بكر

الهيئة العامة
لدار الكتب والوثائق القومية
رئيس مجلس الإدارة
أ. د. محمد صابر عرب

بكر، عبد الوهاب .
الجريمة في مصر في النصف الأول من القرن
العشرين: الشوارع الخلفية/ عبد الوهاب بكر. - القاهرة:
دار الكتب والوثائق القومية، الإدارة المركزية للمراكز العلمية
، مركز تاريخ مصر المعاصر ، 2005 -
310 ص ؛ 30 سم. - (مصر النهضة)
يشتمل على إرجاعات ببليوجرافية
تدمك 1 - 0408 - 18 - 977

٣٤٥,٠٢

إخراج وطباعة:
مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٣/١٩٠٥/٢٠٠٥

I.S.B.N. 977 - 18 - 0408 - 1



دار الكتب والوثائق القومية
الإدارة المركزية للمراكز العلمية
مركز تاريخ مصر المعاصر

مصر النهضة

سلسلة دراسات علمية في تاريخ
مصر الحديث والمعاصر

رئيس مجلس الإدارة

أ.د. محمد صابر عرب

رئيس الإدارة المركزية للمراكز العلمية

أ.د. محمد علي حله

رئيس التحرير

أ.د. أحمد زكريا الشلق

سكرتير التحرير

عبد المنعم محمد سعيد

الآراء الواردة بالنص لا تعبر عن رأى
هيئة التحرير ولكن تعبر عن رأى المؤلف

أسس هذه السلسلة

أ.د. يونس لبيب رزق

عام ١٩٨٣

للمراسلات / مركز تاريخ مصر المعاصر /
دار الكتب والوثائق القومية / كورنيش
النيل - رملة بولاق .

إخراج: محمد عبد الحليم

إشراف: علي أحمد خليفة

الإهداء

إلى

أم الدنيا مصر

تقديم

فى السنوات الأخيرة شرع نفر من المؤرخين والباحثين المصريين فى الإهتمام بجوانب جديدة من التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة والمعاصرة، وكان من بين هذه الجوانب دراسة تاريخ الجريمة وظاهرة الإجرام، فى الريف والحضر، ودراسة مهنة البغاء وتطورها. وكذلك تعاطى المخدرات، وتاريخ الجماعات الهامشية، وغير ذلك من الموضوعات التى لم تكن تلقى اهتماماً إلا من علماء الاجتماع وعلم النفس وفقهاء القوانين والتشريعات، حيث كانت تدرس هذه الموضوعات باعتبارها ظواهر اجتماعية أو نفسية، تخضع لدراسات إمبريقية فى الغالب للكشف عن أسبابها وأساليب ممارستها وكيفية محاصرتها والتصدي لها لحماية المجتمع منها، بالقوانين والتشريعات أو بأساليب العلاج الاجتماعى أو النفسى ونحو ذلك.. غير أن دراسة مثل هذه الظواهر والقضايا فى إطار سياقها التاريخى، وارتباطها بتحولات المجتمع السياسية والاقتصادية- الاجتماعية عبر المراحل الزمنية، هو ما جذب اهتمام ذلك نفر من المؤرخين والباحثين، فبرزت أسماء عبد الوهاب بكر وسيد عشاوى وعماد هلال وغيرهم، ليقدّموا دراسات مهمة فى هذا المجال.

وفى هذا الإتجاه يأتى الكتاب الذى نقدمه فى هذا العدد من "مصر النهضة" ليتناول تاريخاً علمياً للجريمة فى مصر منذ بداية القرن العشرين وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ لمؤرخ وكاتب معروف هو الأستاذ الدكتور عبد الوهاب بكر أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب جامعة الزقازيق، ليمثل إسهاماً جديداً فى مجال اهتمامه الذى بدأه بكتابين، أولهما عن أحوال الأمن فى مصر المعاصرة (صدر عام ٢٠٠٠) والآخر عن مجتمع القاهرة السرى فى النصف الأول من القرن العشرين (صدر عام ٢٠٠١) ولذلك يكتسب هذا العمل أهمية خاصة يستمدّها من حداثة هذا المجال فى الكتابة التاريخية، كما يستمدّها من امتلاك المؤلف خبرة بحثية بدراسة مثل هذه الموضوعات، لم يكتسبها فقط من اشتغاله بالتأريخ لها، وإنما، قبل ذلك، من دراسته القانونية فى كلية البوليس واشتغاله فترة عملية فى مجال الشرطة، قبل أن تجذبه الجامعة وعشق التاريخ، ليصبح مجال دراسته الأثير، ويقدم فيه تاريخاً علمياً مستفيضاً للبوليس المصرى منذ بداية عصر محمد على وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢.

لقد بدأ الدكتور عبد الوهاب بكر دراسته بفصل تمهيدى تحدث فيه عن مصادره وعن مفهوم الجريمة من منظور قانونى ثم اتبع منهجاً زمنياً

خلال معالجة للفصول الأربعة الأولى، ليعرض من خلالها تطور أنواع وأساليب الجريمة فى سياقها التاريخى، فبدأ بدراستها منذ بداية القرن العشرين حتى بداية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤. ثم انتقل إلى دراسة تطور الجريمة منذ بداية الحرب حتى فترة الكساد الإقتصادى العالمى عام ١٩٢٩ وانعكاسها على المجتمع المصرى، ليدرس بعدها وضع الجريمة منذ بداية الثلاثينيات وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية وآثارها السلبية، ثم درس تداعياتها حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢. ليربط بين تطور أشكال وظواهر الإجرام بتلك التحولات السياسية والإقتصادية التى مر بها المجتمع المصرى.

ثم قدم لنا المؤلف فصلاً مهماً عالج فيها أسباب الجرائم واختلافها تاريخياً، والمناخ الذى يؤدى إلى زيادتها أو نقصانها، وطبيعة الاختلاف بين جرائم المدينة وجرائم الريف.. كما سلط أضواء التحليل العلمى على ظاهرة احترام الإجرام ونموها، والتشريعات العقابية التى استهدفت الدفاع عن المجتمع، ولم يكتف المؤلف بدراسة الجرائم التى يرتكبها المصريون أنفسهم، وإنما خصص أحد فصول كتابه لدراسة الجرائم التى يرتكبها الأجانب فى مصر، عندما كانوا يحتمون بالإمتيازات الممنوحة لجاليتهم، وقد رأى المؤلف أن يخصص الفصلين الأخيرين من كتابه لجرائم المخدرات والبغاء، بعد أن ناقش الجدل العلمى بشأن "الجريمة عديمة الضحية" باعتبارها جرائم يمارسها البالغون فى الخفاء ولا تضر سواهم، ورجح رأى القائل بأنه ليست هناك جريمة بلا ضحية، مع اعتبار أن مرتكبى هذه الأنواع يضررون بالمجتمع المنتج ويسببون أضراراً إقتصادية وصحية على المستوى القومى.

ورغم أن الكاتب قد أغرقنا فى سيل من الإحصائيات والأرقام، إلا أنه أجاد تحليلها وتوظيفها لخدمة الحقائق التاريخية، شأن بقية مصادره.. لقد نجح الدكتور عبد الوهاب بكر فى جذبنا إلى "الشوارع الخلفية" وأسرارها وخبائها، حيث تفرخ الجريمة وتبيض، فأمتعنا بقدر ما أفادنا علمياً، بالكشف عن ذلك الجانب من التاريخ الإجتماعى لمصر المعاصرة، مصر التى نسعى لنهضتها ورقياً بمزيد من المعرفة التاريخية العلمية..

والله ولى التوفيق،،،

رئيس التحرير

د. أحمد زكريا الشلق

أكتوبر ٢٠٠٥

مقدمة

تاريخ بلادى زآخر بالحوادث، زآخر بالحوادث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، زآخر بقضايا تركت آثارها على وجه بلادى. وكلما توغل المرء فى تاريخ هذه البلاد اكتشف أنه لم يصل بعد إلى أغوارها. وكلما تعمق المرء فى تفسير ظواهرها كلما اتضح له أن هناك الكثير الكثير الذى لم يعرف بعد عن هذه البلاد ... (بهية ... أم عقد وجلابية).

مصر كنز عامر وبحر زآخر من الحوادث والقضايا لم نكتشفها بعد. ورغم ما صدر عن مصر من آلاف المؤلفات والبحوث والمقالات، فلا تزال مصر تحمل فى رحمها الكثير الذى لم يعرفه أحد بعد.

وعندما طرقت باب التاريخ الاجتماعى لمصر منذ سنوات، كنت اعتقد أنني قد جمعت فأوعيت. حدث هذا عندما قدمت رسالتى للماجستير بعنوان (البوليس المصرى ١٨٠٥ - ١٩٢٢)، وكذلك عندما أصدرت كتابى (البوليس المصرى ١٩٢٢ - ١٩٥٢) بطبعته الأولى (١٩٨٨) والثانية (١٩٩٣). ثم وجدت أن الأمر على عكس ما اعتقد، فأصدرت كتابى (أحوال الأمن فى مصر المعاصرة بعد ١٩٥٢)، وأتبعته بكتابى (مجتمع القاهرة السرى ١٩٥١ - ١٩٥٠).

وكما سيلاحظ القارئ الكريم أنني قد اخترت تاريخ جهاز الأمن والجريمة والإجرام مدخلا لدراسة تاريخ مصر الاجتماعى، بحسبان أن هذا التاريخ كاشف صريح وصادق لأحوال المجتمع المصرى من حيث أن الجريمة ظاهرة اجتماعية ترتبط بأمور كثيرة، اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية يمكن من خلال معالجتها التوصل إلى بعض من مكنون هذه البلاد الحافل بالأسرار والأخبار.

ومرة أخرى يخيب ظنى وأجد أنني لم أصل بعد ولو إلى قطرة من بحر المعرفة عن مصر، وأننى وغيرى سنحتاج إلى أعمال وأعمال وأعمال فى تاريخ مصر نستطيع أن نقول معها أننا لا نزال على طريق البحث. وهو ما يؤكد ما قاله الإمام الشافعى (كلما إزددت علما : زادنى علمى بجهلى). وليس فيما أقول أى غرابة، فمن يقول أنه قد أستوفى البحث فى مجال ما لمجرد أنه قد أصدر كتابا أو كتباً فيه، هو واهم وساذج ... وأنا أحد هؤلاء.

من ذلك أنني عندما أصدرت كتابى (مجتمع القاهرة السرى) عن شريحة المومسات فى النصف الأول من القرن العشرين، كنت اعتقد أنني قد غطيت هذه الفترة الزمنية تماما، فإذا بالوثائق والدراسات التى عثرت عليها بعد ذلك تثبت بعد ظنى عن الحقيقة، وأن الفترة تحتاج إلى مجلدات

ومجلدات، وحتى هذا كله لن يغطي تاريخ مصر الزاخر ولا حتي تلك الجزئية التي طرقها في العمل الذي أشرت اليه (مجتمع القاهرة السري).
إن الجريمة كظاهرة اجتماعية لم تحصل حتي الآن على ما يشفي الغليل سواء على مستوى الدراسات الجنائية أو التاريخية، وإن كنت أقول إن الدراسات الجنائية تتقدم كثيراً عن الأخيرة في هذا المجال بحكم التخصص.
لقد كتبت أعمال رائعة عن الملكية الزراعية في مصر، وتعرض الرواد ممن كتبوا هذه الأعمال للصراع الاجتماعي في الريف المصري، ولكن هل درس أحدهم (الجريمة) كصورة من صور ذلك الصراع ؟ هل تحدث أحدهم عن جرائم الريف المصري في إطار التقسيم النوعي، الطابع الانتقامي في جرائم الريف وأسبابه ؟ الأثر الاقتصادي لجرائم سرقة الماشية والحريق العمد باعتبارهما من أهم ملامح الإجرام في الريف المصري الذي يعتمد على الأرض، ملكية الأرض، إيجار الأرض إلخ. في الحياة بصفة عامة!!!

ولست أهاجم في هذا المقام هذه الأعمال على الإطلاق، ولكني أحاول أن أقدم أسبابي لضرورة الكتابة في التاريخ الاجتماعي من زوايا عديدة وهامة، وأحاول أيضاً أن أنبه إلى أن تاريخ مصر بصفة عامة، وليس الاجتماعي منه فقط يحتاج إلى الكثير من الكتابات عسي أن تغطي بعضاً منه، ولن يستطيع أحد القول - مع هذا - بأنه قد فعل.

ولعلي من خلال هذه السطور أستطيع أن أسوغ محاولتي هذه لدراسة الجريمة في مصر في النصف الأول من القرن العشرين.

فأنا لا أزال أحاول منذ سبعينيات القرن العشرين التنبيه إلى ما يمكن أن تقدمه دراسة الجريمة من إضافة لتاريخ مصر الاجتماعي والاقتصادي بل والسياسي. ولا تزال دور الحفظ عندنا تزرخ بمادة علمية عن هذا الموضوع، يمكن أن تحدث انقلاباً في فهم التاريخ الاجتماعي لمصر، وفي فهم الشخصية المصرية بوجه عام.

وهذا العمل الذي أقدمه للقارئ الكريم، محاولة لدراسة شكل الجريمة وتطورها والعوامل التي أثرت فيها، الكتلة الإجرامية في مصر، الصلة بين الجريمة والبيئة، أحوال الجريمة وتطورها خلال الفترة موضوع الدراسة ومظاهر هذا التطور، الجريمة المدنية، جريمة الريف، الجريمة الاحترافية، جرائم الأجانب. ويناقش هذا الكتاب ما اصطلح على تسميته علمياً بالجريمة التي ليس لها ضحية Victimless crime والمتمثلة في (الدعارة) (والمخدرات) بكافة أوجه نشاطها.

فبالنسبة للجريمة الأولى، فإني وإن كنت قد أصدرت عنها كتابي (مجتمع القاهرة السري ١٩٠٠ - ١٩٥١) إلا أن المادة العلمية التي أتيحت لي بعد صدوره تغريني على تقديم المزيد عن هذا الامر. وهذا في حد ذاته يؤكد حقيقة ضرورة مراجعة التاريخ أو إعادة قراءته، وأن (نظرية السبب الواحد) قد سقطت إلى الأبد، وأنه ليس معني أن قضية قد بحثت مرة، أن باب الأجتهد فيها قد اقفل إلى الأبد، وهي فكرة رديئة يتبناها البعض منا مع الأسف. غير أنه مما يخفف من هذا الأسف أن هذا (البعض) قليل في عدده وبالتالي فهو قليل في خطره على حركة التقدم العلمي. كما أن هذا يؤكد صحة ما قاله العماد الاصفهاني (١١٢٥ - ١٢٠١م) "إني رأيت أنه لا يكتب أحد كتابا في يومه إلا قال في غده : لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل. وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر".

وفوق هذا فإن الدراسة التي أصدرتها عن (الدعارة) كانت تتصل بهذه الجريمة في القاهرة وحدها، وبالتالي فإن دراسة القضية على مستوى مصر كلها يصبح مبرراً كافياً لإعادة الكتابة فيها.

أما بالنسبة للمخدرات، فإن ما كتب عنها خلال الفترة (١٩٠٠ - ١٩٥٢) محدود للغاية، ولم يؤرخ أحد - حسب علمي - لمراحل تطور هذا النشاط في مصر، وخاصة التحول الذي كان يجري في مزاج المتعاطين من المصريين فيتحولون من الحشيش إلى الأفيون، ومن الأفيون إلى الهيرويين، ومن المخدرات السوداء إلى المخدرات التخليقية، وأسباب ذلك ودوافعه.

أنا لا أنكر أن بعض المشتغلين بمكافحة هذا النشاط الضار قد كتبوا فيه من الزاوية القانونية والجنائية، لكن أحدا من المشتغلين بالتاريخ لمصر لم يكتب عن هذا الموضوع رغم أهميته القصوي، كما أن أحدا من المشتغلين بالدراسات الاجتماعية لم يكتب عن صلة تعاطي المخدر بالعلاقات الجنسية، أو صلته بقضية ختان الإناث أو بالأمراض المتوطنة وأثرها على الطاقة العاملة. هل كان يوجد في مصر ما يسمى بالجريمة المنظمة ؟ وهل تضمنت الجريمة المنظمة جرائم معينة عاشها المجتمع المصري ؟ وهل كانت الجريمة المنظمة في مصر هي نفس الجريمة المنظمة في أوروبا وأميركا من حيث نوعية الجرائم التي تنظم فيها الجريمة (المخدرات - الدعارة - القمار - المشروبات الروحية).

هل أنتجت الجريمة شخصيات ذات شهرة إجرامية (كألفونسو كابوني Alphonse Capone يناير ١٨٩٩ - يناير ١٩٤٧) وجون ديلنجر John Dillinger (يناير ١٩٠٣ - يوليو ١٩٣٤). هل أثرت الحرب العظمي

١٩١٤ - ١٩١٨ والحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥ فى شكل الجريمة فى مصر ؟ - هل كان للوجود الأجنبي فى مصر دور فى تطور الجريمة ؟ أسئلة كثيرة تحاول هذه الدراسة إعطاء إجابة لها لعلها تفلح فى كشف بعض من تاريخ مصر الإجتماعي.

تبقى قضية أخيرة أرغب فى مناقشتها فى هذه المقدمة، هي عنوان الدراسة (الشوارع الخلفية فى مصر).

فالشوارع الخلفية هو (مصطلح رمزي) للعمل الذي يتم فى الخفاء. والعمل الذي يتم فى الخفاء هو العمل غير المشروع إذا كنا نتعامل فى إطار القانون الذي يجرم العمل، أو هو العمل غير الأخلاقي الذي يرفضه المجتمع باعتباره يتعارض مع المتعارف عليه من القيم إذا كنا نتعامل مع الضبط الأخلاقي للمجتمع. كذلك هو العمل الذي يفضل متعاطوه أن لا يراه أحد باعتباره مجلبة للعار والإحتقار.

ولست أجد تعبيراً عن هذه الأمور أفضل من مصطلح (الشوارع الخلفية). فهي الجريمة الجنائية والجريمة الخلقية، وأي فعل يستتر صاحبه فى الظلام ليفعله، وكل هذه الأمور تتم بعيداً عن أعين الناس. فالسرقة تتم فى الظلام أو فى غيبة المجني عليهم أو فى غفلة منهم، والدعارة لها أماكنها الخاصة البعيدة عن المجتمع النقي، فهي فى المواصلات وأماكن الريب فيما اصطلح على تسميته (بالكره خانات) فى مجال الوصف العام لأماكن الممارسة، وإن كانت القاهرة قد اختصت بمسمياتها الخاصة، وبعض حاضرات الريف (البنادر).

ويكاد أن يتطابق العنوان الذي اخترته لهذه الدراسة (الشوارع الخلفية) مع المصطلح الإنجليزي (Underworld) فهو يعنى من بين معاني أخرى - عالم الرذيلة والجريمة.

وقد استخدم توماس رسل (Thomas Russell) قائد شرطة القاهرة (١٩١٧ - ١٩٤٦) هذا المصطلح عندما كتب عن عالم القاهرة السري (Cairo's Underworld فى كتابه العمدة - 1902 Egyptian Service) (1946) الذي يعد أفضل أدبيات الشرطة فى القرن العشرين، من وجهة نظري على الأقل. فقد شمل هذا الفصل من كتابه، الحديث عن عالم الدعارة بأنشطته المختلفة، والقمار، والجريمة الجنائية، والمخدرات. مما يعنى أن المصطلح يشمل كل الأفعال المعتبرة جرائم، وكذلك الأفعال التي تدخل فى إطار الرذائل كالدعارة التي لم تكن تشكل حتى عام ١٩٥١ جريمة فى المدونة العقابية المصرية. فقط فإن شوارع (رسل) إختصت بالقاهرة فقط، أما شوارع هذا الكتاب فكانت مصر كلها.

وقد اختصت هذه الدراسة بالنصف الأول من القرن العشرين بحسبان أن الجريمة في هذه الفترة لم تلق من العناية ما هي جديرة به، باستثناء العمل العظيم والوحيد الذي أصدره (محمد البابلي بك) مدير مدرسة البوليس والإدارة في عام ١٩٤١ تحت عنوان (الإجرام في مصر - أسبابه وطرق علاجه). وبعد فإنني أرجو أن يحقق هذا العمل بعض ما أردته منه عندما أصدرته، إسهاماً في خدمة تاريخ الوطن.
والله من وراء القصد.

دكتور عبد الوهاب بكر
مصر الجديدة - شتاء ٢٠٠٤

فصل تمهيدي

إشكاليات بحثية

يعد الإحصاء الجنائي بالنسبة لقراءة الجريمة بمثابة اللغة التي يتعين معرفتها لقراءة الكتاب. فكما أن الكتاب لا يمكن قراءته وفهم محتواه دون الإلمام باللغة التي كتب بها، كذلك فإن الجريمة من حيث شكلها وحركتها وتطورها وحجمها بالنقص أو الزيادة، ونسبة المحفوظ من الجرائم إلى ما تم التصرف فيه إلخ..... كل هذا لا يمكن معرفته دون وجود الإحصاء الجنائي. والإحصاء الجنائي ليس مجرد أرقام تبين ارتفاع أعداد الجرائم أو انخفاضها في مكان ما في زمن معين، بل إن هناك من النتائج التي يمكن استخلاصها من الإحصاء الجنائي، ما يساعد على رسم السياسة الأمنية في مواجهة الجريمة، وما إلى ذلك من النتائج التي تعني المشتغلين بعلم النفس وعلم الإجرام والديموجرافيا والتخطيط العمراني وغيره. وهو ما يسمى بتحليل المضمون.

وقد عرفت مصر الإحصاء الجنائي في عام ١٨٩١^(١)، وأصدرت سلطات الأمن الخاضعة للنفوذ البريطاني في ذلك الوقت جداول توضح أعداد الجرائم في فترة معينة من السنة مقارنة بالسنة التي قبلها (٣ أشهر - ٦ أشهر).

غير أن هذه الإحصائيات كانت تعني في ذلك الوقت بالزيادة والنقصان في عدد من الجرائم الهامة التي كانت تقتصر على :

- القتل بالمواد ٢٠٨، ٢١١، ٢١٣ عقوبات.
- الضرب والجرح المفضي إلى الموت بالمادة ٢١٥ عقوبات.
- الشروع في القتل.
- السرقة بالإكراه بالمادة ٢٨٧ عقوبات.
- السرقة بالإكراه إذا ترك الإكراه جروحاً بالمادة ٢٨٨، ٢٩١ عقوبات
- قطع الطريق والسرقة بالإكراه بالمادة ٢٨٩ عقوبات.
- الشروع في السرقة بإكراه.
- الحريق العمد بالمواد ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤ عقوبات.
- السرقة بالمادة ٢٩٢ عقوبات.
- سرقة المواشي بالمادة ٢٩٤ عقوبات.
- السرقة بدون إكراه بالمادة ٣٠٠ عقوبات. (٢)

وقد تضمنت تقارير المعتمد البريطانى السنوية أرقاماً إجمالية لجرائم القتل والشروع فيه والسرققات بالإكراه والشروع فيها، مع تحليل لهذه الجرائم.^(٣)

كانت هذه الإحصائيات تصدر باللغة الإنجليزية، ولم تكن للنشر العام، بمعنى أنها كانت توزع على المستوى الإداري والوظيفي حيث كانت تنتهي بعبارات باللغة الانجليزية تلفت فيها السلطة الصادر عنها الإحصاء انتباه المدير المسئول إلى تزايد نوع أو أكثر من الجرائم المتضمنة في الإحصاء.

(The attention of the mudir of ... is invited to the increase in murders)

(The attention of mudirs is invited to this)

ولا يمكن اعتبار هذه الأعمال إحصائيات بالمعنى المفهوم، بل إن الوصف الأقرب لها هو (التقارير الحكومية) التي تقدم للمسئولين ليصدروا تعليماتهم بشأنها حسب الأحوال.

كذلك فقد كانت تصدر منذ عام ١٨٩١ جريدة تسمى (وقائع البوليس) وكانت تتضمن قوائم بالأشخاص (المحكوم عليهم والمطلوب البحث عنهم وضبطهم) والأشخاص (المتهمون بسرقات المطلوب البحث عنهم وضبطهم) و(الأشخاص المقتضي كف البحث عنهم) و (الأشخاص التائبون المطلوب البحث عنهم وضبطهم) و (جثث الموتى المطلوب الاستعراف عليها).

كانت هذه الجريدة تصدر (يوم الخميس من كل أسبوعين) عن قسم الضبط بنظارة الداخلية، ويبدو أنها كانت توزع على كافة حيث ورد في صدر صفحتها الأولى ما يفيد أن (أجرة نشر الاعلانات هي ٦ قروش للسطر في الصفحة الأولى و٤ قروش في باقي الصفحات)^(٤)

ولم تكن هذه الجريدة تحوي إحصاءات عن الجريمة، لكنها كانت تقدم عرضاً للجرائم التي ارتكبها الأشخاص الذين كان مطلوبا ضبطهم. وعلى ذلك فإن فائدتها كانت قاصرة على إعطاء وصف لشكل الجريمة في نهايات القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

على مستوى مدينة القاهرة فقد كانت القيادات البريطانية لجهاز الشرطة فيها تحرص على إصدار تقرير سنوي عن نشاط مكافحة الجريمة وأرقام الجرائم تحت عنوان Cairo City Police Annual Report For the Year...

ثم يذكر اسم السنة التي يخصها التقرير. كان الجزء الثاني من التقرير يناقش عدة عناصر ترتبط في أغلبها بعملية حفظ الأمن مع إشارة بسيطة إلى أنواع الجرائم وما تم التصرف فيه منها - وبعض المقارنات الإحصائية .

-	تقلب الجريمة.	-	النظام العام.
-	نتائج عمل البوليس في الجنايات والجنح.	-	واجبات الدوريات.
-	المحاكم القنصلية.	-	تفاصيل الجرائم الهامة والجنح.
-	العلاقات مع النيابة.	-	المحاكم الوطنية.
-	المتشردون والمتسولون.	-	القناصل والرعايا الأجانب.
-	قانون حمل السلاح.	-	إضاءة المدينة.
-	المؤسسات العامة.	-	مشايخ الحارات.
-	الوفيات غير الطبيعية.	-	الأعمال الصحية.
-	الحرائق.	-	حركة المرور.
-	جوازات السفر.	-	التسجيل.
-	الملاحظات العامة.		

كانت الجرائم التي يناقشها تقرير بوليس القاهرة تتمثل في جرائم القتل بالمادة (٢٠٨) عقوبات - الشروع في القتل - السرقات بالإكراه بواسطة عصابات بالمادة (٢٨٧) عقوبات - السرقات بالإكراه بالمادة (٢٩١) عقوبات - قطع الطريق للسرقة - الحريق العمد - السرقات العادية - سرقات الماشية. (٥)

ويبدو أن هذه التقارير التي كانت تصدر باللغة الإنجليزية كانت للأغراض الحكومية فقط، إذ أنها كانت تحمل تأشيرات باللغة الإنجليزية لرؤساء موجهة لمرؤوسيهم.

عندما تولى توماس رسل Thomas Russell قيادة شرطة القاهرة في عام ١٩١٧ عمداً إلى إصدار تقارير سنوية باللغة العربية، كان يوجهها إلى وزير الداخلية متضمنة شكل الجهاز وتطوره ونشاطه إلى جانب إحصاءات بأعداد الجرائم وأنواعها، ومقارنات عددية للجرائم في السنة السابقة، ونماذج لجرائم ارتكبت في المدينة خلال العام موضوع التقرير. وتعد هذه التقارير أفضل إحصائيات الفترة من حيث تكاملها واحتوائها على معلومات مفيدة عن حركة الجريمة في المدينة.

وقد ظلت هذه التقارير تصدر حتي ترك (رسل) الخدمة في عام ١٩٤٦، ثم استمرت تصدر في عهود القيادات المصرية لشرطة المدينة بعد عام ١٩٤٦ وحتى نهاية الفترة موضوع الدراسة. (٦)

وعلى نهج مدينة القاهرة فقد كانت مدن مصر التي يقود الشرطة فيها ضباط إنجليز، تصدر تقارير سنوية عن جهاز الشرطة والجريمة كل عام، وكانت تتضمن بيانات مشابهة لتلك التي كانت تتضمنها تقارير رسل. (٧)

كانت النقلة الكبرى في مجال الإحصاء الجنائي تلك التي جرت في عام ١٩٢٧ عندما أصدرت إدارة عموم الأمن العام إحصاءات للجريمة في القطر تحت عنوان (تقرير عن الأمن العام في القطر المصري).

تضمنت هذه التقارير في البداية عرضاً عاماً عن حالة الأمن في العام موضوع التقرير، نسبة القضايا المحفوظة مؤقتاً إلى القضايا التي تم التصرف فيها، أسباب زيادة الجرائم، إحصاء عن الجنايات بأنواعها، إحصاء عن الجنايات بحسب مكان وقوعها، عرض لجنايات

- القتل العمد والشروع فيه وبيان الأسباب الدافعة على ارتكابها - السرقات بظروف والشروع فيها - الحريق العمد - تسميم المواشي - إتلاف المزروعات - التهديد والاغتصاب - تعطيل القطارات - الضرب المفضي إلى الموت - الضرب الذي نشأت عنه عاهة - الفسق وهتك العرض.

ثم تتحدث التقارير عن أسباب اطراد الزيادة في عدد الجنايات منذ أول القرن العشرين، وأثر القوانين المعمول بها في ازدياد الجرائم، وأثر العناية بتحقيق البلاغات في ازدياد الجرائم، إلى جانب عناصر أخرى تتعلق بأساليب ضبط الجرائم ومكافحة الجريمة.

ولقد كانت هذه التقارير كافية في حد ذاتها للتعرف على حركة الجريمة وتطورها وأسبابها خلال الفترة موضوع الدراسة، إلا أنها لم تكد تظهر ثلاث مرات (حتي عام ١٩٢٩) حتي توقفت عن الصدور حتي عام ١٩٣٧ عندما أعيد إصدارها من جديد. ومنذ عام ١٩٣٨ إنتظمت في الصدور حتي يومنا هذا.

وهكذا فإننا نلاحظ اضطراب حركة الإحصاء الجنائي في مصر لفترة تكاد تغطي أكثر من ثلثي الفترة موضوع الدراسة، وهو ما يمكن أن يصيب دراسة الجريمة في هذه الفترة ببعض الضبابية التي يمكن أن تؤثر في مصداقية الدراسة.

وكنا قد ذكرنا في موضع سابق من هذه الصفحات أن أسلوب الإحصاء الجنائي كان هو الأسلوب الإنتقائي. بمعنى أن انواعاً معينة من الجرائم - وخاصة قبل عام ١٩٢٧ - كانت هي التي تخضع للإحصاء

بنتيجة مفادها استبعاد أنواع أخرى من الجرائم من الحصر العددي من ناحية، والفحص التحليلي من ناحية أخرى.

ويمكن التماس بعض العذر للقائمين على أعمال الأمن في ذلك الوقت بالنظر لأن الإحصاء الجنائي، أو إن شئنا الدقة (قياس مدي الجريمة) Measuring the extent of crime كان في مراحله الأولى، إذا علمنا أن أقدم تحليل إحصائي في الولايات المتحدة يرجع تاريخه إلى عام ١٩٣٠.

على أن الإحصاء الجنائي ليس مقياساً كاملاً في حد ذاته، فكل الدول التي تأخذ بالإحصاء الجنائي تأخذ بمعيار (الجريمة التي أبلغ عنها لسلطات الأمن أو التحقيق).

وليس كل جريمة تقع يبلغ عنها، فأحدث الدراسات تشير إلى أن ما يبلغ للسلطات لا يتجاوز ٣٠% من الجرائم التي تقع على الأشخاص، و٣٦% من الجرائم التي تقع على الممتلكات.^(٨)

تتفق أغلب الآراء على أن الجريمة من المنظور القانوني هي (عمل ارتكب بالمخالفة لقانون يحرمه والذي من أجله تفرض المحكمة ضرباً من العقوبات تتضمن الإعدام، السجن، الغرامة، والعزل من المنصب أحياناً).^(٩)

صدر أول قانون مصري للعقوبات في عام ١٨٨٣. وقد جاء هذا القانون مستمداً أحكامه من القانون الفرنسي (كود نابليون CodeNapoleon) الصادر في عام ١٨٠٤.

وقد ظل هذا القانون معمولاً به حوالي عشرين عاماً حتي ظهرت الحاجة إلى تعديل بعض نصوصه لمسايرة تطورات الحياة، فعدل في عام ١٩٠٤، ثم في عام ١٩١٣، ثم في عام ١٩٣٧، وكانت التعديلات تستهدف ملاحقة التطور في النشاط الإجرامي بتأثير أفعال وتغليظ عقوبات أو تخفيفها.

ففي تعديلات ١٩٠٤ أدخلت طائفة كبيرة من الجرائم التي كانت في عداد الجنح (إتلاف المزروعات - قتل الماشية إذا اقترن ذلك بظروف خاصة - تحريض الشبان على الفسق وفقاً للمنصوص عليه في المادة ٢٣٠ عقوبات - هتك العرض بغير قوة ولا تهديد الواقع على من كانت سنه أقل من سبع سنين - خطف الأطفال الذين لم يبلغ سنهم خمس عشرة سنة وفق المادة ٢٥٠ عقوبات - الخطف المنصوص عليه في المادة ٢٥١ - تزوير الأوراق المالية - العود في السرقات - إخفاء الأشياء المسروقة - خيانة الأمانة - التزوير - والشروع في ذلك كله. أقول أدخلت هذه الجنح في عداد الجنايات.

ثم ظهرت في سنة ١٩١٠ جرائم العنف السياسي عندما افتتح إبراهيم ناصف الورداني هذا النوع من الجرائم بجريمة اغتيال (بطرس باشا غالي) رئيس النظار في ١٩١٠/٢/٢٠. وقد تبين من خلال التحقيقات في هذه الجريمة خلو قانون العقوبات من نصوص تعاقب على (الاتفاقات الجنائية)، فصدر القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٠ بشأن تجريم هذا النشاط، وأضيفت بمقتضى ذلك المادة ٤٧م لقانون العقوبات. (١٠)

وهكذا فإنه على مدى الفترة موضوع الدراسة أضيفت جرائم جديدة إلى قانون العقوبات. وكانت هذه الإضافات ناتجة عن تطور في الجريمة، بعد ظهور أفعال إجرامية لم تكن مجرمة من قبل ويحتاج الأمر إلى التصدي لها قانوناً.

ولا يخفى أن تجريم أفعال جديدة لم تكن مجرمة من قبل أو تعديل وصف جريمة من (مخالفة) إلى (جنحة) أو من (جنحة) إلى (جناية)، من شأنه أن يرفع من أعداد الجرائم بالزيادة بحيث يمكن الاعتقاد أن الجريمة في حالة تصاعد بنتيجة مفادها إختلال الأمن، وهي نتيجة غير صحيحة في هذه الحالة.

على أن هذا لا يعني هذه الدراسة في كثير، فحركة الجريمة التي تهدف هذه الدراسة إلى إظهارها هي تلك الحركة الناجمة عن ظروف تتعلق بالإنسان ونشاطه الاجتماعي ووضعه الاقتصادي والأحوال السياسية. أما الإرتفاع في الجريمة نتيجة لإدخال بعض أنواع النشاط الإنساني في إطار التجريم بعد أن كانت هذه الأنواع من النشاط غير مجرمة، فهي قضية تدخل في إطار ما يسمى (بالضبط الاجتماعي) الذي يخرج عن نطاق هذه الدراسة - لكن هذا لا يمنع من الإشارة إليها على سبيل رصد تطور الجريمة.

ومن المؤكد ان قانون العقوبات المصري - شأنه شأن أي قانون - قد تعرض للتعديل بالإضافة أو الحذف على مدى الفترة موضوع الدراسة، فالقانون بحسبانه (أداة الضبط الاجتماعي) لابد له من أن يساير حركة المجتمع، والمجتمع متطور بطبيعته، فالتطور سنة الحياة. (١١) وعلى ذلك فإن القانون في حد ذاته معبر عن تطور المجتمع - من زاوية معينة بالطبع وهي (السلوك البشري).

هوامش الفصل التمهيدي

- (١) Egypt N° 1 (1903) – Reports by his Majesty's agent and Consul-General on the finances, Administration, and Condition of Egypt and the Soudan in 1902.
- (٢) دار الوثائق القومية Return of Crimes & Delits for 6 months ending 30th June 1894 Compared with same period in 1893
ومحمد عبد الهادي الجندي بك (التعليقات الجديدة على قانون العقوبات الأهلي)
الطبعة الثانية – مطبعة على سكر أحمد بمصر – القاهرة ١٩٢٣م.
- (٣) Egypt No.1 (1901) (1902) (1903) (1904) (1907) (1912) (1914)
Reprots by His Majesty's Agent and Consul-General on the
Finaces, Administration, And Condition of Egypt and the Soudan
- (٤) وقائع البوليس – العدد ١٠٨ – السنة الخامسة – ١٨٩٦ – قسم الضبط – نظارة
الداخلية.
- (٥) Cairo City Police-Annual Report-1893,1894.
- (٦) بوليس مدينة القاهرة – التقارير السنوية – ١٩٢٦ إلى ١٩٥٣.
- (٧) حكمدارية بوليس القنال – تقرير أعمال بوليس القنال عن سنة ١٩٣٥ و ١٩٣٦.
- (٨) Lexicon Universal Encyclopedia-Lexicon Publications Inc.,
NewYork, 1983-Vol.5-pp., 344-347.
- (٩) Lexicon Universal Encyclopedia-Op.Cit., Vol.5-p., 344.
- (١٠) تقرير عن حالة الأمن العام في القطر المصري عام ١٩٢٧ – إدارة عموم الأمن
العام – وزارة الداخلية – مطبعة مصر – ١٩٢٧.
- (١١) أنظر قانون العقوبات الأهلي مع التعديلات الطارئة عليه لغاية سبتمبر ١٩٢٦ –
القاهرة – المطبعة الأميرية – ١٩٢٦. وقانون العقوبات الأهلي الصادر في عام
١٩٣٧.

الفصل الأول

الجريمة في مستهل القرن العشرين

أتناول في هذا الفصل الجريمة وما يتعلق بها في الفترة الواقعة بين بداية القرن وحتى قيام الحرب العظمي (١٩١٤) على اعتبار أن تلك الحرب وما أعقبها تشكل - من وجهة نظري على الأقل - نقلة في شكل الجريمة في مصر مما يستتبع أفراد فصل جديد للفترة الواقعة بعد ١٩١٤. لعل أهم ما يمكن رصده خلال الفترة التي يناقشها هذا الفصل هو ذلك التصاعد المطرد في حجم الجريمة فيما يخص الجنايات. ونظرة واحدة إلى الجدول الآتي تبين صحة ما أقول

جدول (١-١)

عدد الجنايات المرتكبة خلال الفترة ١٩٠٠ - ١٩١٤ (١)

السنة	العدد	السنة	العدد
١٩٠٠	١٢٩٠	١٩٠٨	٣٦٥٥
١٩٠١	١٥٤٨	١٩٠٩	٣٨٢٨
١٩٠٢	١٧٤٥	١٩١٠	٣٣٧١
١٩٠٤	٢٨٧٧	١٩١١	٣٨٧٤
١٩٠٥	٣٠١١	١٩١٢	٣٧٨٤
١٩٠٦	٣٥٨٦	١٩١٣	٤٠٩٦
١٩٠٧	٣٢٨٨	١٩١٤	٣٧٦٩

تفيد النظرة الأولى إلى الجدول أن الجريمة خلال الفترة ١٩٠٠ - ١٩١٤ كانت ترتفع بشكل لافت للنظر. فباستثناء سنوات ١٩٠٧، ١٩١٠، ١٩١٤ فإن الجريمة كانت في تصاعد مضطرد. كانت الجريمة في عام ١٩٠٠ (١٢٩٠ جناية)، فإذا بها في عام ١٩١٣ (٤٠٩٦ جناية وهو تزايد يستوجب التوقف أمام هذه الأرقام للتعرف على أسباب هذه الزيادة. لكننا قبل أن نناقش هذه القضية ينبغي أن نشير إلى أن هذه الإحصاءات كانت تقتصر على جنايات (القتل) و(الشروع في القتل) و(السرقه بالإكراه) و (الشروع في السرقه بالإكراه) وجرائم أخرى دون تصنيف. وكان هذا يعني أن جرائم أخرى لم تكن تدخل في نطاق الإحصاء، أو لعل عنوان (جرائم أخرى) كان يعني باقي الجرائم التي لم تذكر بأسمائها "كالجريق العمد".

وفيما يتعلق بالجنگ فإن التقارير التي لدينا تفيد أن عددها بلغ في عام ١٩٠٦ (٦٣٨٦٤) وفي عام ١٩٠٧ (٥٩٧٦٠). هذا فيما يتعلق بتقارير المعتمد البريطاني.

وأسباب الزيادة في حجم الجريمة عديدة، وكل منها يحتاج إلى شرح مفصل حتي تتبين حالة الأمن في فترة محددة.

غير أن الإنصاف يقتضي القول أنه لا يصح اتخاذ (زيادة عدد الجنايات) أو (نقصه) معياراً للحكم على حالة الأمن العام، فهناك من الجرائم المعدودة من الجنايات ما لا سبيل إلى تعليل للزيادة فيها أو النقص، كما هو الحال في جرائم هتك العرض، الفسق، الرشوة، الاختلاس، التهديد، التزوير، الضرب المفضي إلى الموت أو إلى عاهة مستديمة، والقتل العمد بغير سبق إصرار.

هذه الأنواع من الجرائم لا يصح اتخاذها مقياساً صحيحاً لحالة الأمن في البلاد. المعول إذن هو البحث في ماهية الجرائم كافة وفي الأسباب الدافعة لارتكابها للوقوف على الأسباب الحقيقية لزيادة الجرائم أو نقصها ومن ثم الحكم حكماً صحيحاً.

لكننا قبل البدء في البحث في ماهية الجرائم ودلالاتها علينا أن نرصد سنوات الأزمات في الفترة ١٩٠٠ - ١٩١٤ حتي نستطيع أن نصل إلى الأسباب.

في عام ١٩٠٦ حدث نوع من التهاافت على المضاربات في سوق الأوراق المالية وأراضي البناء نتيجة لاستقرار نظام الملكية الزراعية وارتفاع أسعار الإيجارات للأراضي الزراعية، وإنشاء سد أسوان وبيع أراضي الدائرة السنية وقيام شركات تقسيم الأراضي المستصلحة ذات رؤوس الأموال الأجنبية، وظهور شركات الرهن العقاري التي شرعت في أعمال الإقراض والرهن.

مع توافر الأراضي للشراء واستغلالها في الزراعة والتوسع العمراني توسع المصريون في الإستدانة من بنوك الرهن الأجنبية، التي سهلت عمليات الإقراض وإجراءاتها وشروطها.

وفجأة حدثت الأزمة عام ١٩٠٧ عندما انخفضت أسعار القطن وانخفضت متوسطات غلة الفدان من القطن بالقنطار، فعجز الذين استدانوا من بنوك الرهن عن سداد مديونياتهم، وخرجت بالتالي مساحات الأراضي المملوكة للفلاحين إلى المقرضين.

ونشطت حركة الإستيلاء على الأراضي المرهونة للمرابين اليونانيين الذين كانوا يقرضون الفلاحين بفوائد تراوحت بين ٢ - ٥ % في الشهر الواحد.

كذلك فإن كثيراً من المستدينين لجأوا إلى بيع أراضيهم التي اشتروها عن طريق الإستدانة متحملين خسائر فادحة من أجل الوفاء بالتزاماتهم، لكن كثيرين عجزوا عن التخلص من الأزمة، فزادت التفاليس والبيوع الجبرية.^(٢) امتدت أزمة ١٩٠٧ بأثارها إلى عام ١٩٠٨ وعام ١٩٠٩

فإذا راجعنا الجدول (١) فإننا سنجد ارتفاعاً ملحوظاً في عدد الجنايات في سنوات ١٩٠٦، ١٩٠٨، و ١٩٠٩ وهي سنوات الأزمة المعروفة بأزمة ١٩٠٧.

فإذا دققنا في ماهية الجرائم فإننا سنجد أن جرائم القتل والشروع فيه التي كانت (١٠٩٠) في عام ١٩٠٦ قد ارتفعت إلى (١١٢٠) في عام ١٩٠٧، و (١٣٥٤) في عام ١٩٠٨، و (١٤٤٦) في عام ١٩٠٩.

أما السرقات بالإكراه والشروع فيها فقد بلغت في عام ١٩٠٧ (٥٥٩) وفي عام ١٩٠٨ نقصت بمقدار خمسة جنايات فقط ثم ارتفعت في عام ١٩٠٩ إلى ٥٩١.

عندما انتهت الأزمة المالية في عام ١٩١٠ انخفضت أعداد الجنايات بصفة عامة فبلغت ٣٣٧١ جناية بنقص قدرة ٤٥٧ جناية عن عام ١٩٠٩، وهبط عدد جرائم القتل والشروع فيه إلى ٧٧٦ جناية بعد أن كان (١٤٤٦) في عام ١٩٠٩.

وبالنسبة للسرقات بالإكراه فإن عددها في عام ١٩١٠ انخفض إلى (٣٥٥) بعد أن كان ٥٩١ جناية في عام ١٩٠٩.

أزمة أخرى، في عام ١٩١١ تخرج مركز البنك الأهلي وتوقف عن الدفع، وقبضت البنوك أيديها عن الإقراض فحدثت أزمة مالية في البلاد زادت معها أعداد الجنايات بصفة عامة إلى ٣٨٧٤ بزيادة (٥٠٣) جناية عن عام ١٩١٠، وزاد عدد جرائم القتل والشروع فيه إلى ٨٢٤ جناية بعد أن كان عددها ٧٣٦ في عام ١٩١٠.

أما عدد جنايات السرقة بالإكراه فقد ارتفع في عام ١٩١١ ليصل إلى ٤٢٣ جناية بعد أن كان قد هبط إلى ٣٥٥ جناية في عام ١٩١٠.

فلما هدأت حدة الأزمة هبط عدد الجنايات في عام ١٩١٢ إلى ٣٧٨٤ جناية أي بنقص ٩٠ جناية عن عام ١٩١١.

لكنه عاد وارتفع في عام ١٩١٣ إلى (٤٠٩٦) وهو رقم لم يسجل منذ أول القرن العشرين الذي كان عدد الجنايات فيه ١٢٩٠ جناية فقط.

والارتفاع مقلق، فقد تجاوزت الزيادة ثلاثة أضعاف الرقم في عام ١٩٠٠ رغم أن الفاصل الزمني قدره ١٢ عاماً، وهو فاصل لا يسوغ هذه الزيادة المتضاعفة.

أرجعت بعض المصادر الاضطراب الاقتصادي الذي أصاب مصر خلال أزمة ١٩٠٧ إلى الكساد المالي الذي ضرب العالم كله في ذلك العام ثم انتقله إلى مصر في نفس العام على شكل انهيار اقتصادي حاد، وأضافت هذه المصادر أن سنوات ما قبل الحرب العظمي (١٩١٤) قد قضيت كلها في تدارك هذه الأزمة وآثارها. (٣)

كان للأسباب الاقتصادية إذن دور كبير في ارتفاع معدلات الجريمة، فكلما أصابت البلاد أزمة مالية ارتفعت معدلات الجريمة مما يقطع بوجود صلة مؤكدة بين الجريمة والأوضاع الاقتصادية.

وفي هذا الإطار فإن المشتغلين بالأمن كانوا يجدون أسباب زيادة الجريمة خلال الفترة ١٩٠٠ - ١٩١٤ في حقيقة أن مصر كانت بلداً زراعياً أكثر منه صناعياً أو تجارياً، (وأن السواد الأعظم من السكان يباشرون الزراعة وما يرتبط بها، فإذا تدهورت أسعار الحاصلات الزراعية وبخاصة منها القطن، وانقبضت تلك الأيدي التي اعتادوا أن يروها مبسوطة إليهم بالمال ثمناً لتلك الحاصلات فلا أقرب من أن يغريهم الفقر بمخالفة القوانين في سبيل قضاء حاجاتهم فيندفعون في تيار الإجرام لسد عوزهم). (٤)

ويحتاج الأمر إلى إيضاح مسألة الزراعة في مصر وما يرتبط بها من تجليات. ففي الفترة الواقعة بين عام ١٨٩٤ و ١٩١٤ كانت مساحة الأراضي الزراعية في مصر ٤,٧٠٠,٠٠٠ فداناً توزعت على النحو الآتي:

جدول (٢-١) حالة الامتلاك الخاص في سنة ١٨٩٤ و ١٩١٤. (٥)

سنة ١٨٩٤				مساحة الملكيات
عدد الملاك	%	المساحة بالفدان	%	
٥١٢,١٦٠	٧٧,٦	٩٣٠,٦٠٠	١٩,٨	من ١ : ٥ أفدنه
٧٥,٢٤٠	١١,٤	٥٤٩,٩٠٠	١١,٧	من ٥ : ١٠ أفدنه
٣٩,٦٠٠	٦	٥٥٤,٦٠٠	١١,٨	من ١٠ إلى ٢٠ فداناً
١٣,٢٠٠	٢	٣٢٤,٣٠٠	٦,٩	من ٢٠ إلى ٣٠ فداناً
٨,٥٨٠	١,٣	٣٤٣,١٠٠	٧,٣	من ٣٠ إلى ٥٠ فداناً
١١,٢٢٠	١,٧	١,٩٩٧,٥٠٠	٤٢,٥	أكثر من ٥٠ فداناً

سنة ١٩١٤				مساحة الملكيات
عدد الملاك	%	المساحة بالفدان	%	
١,٤١٤,٩٢٠	٩٠,٧	١,٤٢٥,٠٦	٢٦,١	من ١ : ٥ أفدنه
٧٦,٤٤٠	٤,٩	٥٢٩,٦٢٠	٩,٧	من ٥ : ١٠ أفدنه
٣٧,٤٤٠	٢,٤	٥٠٧,٧٨٠	٩,٣	من ١٠ إلى ٢٠ فداناً
١٠,٩٢٠	٠,٧	٢٦٧,٥٤٠	٤,٩	من ٢٠ إلى ٣٠ فداناً
٧,٨٠٠	٠,٥	٣٣٣,٠٦٠	٦,١	من ٣٠ إلى ٥٠ فداناً
١٢,٤٨٠	٠,٨	٢,٣٩٦,٩٤٠	٤٣,٩	أكثر من ٥٠ فداناً

ويكشف الجدول دون حاجة إلى تفسير عن اختلال جسيم في توزيع الملكية الزراعية بين المصريين خلال الفترة التي يغطيها هذا الفصل. فقد كان ١,٧% من مجموع ملاك الأراضي في مصر وعددهم ٦٦٠,٠٠٠ يمتلكون ٤٢,٥% من مجموع الأراضي الزراعية البالغ مساحتها ٤,٧٠٠,٠٠٠ فدان في عام ١٨٩٤ بمساحة ملكية أكثر من ٥٠ فداناً لكل منهم، بينما كانت نسبة من يمتلكون من ١ إلى ٥ أفدنه تبلغ ٧٧,٦% من مجموع ملاك الأراضي في مصر في ذلك العام.

وفي عام ١٩١٤ بلغت نسبة الذين يملكون أكثر من ٥٠ فدان ٠,٨% من عدد الملاك في البلاد وكان مجموع ما يملكونه من هذه الأراضي ٤٣,٩% من مساحة الأراضي الزراعية في مصر والتي كانت قد بلغت ٥,٤٦٠,٠٠٠ فداناً، بينما بلغت نسبة الذين يملكون من ١ إلى ٥ أفدنه ٩٠,٧% من عدد الملاك وكانت نسبة ما يملكونه من الأراضي ٢٦,١%.

وما يعنينا هو حقيقة امتلاك ٠,٨% أي أقل من ١% من الملاك لـ ٤٣,٩% من الأراضي في مصر بمعدل ملكية أكثر من ٥٠ فدان للواحد منهم بينما يعيش ٩٠,٧% من الملاك على ٢٦,١% من أراضي مصر الزراعية بمعدل ملكية من ١ إلى ٥ أفدنه.

وزيادة الملاك في الجدول لا تعني شيئاً إيجابياً، فهذه الزيادة كانت أكبر من المساحة المنزرعة. فقد زاد عدد الملاك الذين يملكون من ١ - ٥ فدان بنسبة أكبر من الزيادة في المساحة التي يملكونها، بينما قلت نسبة الذين يملكون أكثر من ٥٠ فداناً وارتفعت في نفس الوقت نسبة مساحة الأراضي التي في حيازتهم.

والجدول الآتي يبين متوسط ما كان يمتلكه الفرد من طبقة الملاك الصغار ومتوسط ما كان يمتلكه الفرد من طبقة كبار الملاك بمقارنة عامي ١٨٩٤ و ١٩١٤.

جدول (١-٣) متوسط الزيادة أو النقص في الملكية الزراعية في عامي ١٨٩٤ أو ١٩١٤

متوسط الملكية	النسبة المئوية للزيادة في المساحة	النسبة المئوية للزيادة في العدد
هبوط من ٢ فدان إلى فدان واحد تقريباً	٦,٣%	١٨,١% +
زاد من ١٧٨ فدان إلى ١٩٢ فدان تقريباً	١٠,٤% +	٠,٩ -

ويبين تحليل المضمون هنا أن الزيادات في الملكيات قد حدثت في الملكيات الكبيرة حيث كان ١٢,٤٨٠ مالكا يمتلكون ما يقرب من نصف الأراضي الزراعية، وأن متوسط ما كان لدى الفرد من ٩٠,٧% من الملاك في عام ١٩١٤ كان فداناً واحداً تقريباً.

فإذا قدرنا متوسط أفراد الأسرة بأربعة - موضوع في الاعتبار أحوال المجتمع المصري في ذلك الوقت من غياب أي برامج لتحديد النسل وتنظيم الأسرة وتفشي تعدد الزوجات - فإننا نستطيع أن نقدر - ولو إلى حد ما - إيراد الأسرة في اليوم أو الشهر.

فإذا أضفنا إلى ذلك استمرار تضائل الملكيات الصغيرة بسبب نظام الميراث، وتباين قدرة الأرض الإنتاجية من مكان إلى آخر، فإننا نستطيع أن نقرر ما سبق أن قررناه من وجود اختلال فاحش بين كبار الملاك وصغارهم تبدو تجلياته في اختلاف البون الشاسع في مستوي المعيشة، فمن أفراد يعيشون تحت مستوي خط الفقر، إلى غني يقرب من التخمّة.

كذلك فإننا نستطيع أن نقرر ترتيباً على ما فات أن التقدم الاجتماعي في مصر خلال الفترة ١٩٠٠ - ١٩١٤ كان غير متوازن مع التطور الاقتصادي بصفة عامة، ومع الزراعة بصفة خاصة، بنتيجة مؤاها انخفاض مستوي المعيشة إلى درجة شديدة. (٦)

ولقد كان القطن - باعتباره المحصول النقدي الرئيسي Cash Crop الذي يعتمد عليه لسداد أثمان المشتريات (الاستيراد) ودفع الديون - يحتل المساحة الأعظم من جملة الأراضي الزراعية في مصر على حساب المحاصيل الأخرى. ففي عام ١٩١٣ بلغ عدد الأفدنة المنزرعة قطناً ١,٧٢٣,٠٠٠ فداناً (٢٢%) من المساحة الزراعية، وكان الذرة يشكل ٢٤%

من مجموع الأراضي بينما كان القمح يشكل ١٧% من جملة الأراضي، أما البقول فقد تدهور إنتاجها.

ونظراً لتغير أسعار القطن تبعاً لظروف العرض والطلب العالمية، ونظراً لاعتماد مصر على هذا المحصول للاستيراد وسداد الديون، فإن السياسة الزراعية كانت تتأثر بهذه الأسعار، بمعنى أنه كلما انخفض سعر القطن مع حاجة البلاد إلى استيراد بضائع من الخارج، تعين عليها أن تزيد المساحة المخصصة لهذا المحصول على حساب باقي المحاصيل.^(٧)

كذلك فإن ملاك الأراضي كانوا يفضلون زراعة القطن على غيره من المحاصيل بسبب الأرباح التي تعود عليهم من زراعته، فالربح الناتج من زراعة فدان واحد قطعاً كان يساوي ضعف الربح الناتج عن نفس المساحة من القمح.

أيضاً فإن زراعة القطن كانت تتاسب ملاك الأراضي الغائبين عن أراضيهم والمقيمين في المدينة، نظراً لأن القطن محصول لا يؤكل. فقد كان المالك يفضل زراعة هذا المحصول لضمانه أن الفلاح لن يأكله كما يحدث بالنسبة للمحاصيل الأخرى التي يمكن أن تنقص غلتها بسبب استهلاك الفلاح أكلاً. كما أن القطن كان هو المحصول الوحيد الذي يمكن الاقتراض بضمانه من البنوك.

وقد قدم (شارل عيسوي) شرحاً بليغاً لهذا الأمر في حوار دار بينه وبين أحد ملاك الأراضي الغائبين عن موضوع زراعة (البطاطس) والقطن، فقد اعترف المالك بأن البطاطس أكثر ربحاً من القطن، لكنه أضاف (لكننا لا نستطيع أن نزرع البطاطس نظراً لأن (فلاحينا) يأكلونها)

(We could not plant potatoes as our fellaheen would eat them up)^(٨)

ومعني هذا أنه كان هناك انخفاض في الإنتاج المحصولي الغذائي (القمح والبقول) مما يزيد من معاناة الفقراء.

من بين صغار الملاك (١ - ٥ فدان) كان هناك من يملكون (فداناً فأقل). وقد ارتفع عدد أصحاب هذا القدر على مدي النصف الأول من القرن، لكن الذي يعنينا هو أن هؤلاء كانوا يبلغون ١٤٣,٩٥٠ يملكون ١٢,٩٨٢ فداناً في عام ١٩١٤، وكان متوسط الملكية عند هؤلاء هو ٤٣% من الفدان. وللمرء أن يتخيل ما يمكن أن يوفره ٤٣% من الفدان لأسرة تتكون من أربعة أفراد على مدي العام !!!.

وفوق هؤلاء فقد كشف إحصاء ١٩٠٧ عن وجود شريحة من عمال الزراعة الرحل (عمال التراحيل) بلغ عددها ٨٧٢٧٨٥ - وهؤلاء كانت

أحوالهم الاجتماعية أسوء من الفلاحين المعدمين المستقرين في الضياع أو المستأجرين، لأن عامل الزراعة يقضي عمره متنقلاً من مكان إلى آخر سعياً وراء الرزق.^(٩) ولا شك أن عدد هؤلاء كان يتزايد، ويمكن أن يكون قد وصل إلى مليون في عام ١٩١٤.

وإلى جانب هذا الجيش من أصحاب الملكيات القزمية (فدان فأقل) وعمال التراحيل فقد كان هناك (الفلاحون المعدمون)، وهم ذلك الجيش من الذين لا يملكون أرضاً على الإطلاق، ويعيشون على العمل بالأجر داخل قرأهم أو يستأجرون قطعاً صغيرة من الأرض لزراعتها ودفع القيمة الإيجارية للمالك أو يقاسمونه غلة الأرض من المحصول فيما كان يعرف (بالنسبة).^(١٠)

فأما من كان يعيش على استئجار الأرض فقد كان يتعرض لنوع من الاستغلال والقهر الذي كان يمارسه ملاك الأراضي المؤجرين. فالإيجارات ترتفع (بلا ضوابط إلا قانون العرض والطلب وفي إطار من القهر ومن الحاجة الاجتماعية).^(١١)

ولقد كان هذا منذراً بصراع اجتماعي تبدو تجلياته في ازدياد معدلات الجريمة في الريف خلال الفترة التي يغطيها هذا الفصل، وهو ما بدا من خلال عرض إحصائيات الجريمة الذي قدمناه في الصفحات السابقة. ومع أنه لا توجد لدينا جداول كاملة بتطور القيمة الإيجارية للأراضي الزراعية في مصر في الفترة ١٩٠٠ - ١٩١٤، إلا أن التقرير المساحي Cadaster للفترة ١٨٩٢ - ١٩٠٧ قدر القيمة الإيجارية الكلية لمصر في هذه الفترة بـ ١٦,٣٥٦,٠٠٠ جنيه أو ٣,٥٩٥ ثلاثة جنيهات وخمسمائة وخمسة وتسعون قرشاً للفدان. كذلك فإن حركة الإيجارات في الفترة ١٩٢٨ - ١٩٣٧ قد قدرت إيجار الفدان كالاتي :

جدول (٤-١) حركة الإيجارات في الفترة ١٩٢٨ - ١٩٣٧^(١٢)

١٩٣٧	١٩٣٢	١٩٢٨	
٥ جنيه	٣ جنيه	٧ - ٨ جنيه	شمال الدلتا
٧ - ٨ جنيه	٥ جنيه	١٠ - ١١ جنيه	جنوب الدلتا
١٠ - ١٢ جنيه	٨ - ٩ جنيه	١٨ - ٢٠ جنيه	المنيا

وتكمن قيمة الجدول ولو أنه يخص فترة تاريخية لم نتعرض لها بعد في أنه يكشف عن الإرتفاع المتوالي لإيجارات الأراضي دون ضوابط، وهو ما كان مبعث شكوي الفلاحين ونقمتهم على ملاك الأراضي.^(١٣)

ثم تأتي قضية الأجور. كان أجر العامل الزراعي غير الماهر Unskilled Labourer في عام ١٩١٤ (٢,٥ - ٣ قرش) في اليوم في الدلتا، و (٢,٥ قرش) في اليوم في الصعيد الأوسط والأعلى. وكان المتوسط العام لأجر العامل الزراعي العادي Rural Labourer هو ٤ قروش في اليوم في عام ١٩١٣. (١٤)

غير أن هذا لم يكن الدخل الحقيقي لهذا النوع من العمال، فالعمالة الزراعية في مصر لم تكن توفر فرص عمل مستديمة، بمعنى أن العامل الزراعي لم يكن يعمل طوال أيام الأسبوع، وإنما كان هذا العمل موسمياً أو مؤقتاً Seasonal or Temporary.

أما بالنسبة للعمال الصناعيين (بنائين - نجارين - مبلطين - نقاشين - ميكانيكيون - حدادين - خراطيين - بعض عمال السجائر) فقد كانت أجورهم خلال الفترة التي يغطيها هذا الفصل تتراوح ما بين ١٥ - ٣٠ قرشاً في اليوم. وكان الأجر اليومي للعمال نصف المهرة Semiskilled كسائقي الترام، الكمسارية (المحصلين) العمال في مصانع السجائر وعمال مصانع النسيج، عمال السكك الحديدية، المخزنية، عمال البناء (الفعلة) يتراوح ما بين ٨ - ١٥ قرشاً في اليوم.

أما العمال غير المهرة وأغلبهم من الفلاحين وفقراء عمال المدن والنساء والأطفال والذين كانوا يعملون في أحواض السفن، أعمال البناء كحراس أو خفراء، وبعض الخدمات المنزلية، ومصانع تكرير السكر والمحالج وأغلب أنواع العمل اليدوي، فقد كانوا يتقاضون ثمانية قروش في اليوم كحد أقصى. (١٥)

ويستطيع المرء أن يصل إلى النتيجة المستخلصة من هذا العرض عن أحوال العمال والفلاحين عندما يقدم له هذا الجدول عن تكاليف المعيشة السنوية لأسرة تتألف من خمسة أفراد في الوجه البحري خلال الفترة التي يغطيها هذا الفصل.

جدول (٥-١) تكاليف المعيشة السنوية لأسرة مكونة من خمسة أفراد في الوجه البحري (١٦)

الطعام	١٧,٩٠٠ جنيه
الصابون والبتروول وأشياء ذات منفعة	١,٩٦٠ جنيه
تبغ	٣,٦٠٠ جنيه
ملابس	٢,٨٧٠ جنيه
الإجمالي	٢٦,٣٣٠ جنيه

وبلاحظ أن إيجار المسكن، وتكاليف العلاج، والمتنوعات كالتعليم والديون لم تذكر فى الجدول.

ومع أن الجدول يبين أن أحوال العمال الصناعيين كانت أفضل كثيراً من أحوال عمال الزراعة، إلا أنه يكشف أيضاً أن نسبة كبيرة من العمال الزراعيين كانوا يحصلون على دخول تقل كثيراً من تكاليف المعيشة السنوية الموضحة بالجدول (٢٦,٣٣ جنيه).

فالعامل الزراعي العادي الذي كان أجره اليومي ٤ قروش، كان دخله السنوي ١٤,٤ جنيه فى السنة بعجز قدره حوالي ١٢ جنيهاً.

والعامل الزراعي غير الماهر الذي كان أجره اليومي ٢,٥ - ٣ قروش، كان دخله السنوي ١٠,٨٠ جنيه بعجز قدرة ١٥,٥ جنيه إذا اعتبرنا أجره ثلاثة قروش فى اليوم، فإذا كان أجره ٢,٥ قرش بحسابه من الصعيد الأوسط فإن العجز السنوي فى الدخل يصل إلى ١٧ جنيهاً فماذا كانت وسيلة هذه الأعداد من الفلاحين المعدمين لتغطية العجز فى دخولهم إذا علمنا أن أعدادهم وفقاً لتقديرات إحصاء ١٩٠٧ كانت ٢,٤٤٠,٠٣٠ ارتفعت فى إحصاء ١٩١٧ إلى ٤,٠٤٤,٤٥٨، كما أنهم كانوا يشغلون المرتبة الثانية فى توزيع قوة العمل وفقاً للتقسيم القطاعي بعد (القوي غير المنتجة وذوي الأعمال غير المعروفة).

جدول (٦-١) توزيع القوي العاملة بالقطاع (١٧)

١٩١٧	١٩٠٧	
١٠,٩٦٤,٠٦٤	٩,٥١٠,٩٢٠	العدد الإجمالي للقوي العاملة
٤,٠٤٤,٤٥٨	٢,٤٤٠,٠٣٠	قطاع الزراعة
٢٦٩٣	٤١١٢	التعدين والاستخراج
٤٢٣,١٠٩	٢٨١,٤١٦	الصناعة
٦٦,٥٨٦	٩٤,٩٢٥	البناء والتشييد
١٥٠,٦٣٣	١٠١,١٣٦	النقل والمواصلات
٢٨٠,٥٦٢	١٦١,٢١٠	التجارة
٢٠٤,٠٤١	٩٤,٢٩٤	الخدمات الشخصية

الإدارة العامة والخدمات الإجتماعية	١٩٢,٩٦٦	١٨٦,٣٣٢
قوي غير منتجة وأعمال غير معروفة	٣,٤٤٩,٦٩٤	١,٠٣٧,٢٩٨
بدون عمل	١٠٥,٣٢٥	٣٧٢,٢٨٩

وأتصور أنه يمكن إضافة قطاع (القوي غير المنتجة وذوي الأعمال غير المعروفة) وعددهم ٣,٤٤٩,٦٩٤ في إحصاء ١٩٠٧، و ١,٠٣٧,٢٩٨ في إحصاء ١٩١٧، وكذلك قطاع الذين هم دون عمل وعددهم ١٠٥٣٢٥ في إحصاء ١٩٠٧، و ٣٧٢,٢٨٩ في إحصاء ١٩١٧، أقول أنه يمكن ضم هؤلاء إلى قطاع الزراعة في الإحصائين باعتبار أن القطاعين (القوي غير المنتجة) والذين (بدون عمل) يندرجون بطبيعة الحال في زمرة الفئات التي لا تغطي دخولها تكاليف المعيشة السنوية المشار إليها في الجدول. إذ ما الذي يستطيع أن يوفره الفرد في قطاع (القوي غير المنتجة) ليعيش إذا علمنا أن المقصود بهذا القطاع الأفراد الذين يمارسون أعمالاً تافهة (كمسح الأحذية) و (جمع القمامة) و (أعقاب السجائر) و (بيع أوراق اليانصيب).

ولا يحتاج أمر الذين (بدون عمل) إلى تفسير، فهم العاطلون، أو الذين يعانون البطالة. كان عدد القطاعات الثلاثة (الزراعة - القوي غير المنتجة - العاطلين) حوالي ستة ملايين (٥٩٩٦٠٤٩) في إحصاء ١٩٠٧، و (٥٤٥٤٠٤٥) في إحصاء ١٩١٧.

كان عدد السكان في عام ١٩٠٧ (١١,٢٨٧,٣٥٩)، وفي إحصاء ١٩١٧ (١٢,٢٩٢,٠٠٠)، ويعني هذا أن نسبة الذين كانوا لا يستطيعون توفير تكاليف المعيشة السنوية لأسرهم إلى مجموع السكان كانت ٥٣,١٢% في إحصاء ١٩٠٧ و ٤٤,٣٧% في إحصاء ١٩١٧.

لقد كان الاقتصاد المصري خلال النصف الأول من القرن العشرين نوعاً من الاقتصاد الذي يسميه المتخصصون (الاقتصاد الريعي)، وهو ذلك الاقتصاد الذي يعتمد في تطوره على محصول واحد من أي نوع (قطن) (مخزون بترولي) (تحويلات المواطنين من الخارج) (سياحة).

وعيب هذا النوع من الاقتصاد أنه يتعرض للانهيال إذا أصاب مصدر الربح أي خلل. فالدولة التي تعتمد على مخزونها البترولي كمصدر للربح يمكن أن تنهار اقتصادياً لو أصاب هذا المخزون نقص كبير أو أصابه النضوب أو انخفضت أسعار البترول عالمياً. والدولة التي تعتمد على السياحة كأحد مصادر ريعها يمكن أن يتدهور اقتصادها أو يتضرر بصورة كبيرة لو أصاب السياحة كساد ما نتيجة لأحداث عنف أو حوادث إرهاب

تجعل الناس يحجمون عن السفر للسياحة وركوب الطائرات وما يتبع ذلك من عمليات الشراء والتسوق.

وفي حالة مصر فإنها كانت تعتمد على القطن كمحصول نقدي Cash Crop في اقتصادها، إذ كان القطن يمثل ٨٥% من مجموع الصادرات المصرية (والاعتماد على محصول واحد لدفع قيمة الواردات يعرض البلاد التي تتبع هذا النظام الاقتصادي لخطر جسيم إذا أخفق هذا المحصول لأسباب طبيعية أو هبط سعره). (١٨)

وقد تعرضت أسعار القطن على مدى الفترة ١٩٠٠ - ١٩١٤ - وما بعدها - لتغيرات عديدة أسهمت بالقطع في الاقتصاد المصري بالسلب، وأضيفت إلى حركة الجريمة عاملاً يضاف إلى العوامل الاقتصادية الأخرى التي تناولتها الصفحات السابقة.

جدول (٧-١) أسعار القطن خلال الفترة ١٩٠٠-١٩١٤ بالجنية المصري (١٩)

السنة	سعر القنطار	السنة	سعر القنطار
١٩٠٠	٤,٦٠	١٩٠٨	٣,٠٩
١٩٠١	٢	١٩٠٩	٤,٦٦
١٩٠٢	٢,٧٢	١٩١٠	٤,١٣
١٩٠٣	٣,٣٢	١٩١١	٣,٤٥
١٩٠٤	٢,٨	١٩١٢	٣,٦٤
١٩٠٥	٣,٢	١٩١٣	٣,٨
١٩٠٦	٣,٨٣	١٩١٤	٢,٤
١٩٠٧	٣,٦٤		

والجدول ينطق بصحة ما انتهى إليه مدير عموم الأمن العام في تقريره لعام ١٩٢٧ عن ارتباط ارتفاع الجريمة بالأحوال الزراعية (وأن السواد الأعظم من السكان يباشرون الزراعة وما يرتبط بها، فإذا تدهورت أسعار الحاصلات الزراعية وبخاصة منها القطن، وانقبضت تلك الأيدي التي اعتادوا أن يروها مبسوطة الهم بالمال ثمناً لتلك الحاصلات فلا أقرب من أن يغريهم الفقر بمخالفة القوانين في سبيل قضاء حاجاتهم فيندفعون في تيار الإجرام لسد عوزهم) (٢٠)

لقد كانت أحوال مصر الاقتصادية وأحوال السكان المعيشية أسباباً مباشرة لذلك التزايد المضطرد في الجريمة في مصر في الفترة ١٩٠٠-١٩١٤ مع الاعتراف بأن (النمو السكاني) و (عدم الاستقرار السياسي) و (التعديلات التشريعية هي أسباب أخرى تسهم في حجم الجريمة).

هوامش الفصل الأول

(١) Egypt NO. 1 (13) – Reports by his Majesty's agent and Consul-General (1903) (1904) (1906) (1907) (1911) (1913).

وإدارة عموم الأمن العام (تقرير عن الأمن العام في القطر المصري) عام ١٩٢٧ - مرجع سبق ذكره.

(٢) راشد البراوي ومحمد حمزة عlish (التطور الإقتصادي في مصر في العصر الحديث) - الطبعة الثالثة - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة ١٩٤٨ - ص ١٧٤ - ١٧٦.

Charles Issawi (Egypt at Mid - Century - an Economic Survey - Oxford University Press - 1954 - p., 37.

(٣) Charles Issawi, Op. Cit., p. 37

(٤) تقرير عن الأمن العام في القطر المصري عام ١٩٢٧ - مرجع سبق ذكره.

(٥) راشد البراوي ومحمد حمزة عlish - مرجع سبق ذكره - ص ١٤١.

(٦) راشد البراوي وحمزة عlish - المصدر نفسه - ص ١٤١ - ١٤٣.

(٧) المرجع السابق - ص ١٣٧.

(٨) Charles Issawi (Egypt : An Economic and Social Analysis) Oxford University Press 1947-p., 64.

(٩) على بركات (الملكية الزراعية بين ثورتين ١٩١٩ - ١٩٥٢ - الأهرام - مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية (٣١) - ديسمبر ١٩٧٨ - ص ٥٩ - ٦١.

(١٠) النسبة في الإيجار هي نوع من المزارعة يؤجر فيه المالك قطعة من أرضه لمستأجر يقوم بفلاحتها وزراعتها والعناية بها، وعند نضج المحصول يوزع بينهما (بنسبة) يكون قد تم الاتفاق عليها (النصف - الربع - الثلث). ويقوم المالك بتوفير السماد والمياه والخدمات الإنتاجية اللازمة. وقد اشتهر هذا النوع من الإيجارات في الوجه البحري إلى حد إطلاق اسم (المربع) على ذلك المستأجر الذي يحصل على ربع المحصول. - معلومات بعض عمد ومشايخ البلاد بمحافظة الشرقية.

(١١) على بركات - المصدر نفسه - ص ٨٠.

(١٢) Charles Issawi (Egypt : An Economic and Social Analysis) Op.Cit.,p.,76.

(١٣) راجع في هذا الصدد (على بركات) - المرجع السابق - الفصل الخامس (الإيجار والصراع الاجتماعي في الريف المصري).

(١٤) Charles Issawi (Egypt : An Economic and Social Analysis) Op.Cit.,p.,80.

Charles Issawi (Egypt at Mid-Century) Op.Cit., p., 36.

- (١٥) Joel Beinin and zachary lockman (Workers on the Nile) – Princeton University Press-1987-pp.,39-40.
- قارن (عيسوي) حيث يذكر أن أجر العامل الذكر غير الماهر في عام ١٩٠٧ كان يبدو أنه يتراوح ما بين ٤ - ٨ قروش في اليوم.
- Charles Issawi (Egypt at mid century)-Op.Cit.,-p., 37.
- (١٦) Charles Issawi (Egypt : An Economic and Social Analysis) Op.Cit.,p.,154.
- (١٧) Joel Beinin and zachary lockman (Workers on the Nile) Op., Cit., p., 38.
- (١٨) راشد البراوي وحمزة عlish - المصدر نفسه - ص ١٦٠.
- (١٩) عزيز خانكي (شئون مصرية) الطبعة الثانية - المطبعة العصرية - القاهرة - بدون تاريخ - ص ٧ - ٨.
- وراشد البراوي وحمزة عlish - المصدر نفسه - ص ١٦٠، ويلاحظ أن المصدر الأخير قد أورد أسعار القطن بالريال الأمر الذي يلزم معه القسمة على ٤ للحصول على السعر بالجنيه.
- (٢٠) تقرير عن الأمن العام في القطر المصري عام ١٩٢٧ - مرجع سبق ذكره.

الفصل الثاني

الجريمة بين الحرب العظمي والكساد الكبير*

١٩١٤ - ١٩٢٩

شهدت الجريمة في مصر خلال الفترة الواقعة بين الحرب العظمي ١٩١٤ - ١٩١٨ وأزمة الكساد الكبير ١٩٢٩ تطوراً كبيراً في كافة أحوالها، سواء من حيث الكتلة الإجرامية، شكل الجريمة، تطورها، أساليب المواجهة، والتأثر بروافد خارجية.

ونستطيع أن نقول أن الجريمة من حيث هي نشاط اجتماعي قد تأثرت في حجمها وشكلها بالأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي مرت بها البلاد. كما كان للاحتكاك الحضاري والظروف السياسية العالمية دور كبير في تطور الجريمة في البلاد. وأبدأ بحجم الجريمة فأقدم هذا الجدول

جدول (١-٢) بيان بالتطور الكمي للجريمة في الفترة ١٩١٤-١٩٣٠ (١)

السنة	عدد الجنايات	السنة	عدد الجنايات
١٩١٤	٣٧٦٩	١٩٢٣	٧٦٩٩
١٩١٥	٤١٩٢	١٩٢٤	٧٠٠١
١٩١٦	٣٩٨٠	١٩٢٥	٦٨٩٠
١٩١٧	٤٢٤١	١٩٢٦	٧٠٦٢
١٩١٨	٤٤٩٤	١٩٢٧	٧٩٥٠
١٩١٩	٧٠٦٠	١٩٢٨	٧٥٦٩
١٩٢٠	٧٥٠٢	١٩٢٩	٦٧١٤
١٩٢١	٨٦٨١	١٩٣٠	٧١٢٦
١٩٢٢	٨٣٦٠		

وبلاحظ أول ما يلاحظ أن الارتفاع في عدد الجنايات كان بسيطاً خلال سنوات الحرب ١٩١٤ - ١٩١٨، وأن الزيادة خلال هذه السنوات كانت تتراوح ما بين ٢٠٠ إلى ٤٠٠ جناية. إلا أن أهم ما يلفت النظر هو ذلك الارتفاع الهائل بعد انتهاء الحرب عندما ارتفعت أعداد الجنايات في عام

١٩١٩ إلى ٧٠٦٠ جناية بزيادة قدرها ٢٥٦٦ جناية عن عام ١٩١٨ (٤٤٩٤).

صحيح أن الزيادة بين عدد الجنايات في سنة قيام الحرب ١٩١٤، وعام ١٩١٨ سنة نهاية الحرب كان ٧٢٥ جناية، وهو رقم ليس بقليل وله دلالاته، إلا أن القفزة الهائلة في الكتلة الإجرامية في العام التالي لنهاية الحرب ١٩١٩ (٧٠٦٠) لها معناها في مجال الإحصاء الجنائي. ولا يخرج هذا المعنى عن أنه قد كان لقيام الحرب العظمي (١٩١٤ - ١٩١٨) أثر كبير في تطور الجريمة في مصر. وأبدأ بالأحوال الاقتصادية فأقول أن توقف برنامج أعمال الري نتيجة لقيام الحرب أدى إلى عدم تغير المساحة المنزرعة ومساحة المحصول، لكن نسب المحاصيل المختلفة هي التي أصابها التغير.

فقد هبط سعر قنطار القطن إلى ١٢ ريالاً في عام ١٩١٤ بنقص قدره ٧ ريالات عن العام الذي سبقه، فتدخلت الحكومة مشترية في سوق القطن وأصدرت قانون (الثلاث) ويعني تحديد المساحة المنزرعة قطناً بثلاث الزمام. ولقد كان الهدف من ذلك زيادة زراعة الحبوب لخدمة احتياجات الجيوش البريطانية من ناحية، ولرفع أسعار القطن بتقليل الكمية المعروضة منه. فنقصت مساحة الأرض المنزرعة قطناً من ١,٧٥٥,٠٠٠ في عام ١٩١٤ إلى ١,١٨٦,٠٠٠ فدان في سنة ١٩١٥.

مع ارتفاع سعر القطن في موسم ١٩١٥ - ١٩١٦ إلى ١٩ ريال للقنطار عادت الحكومة فألغت تحديد زراعته (١٩١٥) ثم عادت في عام ١٩١٨ فحددت المساحة المنزرعة قطناً، فلما ارتفع سعر القطن عادت الحكومة فزادت مساحة الأراضي المنزرعة منه فوصل ثمن القنطار إلى ٤٠ جنيه في سنة ١٩١٩. (٢)

غير أن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو : كيف ترتفع أسعار القطن هذا الارتفاع الهائل في موسم ١٩١٩ (٤٠ جنيه للقنطار) ويتواكب مع هذا زيادة عدد الجنايات إلى (٧٠٦٠) وهو رقم لم يسبق له نظير في تاريخ الإحصاء الجنائي.

ترجع إدارة عموم الأمن العام هذا التناقض إلى ارتفاع تيار الاضطراب السياسي خلال عام ١٩١٩ بقيام الثورة الوطنية وارتفاع المد الوطني الذي صاحبه موجة عارمة من عمليات العنف السياسي الذي أسفر عن سقوط أعداد غير قليلة من عناصر الاحتلال البريطاني، واتساع أعمال العنف في البلاد من أقصاها إلى أقصاها. هذا هو تفسير جهاز الأمن. لكن التفسير الاقتصادي يمكن أن يقدم صورة مختلفة.

فقد نجم عن قيام الحرب (١٩١٤ - ١٩١٨) توقف الاستيراد وهو ما أدى إلى اعتماد السوق المصري على الصناعات المحلية، فنشطت صناعات الغزل والنسيج والسكر والكحول والدباغة والأدوات الجلدية والأثاث، وجنت قطاعات كثيرة أرباحاً وافرة.

لكن هذا النشاط المحلي المزدهر كان يعمل وفق نظم إنتاج فنية عتيقة تعجز عن الصمود في مواجهة المنافسة الأجنبية التي كانت مستبعدة بسبب ظروف الحرب وتعذر الاستيراد.

لذلك فما كادت الحرب تنتهي وتقد على مصر المصنوعات الأجنبية الأكثر إتقاناً والأقل ثمناً حتي عجزت الصناعات المحلية التي كانت تحتمي بتوقف الاستيراد - عجزت عن الثبات في مواجهة المنافسة الأجنبية وأصابها الركود، ذلك الركود الذي صاحبه استغناء المصانع التي كانت منتعشة عن الكثير من العمال. ومع هذا فإن من الثابت أن الأحوال المالية كانت منتعشة خلال فترة الحرب وما بعدها بسنوات قليلة. لكن تزايد كميات النقود المتداولة في البلاد من ١٠,٩٧٢,٠٠٠ جنيه سنة ١٩١٤ إلى ٧٤,٦٢٢,٦٠٠ سنة ١٩١٩ أدى إلى حدوث تضخم Inflation^(٣). فتزايد المصدر من النقود لمواجهة متطلبات الجيوش المتحاربة التي كانت تحتل البلاد، مع نقص البضائع المعروضة بسبب نقص الاستيراد يترتب عليه ارتفاع أسعار السلع أو نقص القوة الشرائية للنقود رغم وفرتها في أيدي الناس بسبب الازدهار الاقتصادي.

وتفيد الأرقام القياسية لأسعار الجملة أن هذه الأسعار قد زادت من ١٠٠ عام ١٩١٣ إلى ٢١١ عام ١٩١٨ ثم إلى ٢٣١ عام ١٩١٩ و ٣١٦ عام ١٩٢٠.

نستطيع أن نقول إذن أن الازدهار الاقتصادي الناجم عن النشاط الصناعي المحلي خلال فترة الحرب قد واكبه ارتفاع نفقات المعيشة التي وقع عبئها على الطبقات الفقيرة من العمال والفلاحين وأصحاب الدخول الثابتة من الموظفين وأرباب المعاشات.^(٤)

صحيح أن الحكومة قد خصصت في عام ١٩١٩ مبلغ ٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه لتحسين حال ٤٣,٣٦١ موظفاً ومستخدماً، لكن باقي الفئات المطحونة من المعدمين والعمال تركت للفقر يطحنها.

ومن المفيد أن نقدم قائمة بأسعار بعض السلع الضرورية عام ١٩١٩ مقارنة بأسعارها قبل ذلك التاريخ :

جدول (٢-٢) قائمة بأسعار بعض السلع عام ١٩١٩ مقارنة بأسعارها قبل ذلك (٥)

السلعة	السعر عام ١٩١٩	السعر السابق على ١٩١٩
البطاطس بالأقة	١٢ قرش	١/٢ قرش
عرق الخشب	٥٠ قرش	٦ قروش
لوح الخشب	٤٠ قرش	٧ قروش
الخشب الكتلة	١٢٠ قرش	١٢ قرش
الساقية	٢٠ جنيه	٥ جنيهات
المحراث	٢٠٠ قرش	٧٥ قرش
الفول بالأردب	٣٦٠-٤٠٠ قرش	٧٠-١٠٠ قرش
الشعير بالأردب	٢٦٠-٢٨٠ قرش	٦٠-٧٠ قرش
تبين القمح بالحمل	١٦٠-٢٠٠ قرش	٥٠ قرش
تبين الشعير بالحمل	١٢٠-١٥٠ قرش	٢٥-٣٠ قرش
بذور البرسيم بالأردب	٩٠٠-١٠٠٠ قرش	١٢٠-١٥٠ قرش

والجدول لا يحتاج إلى تعليق. فقط فإننا ينبغي أن نضيف أن أسعار الحاجيات زادت ٣٠% في عام ١٩١٥، و ١٠٠% في عام ١٩١٦، و ٥٠% في عام ١٩١٧. وكانت الأسعار في عام ١٩١٩ زائدة أربعة أضعاف ما كانت عليه في عام ١٩١٣. (٦)

ويعني هذا كله أنه رغم الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته البلاد خلال سنوات الحرب فإن الأحوال الاقتصادية للطبقات الفقيرة من العمال والفلاحين لم تشهد أي تحسن، بل أن أحوالهم ازدادت سوءاً بسبب ارتفاع نفقات المعيشة وثبات الدخل.

ولا زلت أتتبع العامل الاقتصادي في إطار البحث عن أسباب ارتفاع أعداد الجرائم خلال الفترة التي يغطيها هذا الفصل.

يوضح الجدول ٢-٢ أن الجريمة قد شهدت ارتفاعاً مضطرباً منذ ١٩١٩ وما بعدها من السنوات. فسنوات ١٩٢٠ و ١٩٢١ وحتى نهاية الفترة كانت تشهد تزايداً متوالياً في حجم الجريمة. على أن عام ١٩٢١ سجل ارتفاعاً خطيراً عندما وصل عدد الجرائم المعدودة من الجنايات ٨٦٨١ جنائية وهو رقم لم تصل إليه الجريمة حتى عام ١٩٤٧.

مع حلول عام ١٩٢٠ أخذت ظاهرة التضخم في الإختفاء، لكن أسعار القطن تراوحت بشكل كبير، لكنها على كل حال كانت في المتوسط تساوي ١٠ جنيهات للقنطار.

جدول (٢-٣) أسعار القطن بالقنطار في الفترة ١٩٢٠ - ١٩٢٩ (٧)

السنة	سعر القنطار بالجنية	السنة	سعر القنطار بالجنية
١٩٢٠	٨,٦	١٩٢٥	٧,٦
١٩٢١	٨,٥	١٩٢٦	٥,٣
١٩٢٢	٧,٦	١٩٢٧	٧,٤
١٩٢٣	٩,٩٥	١٩٢٨	٦,٤
١٩٢٤	٩,٨	١٩٢٩	٥,٩

ومع هذا فإن أسعار القطن انحطت كثيراً، وكان لهذا الانخفاض أثر كبير على الأحوال الاقتصادية إذا وضعنا في الاعتبار أن القطن كان هو العامل الحاسم في تحديد قيمة الصادرات والواردات. فقد بلغ متوسط نسبة ما يصدر من القطن إلى مجموع الصادرات المصرية ٩١% في فترة الحرب، ثم ٨٦% في الفترة ١٩١٩-١٩٢٣، ثم ٨٥% في الفترة ١٩٢٤ - ١٩٢٨ (٨).

ويعني هذا تأثير الاقتصاد المصري بانخفاض سعر القطن تأثراً لا يمكن إنكاره.

ولم تكن المشكلة الاقتصادية قاصرة على انخفاض سعر القطن، فقد تعرض هذا المحصول الرئيسي إلى منافسة شديدة نتيجة للإختراعات الجديدة التي ظهرت في العالم كالحرير الصناعي، ونتيجة لتزايد إنتاج الدول الأخرى من القطن ومنافستها للقطن المصري في الأسواق العالمية.

وتشير كل هذه المعلومات والجداول الإحصائية عن أسعار القطن وتراوحها بين ارتفاع وانخفاض، وانخفاض القوة الشرائية للنقود وارتفاع أسعار الحاجيات إلى أن البلاد كانت تمر بأزمة اقتصادية شديدة خلال فترة ما بعد الحرب نتيجة لذلك.

سنفترض جدلاً أن ارتفاع الجريمة عدداً في عام ١٩١٩ رغم وصول سعر قنطار القطن إلى ٤٠ جنيه كان يرجع إلى الإضطرابات السياسية التي شهدتها البلاد وقيام ثورة ١٩١٩. وسنقف أمام ارتفاع الجريمة في عام ١٩٢١ إلى رقم ظل غير مسبوق حتى عام ١٩٤٧ (٨٦٨١ جناية) - وسنسلم بأن أسعار القطن قد هبطت في سنة ١٩٢٠ وسنة ١٩٢١ من ٩٩ ريالاً في عام ١٩١٩ إلى ١٨ ريال في المتوسط، وأن أزمة شديدة قد نجمت وظلت البلاد لمدة عامين ترزح تحت أعبائها الثقيلة.^(٩)

لكننا سنقف أيضاً أمام حقيقة أن الجرائم خلال الفترة التي يغطيها هذا الفصل كانت ترتفع ارتفاعاً رهيباً في ظل ازدهار أسعار القطن (مثل ارتفاع سعر القطن في عام ١٩١٩)، كما كانت ترتفع ارتفاعاً رهيباً أيضاً في ظل انهيار هذه الأسعار (مثل انخفاض سعر القطن إلى ١٨ ريالاً في ١٩٢١).

هل نستطيع مع هذا التناقض الذي يكشفه تحليل المضمون للجداول الإحصائية أن نقول أن الأحوال الاقتصادية فقط كانت هي المسئولة عن الارتفاع المضطرد للجريمة طوال الفترة موضوع الدراسة؟

بالقطع ستكون الإجابة بالنفي - لأن أسباب ازدياد الجريمة كما سنعرض في السطور القادمة كانت أكثر من إقتصادية. كانت اجتماعية وثقافية وحضارية ... إلى جانب الأسباب الاقتصادية. على أننا يجب أن نعترف بصعوبة الفصل بين هذه الأسباب، أو أن نرجح سبباً على آخر. وهائئذا أسواق أسبابي.

لقد أثبتت الإحصائيات الصحية خلال الفترة موضوع الدراسة أن حوالي ٥٥% من الشعب المصري كان يعاني من البلهارسيا. وهذا المرض الذي يأتي مع نظام الري الدائم Perennial Irrigation ونظم الصرف غير الملائمة، ويتحالف معه الإنكلستوما الذي بلغت نسبته بين سكان مصر حوالي ٣٠%، والمalaria التي بلغت نسبتها ١٥%، أقول أن هذه الأمراض تصيب سواد القطاع الفلاحي في مصر، بما يعني أن ٧٥% من القطاع الريفي المصري كان مضروباً بالبلهارسيا.

ومع أن القطاع الحضري في مصر كان له أمراضه، وعلى وجه الخصوص البلاجرا Pellagra التي كانت تبلغ نسبتها ٦% من مجموع السكان، والإلتهاب الرئوي الذي كان يسبب ٣٠,٠٠٠ حالة وفاة كل عام، إلا أن تركيزي سيكون على البلهارسيا وصلتها بالجريمة. (١٠)

في قياس لطاقة الجهد Working Capacity للعامل المصري في مجال حجم التراب المرفوع من الحفر في اليوم (لاحظ أن أغلب أعمال العامل الزراعي هو عمليات الحفر ورفع الأتربة لشق الترع وأعمال الإنشاء) تبين أن هذه الطاقة قد نقصت خلال الفترة موضوع الدراسة إلى ٢٥ - ٣٠% منذ الحرب العظمى ١٩١٤ - ١٩١٨.

جاء رد الفعل من جانب الفلاح - الذي يعتمد على قدرته البدنية أساساً في كل عمله - لتعويض النقص في جهده البدني - وخاصة في مجال القدرة الجنسية Sexual Virility بتعاطي الحشيش.

وعندما انقطع هذا المصدر لتوالي ارتفاع سعره، استبدله بالشاي الذي زاد استهلاكه الكلي إلى أكثر من ثلاثة أضعاف منذ ١٩١٤. ^(١١) لكن الحشيش ظل مع هذا هو المحفز الأساسي للفلاح في مجال العلاقات الجنسية. ذلك أنه قد ثبت من خلال الأبحاث خطأ الاعتقاد بأن انتشار البلهارسيا على هذا المدى الواسع في مصر يمكن أن يكون متفشياً في الجنسين، لكن هذا لم يكن صحيحاً كما أسلفت. فنظراً للاختلاف في عاداتهما اليومية فإن الأنثى تكون أقل عرضة للمرض وبذلك تظل محتفظة بكامل عافيتها البيولوجية بينما يعاني الذكر من العجز وقد قوته الجسمانية والجنسية ^(١٢)، فيما يعرف في الريف باسم الرهقان Rahaqan. ودون التعرض لهذا المخدر بتفاصيل كثيرة ستذكر في فصل خاص، فإن الحشيش كمخدر محفز Stimulant يحدث نوعاً من الخدر أو ما يشبه السكر Intoxicant بفضل المادة الفاعلة النفسية Psychoactive (تيترا هيدروكانابينول Tetrahydrocannabinol) التي تعرف اختصاراً (THC) والتي تؤثر على الجهاز العصبي المركزي للمتعاطي في شكل مسكن Sedative وهلاوسي Hallucinogenic. هذه التأثيرات تعطي إحساساً مؤقتاً بالسعادة Well being والإرتياح Relaxation والنعاس Sleepiness. ومع تزايد الجرعات يتعرض المتعاطي لاضطرابات حسية لطيفة، وقد للإحساس بالوقت وبعض الذاكرة وفقد للتوازن وصعوبة في استكمال النشاط التفكيرى. ويحتاج المتعاطي لهذه الأحاسيس لتساعده على مواجهة المهام العضلية التي يستلزمها عمله الجسماني الذي فقد فاعليته بسبب البلهارسيا، فلا يشعر بالتعب ويوالي جهده الذي يتعاطي عنه أجره اليومي. أما من الناحية الجنسية فإن الشعور بالخدر وفقد الإحساس الجزئي يعطيه إحساساً وهمياً بتوافر الطاقة الرجولية Virility اللازمة لإتمام العملية الجنسية. ^(١٣)

وتوافر محفز كالحشيش يوفر كل هذه الأحاسيس المخدرة يمكن أن يدفع المحتاج إلى هذه الأحاسيس إلى الإقبال على تعاطي المخدر بشراهة. ولما كان الإدمان يحتاج إلى زيادة الجرعات مع مضي الوقت، فإن المدمن يحاول الحصول على المال بأي وسيلة ليشتري ذلك المخدر، فيلجأ إلى السرقة أو القتل أو النصب أو الاحتيال، فضلاً عما في تعاطي المخدر نفسه من جريمة نص عليها القانون بصورة متدرجة على مدى الفترة ١٩٠٠ - ١٩٢٨، ثم ما أصاب العقوبة من تغليظ بعد ذلك التاريخ^(١٤) سبب آخر - غير اقتصادي - لارتفاع معدلات الجريمة. ظاهرة الثأر التي احتلت نسبة تراوحت خلال النصف الأول من القرن العشرين ما بين ٢٩% و ٤٦% من مجموع الجنايات التي ترتكب سنوياً في مصر.

والثأر علمياً هو (قيام جماعة، أو فرد في جماعة، يرتبط أفرادها بروابط قوية - هي روابط دم غالباً، أو روابط مصالح في بعض الأحيان - بالقصاص من جماعة أخرى قام - أو بعض - أفرادها بإحداث ضرر بأفراد الجماعة الأولى)^(١٥)

والثأر وفق هذا التعريف هو العادة التي تفرض على أقرب الناس إلى أي شخص يُقتل، الانتقام له من القاتل. ثم تطور من كونه إلزاماً لأقرب الناس إلى القتل فأصبح إلزاماً لجماعته كلها.^(١٦) سبب ثالث لا يمت للإقتصاد بصلة. السياسة. لقد كان لدخول الحركة السياسية في مصر دور الاختصاص السياسي والتنازع على السلطة مع بدايات المرحلة الليبرالية (١٩٢٣ - ١٩٥٢) وبدايات المرحلة الدستورية ودخول الأحزاب المعارك الانتخابية للفوز بمقعد الوزارة. أقول كان لهذا الأمر أثر كبير في تصاعد معدلات الجريمة. فقد نجم عن استخدام الحكومات لرجال الإدارة في تغيير مجري الانتخابات من ناحية، واستخدام الأحزاب السياسية لرجالها من رجال الإدارة، وأقصد بهم (عمد البلاد)، أن أصبح هؤلاء سلاحاً يستخدم في العملية الانتخابية لصالح كل من الطرفين. فعندما يوعز حزب سياسي إلى أنصاره من عمد البلاد بالاستقالة احتجاجاً على قانون انتخابي، تسارع الحكومة التي في السلطة إلى تقديم هؤلاء العمدة للمحاكمة وتعيين غيرهم في (مناصب العمدة) الشاغرة مما يوغر الصدور ويولد الحزازات ويورث الصراعات.

(فالعمدية) منصب عظيم القيمة في القطاعات الفلاحية في مصر، وانتزاع المنصب من شاغله وإسناده لآخر قضية لا تمر بسهولة في الريف المصري.

وقد كان ما جري في الفترة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ (من فصل عدد كبير من العمدة عن مناصبهم على وجه لم يعهد من قبل فكان من نتائج عزلهم وتنصيبهم فيما بعد أن تولدت الحزازات وثارَت الأحقاد في نفوس الأهلى فافتسموا فرقا متخالفة في الرأي وناصب كل منهم العداء للآخر فتعددت الحوادث في بلاد لا عهد لها بارتكابها وزادت زيادة محسوسة في غيرها)^(١٧)

سبب رابع وثيق الصلة بالسبب السابق. المنافسات الانتخابية في انتخابات ١٩٢٦. فلقد أفضت هذه المنافسات إلى مثل ما أفضت إليه قضية (عمد البلاد) من تولد الأحقاد والضغائن في نفوس الناخبين فازدادت نسبة الإجرام في البلاد.^(١٨)

سبب خامس غير اقتصادي رفع من قائمة الجريمة في البلاد خلال الفترة موضوع الدراسة. كانت السلطة البريطانية قد جندت - بمساعدة السلطات المحلية - حوالي ١,١٧٠,٠٠٠ من الفلاحين المصريين خلال سنوات الحرب للخدمة في فرق الجمالة المصرية Egyptian Camel Corps و فرق العمل المصرية Egyptian Labour Corps التي أنشئت أثناء الحرب العظمي للمساعدة في تقديم الخدمات للجيش البريطاني المقاتلة. وقد خدم ٢٣,٠٠٠ من هؤلاء في فرنسا. وبصرف النظر عن أسلوب (التطوع) المشبوه الذي كشفت حقيقته كتابات كثيرة أهمها (جوزيف ويليام مكفرسون) وكيف أنه كان تجنيدا حقيقيا سخرت فيه كل الإمكانيات الإدارية المصرية خلال الفترة ١٩١٤-١٩١٨^(١٩)، فإن ما يعنينا في هذا المقام الدور الذي لعبه العائدون من فرق الجمالة و فرق العمال في الجريمة عددا وشكلا وتطورا، بفضل ما اكتسبوه من عادات ومهارات ناتجة عن الإحتكاك الحضاري بجنود من جنسيات مختلفة وعمال أجانب، وبلاد ذات عادات وقيم مختلفة.

ولو أن هذا الفصل غير مختص بدراسة آثار الحرب العظمي على الجريمة من حيث الإحتكاك الحضاري والثقافي، إلا أن الجريمة - بصرف النظر عن تطورها الفني الذي سنخصص له فصلا مستقلا - قد زادت عددا خلال سنوات ما بعد الحرب بصفة عامة.^(٢٠)

هبطت أعداد الجرائم خلال الفترة ١٩٢٢ - ١٩٢٥. ففي عام ١٩٢٢ نقصت الجرائم (٣٢١) جنائية عن العام الذي سبقه (١٩٢١)، وفي عام ١٩٢٣ نقصت الجرائم بمقدار (٦٦١) جنائية عن العام الذي سبقه، وفي عام ١٩٢٤ نقصت الجرائم بمقدار (٦٩٨) جنائية عن عام ١٩٢٣، وفي عام ١٩٢٥ كان النقص بمقدار (١١١) جنائية. لكن الأمر الذي يبدو ذو دلالة في هذا الإحصاء هو أن الجريمة قد نقصت في عام ١٩٢٥ بمقدار (١٧٩١) جنائية عن عام ١٩٢١.

ومع هذا فإننا لا نعتد كثيراً في مجال رصد حركة الجريمة بالفروق العددية بين عام وآخر، فهي (أي الفروق) لا تعني أن ظاهرة ما قد حدثت وكان لها أثرها على تراجع الجريمة في البلاد. كما أن انخفاض عدد الجرائم في عام ١٩٢٥ إلى (٦٨٩٠) جنائية لا يمنعنا من النظر إلى الوراء لنرى أن عدد هذه الجرائم في عام ١٩٠٠ كان (١٢٩٠) جنائية، وهي زيادة تبلغ نسبتها ١٨,٧% خلال ربع قرن، رغم أن تعداد السكان كان في أول القرن حوالي ١٠ مليون (٩,٧١٥,٠٠٠ في تعداد ١٨٩٧ - ١١,٢٨٧,٠٠٠ في تعداد ١٩٠٧) وكان في عام ١٩٢٥ حوالي ١٣ مليون (١٢,٧٥١,٠٠٠ في تعداد ١٩١٧ - ١٤,٢١٨,٠٠٠ في تعداد ١٩٢٧) (٢١)

وهذا وإن كان يعني أن الجريمة في مصر كانت في اضطراب تراوحت أسبابه بين اقتصادية وسياسية واجتماعية وهو ما سنناقشه تفصيلاً في فصول قادمة - إلا أن أهم ما يمكن استخلاصه من هذا التذبذب في معدلات الجريمة هو أن البلاد كانت سريعة التأثر بأي مؤثرات أيا كان نوعها، وهي ظاهرة أزعج أنها ترتبط أكثر ما ترتبط بهشاشة النظام السياسي، وسيولة النظام الاجتماعي Fluidity، وعدم الابتعاد عن عصور التخلف والجهل - وليس هذا بغريب. فالبلاد وحتى ثلاثينيات القرن العشرين كانت تعاني الكثير من المظاهر التي أشرت إليها. فالخرافات والمعتقدات الموروثة عن الأجيال السابقة كانت لا تزال تسود، والخوف من المغامرة قائم ولعل هذا يبدو واضحاً في انصراف المصريين إلى استثمار أموالهم في شراء الأرض الزراعية مضمونة الربح وليس في المشروعات الصناعية التي تحتاج إلى قدر من المخاطرة، الأمر الذي أدى إلى استثمار رأس المال الأجنبي بأغلب الاستثمارات الصناعية. (٢٢)

فلا عجب أن تهتز البلاد أمنياً لأي هزة اقتصادية أو اجتماعية أو حضارية.

أذا راجعنا الجدول (١-٢) الخاص بالتطور الكمي للجريمة، فإننا سنلاحظ أن الجنايات خلال الفترة ١٩٢٦ - ١٩٣٠ قد وصلت إلى رقم السبعة آلاف وتجاوزته باستثناء عام ١٩٢٩ الذي بلغ عدد الجنايات فيه (٦٧١٤).

ويفيد تحليل المضمون أن المتوسط الكمي للجريمة لم ينخفض بصورة تسترعي الإنتباه، وأن الإنخفاض والزيادة ليسا على درجة مؤثرة باستثناء عام ١٩٢٧ الذي زادت الجريمة فيه عن العام الذي سبقه بـ (٨٨٨) جناية وهي زيادة لها دلالتها.

فسرت إدارة الأمن العام هذه الزيادة في ذلك العام بتعرض البلاد في أخريات عام ١٩٢٦ لضيق مالي شديد امتد أثره إلى عام ١٩٢٧ (حيث ازدادت أسعار القطن تدهوراً فكان لهذا الحادث أسوء الأثر في مختلف طبقات الأمة وبنوع أخص في طبقة الفلاحين منها فساءت لذلك حالهم خصوصاً وقد أيقنوا أن مجموع حاصلاتهم التي أنتجوها بكد النهار والليل لا تكاد أثمانها إذا بيعت بالأسعار المتدهورة تفي بقضاء بعض حاجاتهم الضرورية فضلاً عن قيم الإيجارات الفادحة، فاضطروا إزاء مطالب الملاك التي لا قبل لهم على دفعها إلى التجرد من كل ما في حيازتهم من حاصلات زراعية، ومتاع، وماشية. فكانت النتيجة المترتبة على هذه الحال أن تأجبت في صدورهم الأحقاد على الملاك وأصبحوا لا يرون من حرج على أنفسهم أن ينتقموا منهم بإتلاف حاصلاتهم، أو تسميم ماشيتهم، أو إحراق سواقيهم، أو الاعتداء عليهم بالقتل ونحوه. كل هذا وأشباهه من أسباب الإجرام كانحطاط أجور العمال إلى الحد الذي أصبحت فيه أقل من أن تفي حاجات الأجير الضرورية وهي الأسباب التي دفعت به إلى ارتكاب السرقات قد أدت إلى ازدياد الجرائم في هذا العام ذلك الازدياد الذي استرعي الأنظار)^(٢٣)

وفي تفسير إدارة الأمن العام كثير من الصحة، فالجرائم المرتبطة بالعلاقات الزراعية زادت بشكل مضطرد على مدي الفترة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ مما يوحي بوجود نوع من الصراع الإجتماعي في الريف المصري ناجم عن اختلال في العلاقات الاقتصادية.

جدول (٤-٢) تطور الجرائم الريفية خلال الفترة ١٩٢٥ - ١٩٢٧ (٢٤)

السنة	حريق عمد	إتلاف مزروعات	تسميم ماشية
١٩٢٥	١٨٣٦	٢٣٤	
١٩٢٦	٢١٣٣	٢١٦	٨٥
١٩٢٧	٢٤٣٨	٢٧٨	١١٦

ويكشف الجدول عن تصاعد متوالي لهذا النوع من الجرائم التي توصف في مجال التصنيف الإجرامي (بالجرائم الانتقامية) ^(٢٥)، وهو تصاعد له مدلوله في إطار تفسير إدارة الأمن العام لزيادة الجرائم في عام ١٩٢٧، من حيث تأكيده لحقيقة اختلال العلاقات الاجتماعية في الريف، ووجود صراع إجتماعي في هذا القطاع من البلاد يحمل في ثناياه تجليات مستقبلية لها أثرها في تطور الجريمة في الريف المصري.

وتمضي سنتي ١٩٢٨ ، ١٩٢٩، بأعداد في الجرائم تتراوح بين نقص وزيادة غير مؤثرة في التقييم العام لحالة الأمن.

لكن الشئ اللافت للنظر في هذا المقام أن نسبة الحفظ المؤقت للجنايات خلال الفترة التي يغطيها هذا الفصل كانت عالية، وهو مؤشر خطير لتراجع جهود جهاز مكافحة الجريمة.

فأكد كان معيار الأداء الأمني - وسيظل - هو تراجع نسبة الحفظ المؤقت للجرائم، إذ أن معني (حفظ الجريمة مؤقتاً) هو عدم توافر الأدلة الكافية لتقديم المتهم إلى المحاكمة، ومن ثم فإنه يخلي سبيله وتحفظ جهة التحقيق القضية مؤقتاً مطالبة جهة جمع الأدلة (أي جهاز الأمن) ببذل الجهد لتوفير الأدلة حتي يمكن تقديم المتهم الحقيقي للمحاكمة.

ومعنى عدم قدرة جهاز الأمن على توفير الأدلة اللازمة لإقناع جهة التحقيق بتقديم المتهم إلى المحاكمة يعنى وجود قصور فى الأداء الأمنى.

فإذا ارتفعت نسبة الحفظ المؤقت للحوادث على نسبة الذى تم التصرف فيه بالإحالة إلى المحاكمة كان هذا مؤشراً حقيقياً على عجز جهاز الأمن عن القيام بدوره.

جدول (٥-٢) نسبة المحفوظات مؤقتاً من الجرائم خلال الفترة ١٩١٨-١٩٢٩ (٢٦)

السنة	جملة الجنايات	المحفوظ مؤقتاً	النسبة المئوية
١٩١٨	٤٤٩٤	٢٦٨٠	% ٥٩,٦
١٩١٩	٧٠٦٠	٤٢٤٣	% ٦٠,٩
١٩٢٠	٧٥٠٢	٤٥٢٠	% ٦٠,٢
١٩٢١	٨٦٨١	٥٦١٩	% ٦٤,٧
١٩٢٢	٨٣٦٠	٥١٢٨	% ٦١,٣
١٩٢٣	٧٦٩٩	٤٦٠٤	% ٥٩,٧
١٩٢٤	٧٠٠١	٤٢٤٩	% ٦٠,٦
١٩٢٥	٦٨٩٠	٤١٢٥	% ٥٩,٨
١٩٢٦	٧٠٦٢	٤٣٦٤	% ٦١,٧
١٩٢٧	٧٩٥٠	٤٥٩٩	% ٥٧,٨
١٩٢٨	٧٥٦٩	٤٣٤١	% ٥٧,٣
١٩٢٩	٦٧١١	٣٦١٢	% ٥٣,٨

ويلاحظ القارئ الكريم أن نسبة الحفظ المؤقت كانت عالية خلال الفترة التي رصدها الجدول (٤-٢)، وهو أمر لا تفسير له إلا تقلص قدرة جهاز الأمن عن ضبط الفاعلين في هذه الجرائم، وكذلك وجود هؤلاء الفاعلين مطلقى السراح متمتعين بما اقترفوه من جرائم دون عقاب، وهو ما يمكن أن يغريهم بمعاودة ارتكاب جرائمهم، بنتيجة مؤداها ازدياد أعداد الجرائم.

كذلك فإننا لو فحصنا الجدول (٤-٢)، والجدول (١-٢) فإننا سنجد أن أعلى نسبة حفظ مؤقت للحوادث كانت في عام ١٩٢١ (٦٤,٧%)، وفي نفس الوقت فإننا سنجد أن ذلك العام قد سجل أعلى رقم للجرائم خلال الفترة ١٩١٤ - ١٩٣٠.

وارتفاع عدد الجرائم المواقب لارتفاع نسبة الحفظ في عام ١٩٢١ يعني أن جهاز الأمن كان قد فقد زمام المبادرة لصالح الجريمة في مصر، فثمانية آلاف وستمئة وواحد وثمانون جناية يرتع ٦٤,٧% من مرتكبيها دون عقاب ليس له من معني إلا غياب الأمن عن الشارع والقرية المصريتين.

ويبدو أن هذا الأمر قد هال المسؤولين عن التخطيط الأمني على المستوي المركزي. فلقد شكلت في عام ١٩٢٧ - وهو عام شهد ارتفاعاً غير هين في الجريمة (٧٩٥٠ جناية) - لجنة ضمت كبار المسؤولين بوزارة الداخلية والنائب العمومي ونائب قائد الجيش وبعض أعضاء مجلس الشيوخ والنواب السابقين، لكنها تفرقت بعد ذلك ولم ترفع تقريرها عن الجريمة والإجرام في مصر.

لكن مدير الأمن العام قدم في مقام تفسيره لأسباب نقص الجنايات وزيادتها في عام ١٩٢٩ أسباباً غير الأسباب الاقتصادية التي حملها تقرير عام ١٩٢٧ كل أسباب زيادة الجريمة. فقد ذكر مدير الأمن العام أن العوامل التي يتسبب عنها النقص والزيادة في الجرائم (تتصل بكل عناصر الحياة العامة والخاصة. فلأحوال الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والعائلية أثرها في زيادة الجرائم وقتلتها...) (٢٧)

غير أن مدير الأمن العام قدم في تقريره لعام ١٩٢٩ سبباً جديداً (لاستتباب الأمن أو اختلاله) هو (العنصر الشخصي)، أي شخصية رجال الإدارة وتشددهم في تنفيذ القانون أو تراخيهم واهتمامهم بالحوادث وأسبابها أو قيامهم بالواجب (لا غير) (٢٨).

ويبدو أن مدير الأمن كان يقصد التلميح إلى فساد جهاز الأمن ووجود عيوب في رجال الجهاز بطريقة غير مباشرة.

وفي تقديره أن الشق الأول من أسباب زيادة الجرائم وقتلتها وفق تقرير مدير الأمن العام أقرب للصواب في مجال تبرير زيادة الجريمة ونقصها (أي الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والعائلية).

ولدينا في هذا المقام ثمانية جنايات وقعت في أماكن متفرقة من البلاد في عام ١٩٢٧، يمكن من خلال تفحص عناصرها الرئيسية الاطمئنان إلى تفسير (مدير الأمن العام) الذي عرضنا له :

جدول (٦-٢) نماذج لبعض الجنايات التي وقعت في القطاع الريفي في عام ١٩٢٧ (٢٩)

رقم الجناية	مكان وقوعها	زمان وقوعها	الأسباب
٤٦٤	فارسكور	١٩٢٧	شروع في سرقة خيار قيمته ٥ مليمات
٨٨٧	شربين	١٩٢٧	سرقة طماطم وخيار قيمته ٢٠ مليمات
٤٨٣	طهطا	١٩٢٧	شروع في سرقة بصل قيمته ١٠ مليمات
٩٨٤	نجع حمادي	١٩٢٧	سرقة قصب قيمته ٢٠ مليمات
١٢٢	كفر الزيات	١٩٢٧	شروع في سرقة أذرة قيمته ٣٠ مليمات
٣٠١	السنبطة	١٩٢٧	سرقة كرنب قيمته ٣٠ مليمات
١٨٣١	نجع حمادي	١٩٢٧	سرقة بطيخ قيمته ٤٠ مليمات
١٠٠	الأقصر	١٩٢٧	سرقة كيزان ذرة قيمته ١٠٠ مليمات

وبصرف النظر عن ثقافة المسروقات فأنا نلاحظ مع هذا العامل الإقتصادي في أسبابها. أما العامل الاجتماعي والثقافي فإنه وارد في سبب اعتبار هذه القضايا من فصل الجنايات. ذلك أنها اقترنت (بمحاولة المتهم الإفلات من يد المجني عليه بعد ضبطه إما بدفعه أو الإعتداء عليه اعتداءً بسيطاً باليد أو ضرباً بالعصا دون الوصول إلى حد إزهاق روحه). (٣٠)

فإذا انتقلنا إلى ثقافة الأسباب - وهي حالة ترتبط بالعامل الثقافي دون نزاع - فأنا نقدم الجدول الآتي، وفيه نري أن الأمر وصل إلى حد القتل العمد والشروع فيه.

جدول (٧-٢) نماذج لبعض الجنايات المرتبطة بعوامل ثقافية في القطاع
الريفي في عام ١٩٢٧ (٣١)

رقم الجناية	مكان وقوعها	زمان وقوعها	الأسباب
١٢٩٠	أبي تيج	١٩٢٧	شروع في قتل بسبب أخذ المجني عليه من المتهم جزءاً من عود ذرة
٩٩٤	أبي تيج	١٩٢٧	شروع في قتل بسبب أن المتهم أراد أن يملاً جرتة قبل أن يشرب حمار المجني عليه
١٦٧٥	طهطا	١٩٢٧	شروع في قتل لأن المتهم طلب أن يشرب من قلة المجني عليه فامتعض فأطلق عليه عياراً نارياً
١٨٠٠	ديروط	١٩٢٧	قتل عمد بسبب نزاع على ربط جاموسة في نخلة
٢٠٩	ديروط	١٩٢٧	قتل عمد سبب منع المجني عليه للمتهم من ركوب حمارته
١٨١٩	ديروط	١٩٢٧	شروع في قتل عمد بسبب ضرب أبن المجني عليه عنزة المتهم
٢٢٦٢	ديروط	١٩٢٧	شروع في قتل بسبب وجود عنزة المجني عليه عند بوص المتهم .

أما العوامل الاجتماعية والعائلية فأنا نجد مكانها في قضايا الثأر التي كانت تمثل عنصراً فعالاً في قضية الجريمة والإجرام في مصر لسنوات طويلة.

هوامش الفصل الثاني

(*) الكساد الكبير Great Depression، أزمة اقتصادية أصابت العالم في نهاية العقد الثالث من القرن العشرين وسببت تزايد وارتفاع معدلات البطالة بحيث كان هناك عاطل واحد من بين كل أربعة عاملين في الولايات المتحدة. وقد تراوحت نسبة البطالة في دول أخرى ما بين ١٥ - ٢٥%. وقد ظل هذا الانخفاض الاقتصادي يسود العالم على مدي الثلاثينات مسبباً إهتزاز أسس الرأسمالية الغربية والمجتمع المؤسس على هذه الرأسمالية. سقط الدخل القومي - المكسب الكلي لكل فرد في البلاد - خلال الفترة ١٩٢٩ - ١٩٣٢ إلى النصف في الولايات المتحدة، وأفلس ٨٥,٠٠٠ مؤسسة صناعية هناك. تهاوت الأسعار وتهاوت معها الأجور، وانخفض الدخل الحقيقي للفرد من ٦٨١ دولار في السنة عام ١٩٢٩ إلى ٤٩٥ دولاراً في ١٩٣٣. امتدت الأزمة إلى مصر وساءت أحوال معظم الطبقات وانخفض مستوى المعيشة، وعجز القطن عن توفير حاجات البلاد من المواد التامة الصنع لانخفاض سعر المحصول دون زيادة الكمية المطلوبة منه، وهو ما أدى إلى تدهور وسائل المحافظة على معيار المعيشة. هبطت أسعار الغلات الزراعية والمواد الأولية هبوطاً كبيراً، وانخفضت أثمان المواد الأولية.

ودون التعرض للأسباب العالمية للكساد الكبير فإن السبب في الظاهرة في مصر كان قلة مرونة العرض والطلب على الحاصلات الزراعية وهو ما يؤدي إلى زيادة المعروض من الحاصلات الزراعية وانخفاض أسعارها باعتبار أن مصر كانت بلداً زراعياً في ذلك الوقت. ويلاحظ في حالة البلاد الزراعية كمصر أن الطلب على الحاصلات الزراعية وقت الأزمة لم يزداد بنفس قدر انخفاض أسعار هذه الحاصلات.

عمدت الحكومة إلى التدخل كمشتري لمحصول القطن (١٩٢٩/١١/٣). لكن هذه السياسة فشلت فشلاً ذريعاً بسبب هبوط الثمن النقدي لمحصول موسم (١٩٣٠ - ٣١) إلى ٢٢ مليون جنيه بعد أن كان ٣٢ مليون (١٩٢٩ - ٣٠) و ٤٧ مليون (١٩٢٨ - ٢٩)، وكان معني استمرار الحكومة في سياستها هذه (التدخل كمشتري لمحصول لا تجد وسيلة لتصريفه رغم انخفاض الأسعار) ظهور خطر استنفاد الاحتياطي في شراء القطن. وقد ترتب على هذه السياسة ظهور العجز في الميزان التجاري وتخفيض سعر الصرف في غير مصلحة البلاد - والخاصة أن الأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩) أحدثت آثار ضخمة على الأحوال الاقتصادية المصرية في الثلاثينيات.

- راشد البراوي وحمزة عليش (التطور الاقتصادي في مصر) - مرجع سبق ذكره - ص ٢١١ - ٢١٥.

- Lexicon Universal Encyclopedia - Op.Cit., Vol., 6, p.,119.

(١) تقارير (عن الأمن العام في القطر المصري) أعوام ١٩٢٧، ١٩٢٨، ١٩٢٩ - وتقرير (عن حالة الأمن العام في القطر المصري عن المدة من سنة ١٩٣٠ إلى سنة ١٩٣٧).

(٢) راشد البراوي وحمزة عليش - مرجع سبق ذكره. وقارن خانكي (شئون مصرية) ص ٩ حيث يذكر أن سعر القطن في عام ١٩١٩ كان ١٢ جنيه - لكن

المصدران يتفقان على أن عام ١٩١٩ قد شهد أقصى سعر لقطن القطن على مدى الفترة ١٩٠٠ - ١٩١٩.

(٣) التضخم Inflation هو نشاط يزداد فيه المعدل المتوسط للأسعار عند مستوى ضخم خلال فترة كبيرة من الزمن. بمعنى أن مالا أكثر تلمس الحاجة إليه كل عام لشراء كمية معينة من البضائع والخدمات. ويمكن قياس معدل التضخم بأنه إما النسبة السنوية للزيادة في متوسط السعر، أو النقص في القوة الشرائية للنقود.

- Lexicon Universal Encyclopedia - Vol. 11 - p., 169.

(٤) راشد البراوي وحمزة عليش - المصدر نفسه - ص ٢٠٦ - ٢٠٧.

(٥) عزيز خانكي (شئون مصرية) - مرجع سبق ذكره - ص ٨٦ - ٨٧.

(٦) المصدر نفسه - ص ٨٨.

(٧) راشد البراوي وحمزة عليش - المصدر نفسه - ص ٢٠٢.

(٨) المصدر نفسه - ص ٢٠٣.

(٩) تقرير عن الأمن العام في القطر المصري عام ١٩٢٧ - مرجع سبق ذكره.

(١٠) Charles Issawi (Egypt at Mid-Century)-Op.Cit., p., 65.

Thomas Russell (Egyptian Service, 1902 - 1946). John Murray, London. 1949 - p., 38.

(١١) Charles Issawi (Egypt at Mid-Century)-Op. Cit., p. 65.

(١٢) (Egyptian Service) Op. Cit., - p., 40.

(١٣) Lexicon Universal Encyclopedia-Vol., 13-p.,152.

(١٤) تقرير عن الأمن العام بالقطر المصري عام ١٩٢٨.

(١٥) مجلة الأمن العام - العدد ١٣ - أبريل ١٩٦١ (ظاهرة الثأر في الاقليم المصري) لمحمد عزت حجازي.

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) تقرير عن الأمن العام في القطر المصري عام ١٩٢٧ - مرجع سبق ذكره.

(١٨) المرجع السابق.

(١٩) Joseph William McPherson (The Man Who Loved Egypt) Ariel Books-BBC-1983-pp., 147-63, 151-7, 171-83.

(٢٠) راجع الجدول ١ (٢) في هذا الفصل.

(٢١) Charles Issawi (Egypt at Mid Century)- Op.Cit., p.,55.

(٢٢) كانت تجارة القطن وتصنيعه في يد بيوت كارفر وخوري، وكانت تجارة الملابس والمنسوجات في يد محلات صيدناوي وشيكوريل وشملا وعمر أفندي، وكانت تجارة الدخان في يد ماتوسبان وملكونيان وجناكليس وديمترينو وصوصه، وكانت تجارة الأخشاب في يد ستاني وكرم، وكانت تجارة الورق في يد رستم، وماكامولي، وكانت تجارة الأدوية في يد دلمار وغناجه، وتجارة الحلوي في يد

جروبي وسولت وقلوران ووكر. أما الملاهي والسينما فكانت في يد الأرمن واليهود، فضلاً عن استئثار رأس المال الأجنبي بصناعات الملح والصودا والسكر والغاز والكهرباء والترام والفنادق والملاحة وسكك الحديد الضيقة والتبريد والكبس والحليج والنسيج والمنازل والأسواق والتأمين والبنوك.

- عزيز خانكي (شئون مصرية) - مرجع سبق ذكره - ص ٨٢.

(٢٣) تقرير عن الأمن العام في القطر المصري عام ١٩٢٧ - مرجع سبق ذكره.

(٢٤) المصدر نفسه.

(٢٥) - مجلة الأمن العام - العدد ١٤ - يوليو ١٩٦١ (عوامل الإجرام المشتركة بين

العاصمة وضواحيها) للرائد محمد النبوي إسماعيل.

- مجلة الأمن العام - العدد ١٩ - أكتوبر ١٩٦٢ (جريمة الحريق العمد) للعقيد حسين محمد علي.

- مجلة الأمن العام - العدد ١٧ - أبريل ١٩٦٢ (النزاع على الري وأثره في الأجرام بالريف) - للمقدم حسين محمد علي.

(٢٦) تقارير الأمن العام في القطر المصري لسنوات ١٩٢٧ ، ١٩٢٨ ، ١٩٢٩.

(٢٧) تقرير عن الأمن العام في القطر المصري عام ١٩٢٩ - مرجع سبق ذكره.

(٢٨) المصدر نفسه.

(٢٩) تقرير عن الأمن العام في القطر المصري عام ١٩٢٧ - مرجع سبق ذكره.

(٣٠) المرجع السابق.

(٣١) المصدر نفسه.

الفصل الثالث

الجريمة بين الكساد الكبير والحرب الثانية

١٩٣٠ - ١٩٤٥

لا يختلف اثنان على أن الأمن العام هو أشد المقاييس حساسية بالآزمات. فقط فإن مقدار التأثير يتراوح بين الشدة والإعتدال بمقدار ثبات البلدان من حيث نظمها الاقتصادية والسياسية وصلابة تركيبها الاجتماعية.

كان العالم قد روع في نهاية العقد الثالث من القرن العشرين (١٩٢٩) بحالة من الكساد اعقبت انهيار بورصة الأوراق المالية في نيويورك في أكتوبر من ذلك العام، ثم اكتسحت العالم في الفترة (١٩٢٨ - ٣٢). كانت السمات الظاهرة لهذا الكساد ثلاثة، هي الإنكماش الشديد في الأسعار والمصحوب بإفلاس صناعي وزراعي - البطالة - المشاق التي أنزلها الكساد بالفئات الضعيفة ككبار السن والصغار والمرضى الذين ليس لهم مأوى، إلى جانب العاطلين عن العمل.

وقد حاولت الولايات المتحدة خلال فترة رئاسة فرانكلين روزفلت Franklin Roosevelt الأولي (١٩٣٣ - ١٩٣٦) إنعاش أوضاعها الاقتصادية بعد هذا الكساد ومن خلال سلسلة من البرامج سميت بالـ (New Deal) تضمنت إعادة بناء الإقتصاد، وبرامج للأشغال العامة، وتقديم مساعدات مالية للمزارعين والوحدات الصغيرة في الصناعة والتجارة، وقوانين للعمال والإسكان، وزيادة معاشات العاطلين والمسنين. (١)

في مصر ظهرت الأزمة في عام ١٩٣٠ على شكل انهيار في القدرة على تصريف الحاصلات الزراعية، فساءت أحوال معظم الطبقات وانخفض مستوى المعيشة. فمصر كانت تحصل على وارداتها من الخارج نظير التصدير. والتصدير الأساسي المصري كان هو القطن. فإذا هبط سعر المحصول من القطن دون أن يقابل ذلك ازدياد الكميات المطلوبة منه أو انخفاض في أثمان المصنوعات بنفس النسبة أصبح من الصعب المحافظة على مستوى المعيشة.

ومن الثابت أن نسبة الهبوط في أسعار الغلات الزراعية والمواد الأولية كانت أكبر منها في غيرها. كما أن انخفاض أثمان المواد الأولية كان أكبر منه في حالة المواد الغذائية.

لم تجد الحكومة من وسائل لمكافحة أزمة الكساد في الثلاثينات سوى التدخل في سوق القطن كمشتري للمحصول في ١٩٢٩/١١/٣. ولقد كان الهدف من ذلك هو (الرغبة في تحقيق التوازن في سوق القطن ومقاومة العوامل المصطنعة التي ترمي إلى التأثير في أسعاره) وذلك عن طريق عدم إنقاص كمية النقود المتداولة إنقاصاً كبيراً نظراً لأن القيمة النقدية للقطن تعتمد على المقادير المباعة والأسعار التي تحدد لها في الأسواق العالمية. (٢)

لم تنجح هذه السياسة التي كان فحواها شراء كميات كبيرة من القطن بثمن يعادل الفرق بين الثمن النقدي قبل الأزمة ومثله خلالها. ومن المفيد أن نذكر أن الثمن النقدي لمحصول القطن في موسم (١٩٣٠ - ١٩٣١) قد هبط إلى ٢٢ مليون جنيه بعد أن كان في موسم (١٩٢٩ - ١٩٣٠) ٣٢ مليون جنيه. ولقد كان استمرار الحكومة في عملية الشراء مع استمرار الكساد العام يعني احتمال تعرض الإحتياطي العام للبلاد لخطر الإستنفاد في عمليات الشراء موضوعاً في الإعتبار أن الحكومة تكلفت ١٦ مليون جنيه خلال عشرة أشهر.

ومع هذا فرغم توقف الحكومة عن التدخل لتحقيق سياسة التوسع النقدي هذه، فإن العجز في الميزان التجاري تحقق وكانت هناك الخشية من استمراره.

ومع توقف الحكومة عن سياسة التدخل في سبتمبر ١٩٣٠ هبطت أسعار القطن في الشهر التالي إلى ٢٢ ريالاً (٥,٥ جنيه) بعد أن كان في سبتمبر ٢٨,٥ ريال (٧,١٢٥ جنيه)، وتوالي الهبوط حتي وصل سعر القنطار في سبتمبر ١٩٣١ (١٤,٥ ريال = ٣,٦٢٥ جنيه).

وقد اتخذت الحكومة إزاء الأزمة عدة خطوات تهدف إلى التخفيف من حدتها كإنشاء بنك التسليف الزراعي لإقراض الزراع، ومد أجل استحقاق الأموال المقرضة على القطن، والإعفاء من دفع جزء من ريع الأرض وتأجيل دفع البعض الآخر، والتقليل من المساحة المنزرعة قطناً لصالح المحاصيل الأخرى بهدف إحداث نوع من التوازن بين الإنتاج والاستهلاك. لكن الحالة الاقتصادية ظلت مع ذلك تزداد سوءاً. (٣)

ومع هذا فإن أهم ما اتخذته الحكومة لحماية الاقتصاد المصري كان إصدار مرسوم التعريفة الجمركية في ١٧ مارس ١٩٣٠ وهي خطوة كانت تعتبر في ذلك الوقت نقطة التحول الأساسية في السياسة الاقتصادية المصرية.

لكن صدور قانون التعريفية الجمركية كان سبب الأثر على قضية الاستهلاك والأسعار. ذلك أنه وإن كان الهدف من القانون هو زيادة موارد الخزائنة وحماية الإنتاج المحلي، إلا أن القانون لم يستطع أن يحل مشكلة (تخفيض أسعار الحاجيات). فقد عمد تجار التجزئة إلى المغالاة في رفع أسعارهم إلى درجة تجاوزت حدود الاعتدال، كما لجأ البعض منهم إلى البيع بأسعار ما قبل الأزمة رغم هبوط أسعار الجملة هبوطاً كبيراً.

وكانت حجة هؤلاء هو أن التعريفية الجمركية قد زادت الأسعار، مع أن حقيقة الأمر أن هذه التعريفية قد زادت فيما يدفعه المستورد من الرسوم زيادة محدودة. ومع هذا فإن الأسعار العالمية كانت قد هبطت هبوطاً يزيد على قيمة الزيادة في الرسوم بدرجة كبيرة.

وفوق هذا فإن أصنافاً لم تزد رسوم الاستيراد عليها أو خفضت ظلت أسعارها عند مستوي السنوات السابقة رغم هبوط أسعارها في بلاد الإنتاج.

أي أن الأطماع غير المشروعة للمشتغلين بالتجارة في البلاد ساهمت في حدة الأزمة المالية. والنتيجة التي يمكن استخلاصها مما فات وخاصة ما يعيننا من هذا العرض للظروف الاقتصادية التي كانت تمر بها البلاد في الثلاثينات - هي أن مصر كانت تخوض معركة الأسعار.

فمع أن الأرقام القياسية لأسعار الجملة في مصر قد قدرت المتوسط السنوي منذ عام ١٩٢٠ بـ ٣١٦ في عام ١٩٢٠، و ١٥٠ في عام ١٩٢٥، ثم ١٢٠ في عام ١٩٢٨ ثم ١١٥ في عام ١٩٢٩ و ١٠٥ في عام ١٩٣٠. مع هذا الانخفاض في متوسط سعر الجملة إلا أن تكاليف المعيشة في الثلاثينات لم تكن قد هبطت إلى الثلث من عام ١٩٢٠ وهذا هو التصور المنطقي للأمور - فالأسعار كانت ٣١٦ في ١٩٢٠ فانخفضت إلى ١٠٥ في ١٩٣٠، وهو ما يعني أن أسعار الجملة قد انخفضت بمقدار الثلث. لكن عدم تمشي أسعار التجزئة مع أسعار الجملة أدّى إلى عدم انخفاض الأسعار بالصورة التي يمكن أن تكون عليها الأمور.

كانت الأرقام القياسية لأسعار التجزئة في الفترة ١٩٢٠ - ١٩٣٠ بالمقارنة بأسعار الجملة كالآتي:

جدول (١-٣) الأرقام القياسية لأسعار التجزئة للمواد الغذائية في أسواق القاهرة مقارنة بالأرقام القياسية لأسعار الجملة في القطر في المدة ١٩٢٠ - ١٩٣٠ (٤)

السنة	الرقم القياسي لأسعار التجزئة في القاهرة	الرقم القياسي لأسعار الجملة في القطر
١٩٢٠	٢٧٩	٣١٦
١٩٢٥	١٦٩	١٥٠
١٩٢٨	١٤٧	١٢٠
١٩٢٩	١٤٧	١١٥
١٩٣٠	١٤٥	١٠٥

ويكشف تحليل المضمون في الجدول (١-٣) عن أن أسعار التجزئة للمواد الغذائية لم تهبط إلى النصف منذ سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٣٠ رغم هبوط أسعار الجملة إلى الثلث عن سنة القياس (١٩٢٠) (٥) إذا كنا قد انتهينا إلى أن أسعار المواد الغذائية والمواد الأساسية قد ارتفعت في الثلاثينات، فإن هذا لم يكن نهاية المطاف في مجال شرح المعاناة الاقتصادية.

فقد انخفضت أسعار الحاصلات الزراعية وخاصة القطن، وانخفض الإنتاج الزراعي، واضطرت الحكومة رغبة في الاقتصاد إلى وقف بعض المشروعات، فكثر البطالة واشتدت وطأتها على طبقات العمال، وعمدت الشركات وأصحاب الأعمال إلى خفض أجور العمال والمستخدمين والإستغناء عن الكثير منهم. فماذا كانت أحوال الناس ؟

في بحث أجري في الثلاثينات عن معدلات المعيشة Standard of Living لعمال المدن والفلاحين تحت مسمى (مسح الفقر) Survey of Poverty تبين أن أسرة تتألف من خمسة أشخاص تعيش في ١,٦ غرفة، وتعمل ٣٧,٢ أسبوعاً في السنة، ودخلها السنوي هو ٢١,٠٧٥ جنيهاً تتفق منه شهرياً ١٩٥ قرشاً لكل الأغراض، منه ١٢١ قرشاً تذهب للطعام، ٢٥,٣ قرشاً للإيجار، ٢٣,٤ للكساء، ٣,٨ قرشاً للتسلية، ٣,٩ قرشاً للعلاج، ١٧,٥ قرشاً للمتوعات التي يذهب قدر كبير منها للتبغ. وتبين أن متوسط ديون هذه

الأسرة هو ٢٤ قرشاً، كما لم يتضح كيفية تغطية العجز Deficit الذي ترك للحدس والتخمين الذي قد يعطي إجابة تتراوح بين عدم القدرة على دفع الفواتير، الإقتراض، التسول أو طلب الإحسان^(٦) ... أو السرقة - والمقترح الأخير هو اقتراحي. كان هذا هو محصلة بحث ٣٣٣٣ أسرة تضم ١٦٩٠٠ فرداً يعيشون أساساً في المدن.

وليس لدينا ما يشير إلى حدوث تغير للأفضل في السنوات اللاحقة. ففي بحث أجري بمعرفة القومسيون الدائم للتغذية بوزارة الصحة في الأربعينيات، شمل ٨٠٠ عامل كانوا يعملون في أحد أكبر مصانع الغزل بالإسكندرية تبين أن الأسرة المتوسطة في النموذج قد تألفت من ٤,٥ أشخاص، وكان دخلها الشهري ٩,٦٠٠ جنيه كانت تنفق منه ٧٣٢ مليماً للإيجار. وكانت نسبة توزيع الدخل الشهري للفرد من أسر العمال الثمانمائة كالتالي :

- أقل من ١ جنيه	٦% من الأسر.
- ١ - ٢ جنيه	٣٤% من الأسر.
- ٢ - ٣ جنيه	٣٣% من الأسر.
- ٣ - ٤ جنيه	١٨% من الأسر.
- أكثر من ٤ جنيه	٩% من الأسر.

أما الفلاحين، فقد صور المستوى المنخفض للدخل عندهم مثلاً. كان أولهما دراسة أجريت على ٢١٩ أسرة بمحافظة الشرقية بواسطة (عباس عمار) تبين منها أن ٤٠% من العينة كانت تحصل على دخل سنوي قدره أقل من ٣٠ جنيه، وأن ٢٠% كان دخلهم السنوي ١٥٠ جنيه.

وفي عينة أجرتها مؤسسة روكفلر Rockefeller foundation في قرية سندبيس - قليوبية على ١٠٧١ أسرة كانت ٥% من العينة تحوز دخلاً سنوياً أقل من ١٢ جنيه، و ٦١% كانت تحصل على دخل سنوي قدره ١٢ - ٦٠ جنيه، ٢٧% كانت تحوز دخلاً قدره ٦٠ - ١٢٠ جنيه، أما الذين كانوا يحوزون دخلاً سنوياً قدره أكثر من ١٢٠ جنيه فقد شكلوا ٧% من العينة.

كانت معيشة ١٢% من العائلات في (سندبيس) تعتمد أساسياً على (الخبز والجبن) - ٥٦% يضيفون اللبن والخضراوات أحياناً إلى ما فات - ٢٥% يأكلون الخبز والجبن إلى جانب اللبن والخضراوات، واللحم أحياناً - و ٦% فقط يأكلون الخضراوات واللحوم بانتظام.^(٧)

يأتي الآن تطور الحركة الإجرامية في مصر في إطار الخلفية الاقتصادية والظروف الاجتماعية التي شرحتها الصفحات السابقة. وسأبدأ بتقديم جدول يبين تطور الحجم الإجرامي خلال الفترة ١٩٢٩ - ١٩٣٧ أولاً وهي الفترة التي يمكن القول أنها كانت فترة الأزمة العالمية وتوابعها في مصر.

جدول (٢-٣) الجنايات التي وقعت في الفترة ١٩٢٩ - ١٩٣٧ (٨)

السنة	جملة الجنايات	الزيادة	النقص	النسبة المئوية للزيادة أو النقص
١٩٢٩	٦٧١٤	-	٨٥٥	%١١
١٩٣٠	٧١٢٦	٤١٢	-	%٦
١٩٣١	٧٩٩٨	٨٧٢	-	%١٢
١٩٣٢	٦٧٢٥	-	١٢٧٣	%١٦
١٩٣٣	٦٩٧١	٢٤٦	-	%٤
١٩٣٤	٦٨٦٠	-	١١١	%٢
١٩٣٥	٧٤١٥	٥٥٥	-	%٨
١٩٣٦	٧٨٤٨	٤٣٣	-	%٦
١٩٣٧	٧٩٧٦	١٢٨	-	%٢

ويلاحظ من قراءة الجدول أن عام ١٩٣١ قد سجل أقصى ما وصل إليه مقياس الجرائم في الخمس عشر سنة السابقة على إصدار هذا التقرير (١٩٣٧).

وأعتقد أن لهذا الرقم ما يبرره، فقد كان هذا العام - في اعتقادي هو ذروة الأزمة العالمية التي ضربت مصر في عام ١٩٣٠.

أما التراوح في العدد بين الزيادة والنقص، فقد كان يقع ما بين ٢-١٢% في الزيادة وما بين ٢-١٦% في النقص، وهي نسب لا تحمل دلالات لها وزنها في مجال قياس حركة الجريمة.

وكان مدير الأمن العام قد ذكر في تقريره عن الأمن العام سنة ١٩٢٩ ما نصه (..... وزارة الداخلية لم يكن يتجمع شيء لديها من إحصاء الجناح، على أن بعض هذا النوع من الجرائم قد يكون له من الأهمية بالنسبة

لحالة الأمن العام ما ليس لكثير من الجرائم التي يعتبرها القانون جنايات لظروف خاصة تلابسها وليس لها من الأهمية ما لبعض الجنح، فضلاً عن أن إحصاء الجنح أصدق دلالة على حالة الأمن العام من إحصاء الجنايات لأنها أكثر عدداً وأبعد أثراً من حياة الناس ومصالحهم^(٩).

وقد حاولت أن أطبق رأي مدير الأمن العام على الفترة ١٩٣٠ - ١٩٣٧ مستبعداً من الإحصاء الجنح غير ذات الدلالة (كالحريق بإهمال) أو (التعدي) أو ما يقع تحت مسمى (أنواع أخرى) - وأبقيت على جنح (السرقاات والشروع فيها) و(إتلاف المزروعات) و (تسميم المواشي) باعتبارها ذات دلالة صادقة بالفعل على حالة الأمن العام من إحصاء الجنايات، ولارتباطها حقيقة بحياة الناس ومصالحهم. كما ذكر مدير الأمن العام فكانت النتيجة كالتالي :

جدول (٣-٣) بيان الجنح الحقيقية للسنوات ١٩٣٠-١٩٣٧ قضائية قاصرة على السرقات والشروع فيها - تسميم أو إضرار المواشي - وإتلاف المزروعات^(١٠)

السنة	العدد	السنة	العدد
١٩٣٠	٥٦٨٩٠	١٩٣٤	٦٥٠٧٠
١٩٣١	٦٣٧٤١	١٩٣٥	٦٥٢٢٨
١٩٣٢	٦١٧٥٢	١٩٣٦	٦٤٧٢١
١٩٣٣	٥٩١٧٧	١٩٣٧	٦٦١٠٢

وقد أثبت الإحصاء وتحليل مضمونه صحة ما انتهى إليه مدير الأمن العام عام ١٩٢٩، إذ أوضح الجدول (٣-٣) أن الجنح الثلاثة التي أحصيت كانت - باستثناء أعوام ١٩٣٢ و ١٩٣٣ و ١٩٣٦ - في تزايد مستمر وواضح. على أن أهم ما يمكن استخلاصه من الجدول هو الفارق العددي بين عدد الجنح في ١٩٣٠ (٥٦٨٩٠) وذلك العدد في ١٩٣٧ (٦٦١٠٢) وهو فارق بلغ ٩٢١٢ جنحة، رغم أن الفارق الزمني هو سبع سنوات فقط، وهو فارق له دلالة إذا وضعنا الاعتبار أن هذه السنوات كانت سنوات أزمة الكساد الكبير.

ولتقريب الصورة فإننا نقدم هذا الجدول الذي قصرناه على حوادث السرقات والشروع فيها في نفس المدة.

جدول (٣-٤) بيان جنح السرقات والشروع فيها فى الفترة ١٩٣٠-١٩٣٧

السنة	العدد	السنة	العدد
١٩٣٠	٤٩٨٠٥	١٩٣٤	٦٠٠٥٨
١٩٣١	٥٥٩٢٣	١٩٣٥	٦٠٠١٣
١٩٣٢	٥٥٢٨٠	١٩٣٦	٥٩٧٢٠
١٩٣٣	٥٣٠٣١	١٩٣٧	٦٠٨٩٤

ومرة أخرى يكشف الجدول عن تصاعد مضطرد فى جريمة السرقة باستثناء سنوات ١٩٣٢ ، ١٩٣٣ ، ١٩٣٥ ، ١٩٣٦ التى انخفضت فيها أعداد الجريمة انخفاضاً طفيفاً لا يقدم أى دلالات ذات قيمة. فالفارق بين أعداد الجنح فى عام ١٩٣٥ عن مثيله فى عام ١٩٣٤ لا يتجاوز ٤٥ جنحة، كذلك فإن الفارق بين جرائم عام ١٩٣٦ وعام ١٩٣٥ لم يتجاوز ٢٩٣ جنحة.

لكن الفارق العددي ذو الدلالة هو ذلك الفارق بين عدد الجنح فى عام ١٩٣٠ وعددها فى عام ١٩٣٧ وهو (١١٠٨٩) جنحة سرقة. وفرق بهذا القدر فى سبع سنوات يكشف عن تزايد معدلات جريمة السرقة فى الفترة موضوع الدراسة، وهو تزايد له مدلولاته إذا وضعنا هذه الزيادة فى إطار الأزمة المالية التى كانت تمر بها البلاد. فالسرقة باعتبارها الإستيلاء على ما يمتلكه الغير دون رضاه ومع وجود النية الدائمة لحرمان الغير من استعمال ما يمتلكه تشكل صورة صادقة لأحوال الناس فى مجتمع ما، وتزايدها وانخفاضها هو صورة صادقة أيضاً للأحوال الاقتصادية لهذا المجتمع. فإذا تزايدت الجريمة زيادة لافتة للانتباه كان هذا مؤشر واضح لحالة الفقر التى تتسبب هذا المجتمع بصفة عامة، وتلك الشريحة من ذلك المجتمع التى تثبت الإحصائيات ارتكاب عدد كبير من أفرادها لهذه الجريمة بصفة خاصة.

واصلت الجريمة ارتفاعها فى عام ١٩٣٨ فبلغ عدد الجنايات فى ذلك العام ٨٦٣٨ جنابة بزيادة قدرها (٦٦٢) جنابة عن عام ١٩٣٧ وبنسبة زيادة تبلغ ٨% عن السنة السابقة (١٩٣٧).

وتتفق هذه النسبة مع نسبة الزيادة التى تحققت عام ١٩٣٥ فقد كانت الزيادة فى ذلك العام (٥٥٥) جنابة عن العام السابق وبنسبة قدرها ٨% أيضاً. (١١)

على أن الذى يلاحظ فى هاتين السنتين هو حدوث انتخابات عامة فى كليهما، أى أن العامن يربط بينهما (قاسم مشترك) أدى إلى زيادة معينة مما يدفع إلى الربط بين (الحدث) و(الزيادة) وهو ما يدفع إلى القول بوجود علاقة سببية واحدة فى العامين (١٩٣٥) و(١٩٣٨).

كانت المنافسات الحزبية ورغبة كل حزب فى الفوز سببا فى زيادة الجرائم الانتخابية فى كل من العامين. ولست أعنى بالجرائم الانتخابية نوعا معيناً من الجرائم يتميز عن غيره، وإنما أعنى بها ازدياد نوعية معينة من الجرائم ترتبط بتلك الضغائن والأحقاد التى تولدها الانتخابات بين متنافسين تسود حياتهم الاجتماعية عصبية بغیضة وأحقاد دفينه.

هذه النوعية من الجرائم هى جنایات (الحريق العمد- تسميم المواشى وإتلاف المزروعات) .

جدول (٥ - ٣) بيان جنایات الحريق العمد وتسميم المواشى وإتلاف المزروعات فى عام ١٩٣٨ مقارنة بالعام السابق (١٢)

نوع الجنایة	عددها فى عام ١٩٣٧	عددها فى عام ١٩٣٨
حريق عمد	٧٠٣	٧٨٨
تسميم مواشى	٤٩	٥٥
إتلاف مزروعات	١٠٤	١٣٠

ومع هذا فإن الانتخابات والمنافسة الحزبية لم تكن هى المسؤولة فقط عن الزيادة فى الجرائم الانتقامية المشار إليها فى الجدول (٥-٣) فقد شارك ارتفاع منسوب مياه النيل والفيضان فى إنقاص بعض الغلة الزراعية، إلى جانب انخفاض أسعار القطن، وانخفاض قيمة بعض الأوراق والسندات المالية متأثرة فى ذلك بزيادة محصول القطن الأمريكى ومنافسته لمحصول القطن المصرى.

كذلك فقد ألغيت بعض المشروعات التنموية نتيجة لاضطراب الأحوال السياسية العالمية واضطرار الحكومة الى زيادة نفقاتها الدفاعية. (١٣) وفيما يتصل بالتأثير الإقتصادى على الجريمة فى عام ١٩٣٨، فقد أثبتت الاحصائيات الخاصة بجنایات السرقة بظروف (مع حمل السلاح- شخصين فأكثر- ليل- باستعمال السلاح) أى السرقات بالإكراه- وهى أحد أهم

الجرائم من هذا النوع في ذلك العام أعلى من عدده خلال السنوات العشر السابقة، فضلا عن أن ذلك العام حقق زيادة قدرها (١٢٣) جناية عن العام السابق، إذ كان عدد الجنايات في عام ١٩٣٨ (٦٦٣) بينما كان الرقم في عام ١٩٣٧ (٥٤٠) جناية. (١٤)

أما الجنح فقد قفزت في ذلك العام قفزة غير مسبقة، إذ بلغت جميعها (٣٦٢١٤٢) جنحة مقابل (٣٠٠٩٣٣) جنحة في عام ١٩٣٧ بزيادة قدرها (٦١٢٠٩) جنحة وهي زيادة كبيرة للغاية. أما فيما يتعلق بجنح السرقة والشروع فيها فقد كان عددها في ذلك العام (٦٤٣٢٩) جنحة بزيادة قدرها (٣٤٣٥) جنحة عن العام السابق - و (١٤٥٢٤) جنحة عن عام ١٩٣٠ وهو أول أعوام الازمة المالية.

ولقد سجل عام ١٩٣٨ أعلى رقم في جنح السرقة في مصر منذ التسجيل للجريمة في البلاد - باستثناء عام ١٩٢٩

جدول (٦-٣) جدول بمقابلة قضايا السرقة المعتبرة جنح في المدة ١٩٢٦ - ١٩٣٨ (١٥)

السنة	العدد	السنة	العدد	السنة	العدد
١٩٢٦	٤٧٩٤٤	١٩٣٠	٤٩٨٠٥	١٩٣٤	٦٠٠٥٨
١٩٢٧	٥٤٣٢٦	١٩٣١	٥٥٩٢٣	١٩٣٥	٦٠٠١٣
١٩٢٨	٥٢٣٢٦	١٩٣٢	٥٥٢٨٠	١٩٣٦	٥٩٧٢٠
١٩٢٩	٦٨٩٤٤	١٩٣٣	٥٣٠٣١	١٩٣٧	٦٠٨٩٤
				١٩٣٨	٦٤٣٢٩

ومفاد هذا كله أن جرائم الإعتداء على المال (السرقة بأنواعها) كانت في تزايد مستمر على مدي السنوات التي تتعرض لها هذه الدراسة، وهو ما يعنى أن الأحوال الاقتصادية، أو الفقر بكلمات أخرى - كان يلعب دورا رئيسيا في أحوال الأمن.

ورغم أن عام ١٩٣٩ يسجل قيام الحرب العالمية الثانية (سبتمبر ١٩٣٩)، ورغم ما يصاحب الحرب من اضطراب وأثار سيئة على المجتمع، ورغم انقطاع معظم الوارد من الحاصلات الزراعية، ورغم اضطراب سوق القطن رغم تدخل الحكومة كمشتري له (١٦) مثل ما جرى في بداية أزمة ١٩٣٠. رغم هذا كله فإن مقياس الجريمة كان في انخفاض خلال هذه السنة. فقد بلغ عدد الجنايات (٨٢٣٢) مقابل (٨٦٣٨) جناية في عام ١٩٣٨ بنقص قدره (٤٠٧) جناية. وشمل النقص جملة الجرائم الخطيرة فنقصت

جرائم القتل العمد والشروع فيه بمقدار ٣١٤ جنائية وبنسبة ٩% عن العام السابق (١٩٣٨)، ونقصت جرائم السرقات بظروف والشروع فيها بمقدار ٦٥ جنائية وبنسبة ١٠%، ونقصت جرائم تسميم المواشى بمقدار ٣٢ جنائية وبنسبة ٤٢% عن العام السابق - فقط فإن جنائية إتلاف المزروعات هي التي زادت بمقدار ١٠ جنائيات وبنسبة تبلغ ٨% .

ورغم ازدياد عدد الجنح بصفة عامة إلى (٣٧٨٠١٤) مقابل (٣٦٢١٤٢) في عام ١٩٣٨، إلا أن جنح السرقة - وهي ما تعنينا في مجال قياس حركة الجريمة باعتبارها أكثر الجرائم اتصالا بحياة الناس ومصالحهم، وأصدق دلالة على حالة الأمن العام من أى جريمة أخرى حتى ولو كانت من أعداد الجنائيات. أقول أن جنح السرقة بلغت ٦٢٧٧١ جريمة مقابل (٦٤٣٢٩) جريمة في العام السابق (١٧).

وقد انخفض مقياس الجريمة في عام ١٩٤٠ أيضا، فكانت الجنائيات ٧٤٧٥ بنقص قدره ٧٥٧ جنائية، عن العام الذى سبق. ونقصت جنائيات السرقة بظروف بمقدار ٨٤ جنائيات عن العام السابق.

لكن جنح السرقة زادت هذا العام بمقدار ٢٣٤٨ جنحة وبنسبة ٤% عن عام ١٩٣٩. لكن هذا لم يكن هو الصورة الحقيقية لمقياس الجريمة في الفترة موضوع الدراسة.

وسأبدأ بتقديم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للحرب على البلاد وأتبعها بانعكاس هذا على الجريمة التي تقدم الدليل الصادق على حالة الأمن العام، ثم أقدم أسباب الانخفاض في المقياس الإجرامى لعامى ١٩٣٩ و ١٩٤٠. نتيجة لنقص الواردات من الخارج بسبب قيام الحرب العالمية فإن الصناعة المصرية اعتمدت على المتاح محليا، وازدهر إزاء هذا نشاطها بشك لافت للإنتباه، فقد نشطت صناعة الغزل والنسيج، والجبن، وتجفيف الخضر والفاكهة التي كانت تخطو أولى خطواتها، والنشا وهي صناعة جديدة، والأسمنت، والجعة.

وظهرت صناعات جديدة مثل صناعة أواني التعبئة والبطاريات الكهربائية والمطاط وحفظ وتعليب الخضروات، وقطع الغيار، والأدوات المختلفة، والجوت.

وترتب على هذا الإنتعاش زيادة في أعداد المصانع وأعداد العاملين فيها. فقد قدرت أعداد المصانع في عام ١٩٤٤ بـ (١٢٩,٢٢١) مصنع يعمل فيه ٤٥٧,٩٥٤ عاملا.

وارتفع الرقم القياسي للأرباح الصافية للشركات المنتجة من (١١٤) في عام ١٩٣٨ إلى (١٩٧٥) في ١٩٤١.

ودخل أصحاب رؤوس الأموال فى أنشطة صناعية جديدة تماماً على الممول المصري رغم احتمالات المخاطرة فى المنافسة عند انتهاء الحرب، فشهدت مصر نشاطاً فى الصناعات الكيماوية، والحرير الصناعي، وصناعات البلاستيك.

وفىما يتعلق بالزراعة المصرية فقد ترتب على انعدام ورود الحاصلات الزراعية بسبب الحصار البحرى الذى تفرضه ظروف الحرب على الموانئ، أن لجأت الحكومة إلى إصدار القوانين والتشريعات اللازمة لتحديد نسب المساحات المنزرعة للمحاصيل، فزادت المساحة المنزرعة قمحاً وشعيراً وأذرة وأرزاً، ونقصت مساحة القطن الذى تقرر أن تحدد مساحته بنسبة ٢٢% فى شمال الوجه البحرى و ١٥% فى باقى الجهات - فبلغت النسبة المئوية للمساحة المنزرعة قطناً فى البلاد ٧,٧٩% من المساحة الكلية للأراضي المنزرعة بعد أن كانت ١٩,٧%.

لكن غلة الفدان مع هذا أصابها الهبوط نتيجة لإجهاد التربة، واتباع دورة زراعية استلزماتها ظروف الحرب، وعدم تسميد الأرض بالقدر الكافى بسبب صعوبات الاستيراد.

وهبطت أسعار القطن فتدخلت الحكومة مشترية، لكن الأسعار ظلت تسجل مستويات هابطة برغم تدابير الحكومة.

وظهر عجز فى محصول القمح والأذرة فى موسم ١٩٤١ - ١٩٤٢ لقلّة السماد وصعوبة الاستيراد لموازنة حجم الإنتاج وحجم الإستهلاك، فواجهت البلاد أزمة حادة فى الغذاء الأساسى، ضاعفها ما أقدمت عليه الحكومة من تحديد أسعار عالية للقمح لتعويض الزراع فى حالة نقص المحصول لتغطية التكاليف. فكانت النتيجة أن استفاد المنتج للقمح بينما زاد العبء على العمال وذوى الدخول المحدودة من سكان المدن الذين يعتمدون على القمح (الخبز) بدرجة كبيرة فى سد جوعهم. (١٨)

ترتب على أزمة القمح هذه أن دخلت البلاد مرحلة خلط دقيق القمح بدقيق الأرز أو دقيق الأذرة (الأمر العسكرى ١٤٥ فى أول يونيو ١٩٤٢)، ثم تبع هذا الإستيلاء على القمح ودقيقه فى كافة أنحاء البلاد (القرار الوزارى ١٠٨ فى يونيو ١٩٤١)، وأعقب ذلك قرار الحكومة الإستيلاء على الأذرة ودقيقها فى كافة نواحي القطر (١٢ يونيو ١٩٤١). وفى الأمر العسكرى ١٧٨ فى ١٩٤١/٩/٢٥ أصبح خلط دقيق (من قمح بنسبة ٩٠% ودقيق الأرز بنسبة ١٥ جزء من دقيق الأرز إلى ١٠ أجزاء من دقيق القمح) اجبارياً (١٩) ... كان شبح المجاعة بادياً من خلال هذه الإجراءات، وللقارئ

الكريم أن يتصور منظر طواير الأهالي المتراحمين حول المخابز لشراء الخبز.

ويبدو أن القاهرة كانت تعاني بصورة أكبر، فقد أصدر نائب الحاكم العسكري في القاهرة (وهو المحافظ) أمراً في أكتوبر ١٩٤١ بحظر نقل الدقيق والقمح من دائرة العاصمة وضواحيها ومدينتي الجيزة وإمبابة. وتبعت ذلك باقي المحافظات.

وإذا كان هذا هو ما جري في عام ١٩٤١، فقد شهد عام ١٩٤٢ إجراءات أخرى إتضح منها أن الإجراءات السابقة لم تكن كافية. من ذلك الأمر العسكري (٢١٩) في ١٩٤٢/١/٢١ بتنظيم سياسة خلط الدقيق بمطحونات أخرى.

كذلك فقد رفعت الحكومة أسعار القمح والأذرة تشجيعاً للمزارعين على تسليم محاصيلهم للحكومة، لكن الإجراء لم يؤد إلى تحسين وضع الخبز نظراً لقلّة المخزون من المحصولين في البلاد، كذلك فإن إطلاق حرية تداول المحصولين أدى إلى المضاربة فيهما (بمعنى حجب السلعة عن البيع في الأسواق انتظاراً لارتفاع سعرها عندما ينقص المعروض منها) مما رفع أسعار هذين المحصولين وظهور السوق السوداء.

ونتيجة عن تلاعب تجار السوق السوداء بالأسعار والأوزان أن دخلت البلاد مرحلة (نظام البطاقات) الذي كان يحدد حصول الأفراد على حاجاتهم وفقاً لعدد أفراد الأسرة. واعتبارات أخرى.

وتكشف أدبيات الفترة عن مدي حدة أزمة رغيف العيش في الفترة ١٩٤١ - ١٩٤٢ (٢٠) كذلك فقد شهدت البلاد عجزاً في زيوت بذرة القطن نظراً لانخفاض مساحة زراعته وهو ما أدى إلى نقص محصول بذرة القطن، كما أن إختزان هذه السلعة بواسطة التجار أدى إلى ارتفاع الأسعار.

وحللاً لمشاكل ارتفاع الاسعار والنقص البين في السلع الاستهلاكية، فقد أدخلت الحكومة سلعاً كثيرة في نظام التسعير الجبري، وأصدرت أوامر عسكرية بالإستيلاء على سلع أخرى، وشهدت البلاد نظام توزيع المواد الأساسية كالكيروسين والسكر (بالكوبون) (٢١).

ولمواجهة النقص في اللحوم اتخذت الحكومة نظام حظر بيع اللحوم إلا لعدد محدد من الأيام في الأسبوع.

وتأثرت حركة التجارة العالمية فاختلف ميزان المدفوعات وزادت قيمة الواردات على قيمة الصادرات.

وقد نتج عن تزايد كمية النقد المصدر من البنك الأهلي لمقابلة احتياجات الجيوش البريطانية، آثار سيئة على الإقتصاد المصري، أهمها هي

ظاهرة التضخم Inflation - (زيادة القدرة الشرائية لدى الجمهور دون أن يصاحبها زيادة مقابلة في المعروض من السلع، وهو ما يترتب عليه انخفاض القوة الشرائية للنقود وارتفاع الأسعار بالتالي).

كانت الحكومة البريطانية قد أودعت لحساب البنك الأهلي المصري بعضاً من (سندات الخزانة البريطانية) بقيمة هذه السندات على الخزانة البريطانية مقابل إصدار البنك الأهلي لأوراق النقد المصري اللازمة للإنفاق على احتياجات الجيوش البريطانية في مصر، فيقدم البنك هذه الأوراق المالية لإنجلترا التي تغطي بها تكاليف غذاء وملابس ومصروفات وأجور العمال والموظفين وإيجارات الأماكن والأراضي اللازمة لجيشها في مصر.

وكانت هذه السندات هي البديل الاحتياطي الذهب الذي كان مفروضاً على البنك أن يحتفظ بكمية منه تعادل نصف قيمة أوراق النقد المصدر. فلما سمح للبنك الأهلي بالتغاضي عما هو مفروض عليه واستبدال سندات الخزانة البريطانية بغطاء الذهب أصبح الجنية الإسترليني بالتالي هو القاعدة المباشرة للجنية المصري. زادت الأوراق المالية المصرية المتداولة في السوق بعد تصريح الحكومة للبنك بقبول هذه السندات، وارتفعت نسبة الأوراق المتداولة من ٢٨ مليون جنيه في ١٩٣٩ إلى ١٤٨ مليون في ١٩٤٥ (٣٩,٥ مليون في ١٩٤٠ - ٥٣ مليون في ١٩٤١ - ٧٩ مليون في ١٩٤٢ - ١٠١ مليون في ١٩٤٧ - ١٢٢ مليون في ١٩٤٣ وهكذا).

وبصرف النظر عن تراكم ٤٤٠ مليون جنيه إسترليني كديون لمصر على بريطانيا نتيجة لما فات، وظهور (مشكلة الديون أو الأرصدة الإسترلينية)، فإن ما يعيننا هنا هو الإرتفاع الضخم في أسعار الحاجات نتيجة للتضخم الذي شهدته البلاد والناجم عن الإستهلاك الكبير للسلع المختلفة من جانب القوات البريطانية في مصر، وقلة المعروض من السلع. فقد ارتفعت الأرقام القياسية لنفقات المعيشة من ١٠٠ في ١٩٣٩ إلى ٢٩٠% في أواخر عام ١٩٤٥ وهو ما يقرب من ثلاثة أمثال ما كانت عليه هذه النفقات في سنة ١٩٣٩، كذلك فإن سلعاً معينة ارتفع سعرها إلى أكثر من ١٠٠٠%.

وكانت النتيجة المؤكدة لذلك هي زيادة معاناة ذوي الدخل المحدودة وحرمان الفقراء وازدياد فقرهم، واختلال التوازن الاجتماعي للطبقات الفقيرة التي لم تزد دخولها بنسبة زيادة الأسعار. وكانت الجهود الحكومية من أجل التخفيف عن الطبقات التي أضررت تتمثل في (إعانة الغلاء) و(إعانات الخبز) و(التسعير الجبري) و (تقييد الاستهلاك) (٢٢).

ومع اعترافنا بنمو الرأسمالية المحلية وازدياد رخاء فئاتها وتزايد رؤوس الأموال المستثمرة في الشركات الصناعية والتجارية، وزيادة إنتاج

الكثير من المنتجات في مجال النسيج والأسمت وزيت البترول والسكر والكحول الخ، فإن هذه الوفرة وهذا الرخاء لم يقابله تحسن في أحوال الطبقات المطحونة. فقد تجمدت أجور العمال في مواجهة الارتفاع المتزايد في الأسعار وتكاليف المعيشة.

كذلك فإن الملاك الزراعيين لم يتخلفوا عن تحميل الفلاحين الصغار نفس متاعب العمال، فرفعوا من قيمة إيجارات الاراضي واستغلوا حاجة العامل الزراعي، فزادوا من مشاكل هذه الطبقة من الشعب.

وعلى ذلك فإن دخل الفرد من الدخل القومي العام كان في هبوط مما يعني ازدياد فقر المجتمع المصري على المستوي العام. وهاك متوسط دخل الفرد في الفترة ١٩٣٥ - ١٩٣٩ وقد كان ٩,٦ جنيه في العام، فأصبح ٩,٤ جنيه في الفترة ١٩٤٠ - ١٩٤٥ على أساس الأسعار الثابتة.

وقد قدرت مصلحة الإحصاء أن ما يلزم العامل وزوجته وأولاد أربعة في الشهر في عام ١٩٤٢ (٤٣٩ قرشاً) للطعام والملابس وفق الأسعار الرسمية وليس أسعار السوق السوداء. ومع هذا فقد كان متوسط الأجر الشهري للعامل في ذلك العام حوالي ٢٩٣ قرشاً - فمن أين يعوض الفرق ؟ وقد كانت أحوال عمال الزراعة - وخاصة العمال الموسمين والذين يقومون بأعمال غير ثابتة - أكثر سوءاً من عمال الصناعة، فقد كان أجر عامل الزراعة اليومي يتراوح ما بين ٢ - ٣ قروش، وعمالته موسمية أو مؤقتة، ناهيك عن اختلال نسب توزيع الملكية العقارية وما يتبعه من انحطاط مستوي المعيشة في الريف المصري.

وحتى انتعاش فرص العمل للعمال الصناعيين الذي كان هو الجزئية الوحيدة التي تحسب لصالح الحرب، هذا الانتعاش كان مؤقتاً، فما أن انخفض الإنتاج الصناعي في أواخر الحرب - وهو إنتاج لم يكن يهدف إلى رخاء الجماهير بقدر ما كان لتغطية احتياجات الجيوش الحليفة، أقول ما أن انخفض الإنتاج حتي سرحت الجيوش البريطانية عمالها من المصريين وتقلصت أعداد العمال في المصانع المحلية التي خفضت إنتاجها بعد عودة السلع المستوردة من الخارج في أعقاب انتهاء الحرب - فتعطل الكثير من العمال وبلغ عدد العاطلين منهم في المدن ٣٧٦,٠٠٠ عامل^(٢٣)، فأصبحت الطبقات المطحونة تعاني من البطالة والضائقة المالية وارتفاع تكاليف المعيشة وغلاء الأسعار، ونقص الغذاء الضروري (الخبز).

في ظل هذه الظروف غير المواتية قدم (محمود غزالي) مدير إدارة الأمن العام أسباباً للإجرام في مصر في تقريره عن الأمن في عام ١٩٤٣، قسمها إلى أسباب دائمة وأسباب طارئة.

كانت الأسباب الدائمة عند (غزالي) هي :

- ١- الجهل.
- ٢- الفقر ونظام توزيع الثروة.
- ٣- المرض.
- ٤- تأصل حب الأخذ بالثأر والانتقام في النفوس.
- ٥- الخزي من العار وحب الافتخار بالشرف الموروث.
- ٦- كثرة السلاح في أيدي الأهالي.
- ٧- تعارض المصالح.

أما الأسباب الطارئة فكانت :

- ١- ظروف الحرب.
- ٢- الأزمات الاقتصادية.
- ٣- الأزمات السياسية.

ونحن لا نجادل في الأسباب الدائمة باعتبارها جالبة للجريمة على وجه الدوام والاستمرار، وليس أكثر من الأسباب الثلاثة الأولى (الفقر والجهل والمرض) أسباباً تؤدي إلى الجريمة وتزايدها في كل وقت وكل مجتمع.

أما الأسباب الطارئة فكلها كما يلاحظ القارئ الكريم مرتبطة بالتطورات والتغيرات الاقتصادية والسياسية والدولية. وهذه الأسباب صحيحة أيضاً ولا خلاف فيها، لكنها كانت بالنسبة لمصر وظروفها الخاصة، أسباباً تضاعف من فداحة قضية الجريمة والإجرام في مصر.

فقد كانت البلاد خلال فترة الحرب تزدهم بعشرات الآلاف من القوات المحاربة، وكانت المدن والعاصمة تمتلئ ازدحاما بالنازحين من العمال وغيرهم الساعين وراء العمل فيما تقتضيه حاجات الحرب وتتافسهم في هذا السبيل.

وكانت البلاد تغلى من موجة غلاء كاسحة، وكانت امتعة الجيوش وعتادها منتشرة في جهات متعددة وإغراء سرقتها لا يحتاج الى حث أو مساعدة، وكان عتاد هذه الجيوش ينقل في عربات مكشوفة وبغير حراسة كافية مما يسهل سرقتها.

وكانت القوات المحاربة تطوف بالطرق وتغشى محال اللهو وتحتك بالأهالي مما يساعد على ارتكاب كثير من الجرائم والأعمال غير الأخلاقية وتفشى الرذيلة.

كل هذه كانت أحوال تغرى الكثير من أصحاب الميول الإجرامية السابقة أو الكامنة في النفوس على ارتكاب الكثير من الحوادث، في ظل ما هيأته ظروف الحرب من قيود كإظلام المدن والشوارع مما يهيء لهم أسباب العبث بالأمن.

وقد فتحت الحكومة المعتقلات منذ بداية الحرب مكررة تجربة (النفي الإداري) في عام ١٩٠٩ عندما وضعت من يقرر رجال الادارة خطورتهم على الأمن العام في مكان ناءٍ لمدد طويلة - فكان انشاء (معتقل الطور) في نهايات عام ١٩٣٩ لإيداع الاشقياء الذين يتوافر في حقهم أسباب تستدعى إتقاء شرهم بالتحفظ عليهم في مكان ناء أمين، إلى جانب إعلان الأحكام العرفية.

ولعل هذا هو ما سبب نقص الجرائم في عام ١٩٣٩ و ١٩٤٠ بصورة ملحوظة لكنها مؤقتة. فقد زالت رهبة الإعتقال وزال معها عامل الردع الذى تسببه بمضى الوقت، وأغرقت ظروف الحرب والأحوال الإقتصادية الناس على بمعاودة ارتكاب الجرائم غير مبالين بالأحكام العرفية أيضا .

جدول (٧-٣) جدول بأعداد جنایات السرقة بظروف خلال الفترة ١٩٣٩ - ١٩٤٥ (٢٤)

السنة	عدد جنایات السرقة بإكراه	السنة	عدد جنایات السرقة بإكراه
١٩٣٩	٥٩٨	١٩٤٣	١٢٥٦
١٩٤٠	٥١٤	١٩٤٤	١٥٤٢
١٩٤١	٥٩٤	١٩٤٥	١٤٣٠
١٩٤٢	٨١٣		

ويكشف تحليل المضمون فى الجدول (٧-٣) عن ارتفاع مضطرد فى عدد جنایات السرقة بالإكراه، فقد كانت ٥٩٨ و ٥١٤ فى عامى ١٩٣٩ و ١٩٤٠ على التوالي فوصلت فى عام ١٩٤٣ إلى ١٢٥٦ جنایة، وارتفعت فى عام ١٩٤٤ إلى ١٥٤٢ جنایة وهى زيادات تتجاوز الضعف - وبلغت النسبة بين عامى ١٩٤٠ و عام ١٩٤٤ (٣٣,٣ %) وهى نسبة عالية تؤكد أثر الأسباب الدائمة والأسباب الوقتية فى مقياس الجريمة بصفة عامة، والجريمة الأم (السرقة بالإكراه) بصفة خاصة.

ومع هذا فإن إحصاء الجنایات بصفة عامة لم ينقص خلال سنوات الحرب. فقد واصلت ارتفاعها باستثناء عام ١٩٤١، فبلغت ٧٦٦٨ فى عام ١٩٤٢ بزيادة قدرها (٤٩٣) جنایة عن عام ١٩٤١ الذى كان عدد الجنایات فيه (٧١٧٥)، ثم بلغت فى عام ١٩٤٣ (٧٩٤٠) جنایة، وقفزت فى عام ١٩٤٤ إلى ٨٣٦٦ جنایة ثم وصلت فى عام ١٩٤٥ (٨٤٠٠) جنایة. (٢٥)

وكان نصيب حوادث الجنب من الزيادة كبيرا كالعادة. فقد بلغت هذه الحوادث فى عام ١٩٤٢ (٣٣٤٠٦٧) منها ١٠٠٧٩٣ جنب سرقة - وفى عام ١٩٤٣ بلغت حوادث الجنب ٣٣٣٢٦٧ كان نصيب السرقات منها ١٠٨٩٦١ جنب سرقة، وفى عام ١٩٤٤ كان عدد الجنب ٢٩٦٧٤٧ جنب سرقة - ١٩٤٤ كان يمثل الثلث من مجموع الجنب. ولعل الجدول إحصائى يقدم شكلا أوضح لتطور جنب السرقة خلال سنى الحرب.

جدول (٣-٨) بيان لعدد جنح السرقة خلال الفترة ١٩٣٩ - ١٩٤٤ (٢٦)

السنة	عدد جنح السرقة	السنة	عدد جنح السرقة
١٩٣٩	٦٢٧٧١	١٩٤٣	١٠٨٩٦١
١٩٤٠	٦٥١١٩	١٩٤٤	١٠٩٩٦٨
١٩٤٢	١٠٠٧٩٢		

أما الجدول الآتي فيبين أن السرقة في مصر خلال الفترة ١٩٢٦ - ١٩٤٤ كانت في تزايد مستمر بلغ أقصاه في الفترة ١٩٤٠ - ١٩٤٤ ، وهو ما يؤكد أثر الأزمات الاقتصادية والحرب والسياسات في أحوال الأمن.

جدول (٣-٩) بيان بعدد جنح السرقة خلال الفترة ١٩٢٦ - ١٩٤٤ (٢٧)

السنة	عدد جنح السرقة	السنة	عدد جنح السرقة
١٩٢٦	٤٧٩٤٤	١٩٣٥	٦٠٠١٣
١٩٢٧	٥٤٣٢٦	١٩٣٦	٥٩٧٢٠
١٩٢٨	٥٢٩٣٢	١٩٣٧	٦٠٨٩٤
١٩٢٩	٦٨٩٤٤	١٩٣٨	٦٤٣٢٨
١٩٣٠	٤٩٨٠٥	١٩٣٩	٦٢٧٧١
١٩٣١	٥٥٩٢٣	١٩٤٠	٦٥١١٩
١٩٣٢	٥٥٢٨٠	١٩٤٢	١٠٠٧٩٣
١٩٣٣	٥٣٠٣١	١٩٤٣	١٠٨٩٦١
١٩٣٤	٦٠٠٥٨	١٩٤٤	١٠٩٩٦٨

إن قد كانت الجريمة بأنواعها في تزايد تتعالي وتيرته، وجاءت الحرب فتعالي إيقاع الجريمة بما زاده من متاعب الناس الاقتصادية التي لم تكن بحاجة إلى المزيد، فقد كان فيها الكفاية.

هوامش الفصل الثالث

- (١) جون كينيث جالبريث (تاريخ الفكر الاقتصادي - الماضي صورة الحاضر) ترجمة أحمد فؤاد بلبع - عالم المعرفة - ٢٦١ - الكويت ٢٠٠١ - ص ٢١٧.
- (٢) راشد البراوي وحمزة عليش (التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث) - مرجع سبق ذكره - ص ٢١٢ - ٢١٣.
- (٣) المرجع السابق - ص ٢١٢ - ٢١٩.
- (٤) مذكرة مقدمة الى حضرة صاحب الدولة وزير المالية بشأن وسائل تخفيض أسعار حاجيات المعيشة من أحمد عبدالوهاب باشا وكيل وزارة المالية - المطبعة الأميرية - القاهرة - ١٩٣١ - والرقم القياسي Index Number هو نسبة قيمة ظاهرة ما عند فترة معينة (فترة المقارنة) مقارنة بقيمتها عند فترة الأساس. وكمثال لما تقدم فإننا سنفترض أن سعر السلعة (أ) في سنة المقارنة هو ٦٠٠ قرش وأن سعرها في سنة الأساس هو ٤٠٠ قرش، فإن منسوب السعر في صورة مئوية هو ٤٠٠/٦٠٠ $\times 100 = 66.6\%$ وهو ما يعني ارتفاع في سعر السلعة (أ) بحوالي ٥٠% باعتبار أن الزيادة عن ١٠٠ تعكس اتجاهًا تزايدياً، بينما يشير الانخفاض عن هذا الرقم إلى مقدار النقص في المائة في فترة المقارنة عن سنة الأساس. ولتركيب الرقم القياسي لسلعة معينة فإنه يلزم تحديد فترة أو سنة الأساس باعتبارها تعكس الظروف الطبيعية السائدة في المجتمع - وتحديد سنة المقارنة. ويحقق استخدام هذا المقياس إمكانية تحديد التغير النسبي في سعر السلعة.
- حسين عبدالعزيز حلمي وطارق عميرة (مبادئ في الإحصاء واستخداماتها) - دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٨٩ - ص ٤٧٥ وما بعدها.
- (٥) مذكرة أحمد عبدالوهاب باشا بشأن وسائل تخفيض أسعار حاجيات المعيشة - مرجع سبق ذكره.
- (٦) Charles Issawi (Egypt at Mid-Century)-Op.Cit., p., 87.
- (٧) Issawi-Op.Cit.,-pp., 87-89.
- (٨) إدارة عموم الأمن العام (تقرير عن حالة الأمن العام في القطر المصري عن المدة من سنة ١٩٣٠ إلى سنة ١٩٣٧).
- (٩) إدارة عموم الأمن العام (تقرير عن الأمن العام في القطر المصري عام ١٩٢٩) - مرجع سبق ذكره.
- (١٠) تقرير عن حالة الأمن العام في القطر المصري عن المدة ١٩٣٠ - ١٩٣٧ - مرجع سبق ذكره.
- (١١) إدارة عموم الأمن العام - تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام ١٩٣٨.
- (١٢) المصدر نفسه.
- (١٣) المصدر نفسه.
- (١٤) المصدر نفسه.

- (١٥) تقرير عن الأمن العام في القطر المصري عام ١٩٢٩ - مرجع سبق ذكره.
- تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام ١٩٣٨ - مرجع سبق ذكره.
- (١٦) راشد البراوي وحمزة عليش (التطور الاقتصادي في مصر) - مرجع سبق ذكره - ص ٢٧٤ - ٢٧٥.
- (١٧) تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام ١٩٣٩.
- (١٨) البراوي وعليش (التطور الاقتصادي) مرجع سبق ذكره - ص ٢٧٤ - ٢٧٨.
- (١٩) عاصم الدسوقي (مصر في الحرب العالمية الثانية) - الطبعة الثانية - دار الكتاب الجامعي - القاهرة ١٩٨٢ - ص ١٧٥ - ١٨٥.
- (٢٠) المرجع السابق ١٨٥ - ١٨٦ - وحاشية ١٦ من ص ١٨٦.
- (٢١) كان رجل الشارع يطلق على (كوبونات) الكيروسين والسكر - وخاصة في الريف المصري - مصطلح (الكوابين) - حوار مع بعض عمد ومشايخ محافظة الشرقية - أغسطس ٢٠٠٢.
- (٢٢) عاصم الدسوقي - المرجع السابق - ص ١٨٧ - ١٩٦، وقد أورد المؤلف تواريخ ١٢ جلسة من جلسات مجلس النواب ومجلس الشيوخ نوقشت فيها اسئلة واستجابات اعضاء المجلسين للحكومات المتعاقبة في الفترة ١٩٤٥ - ١٩٤٠ بشأن ارتفاع الأسعار، والفلاء الفاحش ومشكلة الخبز والدقيق، والإستهلاك الحكومي، انظر حاشية ٢٧ ص ١٩٦ من المرجع المذكور.
- (٢٣) المصدر نفسه ص ١٩٦ - ٢١١. وقارن شارل عيسوي الذي قدر عدد العاطلين من العمال بعد انتهاء الحرب بـ ٢٥٠,٠٠٠ فقط.
- Charles Issawi (Egypt at Mid Century) Op. Cit., - p. 172.
- (٢٤) تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنة ١٩٥٢ قضائية.
- (٢٥) المرجع السابق.
- (٢٦) تقارير الأمن العام عن سنوات ١٩٣٩، ١٩٤٠، ١٩٤٣، ١٩٤٤ - مراجع سبق ذكرها.
- (٢٧) تقارير الأمن العام عن سنوات ١٩٢٧، ١٩٢٨، ١٩٢٩، ١٩٣٠ إلى ١٩٣٧، ١٩٣٨، ١٩٣٩، ١٩٤٠، ١٩٤٣، ١٩٤٤.

الفصل الرابع

تداعيات الحرب

١٩٤٦ - ١٩٥٢

كان التضخم النقدي هو أحد أهم تداعيات الحرب الثانية بالنسبة لمصر. فقد اتبعت مصر سياسة نظام الصرف بالجنيه الإسترليني الأمر الذي أدى الى خضوع القدر المتداول من النقود لإدارة إنجلترا. كان مفاد هذا الأمر ان تحصل إنجلترا على أى كمية من النقود المصرية حينما تقدم للبنك الأهلى (سندات الخزانة البريطانية). ترتب على ذلك زيادة مقدار الصادر من (النقد الورق) زيادة سريعة وفق الأرقام الآتية :

١٩٣٩	٢٨	مليون جنيه
١٩٤٠	٢٩,٥	مليون جنيه
١٩٤١	٥٣	مليون جنيه
١٩٤٢	٧٩	مليون جنيه
١٩٤٣	١٠١	مليون جنيه
١٩٤٤	١٢٢	مليون جنيه
١٩٤٥	١٤٨	مليون جنيه

ومع حدوث هذا الارتفاع الكبير فى مقدار النقد المتداول دون أن تقابله زيادة مقادير المعروض من السلع والخدمات، فقد هبطت القوة الشرائية للجنيه، وبالتالى زادت وارتفعت (نفقات المعيشة) نتيجة لارتفاع الأسعار.

ولكى ندرك معنى ارتفاع الأسعار وفقا للأرقام القياسية للسلع، فإننا نقدم الجدول الآتى .

جدول (١-٤) الأرقام القياسية لأسعار الجملة والتجزئة ونفقات المعيشة

السنة	الأرقام القياسية لأسعار الجملة	الأرقام القياسية لأسعار التجزئة	الأرقام القياسية العامة لنفقات المعيشة
١٩٣٨	٩٩	١١٣	١٣١
١٩٣٩	٩٤	١١٩	١٢٨
١٩٤٠	١٢٥	١١٦	١٤١
١٩٤٢	١٩٨	١٤٣	٢٣٠
١٩٤٣	٢٥٧	٢٥٩	٣١٠
١٩٤٤	٣٠٠	٣٠٦	٣٥٣

وتكشف التفاوتات الضخمة بين الأرقام القياسية لنفقات المعيشة وأرقام أسعار التجزئة عن الفجوة الهائلة بين الأسعار والنفقات وهو ما يعنى عدم قدرة قطاع كبير من الشعب (غير القادر) على الحصول على احتياجاته الأساسية.

صحيح أن الحكومة حاولت تخفيف حالة (الغلاء) بالنسبة لأصحاب الدخل الثابتة كالموظفين عندما منحهم (إعانة الغلاء) التى كانت تزداد نسبتها كلما صغر المرتب، أو كلما زاد عدد من يعولهم الموظف. لكن هذا لم يساعد على المحافظة على مستوى المعيشة السابق على الحرب، فقد كان الرقم القياسي العام لنفقات المعيشة قبل الحرب (١٢٨) فأصبح فى سنة ١٩٤٤ (٣٥٣) - كما أن ليس كل الشعب من الموظفين.

على المستوى العام شجعت الحكومة الإستزادة من زرع الغلال عن طريق تحديد المساحة المنزرعة قطنا وتحديد ثمن أدنى للغلال، وقررت وجوب تسليمها قدرا معيناً من أرانب الغلال عن كل ملكية بالسعر الذى تحدده، وطبقت نظام التسعير الجبرى وتقييد الاستيراد.

ولا يستطيع أحد أن ينكر الجهود التى بذلتها حكومات فترة الحرب للتغلب على الأزمة الإقتصادية والتخفيف عن الناس، من ذلك تطبيق سياسة (دعم رغيف الخبز) فى ١٩٤٢، وتعميم نظام توزيع المواد التموينية (بالبطاقات) ^(١)

لكن هذا كله لم يجد فتيلًا. فلو أخذنا معدلات الزيادة السكانية في العقد الواقع بين عامي ١٩٣٧ و ١٩٤٧ سنجد أن تعداد السكان قد زاد في عام ١٩٤٧ إلى (١٩,٠٢٢,٠٠٠) عن مثيله في عام ١٩٣٧ الذي كان ١٥,٩٣٣,٠٠٠ بمعدل زيادة قدرة ١٩,٤%

كان معدل المواليد في كل من سنوات ما قبل الحرب وما بعدها قد وصل إلى ٤٢ في الألف، وكان معدل الوفيات قد بلغ ٢٧ في الألف في سنوات ما قبل الحرب و ٢٣ في الألف في فترات ما بعد الحرب، وانخفض معدل وفيات الأطفال من ١٦٠ إلى ١٤٠ في الألف.

وفي دراسة للأحوال الصحية أجرتها (مؤسسة روكفلر Rockefeller Foundation) على خمسة قرى قرب القاهرة في الفترة ١٩٤٨ - ١٩٥١ تبين أن معدل وفيات الأطفال في قرية (سنديس) كان ٣٢٦ في الألف، كما تراوح معدل المواليد بين ٥٦ و ٦١ في الألف. (٢)

وتعزو الدراسات معدل المواليد المرتفع في فترة ما بعد الحرب الثانية إلى أكثر من سبب، أولها الفقر، الجهل، والبؤس العام للفلاح الذي يجعل الإنجاب أحد المباحج القليلة التي تركت له.

أما السبب الثاني فقد كان تأثير زراعة القطن التي توفر فرص عمل للأطفال وتحول الطفل إلى أصل مالي Financial asset في سن الرابعة أو الخامسة المبكرة.

وكان السبب الثالث هو الطبيعة الملزمة للزواج في سن مبكرة والمزايا القانونية والوضع الاجتماعي الذي يوفره (الزواج) للمرأة المتزوجة والأمان ضد الطلاق الذي يوفره الطفل لأمه.

ويضيف البعض (تعدد الزوجات والطلاق) كسببين لزيادة معدل المواليد في مصر في فترة الحرب وما بعدها، وقد تبين أن معدل تعدد الزوجات في عام ١٩٤٧ كان ٣,٨% مقارنة بـ ٣,١% في عام ١٩٣٧.

أما بالنسبة لمعدلات الوفاة قد كانت في الفترة ١٩٤٧ - ١٩٤٩ (٢١ في الألف) مقابل (٢٦ في الألف) في الفترة ١٩٣٩ - ١٩٤١، وانخفض معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة (أقل من سنة) إلى ١٣٣ في الفترة ١٩٤٧ - ١٩٤٩ مقابل ١٦٢ في الفترة ١٩٣٠ - ١٩٣٢.

ولقد تسبب معدل النزوح إلى المدن لتوافر فرص العمل، تكديس أعداد السكان فيها إلى درجة عالية، فقد ارتفع عدد سكان المحافظات (القاهرة، الإسكندرية، منطقة القناة، دمياط، والسويس) من ٢,٢٤٩,٠٠٠ في ١٩٣٧ إلى ٣,٤١٦,٠٠٠ في عام ١٩٤٧. (٣)

ولقد بلغ نصيب الفرد Per Capita من الدخل القومي في عام ١٩٤٥ (٤٠ جنيه) لطبقة الفلاحين الذين قدر عددهم بخمسة ملايين، و (٩٥ جنيه) لطبقة العمال الذين قدر عددهم بستمئة وثلاثون ألفاً. وفي عام ١٩٥٠ ارتفع نصيب الفلاح من الدخل القومي إلى (٥٠ جنيه) وارتفع نصيب عامل المصانع، والمشتغل بالتعدين والإنشاء إلى (١٢٦ جنيه). أما العامل المشتغل بالنقل، التجارة، والأعمال المالية فقد كان نصيبه من الدخل القومي (١٨٢ جنيه).

وليس هناك أشمل ولا أدق من دراسة عن حالة المجتمع المصري الاقتصادية قام بها الإتحاد المصري للدراسات الاجتماعية Egyptian Association for Social Studies في عام ١٩٣٨.

في هذه الدراسة درست ميزانيات ٣٣٣٣ أسرة تشكل ١٦٩٠٠ فرد يعيشون في المدن، وأظهرت الدراسة التي ظهرت في التقرير السنوي في عام ١٩٤١ أن : الأسرة المكونة من خمسة أفراد وتعيش في ١,٦ غرفة، وتعمل ٣٧,٢ أسبوعاً في السنة وتكسب دخلاً سنوياً اجمالياً قدرة ٢١,٠٧٥ جنيهاً، تصرف ١٩٥ قرشاً لكل الأغراض في الشهر الواحد، يذهب منها ١٢١ قرشاً للغذاء، ٢٥,٣ قرشاً للسكن، ٢٣,٤ للكساء، ٣,٨ قرشاً للتسلية، ٣,٩ قرشاً للدواء، ١٧,٥ قرشاً لمنوعات أخرى. وقد بلغ معدل الدين حوالي ٢٤ قرشاً. ولم تستطع الدراسة أن تبين كيفية تسوية العجز في ميزانية هذه الأسرة، لكنها تصورت أن يكون الحل هو عدم دفع فواتير بعض الأشياء، الإستدانة، التسول أو الإحسان.

وقد أخرج التقرير دراسة عن حالة ٨٣٣ أسرة من الأسر التي خضعت للدراسة، باعتبارها الأسر الأكثر فقراً. وقد تبين من دراسة حالة هذه الأسر أن العدد المتوسط لكل أسرة منها هو ٥,٦ شخص، يعيشون في غرفة واحدة، يعملون ٧ ½ أسابيع في السنة، ويكسبون دخلاً سنوياً قدرة ٩٠٩ قرشاً، وينفقون ٨٣ قرشاً شهرياً، منها ٥٢ قرشاً للطعام، عشرة قروش للإيجار، ثمانية قروش للكساء، ٤ قروش للتسلية، أربعة قروش للدواء وخمسة قروش للتدخين. ومع أن هذه الأسر لم تكن تستدين، إلا أن مصروفاتها السنوية تجاوزت دخلها بسبعة وثمانون قرشاً.^(٤)

وليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن شيئاً ما قد تغير في السنوات اللاحقة، فقد أورت نتائج بحث أجري بمعرفة المجلس الدائم للتغذية التابع لوزارة الصحة على ٨٠٠ عامل في الإسكندرية في عام ١٩٤٦، أن الأسرة المتوسطة في هذا البحث قد تكونت من ٤,٥ أشخاص، ودخلها الشهري

٩,٦٠٠ جنيه، كانت الأمراض الظاهرة فيها هي (الأنيميا) (والهزال) وهي أمراض لها دلالتها عند الحديث عن الأحوال الاقتصادية للناس في مصر.^(٥)

أما الفلاح، فقد غطت أحواله السيئة كتابات (عباس عمار) The People of Sharqiya، وبلاكمان W. Blackman (The Fellahin of Upper Egypt) وهنري عيروط (The Fellaheen).

ومع هذا فإن مستوى الدخل المنخفض للفلاحين المصريين يمكن تصويره من النموذج الذي قدمه (عباس عمار) عن ٢١٩ أسرة في الشرقية عام ١٩٣٩ والذي أثبت فيه أن ٤٠% من الأسر التي خضعت للبحث كانت تحوز دخلاً سنوياً أقل من ٣٠ جنيه، و ٢٠% كانت تحوز دخلاً يزيد على ١٥٠ جنيه.

في عام ١٩٤٨ قامت (مؤسسة روكفلر) بدراسة أحوال أهل قرية (سندبيس) بالقليوبية، وقد اثبت البحث أن ٥٠% من أهل القرية يحوزون دخلاً سنوياً أقل من ١٢ جنيه، ٦١% يصل دخلهم السنوي إلى ١٢ - ٦٠ جنيه، ٢٧% يبلغ دخلهم السنوي ٦٠ - ١٢٠ جنيه، وبلغت نسبة من يبلغ دخلهم السنوي أكثر من ١٢٠ جنيه (٧%) من سكان القرية.

وينعكس أثر هذه الدخول المتدنية على النظام الغذائي لسكان هذه القرية. فقد تبين أن ١٢% من سكانها يعيشون على (الخبز والجبن)، ٥٦% يضيفون إلى هذه الوجبة بعض اللبن والخضروات، ٢٥% يعيشون على الخبز والجبن واللبن والخضروات، وبعض اللحوم أحياناً، وأن ٦% فقط يأكلون الخضار واللحوم بانتظام. وانتهت الدراسة إلى وجود عبء كبير من الأمراض يتحمله فلاح سندبيس تمثل في سوء التغذية، الأمراض الوبائية، أمراض العيون المزمنة، الحمى التيفودية والدوسنتاريا، الإلتهاب الرئوي، الزهري Syhphilis والبلهارسيا.^(٦)

وتكشف السطور السابقة عن المستوى المتدني للأحوال الاقتصادية في البلاد في فترة ما بعد الحرب، وتنفشي الفقر بالتبعية بين شرائح المجتمع المصري بصورة يمكن أن يكون لها أثرها على حجم الجريمة .. فقد كان من المقبول منطقياً أن تسفر الحرب عن خلل في الاستقرار الاقتصادي، ونقص في قيمة الأموال والأقوات وضرورات الحياة. وكان من المنطقي والأمر كذلك أن يكون لهذا الخلل مردوده على النشاط الإجرامي في البلاد.

والجدول الآتي يقدم صورة لحجم الجريمة خلال الفترة التي يغطيها هذا الفصل.

جدول (٢-٤) عدد الجنايات في الفترة ١٩٤٥ - ١٩٥٢ (٧)

السنة	العدد	السنة	العدد
١٩٤٥	٨٤٠٠	١٩٤٩	٦٤٢٩
١٩٤٦	٩٣٧٣	١٩٥٠	٦٢٣٧
١٩٤٧	٩٣٧٨	١٩٥١	٥٧٨٩
١٩٤٨	٧٨٣٤	١٩٥٢	٦١٦٧

ويتضح من هذا الجدول أن عام ١٩٤٧ قد سجل أعلى معدل للجنايات على مدى نصف القرن العشرين كله، وهو عام من أعوام ما بعد الحرب التي قدمت النموذج الواضح لتأثيرات ما بعد الحرب على أحوال الجريمة.

ويتضح أيضاً أن حجم الجريمة قد سجل انخفاضاً في عدد الجنايات في السنوات اللاحقة على عام ١٩٤٧ هذا، فبينما كان عدد الجنايات في ذلك العام (أي ١٩٤٧) ٩٣٧٨ جناية، إذا به ينخفض في السنوات التالية إلى (٧٨٣٤) جناية، (٦٤٢٩) جناية، (٦٢٣٧) جناية، (٥٧٨٩) جناية على التوالي، مع زيادة طفيفة في عام ١٩٥٢ (٦١٦٧) جناية.

وعندي أن سبب الانخفاض في عدد الجنايات بعد عام ١٩٤٧ إنما كان يرجع في الحقيقة إلى فرض الأحكام العرفية على البلاد مع قيام حرب فلسطين (١٥ مايو ١٩٤٨) واستمرار هذه الحالة حتى مايو ١٩٥٠ عندما ألغتها حكومة الوفد.

ويكشف الجدول أيضاً أن عدد الجنايات كان في تصاعد منذ ما قبل عام ١٩٤٧ (عام الزيادة الكبيرة). فقد كان التصاعد مستمراً منذ الثلاثينات، ثم أخذ التصاعد يرتفع مع سنوات الحرب (١٩٣٩ - ١٩٤٥) ليكون ٨٢٧٢ - ٧٤٧٥ - ٧١٧٥ - ٧٦٦٨ - ٧٩٤٠ - ٨٣٦٦ - ٨٤٠٠ على التوالي. (٨) وتؤكد إحصائيات الجنايات الواقعة على المال (السرقه بأنواعها) ارتفاع هذا النوع من الجنايات المختارة في الفترة الواقعة أثناء الحرب وما بعدها، وهو مؤشر على أثر الحرب وتداعياتها على أحوال الجريمة، كما أنه مؤشر أكثر دقة من مؤشر ارتفاع أعداد الجنايات بصفة عامة، إذ من المعروف أن من الجنايات ما لا يمكن اعتباره مؤشراً على تزايد معدلات الجريمة، فالضرب المفضي إلى الموت جريمة في مجال التصنيف

الإجرامي، لكنه ليس مؤشراً على ارتفاع (المد الإجرامي) الناجم عن تولد الرغبة في الاستيلاء على مال الغير، وإزهاق الروح في سبيل ذلك، ذلك أن هذا النوع من الجنايات يمكن أن يتولد عن مشاجرة عادية تنتهي بوفاة أحد أطرافها. أما جنایات السرقات بظروف فهي كما ذكرت تشكل (الكتلة الإجرامية) التي تعطي المؤشر الحقيقي لحركة الجريمة في الفترة الزمنية التي يغطيها هذا الفصل. وسيلحظ القارئ الكريم ارتفاع أعداد هذا النوع من الجنايات منذ بداية الحرب وحتى تاريخ إعلان الأحكام العرفية في عام ١٩٤٨.

جدول (٣-٤) تطور حركة جنایات السرقة خلال الفترة ١٩٣٩-١٩٥٢ (١)

السنة	العدد	السنة	العدد
١٩٣٩	٥٩٨	١٩٤٦	١٤٧٦
١٩٤٠	٥١٤	١٩٤٧	١٢٧٢
١٩٤١	٥٩٤	١٩٤٨	٩٠٦
١٩٤٢	٨١٣	١٩٤٩	٦٠٨
١٩٤٣	١٢٥٦	١٩٥٠	٥٧٢
١٩٤٤	١٥٤٢	١٩٥١	٤٣٢
١٩٤٥	١٤٣٠	١٩٥٢	٤٩٤

ويتضح من الجدول أن عدد جنایات السرقة قد ارتفع من المئات في الفترة ١٩٣٩ - ١٩٤١ (٥٩٨ - ٥١٤ - ٥٩٤) إلى الآلاف في الفترة ١٩٤٣ - ١٩٤٧ (١٢٥٦ - ١٥٤٢ - ١٤٣٠ - ١٤٧٢) وهذا كان يرجع بطبيعة الحال إلى ظروف الحرب وتداعياتها بعد عام ١٩٤٥.

أما الانخفاض في عدد هذه الجنايات بعد عام ١٩٤٧ فقد كان يرجع كما قلت إلى إعلان حالة الأحكام العرفية وما تتضمنه من بسط يد أجهزة الأمن في التعامل مع مرتكبي هذه الحوادث بواسطة الإجراءات القانونية أو الإحترازية.

ويستفاد من العرض السابق أن الجريمة قد تأثرت كثيراً بظروف ما بعد الحرب (١٩٤٦ فصاعداً)، فتزايدت أعدادها تزايداً متضاعفاً، وإن الانخفاض في الأعداد كان يعود إلى الإجراءات الاستثنائية التي كانت تفرض بسبب ظروف الحرب، وأن هذا كان يعني عودة الجرائم إلى الزيادة مع انتهاء العمل بهذه الإجراءات. يؤكد ذلك ما تقدمه أرقام الإحصائيات. فمع

انخفاض رقم جنائيات السرقة فى عام ١٩٥١ إلى (٤٣٢) متأثراً بفرض الأحكام العرفية منذ مايو ١٩٤٨ حتى ١٩٥٠، ارتفع العدد فى عام ١٩٥٢ إلى (٤٩٤) جنائية بزيادة قدرها (٦٢ جنائية) عن عام ١٩٥١. وتوالى الارتفاع فى أعداد الجنائيات بصفة عامة، فبلغ فى عام ١٩٥٢ (٦١٦٧) جنائية، ثم (٦٧٥٣) جنائية فى عام ١٩٥٣، ثم (٦٨٤٤) جنائية فى عام ١٩٥٤. (١٠)

هوامش الفصل الرابع

- (١) راشد البراوي ومحمد حمزة عيش (التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث) - مرجع سبق ذكره - ص ٢٧٤ - ٢٨٩.
- (٢) Egypt at Mid-Century-Op. Cit., -pp., 54-56.
- (٣) Egypt at Mid-Century-Op. Cit., -pp., 56-60.
- (٤) Op. Cit., -p., 87.
- (٥) Op. Cit., -p., 87.
- (٦) Ibid., -pp., 88-89.
- (٧) تقارير الأمن العام لسنوات ١٩٤٥-١٩٥٢ - وزارة الداخلية - مصلحة الأمن العام.
- (٨) نفسه.
- (٩) تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنة ١٩٥١ قضائية - المطبعة الأميرية - القاهرة - ١٩٥٢.
- تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنة ١٩٥٢ قضائية - المطبعة الأميرية - القاهرة - ١٩٥٣.
- (١٠) تقرير عن حالة الأمن بالجمهورية المصرية - المطبعة الأميرية - القاهرة - ١٩٥٦.

الفصل الخامس

أسباب زيادة الجرائم ونقصها

لم يختلف المتخصصون في أسباب ظاهرة ما، قدر اختلافهم على أسباب صعود الجرائم وهبوطها.

وترخّر تقارير الأمن العام المصرية بتفسير عديدة وتسببات شتى حول هذا الموضوع دون أن يتفق واحد منها مع الآخر. كما أن ادبيات جهاز الأمن أسهمت بدورها في محاولة تقديم تفسير لزيادة ونقص الجريمة في مصر في الفترة موضوع الدراسة.

اليوزباشى (محمد متبولى صفا) الحاصل على ليسانس حقوق ومعاون بوليس مركز طوخ في العشرينيات من القرن جعل الحالة الاقتصادية، والحالة الخلقية، والحالة السياسية (تداعيات الحرب العظمى ١٩١٤ - ١٩١٨)، والحالة الدينية (الابتعاد عن قيم الدين) أسباباً لزيادة الجريمة في العشرينيات من القرن العشرين. (١)

القائمقام مرقص فهمي المفتش ببوليس مدينة القاهرة في ثلاثينيات القرن العشرين عزا ازدياد الجريمة في وقته إلى تزايد أطفال الشوارع وعدم السيطرة على الأشقياء والمجرمين، وإرهاق جهاز الأمن بالأعمال الإدارية الذي ينجم عنه ضعف قدرته على التصدي للجريمة، تزايد أماكن اللهو وشرب الخمر وتأثير السينما ولعب القمار على زيادة الجريمة. (٢)

(محمود فهمي القيسي) مدير إدارة عموم الأمن العام في سنة ١٩٢٧ أرجع زيادة الجرائم في العشرينيات المتأخرة من القرن العشرين إلى حقيقة أن مصر (بلد زراعي أكثر منه صناعياً أو تجارياً، وأن السواد الأعظم من السكان يباشرون الزراعة وما يرتبط بها، فإذا تدهورت أسعار الحاصلات الزراعية وبخاصة منها القطن، وانقبضت تلك الأيدي التي اعتادوا أن يروها مبسوطة اليهم بالمال ثمناً لتلك الحاصلات فلا أقرب من أن يغريهم الضنك بمخالفة القوانين في سبيل قضاء حاجاتهم فيندفعون في تيار الإجرام لسد عوزهم فتري منهم السارق والغاصب في راحة النهار، وهذا أخف ضروب الإعتداء في الغالب وإلا فإنهم بتأثير ذلك العامل كثيراً ما يستسهلون الإعتداء على الحياة أو ما جري مجراه من صنوف الإجرام) (٣). كان (الضيق المالي) هو أحد الأسباب عند (القيسي) لازدياد الجرائم في عام ١٩٢٧. لكنه عاد فأشار إلى حركة فصل العمد في سنتي ١٩٢٥ و ١٩٢٦ من مناصبهم وما تولد عن ذلك من الحزازات والأحقاد في النفوس، فكانت النتيجة هي

زيادة الجريمة، إلى جانب المنافسات الانتخابية في عام ١٩٢٦ - وما أفضت إليه من آثار تماثل آثار فصل العمد. ^(٤)

أما (حسين صبحي) مدير هذه الإدارة في عام ١٩٢٩، فقد كان أكثر تفهماً لقضية الجريمة في مصر فقرر أن من المجازفة في التقدير البحث في أسباب نقص الجنايات وزيادتها، لأن العوامل التي يتسبب عنها النقص والزيادة تتصل بكل عناصر الحياة العامة والخاصة، كالأحوال الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والعائلية.

وقال (صبحي) أن من الخطأ أن يرجع إلى سبب واحد في تقليل حالة الأمن العام، كذلك فإنه ليس من الميسور عملاً أن يحاط بجميع الأسباب إحاطة تامة، لكنه مال إلى اتخاذ (الأحقاد والضغائن والرغبة في دفع العار والميل إلى الانتقام) بعض أظهر الأسباب الشائعة لارتكاب الجرائم وبالتالي تزايدها كلما زادت هذه العناصر. ^(٥)

في التقرير الذي شمل أحوال الأمن العام في الفترة ١٩٣٠ - ١٩٣٧ أرجع (محمد حمدي محبوب) مدير إدارة الأمن العام، الظروف الاقتصادية والسياسية كأسباب لحركة الجريمة، وركز على (الأزمة المالية الحادة التي أثرت على العالم أجمع، ولعل الأمن العام هو أشد المقاييس حساسية بهذه الأزمات، فلها تأثيرها على المرء، نفسيته وشعوره، من حيث شقائه أو هنائه، اضطرابه أو أمنه، إنفعاله أو هذونه، شروره أو مسالمته) ^(٦)

وخلص (محبوب) بعد استعراضه للأزمة المالية إلى آثار هذه الأزمة بما سببته من انخفاض حاد في الإنتاج الزراعي واضطرار الحكومة إلى وقف بعض المشروعات رغبة في الإقتصاد وفي موازنة الميزانية، مما أدى إلى كثرة البطالة وشدة وطأتها على طبقات العمال وغيرهم، وكذلك تخفيض الشركات وأصحاب الأعمال لأجور العمال والمستخدمين وتوفير الكثير منهم. وأضاف مدير الأمن العام إلى الأسباب الاقتصادية أسباباً سياسية كالإضطرابات وكثرة تغيير العمد وإجراء انتخابات عامة أكثر من مرة، وعدم استقرار العلاقات السياسية بين مصر ودولة الاحتلال، وتزايد أعداد السكان واتساع العمران وانتشار المخترعات الحديثة وتطور أساليب وتقنيات الجريمة. ^(٧)

في عام ١٩٣٨ كانت الأسباب الاقتصادية - المتمثلة في انخفاض أسعار القطن وانحطاط قيمة الأوراق المالية والسندات متأثرة بزيادة محصول القطن الأمريكي والحالة السياسية العالمية، وزيادة نفقات الدفاع على المستوي المحلي، وزيادة الضرائب، وشراسة انتخابات ذلك العام، كانت كل هذه أسباباً أدت إلى ارتفاع حجم الجريمة. ^(٨)

ربط مدير الأمن العام في ١٩٣٩ بين اشتداد الأزمة المالية وزيادة عدد الجرائم، وعزا اشتداد الأزمة المالية الى الحالة الطارئة الناجمة عن الحرب العالمية الثانية وما استلزمته من تدبير الكثير من النفقات.

وكانت البطالة والمتاعب المالية الناجمين عن الحرب هما السببان الرئيسيين لتدهور حالة الأمن في عام ١٩٤٠. (٩)

كان محمود غزالي مدير الأمن العام في عام ١٩٢٤ أكثر سخاءاً في شرح أسباب الإجرام في مصر، عندما قسم هذه الأسباب إلى أسباب دائمة وأخرى طارئة.

كانت الأسباب الدائمة عند (غزالي) هي :

- ١- الجهل.
- ٢- الفقر ونظام توزيع الثروة.
- ٣- المرض.
- ٤- تأصل حب الأخذ بالثأر والانتقام في النفوس.
- ٥- الخزي من العار.
- ٦- كثرة السلاح في أيدي الأهالي.
- ٧- تعارض المصالح.

أما الأسباب الطارئة فكانت (ظروف الحرب - الأزمات الاقتصادية - الازمات السياسية) وكذلك كان الأمر في عام ١٩٤٥ عندما تحدث مدير الأمن العام عن آثار الحرب على الطبقات الفقيرة في مصر. (١٠)

كانت القضية الرئيسية التي ركز عليها تقرير الأمن العام لعام ١٩٤٧ هي ارتباط حالة الأمن العام بالحالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وأن الفقر والجهل هما من أهم أسباب ارتكاب الجرائم، وأن الازدهار الإقتصادي وارتفاع مستوى المعيشة من أقوى دعائم مكافحة الجريمة.

ثم انعطف التقرير إلى الإشارة إلى ما سببته الحرب العالمية الثانية من عدم استقرار اقتصادي، ونقص في قيمة الأموال والأقوات وضرورات الحياة، وانحراف في الأفكار والعقائد السياسية والاجتماعية.

قسم التقرير أسباب الزيادة المضطردة في الجرائم إلى عدة مراحل زمنية، ففي الفترة ١٩٢٤ - ١٩٣٨ كانت اسباب الزيادة راجعة إلى الحالة الإقتصادية وما اصاب البلاد من تدهور في أسعار الحاصلات الزراعية وقلة تداول النقود بين الناس.

وفي الفترة ١٩٣٠ - ١٩٣٨ كانت أسباب الزيادة راجعة إلى الأزمة المالية وما عانته البلاد من جرائها، مما أدى إلى وقف الكثير من المشروعات، الذي أدى إلى زيادة البطالة واشتداد وطأتها على العمال،

وحركة الانتخابات في عام ١٩٣٨ وما واكبها من منافسات قوية ودعايات حزبية واضطراب في الجهاز الإداري في الريف.

أما الفترة ١٩٤٢ - ١٩٤٧ فقد كانت زيادة الجرائم فيها راجعة إلى الحرب وما اتصل بها من اسباب. (١١)

طغت الحوادث السياسية التي صاحبت الفترة ١٩٤٨ - ١٩٤٩ على تقارير الأمن العام فلم يحاول المتوفرين على الدراسات الجنائية أن يتلمسوا أسباب الزيادة والنقص في الجريمة، ولكنهم ركزوا على سلسلة حوادث الإغتيالات السياسية التي قضت على عدد من الرموز السياسية والشخصيات العامة في ذلك الوقت. (١٢)

أغرق كاتباً تقريرى سنتي ١٩٥٠ و ١٩٥١ نفسيهما في الإشارة إلى إحصائيات الجريمة دون التعرض إلى أسبابها. (١٣)

وفي تقريره عن حالة الأمن في عام ١٩٥٢ استعرض (محمد الباجوري) تاريخ حركة الجريمة في مصر منذ عشرينيات القرن العشرين وصولاً إلى عام ١٩٥٢.

وفي حديثه عن تلك السنة تعرض (الباجوري) للفساد الذي كان متغلغلاً في البلاد و(الأزمة الاقتصادية) الآخذة بخناق أهلها، والاضطراب السياسي و(خزانة الدولة خاوية وميزانيتها مضطربة لما شملها من عجز ظاهر) (١٤)، وألمح إلى الخلل الاقتصادي الناجم عن السياسة الاقتصادية القطنية في سنة ١٩٥١ التي أدت إلى خراب الكثير من البيوت التجارية (١٥) كانت هناك أيضاً إلى جانب ما سبق تفسيرات أخرى للتغيرات التي تطرأ على حجم الجريمة في مصر.

كان في مقدمة هذه الأسباب (النمو السكاني) الذي طرأ على البلاد خلال نصف القرن موضوع الدراسة والذي وصل إلى حد تضاعف المجموع العام للسكان.

في عام ١٧٩٧ كان عدد السكان (٩,٧٣٤٤٠٥)، وفي عام ١٩٠٧ ارتفع العدد إلى (١١,١٨٩٩٧٨). في عام ١٩١٧ وصل العدد إلى (١٢,٦٧٠٤١٤)، وفي عام ١٩٢٧ ارتفع عدد السكان إلى (١٤,٠٨٣٢٧٦)، وبلغ في عام ١٩٣٧ (١٥,٨١١٠٨٤) وأخيراً كان (١٨,٨٠٥٨٢٦) في عام ١٩٤٧.

وكان من الطبيعي على هذه الخلفية أن تزيد أعداد الجرائم، يكشف ذلك نصيب الفرد من الجنايات على مدي الفترة.

في عام ١٩٠٧ كان نصيب كل ٢٥,٠٠٠ فرد (٧,٣)، ارتفع في عام ١٩٤٧ إلى (١٢,٥) جنائية.

ومعني هذا دون جدال أن تزايد أعداد السكان يرتبط ارتباطاً تصاعدياً بزيادة عدد الجرائم^(١٦)، فمن المتفق عليه أن تزايد أعداد السكان مع ثبات أو نقص الثروة القومية يسبب اختلالاً في توزيع الثروة ليس في صالح الطبقات الفقيرة. وهذا يعني أن قضية تزايد السكان ترتبط بالأسباب الاقتصادية لزيادة الجريمة ارتباطاً مباشراً.

وللإنصاف فإن مدير الأمن العام المح في تقريره عام ١٩٣٧ إلى أن زيادة السكان تتصل بازدياد الحوادث الجنائية.^(١٧)

ولقد كان (عدم الاستقرار السياسي) الذي شهدته البلاد في بعض سنوات الفترة وخاصة السنوات التي تبعت ثورة ١٩١٩، وفترات النشاط السياسي في الريف، ذلك النشاط الذي صاحب عملية الانتخابات البرلمانية التي كانت حدثاً جديداً على الشارع السياسي المصري، وما كان من توابع هذا النشاط والذي تمثل في قيام الحكومات المصرية بمكافأة أنصار الفائزين في الانتخابات والتكليف باتباع المهزومين، وعمليات عزل وتعيين (العمد)، وما ينتج عن ذلك من حزازات وأحقاد. كل هذا - وهو يندرج تحت عنوان (عدم الاستقرار السياسي) كان سبباً في تطور الجريمة في مصر بالإيجاب.

ولا يختلف إثنان فيما (للتغيرات التشريعية) التي شهدتها الفترة موضوع الدراسة من أثر في تغير حجم الجريمة. فقد عدلت تغييرات عام ١٩٠٤ لقانون العقوبات من وصف جنح إتلاف المزروعات - تسميم المواشي - هتك العرض بغير قوة أو تهديد الواقع على من كانت سنه أقل من سبع سنوات - خطف الأطفال الذين لم يبلغ سنهم خمس عشرة سنة كاملة - العود إلى ارتكاب جريمة السرقة - خيانة الأمانة - التزوير - والشروع في كل هذه الحوادث. أقول عدلت تغييرات قانون العقوبات في هذه السنة وصف هذه الحوادث إلى (جنايات) إذا صاحب الأولى والثانية (إتلاف المزروعات - تسميم المواشي) (ظروف خاصة)، والثالثة (هتك) العرض بغير قوة أو تهديد إذا كانت سن المجني عليه أقل من سبعة سنوات - والرابعة (خطف الأطفال) إذا كانوا لم يبلغوا خمس عشرة سنة - والخامسة (العود إلى ارتكاب جريمة السرقة) - والسادسة والسابعة (خيانة الأمانة والتزوير).

وقد أدى هذا التغيير إلى ارتفاع عدد الجنايات في ذلك العام إلى (٢٨٧٧) بعدما كانت (٢١٢١) في عام ١٩٠٣.^(١٨)

ومع أننا قد أفضنا في الحديث عن (العوامل الاقتصادية) كأحد الآثار الهامة على معدلات الجريمة، إلا أننا نجد أن هذه القضية تحتاج إلى إعادة الحديث فيها مرة أخرى على ضوء ما كتبه من تناولوها بالدراسة.

يقول هؤلاء أن حالات الكساد والمصاحبة للأزمات الاقتصادية التي كانت تتعرض لها البلاد خلال الفترة موضوع الدراسة كان لها آثارها السلبية على أحوال الأمن. وكان أثر هذا يبدو في الريف المصري عندما ترتبط الأزمة الاقتصادية (بتدهور أسعار القطن) وما ينجم عنها من عجز الفلاح عن الوفاء بقيم الإيجارات للملاك، إلى جانب الإحتياج لأسباب الحياة الضرورية. فيكون من نتيجة ذلك تولد الأحقاد والضغائن، وتزداد الجرائم الانتقامية (كإتلاف المزروعات وتسميم المواشي والحريق والقتل) وما إلى ذلك. وثبتت الإحصاءات الجنائية صدق هذا الرأي، فقد ارتفعت أعداد الجرائم في سنوات الأزمات الاقتصادية (١٩٠٦ - ١٩٠٧ - ١٩١١ - ١٩٢٠ - ١٩٢١ - ١٩٢٦ - ١٩٢٧ - ١٩٤٠ إلى ١٩٤٦). (١٩)

وعلى نفس الخلفيه أيضاً أشار أصحاب هذا الرأي إلى تزايد أعداد الجرائم الإنتقامية مع التدهور الاقتصادي (القتل - الضرب - والإتلاف). ففي سنة ١٩٢٧ التي كانت جملة الجنايات فيها ٨١٨٠ جناية كان نصيب الجنايات الانتقامية منها (حريق - إتلاف - تسميم) هو ٤١٢ جناية في مقابل (٨٦) جناية سرقة بظروف.

ومع هذا فقد أتت إحصائيات سنوات الأزمات الأخرى بنتائج مغايرة لما انتهت إليه السطور السابقة. فقد كان عدد الجنايات في عام ١٩٠٦ (٣٥٨٦) جناية كان منها (٣٠٢) جناية اعتداء على النفس و (١٢٣) جناية سرقة بظروف و (٧٥) جريمة حريق وإتلاف وتسميم، كذلك كان الأمر في سنة ١٩٤٤، إذ كانت جملة الجنايات في تلك السنة (٨٣٦٦) جناية لم تزد أعداد الجنايات الانتقامية فيها عن (١١) جناية بينما بلغت جنايات السرقة (٢٤٦) جناية. (٢٠)

ومع أني أميل كثيراً إلى عزو ازدياد الجريمة إلى (التدهور الاقتصادي) للبلاد كسبب رئيسي، إلا أني أميل - مع هذا - إلى ما انتهى إليه (حسين صبحي) في تقريره لعام ١٩٢٩ عندما رفض الأخذ بسبب واحد لازدياد الجريمة (٢١). كما أوافق على ما قاله آخرون من صعوبة التركيز على عنصر بعينه كسبب أساسي لزيادة الجريمة خلال سنة أو سنوات معينة. فالارتباط شديد بين (العوامل الاقتصادية) و (العوامل السياسية)، ومن منا يستطيع أن ينكر أثر (الاضطرابات السياسية) الناجمة عن صراعات الانتخابات البرلمانية في مصر في زيادة الجرائم. كذلك فإن معظم سنوات الأزمات الاقتصادية شهدت (اضطراباً سياسياً) في نفس الوقت (أعوام ١٩٠٦ - ١٩٠٧ وما تخللهما من ارتفاع نغمة الحركة الوطنية كأحد تداعيات حادث دنشواي)، (أعوام ١٩٢٠ - ١٩٢١) وما شهدته من اضطراب في

الشارع السياسي في أعقاب ثورة (١٩١٩)، (فترة الثلاثينيات) و (اضطرابات عام ١٩٤٦).^(٢١)

ويقسم (محمد البابلي) في كتابه العمدة (الإجرام في مصر) العوامل المؤثرة في الإجرام إلى :

عوامل إجتماعية ذات صبغة اقتصادية Facteurs Sociaux D'ordre Economique - وعوامل إجتماعية ذات صبغة فكرية او ثقافية Facteurs Sociaux D'ordre Intellectuel - وعوامل إجتماعية ذات صبغة سياسية Facteurs Sociaux D'ordre Politique - وعوامل إجتماعية ذات طبيعة جزائية Facteurs Sociaux D'ordre repressif.^(٢٢)

وسأعرض هنا للعوامل الإجتماعية ذات الصبغة الاقتصادية باعتبارها تمثل - عندي على الأقل - أهم العوامل المؤثرة في حركة الجريمة.

يقول (محمد البابلي) أنها (العوامل الاجتماعية ذات الصبغة الاقتصادية) أقل العوامل الاجتماعية تأثيراً على حركة الجريمة في مصر لما هو معروف في بلادنا من أن الجانب الأكبر من الإجرام يقع في ميدان الجرائم التي ترتكب بدافع العاطفة Crimes de Passion لا بدافع الجشع والإستيلاء على المادة Crimes de Cupidité .

وبعد أن قدم (البابلي) وجهات النظر والآراء التي تؤيد هذا الرأي، خلص إلى أنه ليس من المأمون لمحاولة التعرف على أثر العوامل الاقتصادية في الإجرام التعويل على أرقام الحوادث (أي الإحصاءات) وحدها، فالأرقام لا تقدم الصورة الحقيقية للأشياء، وهذا هو أحد عيوب الإحصاء.

كذلك فإنه وإن كان للعوامل الاقتصادية أثرها المباشر أو غير المباشر في الإجرام، إلا أن هذا الأثر محدود في مصر حيث أن (الكتلة الإجرامية) هي من النوع الانتقامي الذي يرتكب بدافع العاطفة.

على أن أهم ما وجه (للعوامل الاقتصادية) من نقد في مقام أثرها في ازدياد الجريمة هو أن أثر هذه العوامل لا يستوي بالنسبة لكافة أنواع الجرائم. فجرائم المال هي في العادة أكثر تأثراً بالعوامل الاقتصادية من جرائم النفس وقضايا الضرب والتعدي وهتك العرض والسب.

وضرب (البابلي) مثلاً بجرائم (احتراف التسول) وقال أنها لا صلة لها بالحالة الاقتصادية سواء رواج أو كساد. بل هي ترجع للاستعداد الشخصي، فالمتسول المحترف لا يستطيع الإقلاع عن حرفته ولو عرض عليه عمل شريف يرتزق منه.

وهكذا فإن (البابلي) رفض أيضاً اتخاذ (العوامل الاقتصادية) سبباً لزيادة الجريمة. وأخلص من ذلك إلى أنه من الصعب اتخاذ (سبب) بعينه كأثر وحيد لزيادة الجريمة في مصر.

كان من بين محاولات الحكومات في مصر للحد من الازدياد المضطرد في حجم الجرائم في بعض الأوقات اتخاذ إجراءات إستثنائية لمواجهة ظروف غير عادية (حروب - كوارث - أزمات الخ).

فعندما لوحظ ازدياد حجم الجريمة في الفترة ١٩٠٧ - ١٩٠٩، لجأت الحكومة إلى إصدار (قانون النفي الإداري) والذي استطاعت السلطات بمقتضاه أن تعتقل الأشخاص الذين يثبت بشهادة رجال الإدارة خطورتهم على الأمن العام وتضعهم في مكان ناء تحت ملاحظة البوليس (معتقل) ^(٢٤) وقد ترتب على ذلك نقص الجنايات بشكل ملحوظ.

ومع قيام الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) والحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) كان الإجراء الإستثنائي هو إعلان الأحكام العرفية التي مكنت الحكومة من إصدار قرارات اعتقال الخطرين على الأمن العام وترحيلهم إلى مناطق معزولة (الطور في سيناء)، ورفع الجزاء على حمل الأسلحة النارية أو حيازتها إلى (الإعدام) أثناء الحرب الأولى. وقد ترتب على ذلك انخفاض جملة الجنايات سنة ١٩٤٠ إلى (٧٤٧٥) جناية مقابل (٩١٨١) جناية في عام ١٩٣٨. ^(٢٥)

كذلك فإن للتعديلات التشريعية أثر هام في انخفاض أعداد الجرائم. فقد عدل القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٣٣ من وصف بعض جرائم الحريق العمد من (جناية) إلى (جنحة) فنقصت الجنايات من هذا النوع إلى (٨١٤) في سنة ١٩٣٣ مقابل (١٥٠٦) في سنة ١٩٣١. ^(٢٦)

سبب آخر هام يمكن أن نضيفه إلى أسباب الزيادة والنقص في حركة الجريمة.

لو أننا فحصنا الفترة المبكرة من الفترة موضوع الدراسة، وأعني بها المدة من أول القرن وحتى قيام الحرب العظمي (١٩١٤) فإننا سنلاحظ على الجريمة فيها أنها جريمة تقليدية. وأعني بهذا المصطلح ذلك النوع من الجرائم الذي ليس فيه ما يلفت النظر أو يثير الإنتباه لخلوه من الغرابة والتطور.

من حيث الشكل كانت الجرائم السائدة هي جرائم القتل بأنواعه (عمد - عمد مع سبق الإصرار والترصد - خطأ)، الضرب، السرقة بإكراه، السرقات البسيطة. كذلك فإن تقارير رصد حركة الجريمة أيضاً لم تتناول سوى هذه الأنواع التقليدية من الجرائم، لخلو النشاط الإجرامي في ذلك الوقت

المبكر من القرن من الأشكال المبتكرة من الجرائم واقتصارها على الجرائم في شكلها التقليدي.

والجريمة بحسبانها ظاهرة اجتماعية وأثر من آثار النشاط الإنساني تتطور مع التقدم والتطور الاجتماعي، وتأخذ أشكالاً جديدة ومعقدة، كما أن أساليب أدائها تتطور مع التطور المعرفي والتقدم العلمي وتطور التعليم وتزايد عدد المتعلمين.

ولا يتصور أن مجتمعاً بدائياً أو تنفشي فيه الأمية ويسوده الجهل يمكن أن تتساوي فيه الجريمة شكلاً أو أداءاً مع مجتمع متطور يتمتع أفراداه بمستوى تعليمي عال، ومستوى اجتماعي مناسب، ويأخذ بأسباب التقدم التكنولوجي في حياته اليومية.

ولا يخفى أن مصر مع نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين كانت تعيش عصراً يخلو إلى حد ما من أسباب التقدم والنهضة، ولا بالغ إذا قلت أن الفترة كانت تحتوي قدراً لا بأس به من التخلف التعليمي والاجتماعي المتمثل في ارتفاع نسبة الأمية وتنفشي الخرافات والمعتقدات القديمة.

كان التعليم يمر بمرحلة من الركود كشفت عنها الإحصائيات.

كان عدد الذكور الذين يزيد عمرهم على خمس سنوات (٥,٤٤٢,٠٥٠) طفلاً منهم (٤,٦٨٤,٦٦٣) أميون بما يوازي (٨٦% تقريباً). وكان عدد الإناث فوق سن الخامسة (٥,٣٧٢,٠١١) منهن (٥,٢٥٦,٧٦٠) أميات لا يقرأن ولا يكتبن - أي أن نسبة المتعلمات منهن كانت ٢%.

كان هذا في أول القرن. على مدي الفترة ١٩٠٩ - ١٩١٩ لم يزد عدد الإناث اللاتي تعلمن القراءة والكتابة على ٢/١%، وكانت الزيادة في الذكور ٤%.

وعلى مدي الفترة ١٩٠٧ - ١٩١٧ زاد عدد الذين يقرأون ويكتبون من سكان القاهرة ٣%، وكانت الزيادة في الاسكندرية ١%، وفي الغربية ٣%، وفي مديريات القليوبية والجيزة وبني سويف ٢%، وفي الشرقية والفيوم ١% فقط. (٢٧)

ولا شك أن هذا الوضع كان ينعكس بالسلب على أحوال المجتمع المصري ونشاطاته بما في ذلك الجريمة التي يمكن أن نقول أنها اتسمت بالسذاجة والأمية أيضاً. ولدينا قضيّتا (نشل) وقعا في أوائل القرن العشرين (محمد حسين القهوجي - زفتى - غربية - ومهنته شيال - النشل عن طريق خفة اليد)، و(فراج عبدالعال - اسيوط - صناعته زيات-النشل بخفة اليد) (٢٨)

ورغم أن النشل جريمة تحتاج إلى بعض الذكاء والحيلة، إلا أنها في الحالتين المعروضتين كانتا خاليتان من ذلك بالمقارنة باستخدام الأدوات بعد ذلك في العقدين الثاني والثالث من القرن. فقد استخدمت في القاهرة في ذلك الوقت (موسى الحلاقة) Safety Razor لشق الجيوب. وهي وسيلة تحتاج من صاحبها مهارة بالغة ومرونة فائقة للأصابع لا تتوفر إلا في النشالين صغار السن.^(٢٩)

وتسجل وثائق الفترة جرائم (تحرير الكمبيالات المزورة أي التزوير) (جريمة محمد أحمد الشامي الداخني من القاهرة في ١٩٠٦)، وجرائم السرقة (باستعمال طرق التحايل) (جريمة سليمان عقاب من بولاق القاهرة في ١٩ مايو ١٩٠٥)^(٣٠)، وجرائم (تزييف النقود)^(٣١)، وكانت السداجة والبساطة واضحة فيها.

وقد شهدت الفترة حوادث سطو كبيرة، لكنها كانت تنقصها أيضاً وسائل الحيلة من جانب الجناة، والحذر الواجب كي لا تتكشف شخصياتهم، مما يؤكد صحة ما قدمناه من وصف لشكل الجريمة وأسلوب ارتكابها. ففي حادث سطو على منزل بحي شبرا في عام ١٩٠٨ نجح أفراد العصابة في دخول المنزل بعد منتصف الليل وأيقظوا العائلة المقيمة به وخصص لكل فرد منها نفر من العصابة منوط بتهديده بالسلاح ومنعه من الاستغاثة وإخباره بمكان النقود. وقد تمكنت العصابة من سرقة المصوغات والنقود وبعض الملابس الثمينة، لكن تبادل أفراد العصابة لبعض العبارات التي ذكرها المجني عليهم مكن أجهزة الأمن من القبض عليهم رغم سداجة وبساطة العمل الأمني في ذلك الوقت المبكر من القرن العشرين.^(٣٢)

ولم يكن المجرمون فقط هم الفريق الساذج فقط في مجال الجريمة، فقد كان الفريق الآخر، وأعني به جهاز مكافحة (الأمن) يتمتع بقدر من السداجة والبساطة لا يقل عن بساطة المجرمين وسداجتهم إن لم يفقههم. فحتى العقد الثاني من القرن العشرين لم يكن قد ظهر كتاب أو مرجع في كيفية التحقيق الجنائي والاستفادة من الآثار التي يتركها الجناة في مسرح الحادث.

ولم يكن المجرمون في مصر قد عرفوا شيئاً عن أساليب الإجرام في الخارج لعدم توافر المؤلفات العربية التي تنقل عن المؤلفات الأجنبية المتخصصة في الجريمة شيئاً من ذلك.

ولم تتحرك مصر لتدريب بعض المشتغلين بمكافحة الجريمة إلا في نهايات عام ١٩١٠ عندما أوفد أربعة من المدنيين إلى أوروبا (للتمرن على أعمال البوليس والضبط بها).^(٣٣)

ولم تزد أعمال التطوير في مجال التعرف على المجرمين عن تطبيق نظام (التشبيه) على يد (الميرالاي هارفي باشا) حكامدار بوليس العاصمة منذ كان حكامداراً لبوليس الإسكندرية في عام ١٨٩٦. (٣٤)

وقد أثبت تقرير صادر خلال الفترة موضوع الدراسة أن الأمية كانت متفشية في أوساط جهاز الأمن والإدارة. فعمد البلاد الذين كانوا المسؤولين الأوائل عن الإبلاغ عن الجرائم وضبطها كانوا يعيشون أمية بلغت في جرجا ٤٦%، وفي الغربية ٣٣%، وفي أسيوط ٣٣%، وفي البحيرة ٣٣%، وفي المنوفية ٢٥%، وفي الدقهلية ٢٠%، وفي القليوبية ٣٠%، وفي الجيزة ٢٨%، وفي الفيوم ٣١%، وفي بني سويف ٣٠%، وفي المنيا ٣١%، وفي قنا ٤٥%، وفي أسوان ٣٤% - وكان هذا يحقق نسبة اجمالية قدرها ٣٠% من عمد البلاد لا يقرأون ولا يكتبون. أما مشايخ البلاد فقد كان الأميون منهم ١٥٢٠٠ من العدد الكلي وقدره ٢٢٠٠٠. فإذا انتقلنا إلى حالة عساكر البوليس، فإننا نجد أن السواد الأعظم منهم كان يجهل القراءة والكتابة. وقد أثبت إحصاء أجري خلال الفترة موضوع الدراسة أن عدد الأميين من رجال البوليس الذين كان عددهم ١٣٦٢٣ رجلاً كان ١٠٣١٢ بنسبة ٧٥%.

وعلى المستوى التصنيفي فقد بلغت هذه النسبة في بعض المديريات ٩١% وهي حالة لم يكن لها نظير في أي بوليس من بوليس البلاد المتمدينة. ونظراً لزيادة أعمال البوليس مع تضاعف عدد السكان واتساع الرقعة العمرانية في البلاد، فقد خرجت الجريمة عن نطاق السيطرة كما هو ثابت في الفصول السابقة. ولقد كان عدد ضباط البوليس قليلاً بالمقارنة بتعداد السكان وزيادة الأعمال، مع ما هو معروف من أن اشتراط حصول الطالب في مدرسة البوليس والإدارة على شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان (الثانوية العامة) لم يطبق إلا عام ١٩٢٥، وهو ما كان يعني أن ضباط البوليس خلال الفترة ١٩٠٠ - ١٩١٤ لم يكونوا حائزين على شهادات دراسية سوى الشهادة الابتدائية، وهي شهادة لا توفر لحاملها إتقان العمل البوليسي وهو عمل قضائي مرتبط بالهيئة القضائية.

ولم يكن أمام السلطات الأمنية من وسيلة للتغلب على مشاكل جهاز البوليس العديدة سوى إلحاق رجال الجيش للعمل في البوليس. ويسجل عام ١٩١١ تعيين ٤٤ ضابطاً من الجيش على وحدات البوليس. وغني عن القول أن مناهج الدراسة بالمدرسة الحربية كانت منبئة الصلة بمسائل البوليس الجنائية المتعلقة بالنشل والسرقه وتجارة المخدرات والدعارة وتسميم المواشي وتقليع المزروعات.

ولم يكن ضباط الجيش فقط هم الذين يلحقون بالعمل بالبوليس، بل إن الأمر وصل إلى حد تعيين صف الضباط من الجيش للعمل في البوليس، ولدينا أمر عمومي في عام ١٩٢٠ بتعيين أحد الصولات (مساعد) بوظيفة ملاحظ بوليس بالإسكندرية.

على أن أسوء ما في الأمر كان إيكال مهمة حفظ النظام والأمن في نقاط الشرطة إلى صف الضباط (جاويشية ووكلاء جاويشية وصولات) مع ما في هذا من المجازفة بمصلحة الأمن العام.

ولا يخفى أن رؤساء النقاط هم الأداة الوحيدة التي تعتمد عليها المستويات الأعلى في جهاز الأمن (المراكز) في منع وقوع الجرائم والوصول إلى معرفة مرتكبيها إذا وقعت واستكمال الأدلة ضدهم. (٣٥)

وعن جهل رؤساء نقط البوليس وأميتهم وأثرها على ضبط الوقائع يحكي أحد رجال الهيئة القضائية ممن عملوا بالريف عن قصة أحد هؤلاء الصف ضباط الذي كانت تتميز النقطة التي يرأسها في صعيد مصر بكثرة حوادث الحريق العمد.

لاحظ وكيل النيابة الراوي أن رئيس النقطة المذكورة ينهي محاضره العديدة عن حوادث الحريق بقيدتها بصفة (عوارض) أي أنها لا تحمل شبهة جنائية مستنداً في ذلك إلى أن الحريق في كل قضية كان بسبب إلقاء طرف لفافة تبغ مشتعل دون قصد (عقب سيجارة).

فلما تعددت المحاضر التي يحررها هذا الصف ضابط رئيس النقطة استدعاه وكيل النيابة ونبهه إلى تعدد حوادث الحريق في دائرة نقطته بسبب (عقب السيجارة). في الأيام التالية بدأت محاضر رئيس النقطة عن الحرائق تحمل سبباً جديداً هو (طائر القرقشند). وللمرة الثانية استدعي وكيل النيابة رئيس النقطة ليستوضحه عن سببه الجديد للحرائق التي يضبطها في محاضره. ولدي وصوله قدم رئيس النقطة لوكيل النيابة معجماً ضخماً أشار إلى صفحة فيه تقول (طائر القرقشند طائر ضخم طويل الجناحين يطير قرب الأرض ويحدث احتكاك جناحيه بالأرض شرراً يمكن أن يتسبب في الحريق). وفي الحال طلب وكيل النيابة إلى رئيس النقطة العودة إلى سببه الأول (عقب السيجارة). (٣٦)

لقد كانت قضية التغاضي عن الظروف الحقيقية للجرائم من جانب رجال البوليس حرصاً منهم على الظهور أمام الجهة الرئيسية بمظهر القائمين بتوطيد دعائم الأمن، واحدة من الأسباب الأساسية لزيادة الجرائم - نظراً لإفلات المجرم بجريمته دون عقاب.

فكثير من الجنايات وخاصة حوادث الحريق والإصابات بأعيرة نارية وإتلاف الزراعة وحريق السواقي وسرقة المواشي كانت تقيد بصفة (جنح) استناداً إلى (طائر القرقشند) في بعض الأحوال، وإلى أقوال المجني عليهم الذين يتعمدون إنكار حقيقة وصفها إنتظاراً للنثار، وإلى معاينات العمد الأميين مع ما كان معروفاً عن هؤلاء من الميل إلى تقليل الحوادث في بلادهم وتعليلهم لها بعلل يرفضها العقل والمنطق.

ولقد لفت هذا المسلك من جانب رجال البوليس في القطر بصفة عامة، انتباه "النائب العمومي" في عام ١٩١١، فأصدر منشوراً يوجه فيه نظر رجال البوليس إلى العناية بتحقيق القضايا وإجراء المعاينات بدقة توصلاً إلى كشف حقيقة القضايا، ولفت في منشور آخر انتباه رجال النيابة إلى وجوب العناية بقضايا العوارض وفحص محاضرها فحصاً دقيقاً واستجلاء ما يكون غامضاً منها للإستيثاق من أنه لا جنابة فيها.

وفي عام ١٩١٥ أصدر النائب العمومي منشوراً آخر لفت فيه أنظار أعضاء النيابة العامة إلى العناية بحوادث الحريق والاستمرار في تحقيقها بوصفها جنايات حتي يثبت العكس، وعندئذ فقط يعتبر الحادث من العوارض. كذلك فإن رجال البوليس كانوا يميلون خلال الفترة موضوع هذا

الفصل إلى التغاضي عن "ظرف العمد" (Intentional)، أو الإكراه في حوادث القتل العمد والسرقه بالإكراه، فيحققون الأولي على أنها من حوادث الانتحار أو القتل الخطأ أو السرقة البسيطة.

ويكشف منشور صادر عن نظارة الداخلية في عام ١٩١٣ عن مدى تفشي هذا السلوك في أوساط جهاز البوليس - فالشطر الأول منه يقول :

"لوحظ أن بعض الموظفين المنوط بهم أعمال الضبط يميلون إلى تقليل أهمية الحوادث بالتغاضي عن ظروفها والتساهل في تتبع البحث في أسبابها وتفصيلها فيترتب على ذلك اعتبارها من حوادث القضاء والقدر أو من الجنح البسيطة وهي في الواقع ونفس الأمر من الجنايات الهامة. وقد شوهد مثل ما ذكر في كثير من الإصابات بعيارات نارية وقضايا الحريق وقضايا إتلاف الزراعة وتخريب أو حرق السواقي وفي بعض مسائل ضياع المواشي (التسرب) وغياب الأشخاص ونحوهم". (٣٧)

ويبدو أن سياسة الحكومات المصرية في ذلك الوقت كانت تكتفي من معالجة ظاهرة الإجرام المتزايد باتخاذ إجراءات البطش التي لا تهتم بعلاج أسباب الجرائم، فما أن عزا "السير الدون جورست" المعتمد البريطاني في ١٩٠٧ ارتفاع معدلات الجريمة إلى عدم قدرة القانون على بعث الهيبة الكافية في نفوس الأشرار، حتي هبت الحكومة في يوليو ١٩٠٩ فأصدرت

القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٠٩ الذي كان يسمح للسلطة الإدارية التي يرأسها المديرون بإبعاد الأشقياء إلى جهات نائية لمجرد الشبهة التي يؤيدها رجال الحفظ (العمد والمشايخ) فيما أسمى وقتئذ (بالنفي الإداري).
إلا أن القانون - شأنه في ذلك شأن كافة إجراءات البطش التي لا تعني بعلاج أسباب الجرائم - لم يلبث أن فقد أثره بعد قليل، وعاودت الجريمة ارتفاعها في سنوات ١٩١٠ و ١٩١١ و ١٩١٢، بسبب استخدام العمد والمشايخ من هذا القانون سلاحاً للتكيل بخصومهم، فانطلقت النزعات الانتقامية من جانب من أضرروا منه.
لذلك فإن الحكومة أبطلت العمل بالقانون المذكور في عام ١٩١٢، واستمرت الجريمة في تيارها المتنامي. (٢٨)

هوامش الفصل الخامس

- (١) اليوزباشي محمد متبولي صفا (الأمن العام - بحث في علله وعلاجها) - مطبعة علي سكر - القاهرة - ١٩٢١ - ص ٣-١١.
- (٢) القائممقام مرقص فهمي (اقتراحات القائممقام مرقص فهمي المفتش ببوليس مدينة مصر في تحسين حالة الأمن العام وأقلام المباحث الجنائية بالمدن والأقاليم وإصلاح حال ضباط ورجال البوليس) - القاهرة - ١٩٣٧ - ص ١-٧٢.
- (٣) وزارة الداخلية - إدارة عموم الأمن العام (تقرير عن الأمن العام في القطر المصري عام ١٩٢٧) مطبعة مصر - شركة مساهمة مصرية - القاهرة - ١٩٢٧ نفسه.
- (٤) وزارة الداخلية - إدارة عموم الأمن العام (تقرير عن الأمن العام في القطر المصري عام ١٩٢٩) - مطبعة مصر القاهرة ١٩٣٠.
- (٥) وزارة الداخلية - إدارة عموم الأمن العام (تقرير عن حالة الأمن العام في القطر المصري عن المدة من سنة ١٩٣٠ إلى سنة ١٩٣٧) - المطبعة الأميرية - القاهرة - ١٩٣٩.
- (٦) وزارة الداخلية - إدارة عموم الأمن العام (تقرير عن حالة الأمن العام في القطر المصري عن المدة من سنة ١٩٣٠ إلى سنة ١٩٣٧) - المطبعة الأميرية - القاهرة - ١٩٣٩.
- (٧) وزارة الداخلية - إدارة عموم الأمن العام - تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام ١٩٣٨ - المطبعة الأميرية ببولاق - القاهرة - ١٩٣٩.
- (٨) وزارة الداخلية - تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام ١٩٤٠ - المطبعة الأميرية ببولاق - القاهرة - ١٩٤١.
- (٩) وزارة الداخلية - تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام ١٩٤٥ - المطبعة الأميرية بالقاهرة - ١٩٤٦.
- (١٠) وزارة الداخلية - تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنة ١٩٤٧ - المطبعة الأميرية - القاهرة - ١٩٤٩.
- (١١) وزارة الداخلية - تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنتي ١٩٤٨ و ١٩٤٩ - المطبعة الأميرية بالقاهرة - ١٩٥٠.
- (١٢) وزارة الداخلية - تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنة ١٩٥٠ قضائية - المطبعة الأميرية بالقاهرة - ١٩٥١.
- (١٣) - وزارة الداخلية - تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنة ١٩٥١ قضائية - المطبعة الأميرية - القاهرة - ١٩٥٢.
- (١٤) وزارة الداخلية - تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنة ١٩٥٢ قضائية - المطبعة الأميرية بالقاهرة - ١٩٥٣.
- (١٥) نفسه.

- (١٦) نادي عبدالغفار عبدالعظيم (الجريمة في الريف المصري ١٨٨٢ - ١٩٥٢) - رسالة ماجستير غير منشورة - كلية الآداب - جامعة الزقازيق - ٢٠٠٣.
- (١٧) تقرير عن حالة الأمن العام في القطر المصري عن المدة ١٩٣٠ - ١٩٣٧ - مرجع سبق ذكره.
- (١٨) (الجريمة في الريف المصري) - مرجع سبق ذكره - ص ٩٨.
- (١٩) نفسه - ص ٩٩.
- (٢٠) نفسه - ص ٩٩.
- (٢١) تقرير عن الأمن العام في القطر المصري عام ١٩٢٩ - مرجع سبق ذكره.
- (٢٢) الجريمة في الريف المصري - مرجع سبق ذكره - ص ١٠٠.
- (٢٣) محمد البابلي بك (الإجرام في مصر - اسبابه وطرق علاجه) مطبعة دار الكتب المصرية - القاهرة - ١٩٤١ - ص ١٤٠ - ١٥٠.
- (٢٤) الجريمة في الريف المصري - مرجع سبق ذكره - ص ١٠٠.
- راجع القانون (١٥) لسنة ١٩٠٩.
- م ١ - كل شخص اشتهر عنه الإعتياد على الإعتداء على النفس أو على المال أو على التهديد بذلك يجوز وضعه تحت ملاحظة البوليس.
- م ٢ - يصدر القرار بالملاحظة من لجنة مركبة من المدير أو المحافظ بصفة رئيس ومن رئيسي المحكمة الأهلية والنيابة واثنين من العمدة واثنين من الأعيان بصفة أعضاء.
- م ١١ - إذا عجز المحكوم عليه عن تقديم الضمان (المشار اليه في المادة ٧) ... فيقرر له محل إقامة في جهة من القطر يعينها ناظر الداخلية لتمضية مدة الملاحظة (٥ سنوات) فيها وقد اختيرت منطقة (المحاريق) بالواحات مكانا لإيداع الأشخاص الذين تقرر اعتقالهم في ذلك الوقت.
- (٢٥) الجريمة في الريف المصري - مرجع سبق ذكره - ص ١٠٠.
- (٢٦) نفسه - ص ١٠١.
- (٢٧) عزيز خانكي (شئون مصرية) - مرجع سبق ذكره - ص ١٣٧ - ١٣٨.
- (٢٨) جريدة (وقائع البوليس) - العدد ٢١٢ - سنة ١٩٠٢ - نظارة الداخلية - قسم الضبط.
- (٢٩) مجلة الأمن العام - العدد ٥ - ابريل ١٩٥٩ - النشل اساليبه ومواسمه في مدينة القاهرة - البكباشي حسين محمد علي.
- (٣٠) جريدة وقائع البوليس - العدد ٢١٢ - مرجع سبق ذكره.
- (٣١) محمود بك حسن (التحقيق الجنائي العملي والفني) - غير معروف تاريخ وجهه النشر - ص ٣٣.
- (٣٢) أحمد فؤاد عبدالمجيد (محاضرات التحقيق الجنائي العملي) - مدرسة البوليس والإدارة - القاهرة - ١٩٢٧ - ١٩٢٨ - ص ١٨ - ١٩.

(٣٣) دار المحفوظات العمومية - ملف خدمة حسن فهمي رفعت - ٥٧٠٠٧ / ٥٥٦٥ - ٤ / ٢٢١. وقد أوفد المذكور لمدة عامين إلى سان بطرسبرج في روسيا - أما الآخرون فكانوا أحمد صديق أفندي ، وإبراهيم رشدي قمحة أفندي ومحمد شعير أفندي فقد أوفدوا لنفس المدة إلى إنجلترا وفرنسا - وعادوا جميعاً في عام ١٩١٢ واشتغلوا بأعمال الضبط.

(٣٤) التشبيه- نظام للتعرف على مرتكبي الجرائم من أوصافهم الجسمانية. اخترع هذا النظام الفونس برتليون Alphonse Bertillon (١٨٥٣ - ١٩١٤) عام ١٨٧٩. ويتلخص هذا النظام في قياس كل تفاصيل الجسم ووصفها وصفاً دقيقاً فيما يعرف بالمقاسات البدنية Anthropometry وتسجيلها في بطاقات لمضاهاتها على ما يتركه المجرم من آثار في مسرح الجريمة فيساعد هذا في التعرف عليه، أو لمقارنتها بالأوصاف التي يذكرها الشهود للمتهم إذا أمكن. وقد استخدم هذا النظام في أغلب إدارات الشرطة في العالم. وفي مصر طبقه الميرالاي هارفي باشا حاكم دار بوليس الاسكندرية في عام ١٨٩٦ فيما عرف بأقلام أو إدارات تحقيق الشخصية. فإذا وقعت الجريمة قام رجال البحث أو الشرطة بمضاهاة البطاقات المحفوظة لديهم في إدارة تحقيق الشخصية على المتهمين بحيث يمكن توجيه الإتهام لمن تطابقت أوصافه الجسمانية مع الأوصاف المبينة في البطاقة التي سبق إعدادها له. ويستلزم هذا بطبيعة الحال أن يكون المجرم قد سجلت أوصافه من قبل حتي يتم التأكد من أنه هو الذي ارتكب الجريمة محل التحقيق. وقد سميت هذه الطريقة (بالطريقة البرتيلونية). فلما اكتشف السير إدوارد هنري Edward Henry من بوليس سكوتلانديارد نظام بصمة الأصابع في ١٩٠٠، أضيف هذا النظام إلى نظام المقاسات البدنية وأصبح يسمى (الفيس والتشبيه)، وأصبح هو النظام المستخدم للكشف عن شخصيات الجناة، حتي اكتشفت أساليب جديدة في العقد الثاني من القرن العشرين.

Lexicon Universal Encyclopedia - Lexicon Publications - USA 1983
- Vols., 3 , 8

مجلة الأمن العام - العدد ١٤ - يوليو ١٩٦١ (الكتابة الكامنة) - للكيميائي الشرعي مصطفى كمال شفيق.

- تقرير عن الأمن العام في القطر المصري عام ١٩٢٨ - إدارة عموم الأمن العام - وزارة الداخلية - مطبعة مصر - القاهرة ١٩٢٩.

(٣٥) عزيز خانكي (شئون مصرية) - مرجع سبق ذكره - ص ١٣٦ - ١٣٧.
- عبدالوهاب بكر (البوليس المصري ١٩٢٢ - ١٩٥٢) - الطبعة الثانية - دار الزهراء للنشر - القاهرة ١٩٩٣ - ص ٢١١ - ٢١٥.

(٣٦) الأهرام - ٢٠٠٢/٤/٦.

(٣٧) تقرير عن حالة الأمن العام في القطر المصري عام ١٩٢٧ - مرجع سبق ذكره.

(٣٨) مجلة الأمن العام - العدد ٢٤ - يناير ١٩٦٤ (تطور أساليب الشرطة في بداية هذا القرن - إبراهيم محمد الفحام).

الفصل السادس

خصائص الجريمة المدنية *

يحتاج الحديث عن الجريمة المدنية إلى تعريف المدينة أو الحضر قبل ذلك. وقد يتصور البعض أن هذا التعريف أو التحديد واضح، لكن الواقع غير ذلك، فقد اختلفت الأفكار والآراء حول تعريف المدينة وبالتالي النشاط الضار الذي يمارسه أهلها.

هناك من قال بأن (العوامل الثقافية) وأعني بها (درجة التجانس بين الأفراد - العلاقات غير المباشرة - تقسيم العمل - الخدمات السائدة - مدرسة - بنك - محلات تجارية) هي التي تميز المنطقة الحضرية. وهناك معيار مصلحة الإحصاء والتعداد الذي قصر المناطق الحضرية على محافظات القاهرة - الإسكندرية ومدن القنال (الإسماعيلية وبورسعيد والسويس) ومدينة دمياط، وعواصم المديريات وبنادر المراكز. وفي تقريره عن سنة ١٩١٤ القضائية حدد المستشار القضائي (الجريمة المدنية) بأنها تلك التي كان مسرحها العشر مدن الكبرى (القاهرة - الإسكندرية - طنطا - دمياط - بورسعيد - مدينة المنصورة - مدينة أسيوط - مدينة دمنهور - مدينة الزقازيق - ومدينة السويس).

وفي حديثه عن الريف والحضر قال (محمد خيرى) أن هذين المفهومين (الريف والحضر) لا يدلان على موجودين منفصلين ولكنهما عبارة عن متصل في أحد طرفيه أولى درجات الحياة الريفية وفي الطرف الآخر أقصى تطور للحياة الحضرية.^(١)

وهناك العديد من التعريفات التي ربطت بين المنطقة الحضرية ومهن سكانها، ووفرة العناصر المتقنة، وشدة نشاط المعاملات التجارية والصناعية، وتشعب وسائل المعيشة وشدة التنافس لكسب العيش.^(٢)

وقد وجدت من الأوفق أن أقبل بمعيار المستشار القضائي في تقريره عن سنة ١٩١٤، فهذه المناطق التي حددها تعتبر بالفعل من حيث مظاهر الحياة فيها مما يمكن ان يطلق عليه وصف (المدينة).

تقسم جرائم المدينة بطابع خاص يختلف كثيراً عن طابع جرائم الريف - فجرائم المدينة تتميز بمظهر (مادي) واضح يرجع إلى حياة المجتمع الحضري نفسه.

وإذا كان حديثي هنا هو عن ملامح الإجرام في المدينة وغلبة الطابع المادي على هذه الملامح، فإن الأمر يستوجب التعرف على أسباب غلبة هذا الطابع على هذه الجرائم.

من بين الأسباب التي ساقها المتخصصون في الجريمة، (أعباء المعيشة) في المدينة وما تتطلبه من مظاهر حياة معينة، هذه المظاهر تساعد على كثرة (جرائم الأموال) كسرقات المنازل والمتاجر والخزائن الحديدية والسيارات والنصب والنشل والرشوة والإختلاس والتزوير. ويلاحظ القارئ الكريم غلبة الطابع المادي على أنواع الجرائم المدنية التي ذكرتها في السطور السابقة، بحيث يمكن القول أن ملامح الإجرام المادي في المدينة هي أظهر ما يميز هذا النوع من الإجرام. فهل هي ظروف الحياة في المدينة أم أن المدينة هي التي تجذب المجرم لتوفير هذا اللون من الإجرام المادي ؟

يجيب أحد المتخصصين على هذا السؤال فيقول أن غلبة الطابع المادي على جريمة المدينة ترجع للعاملين معاً. فظروف الحياة بالمدينة تؤدي إلى خلق طبقة من المجرمين بين سكانها، كما أن من بين هذه الظروف ما يجذب إليها بعض المجرمين لارتكاب جرائمهم في ظل ظروف صالحة. (٢) ومتفقاً مع المصدر السابق فإن (محمد البابلي) تحدث عن الحياة الاجتماعية في المدينة وما تتميز به من (وفرة العناصر المثقفة - واتساع النشاط التجاري والصناعي - وتشعب وسائل المعيشة - وشدة التنافس من أجل لقمة العيش)، وأن هذا كله يؤدي إلى اتجاه الأفكار نحو (المادة) والسعي إلى رفع مستوى المعيشة والاستزادة من الكماليات وأسباب الترف، والإقبال على مجالات اللهو والعبث والفساد، وهذا كله يؤدي بدوره إلى ارتكاب الجرائم بدافع الجشع والطمع والشهوة ومخالفة الآداب. وخلص (البابلي) بعد عرضه لمظاهر الجريمة المدنية إلى أن إجرام المدن يتسم بأحد ثلاثة طوابع (حب المادة - مخالفة الآداب العامة - الخروج على النظام).

وقدم من أمثلة جرائم الطابع الأول (حب المادة) جرائم السرقة - التبيد - النصب - الإحتيال - التزوير - تقليد الأوراق المالية - التزيف - ترويج العملة الزائفة - الإختلاس - التافلس - الرشوة - والإتجار بالمخدرات.

وكانت أمثلة جرائم الطابع الثاني (مخالفة الآداب العامة) انتهاك الآداب كالفسق، وهتك العرض بأنواعه، والزنا، والتحريض على الفسق والفعل الفاضح، واحتراف البغاء، والسب والقذف، وانتهاك الشعائر الدينية، والتشرد أو التسول، وإدمان المخدرات والمسكرات.

أما أمثلة جرائم الطابع الثالث (الخروج على النظام) فكانت التظاهر، والتجمهر، والإضراب، ومقاومة الحكام، وبعض جرائم الصحافة، والإجرام السياسي.

ويكاد أن يرتبط العنصر المادي في إجرام المدينة بالتقدم في المدنية وأسباب العمران، بمعنى أنه كلما ازدادت المدنية وتطورت كلما أصبحت الجريمة أكثر ايغالا في المادية. ^(٤)

لذلك فإن تطور الجريمة وعصريتها يرتبط ارتباطاً كبيراً بالمدينة، الأمر الذي يجعل حوادث المدينة ذات شكل خاص من حيث أساليب ارتكابها وتطورها.

خذ (طابع الاحتراف) في جريمة المدينة والذي يتمثل في تخصص أفراد من المجرمين بارتكاب الجريمة (كحرفة) يتعيشون منها ولا يتنازلون عن حرفتهم هذه طوال حياتهم. وفي إطار الاحتراف يأتي (التخصص)، (والتشكيل العصابي).

وعلى ذلك فإن إجرام المدينة يتميز بطابع الاحتراف والتخصص. ويبدو هذا فيما تكشف عنه التقارير من وجود متخصصين لفتح الخزائن الحديدية، وآخرون لسرقة المنازل عن طريق التسلق، وفريق ثالث لسرقة الدراجات، والسيارات، وفرق لخطف المحافظ وحقائب السيدات، والنشل في أمكنة الزحام، وفرق للإحتيال وسلب الأموال بمختلف الطرق، وجماعات للإتجار بالمخدرات، وجماعات لإدارة سوق الفجور والدعارة، ومجموعات للبلطجة والإبتزاز إلخ.

وفيما يتعلق بالتخصص في البلطجة فإن سجلات الشرطة والمحاكم تكشف عن الشكل البشع لهذا النوع من الجرائم المدنية فيما جاء في هذه السجلات من حوادث الاعتداء بالضرب المبرح أو تشويه الوجه أو إلقاء ماء النار على وجوه وأجسام الضحايا، بل والقتل أحياناً إذا ما أبدي الضحية رفضاً لدفع الإتاوة المطلوبة. ^(٥)

وعن مصادر القوي البشرية للجريمة المدنية أقول أن (المجرمين العائدين) أي اصحاب السوابق المتعددة يشكلون مصدر التجنيد لأعضاء هذه التنظيمات الإجرامية في المدينة. ويؤكد المصدر الذي أنقل عنه أن الدليل على كثرة انتشار (العائدين) في مدن (القاهرة والاسكندرية وبورسعيد والسويس) في الفترة ١٩٣٠ - ١٩٤٠ أن نصيب هذه المحافظات من جنايات (العود للسرقة) لم يقل في أي سنة من هذه السنوات عن نصف مجموع ما يرتكب من ذلك النوع في كافة أنحاء مصر، بل إنه كان يشكل نسبة ٥١,٣% بشكل متوسط وثابت. ^(٦)

وتكاد أن تتفق أغلب الدراسات على أن أسباب الإجرام في المدينة تعود إلى عناصر ثلاثة :

١- إهمال تربية النشء. ٢- البطالة والتشرد. ٣- الآثار الحضارية.
فبالنسبة للعنصر الأول حددت الكتابات المعاصرة عن الجريمة مرجع ذلك إلى ذلك الجيش الكبير من الأطفال الذين لا مأوى لهم (أطفال الشوارع) والذين افترقوا الحياة العائلية نتيجة للخلافات العائلية وانفصال الزوجين. فهؤلاء الصغار لا يجدون سوي الطريق ملاذاً يعيشون فيه على التسول دون أن يعملوا، ثم ما يلبثون أن تتلقفهم أيدي المجرمين المحترفين ممن تكلمنا عنهم في الحديث عن المجرمين (العائدين)، فيجمعونهم وينظمونهم ويزينون لهم اكتساب لقمة العيش عن طريق ارتكاب الجرائم كالسرقة والنشل، أو جمع أعقاب السجائر أو التسول، ثم يعمدون بعد ذلك إلى تدريبهم على إتقان أساليب أعمالهم غير المشروعة فيصبحون بمضي الوقت من محترفي الإجرام، ويتوالد على أيديهم أجيال وأجيال من مجرمي المدينة.
وبالنسبة للعنصر الثاني فإن المدينة بما توفره من سبل الترف والرفاهية وفرص العمل تعتبر موقع جذب لسكان الأماكن الفقيرة الذين يندفعون إليها بحثاً عن فرص العمل الشريف وغير الشريف. ومع نقص فرص العمل وتكثر النازحين فإنهم يتعطلون، ثم ينضمون إلى جيوش المتشردين، فيتسولون ومنهم من يقبل العمل بالجريمة.

وكثيراً ما تجذب ظروف المعيشة في المدينة أهل الريف الذين يكونون قد ضاقوا بالعمل في الحقل فيبادرون إلى النزوح إلى المدينة بحثاً عن فرص عمل أفضل، فلا يجدون سوي فرص العمل المؤقتة كالعمارات تحت الإنشاء أو المقاولات التي تنتهي بانتهاء العمل أو المصانع أو المنازل أو المقاهي أو المحلات العامة التي تحتاج إلى عمالة مؤقتة. وبعد أن يكون هذا النازح قد وجد (بدروماً) أو (جراجاً) يستقر فيه ويتزوج وينجب أولاداً، فإنه يفاجأ بانقطاع العمل. هنا يظهر شبح البطالة من جديد بعد تجربة العيش الطيب أثناء فرص العمل التي ضاعت.

ولا يجد هؤلاء من حل سوي (الانتظار) في المدينة لفرصة قد تجيء أو لا تجيء، وغالباً ما لا تأتي، فينتظرون وينتظرون، ويطول انتظارهم، ثم تضطرهم الحاجة إلى محاولة البحث عن وسيلة للعيش، فلا يجدون سوي التسول أو الإشتغال بمهن أو حرف تافهة كبيع أوراق اليانصيب أو السلع أو الفاكهة الرخيصة، حتي يقعون في سلك الجريمة، فمنهم من يشتغل ببيع المسروقات، أو الإشتغال بتجارة المواد المخدرة أو المهربة، أو الإشتجار للاعتداء على الغير وابتزاز الأموال أو فرض الإتاوات على أصحاب

المقاهي والمحال العامة، أو العمل كبلطجية في أماكن عمل العاهرات أو أماكن الرقص والغناء واللهو.

وبمضي الوقت، ومع حمل هؤلاء النازحين لخصوماتهم ومنازعاتهم من بلد المنشأ، فإنهم يعمدون إذا ما التقوا إلى تصفية حساباتهم مع أعدائهم النازحين معهم، فتكثر المشاجرات ويزداد الإجرام وتتصاعد أعداد الجرائم، وتزداد جرأتهم مع ازدياد أعدادهم، فيكونون التشكيلات العصابية التي تمارس البلطجة بالسيطرة على المتاجر والملاهي ومنازل الدعارة و(مخانات) تدخين الحشيش.

يبقى العنصر الثالث وهو تأثير المدنية الحديثة على إجرام المدينة. وفي هذا المقام فإن من تناولوا هذه القضية ركزوا على أن المدنية يمكن أن تحدث تأثيرات سلبية في المجتمع بقدر ما تحدثه من تأثيرات إيجابية، هذا إذا توافرت ظروف مساعدة (كتفكك الروابط الأسرية - الإقتصار على التعليم دون التربية - إهمال الدين - تردي الآداب العامة الخ).

فمن مظاهر الحضارة التي تحدث تأثيرات سلبية على المجتمع (الإقبال على حياة اللهو والتنطع) و (إدمان المخدرات والمشروبات الروحية).

لقد خلق انتشار دور اللهو والتسلية المتمثلة في المقاهي العامة ودور التمثيل وصالات الرقص والغناء (الكاباريهات) ومدارس الرقص وحلبات السباق ومحلات المراهنات ولعب القمار والنوادي السرية، خلق هذا كله بيئة صالحة لتربية فئات معينة من المجرمين الذين يناسبهم هذا المجال، فسرعان ما يكونون عصابات القوادة وتجارة المواد المخدرة ولعب القمار والبلطجة - وقد كان (شارع عماد الدين) خلال الفترة موضوع الدراسة أوضح مثال لما قدمته السطور السابقة. ولعل قضية البلطجة الشهيرة في عام ١٩٣٦ (الجنائية ١٨٥٩ قسم الأزيككية في ١٩٣٦/٥/٢٢) والتي راحت ضحيتها إحدى الراقصات (الراقصة امتثال فوزي) على يد عصابة مكونة من عدد من الأفراد، تمثل نموذجاً جيداً لهذا النوع من النشاط الإجرامي في المدينة.

أما إدمان الخمر وتعاطي المخدرات فإن كافة التقارير والأبحاث قد أثبتت تأثيرهما المباشر على ارتكاب وزيادة حجم الجريمة سواء ضد النفس أو المال نظراً لما يسببه تعاطي الخمر من أستعداد انفعالي وهياج وضعف للشعور بالمسئولية.

ولقد كان من آثار انتشار المدنية في مصر ظهور قضية إدمان المواد المخدرة.

ورغم أن هناك فصلاً كاملاً يغطي قضية المخدرات في مصر في هذه الدراسة، إلا أن هذا لا يمنع من الإشارة إلى أن المخدرات في النصف الأول من القرن العشرين كانت قاصرة على تدخين الحشيش Cannabis Sativa والأفيون ومركباته (كالمنزول)، ثم ما لبثت أن تطورت إلى تعاطي الكوكايين والهيرويين والمورفين.

ولا يخفي ما تحدثه المخدرات من آثار مدمرة على الصحة بكافة مظاهرها، أقلها إصابة العقل بالجنون. ولقد ثبت من إحصاء كان قد أجري في أربعينيات القرن العشرين على نزلاء مستشفى الأمراض العقلية بالقاهرة أن ٩٠% من المجرمين المصابين بأمراض عقلية كانوا في الأصل من مدمني المخدرات.

ولا أستطيع أن أنهى حديثي عن (تأثير المدنية الحديثة) على الجريمة في المدينة دون الإشارة إلى أثر بعض مظاهر هذه المدنية على الإجرام، وأعني بذلك الصحافة والسينما والمسرح، والمخترعات العلمية الحديثة.

ولست أقصد من الحديث عن هذه المظاهر الحديثة القول بأنها تساعد على الجريمة، ولكنني أقصد أنها يمكن أن تكون كذلك إذا أسئ استعمالها. فالصحف عظيمة النفع إذا أحسن استخدامها فيما يفيد المجتمع، لكنها تتحول إلى ضرر شديد إذا ما تركت دون ضابط، فتدمر الأخلاق والقيم إذا وضعت في أيدي كتاب فاسدين يكتبون أو يزينون الفسق والرذيلة وانتهاك الأعراض والخيانة الزوجية واندفاع النساء والرجال إلى الفساد تحت مبرر الليبرالية والتحرر والأخذ بأسباب الحياة العصرية.

وهذا نفس ما يمكن قوله عن المسرح والسينما، فتأثر المشاهدين وخاصة الشباب بما يعرض من أفلام هابطة أو مسرحيات رديئة يمكن أن يكون مدمراً للمجتمع.

وعن المخترعات العلمية الحديثة فإني أقول أن هذه المخترعات - رغم الإيمان بفائدتها - قد أحدثت ثورة في عالم الجريمة عندما استخدمت في فتح الأقفال والخزائن دون إحداث صوت، وجلبت إلى عالم الجريمة جرائم جديدة كتزييف العملة وطبع الأوراق المالية، وعمليات التزوير عن طريق إزالة الكتابة أو إعادة الكتابة المزالة أو إخفاء أو تغيير بصمات الأصابع، أو استخدام السموم التي لا تترك أثراً يمكن كشفه في جثث القتلى باستخدام هذه السموم، أو القفازات التي تحمل بصمات زائفة للتضليل، أو تغطية الوجه

لاخفاء معالمه لتصعيب عملية التعرف على الجاني إلخ... ما سيناقشه هذا الفصل بالتفصيل (٧)

سنأخذ (مدينة القاهرة) كدراسة حالة لجريمة المدينة في مصر في النصف الأول من القرن العشرين.

وفقاً لبيانات التقرير السنوي لبوليس مدينة القاهرة في عام ١٩٢٦ فقد كانت مساحة المدينة ١٩٠ كيلو متراً مربعاً، وعدد السكان ١,٠٥٨,٣٩١ نفساً وفقاً لتعداد مارس ١٩٢٧. وكانت أكثر الجرائم شيوعاً في المدينة وفقاً للتخصص البوليسي المواجه هي جرائم السطو على المنازل وكسر الخزائن (سرقة)، وسرقات الدراجات والسيارات (سرقة) وجرائم النشل والإحتيال (سرقة ونصب) وتعاطي وتجارة المخدرات، النشاط السياسي (حركة شيوعية)، جرائم القتل والإعتداء على النفس، وتزييف النقود.

وكانت تطبيقات قانون التشرد والإشتباه قد أدت إلى القبض على ١٣٦٣٧ متشرداً مقابل ١١٩٦٠ في عام ١٩٢٥، وكان أكثر هؤلاء من (منطقة الأزبكية). وضبط ٣٦٣٩ مشبوهاً مقابل ٢٨٦٣ في عام ١٩٢٥، وكان أكثر هؤلاء المشبوهين في (منطقة بولاق).

وهكذا فإن التقرير سجل منطقتي الأزبكية وبولاق كأكثر الأحياء في المدينة احتواءً على متشردين ومشبوهين.

وضبط من المخدرات في ذلك العام ٢ كيلو جرام و ٢٨٧ جرام من الكوكايين - ٩ كيلو جرام و ٥٩٩ جرام من الهيرويين - ١٧٦ كيلو جرام و ٥٨٤ جرام من الأفيون - ٢٢٩ كيلوجرام و ١٨١ جرام من الحشيش - ١٤٦ كيلو جرام و ٥٥٦ جرام من المنزول - و ٢١ كيلو جرام و ٨٢٢ جرام مواد مخدرة أخرى.

ويكشف الجدول (١-٦) أعداد وأنواع الجنايات التي وقعت بالقاهرة في الفترة ١٩١٣ - ١٩٢٦ عن إحراز جنایات (القتل) و (الشروع فيه) و (السرقه) و (الحريق العمد) و (هتك العرض) و (التزوير) و (العود) المراكز الأولى بين الجنایات الأخرى كالضرب المفضي إلى الموت والشروع في السرقة وتسميم الماشية أو الإضرار بها وتقليع المزروعات والرشوة والفسق والاعتصاب وتعطيل قطارات السكة الحديدية.

جدول (٦-١) اعداد وانواع الجنايات التي وقعت بمدينة القاهرة في المدة ١٩١٣ - ١٩٢٦ (٨)

السنة	قتل	الشروع فيه	ضرب	مسرقات	شروع السرقة	حريق	تسميم الماشية	تلفع الزراعات	الرشوة	التزوير	التسقي	هتك العرض	الاغتصاب	الاختلاس	تطويل لفافات	صود	اخرى	المجملة
١٩١٣	٢٩	٥٢	٢٠	١٤	٤	٣٢	١	١	١	٣٠	٣	٥٤	-	-	-	١٨١	٢٨	٤٨١
١٩١٤	٣٥	٤٦	٣١	٨٥	١٣	٥٠	-	-	٣	٢٥	١٠	٤٣	-	-	-	٨٥	٣٩	٤٢٨
١٩١٥	٢٤	٢٩	١١	٣٤	٢	٣٤	٣	-	٢	١٤	٨	٤٤	-	-	-	٦٧	٣١	٣٧٢
١٩١٦	٣٨	٣٤	٣١	٢٦	٨	٣٣	٢	-	٣	٢٨	٩	٣٩	-	-	-	٨٥	٣٠	٣٥٥
١٩١٧	٣٢	٣٢	٣١	٨١	١٠	١٠	-	٣	٣	٨٨	٣	٢٦	٨١	٨	-	٥١	٥١	٢٦٩
١٩١٨	٢٩	٣٥	٣٤	٢١	١	٢١	١	٢	١	٨٨	٤	٢٥	٨١	٣	١	٦٤	٣	٢٨٤
١٩١٩	٤٥	٥٤	١٠	٥٥	٦	٢٨	-	٢	٢	٢٥	٣	٢٠	٣	-	-	١١١	١٠	٤٠٢
١٩٢٠	٨٥	١٥	١١	٥٥	١١	٢١	-	١	٣	٢٩	٤	٢٨	٩	١	١	١٦١	٢٠	٣٧٣
١٩٢١	٥٢	٨٥	٧	٢٧	٧	٦٨	٣	٢	٢	٥٤	٥	٢٩	١١	٢	٢	٣٣١	١٥	٥١٥
١٩٢٢	٥٨	٤٦	١١	١٨	٢	٥٥	١	٢	١	٤٣	١	٣٣	٢٣	٥	٢	١٢٥	٨١	٥١٥
١٩٢٣	٦٨	٨٨	٣١	١٦	٣	٣٧	١	٣	-	٣٨	٦	٥٢	٧١	٥	٢	١٦٠	٢٢	٥٣٧
١٩٢٤	٥٦	٣٤	٧١	٤٣	٢	٣٧	٤	-	٢	٤٣	٧	٦٠	٢٠	٢	-	١١١	٢٩	٤٨٧
١٩٢٥	٤٩	٣٢	٣١	٥٣	٣	٣٩	١	٢	-	٤٣	٨	٤٨	٨١	٤	٣	٧٦	٢٤	٤٣٠
١٩٢٦	٦١	٤٣	٢٣	٤١	٤	٣٣	-	-	٢	٤٣	٨	٦٠	١٥	٨	١	٦٨	١٦	٤٣٨

كما يلاحظ أيضاً أن (جنايات السرقة) و (القتل) و (التزوير) و (هتك العرض) قد بدأت في التصاعد بدءاً من عام ١٩١٩، وأن عدد الجرائم قد زاد في ذلك العام زيادة كبيرة تعود إلى الإضطراب الذي ساد المدينة وقت الثورة (٥٦ جنابة سرقة في عام ١٩١٩ مقابل ٢٢ جنابة في العام السابق ١٩١٨ و ٤٥ جنابة قتل في عام ١٩١٩ مقابل ٢٩ جنابة في العام السابق ١٩١٨).

في السنوات العشر التالية (١٩٢٦ - ١٩٣٦) تحتل جنابات (القتل) و (الشروع فيه) و (السرقة) و (الحريق العمد) و (التزوير) و (هتك العرض) و (الإغتصاب) و (العود) المراكز الأولى في اعداد الجنابات في المدينة امام التراجع والنقص في جنابات (الضرب المفضي إلى الموت) و (الضرب) و (الشروع في السرقة) و (تسميم الماشية) و (تقليع المزروعات) و (الرشوة) و (الفسق) و (الاختلاس) و (تعطيل القطارات).

وتتميز هذه الفترة - شأنها شأن الفترة السابقة - بارتفاع وتيرة الجنابات المخلة بالأمن العام ارتفاعاً ملحوظاً ، واقتران هذا بالإضطرابات السياسية التي شهدها هذا العقد من القرن العشرين. فجنابات القتل دخلت ارقام الستينيات والسبعينيات بل والتسعينات (٦٤ في سنة ١٩٣٠) و (٧٢ في سنة ١٩٢٨) و (٧٧ في سنة ١٩٣٢) و (٩٢ في سنة ١٩٣٣) و (٩٦ في سنة ١٩٣٤). كذلك فإن جنابات السرقة شهدت ارتفاعاً في نفس السنوات (٧١ في سنة ١٩٢٩) و (٦٤ سنة ١٩٢٨) و (٥٣ سنة ١٩٣٤). وتفاقت حوادث الحريق العمد في نفس العقد أيضاً، ففي سنة ١٩٢٨ بلغت (٥٥ جنابة) وفي سنة ١٩٣١ كانت (٧٦ جنابة)، أما جنابات العود فقد بلغت أعداداً رهيبه، إذ بلغت (٢٣٢) في عام ١٩٣١، و (٢٥٤) في عام ١٩٣٤ و (٢٩٣) في عام ١٩٣٥ بعد كانت لا تتجاوز (٦٧ جنابة) في عام ١٩٢٦. والجدول (٢-٦) يعطي الصورة كاملة.

وسجلت جنابات (التزوير) و (هتك العرض) و (الاغتصاب) معدلات عالية للغاية خلال هذا العقد، فقد بلغت جنابات هتك العرض في عام ١٩٣٦ (١١٢ جنابة) مقابل (٦٠) جنابة في عام ١٩٢٦، وبلغت جنابات الاغتصاب (٣١١) في عام ١٩٣٦ مقابل (١٥) في عام ١٩٢٦.

جدول (٢-٦) اعداد وانواع الجنايات التي وقعت بمدينة القاهرة في المدة ١٩٢٦ - ١٩٣٦ (٩)

السنة	قتل	الشروع فيه	ضرب الموت	ضرب	سرقات	شروع في السرقة	حرق صد	تسميم الماشية	تقلع الزراعات	الرشوة	التزوير	الفسق	هتك العرض	الاغتصاب	الاختلاس	تعطيل قطارات	صود	اخرى	الجملة
١٩٢٦	١٦	١٤	٨١	٢٨	١٣	٣	٣٨	-	-	٢	٢٣	٨	٦٠	٥١	٧	١	٦٧	٦١	٨٧١
١٩٢٧	٦٣	٣٨	٣١	٣٥	٦٣	٨	٧٨	-	٥	١	٢٥	٨	٨٥	٣٨	٦	٢	١٠٧	٨١	٨٠٥
١٩٢٨	٨٨	٨٥	٧١	٣٣	٥٦	٣١	٥٥	-	٣	٣	١٣	٢١	٥٦	٥٨	٦	٦	٦٧	٨١	٧٦٥
١٩٢٩	٣٥	٢٣	٢٠	٣٠	١٨	٢١	٨٣	٣	٨	-	٥٦	١١	٧٧	٦٨	٨	٣	٨٣١	٢	٣٥٦
١٩٣٠	٣٦	١٥	٢١	٦٨	٣٣	٦	٣٦	-	-	٢	٨٠	٢١	٨١١	٧٥	٦	٣	٦٦	٨١	٨٣٦
١٩٣١	٦٥	٦٥	٦١	٢٨	٣٨	٦	٦٨	٢	٥	٣	٢٦	٥١	٨٦	٦٦	٨	٧	٢٣٢	٢١	١٢٧
١٩٣٢	٨٨	٦٨	٨١	٣٠	٧٨	١١	٦٦	٢	١	-	٧٥	٣	٨٨	٦٢١	٣	٦	١٧٠	٢٣	٨٣٨
١٩٣٣	٨٦	٥٣	٥٢	٥٣	٧٣	٨	٦٥	٣	١	-	٤٣	-	٦٧	٥١	٣	٣	٢٥١	٨٨	٦٨٧
١٩٣٤	٧٨	٥٦	٦١	٣٣	١٣	٣	٧٣	٢	٢	١	٨٠	-	٧٠	٦٦١	١	٢	٢٦٣	٨١	٦٨٦
١٩٣٥	٦٦	٣٣	١٨	٣٣	٧٥	٦	١٣	-	-	-	٦٦	-	٣٨	٨١	٣	٣	٢٥١	١٢	٩٠٦
١٩٣٦	٩٠	٨٧	٧٨	٥٥	٥٣	٦	٣٥	-	٣	١	٨٠	-	٨١١	٣٨	٥	٥	٢٧١	٧١	٨٧١
الجملة	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١

وعلى نفس الوتيرة تتصاعد أرقام جنایات القتل والسرقة والتزوير والحريق العمد وهتك العرض والأغتصاب في العقد ١٩٣٦ - ١٩٤٦، لكن التصاعد هذه المرة كان يتجاوز كل المعدلات السابقة، فجنایات القتل بلغت (١١٧) في عام ١٩٤٤، وجنایات السرقة بلغت (٢٦١) جنایة في ذلك العام كان نصيب (السرقات بالإكراه) منها (٢٤١) جنایة. وكانت جنایات الإغتصاب (٣٦٩) في عام ١٩٣٧، وجنایات هتك العرض (١٢٣) في عام ١٩٤٠، وبلغت جنایات التزوير (١٣١) في عام (١٩٤٢). (١٠)

جدول (٦-٣) مقارنة تبين عدد ونوع الجنايات التي وقعت بمحافظة مصر في السنين ١٩٣٧-١٩٤٤ (١٠)

السنة	قتل	الشروع لله	ضرب الموت	ضرب	السرقه	شروع للسرقه	حريق عدد	تسميم الماثيه	تفكيك الزراعات	الرشوه	التزوير	النسب	هتك الارض	الاغتصاب	الاختلاس	تسليح قطارات	عرب	لغري	الجملة
١٩٣٧	٨٤	٦٢	٢٠	٤٢	٤٥	٩	٥٤	-	٣	٢	١٠٦	١١٤	١١٤	٣٦٩	١	٥	٢٥١	٢٠	١١٨٦
١٩٣٨	٨٧	٦٧	١١	٦٥	٥٠	٤	٤٣	١	-	-	٩٣	١٢١	١٢١	٣٨٨	٣	٧	٣٥٨	٣٩	٢٢٨١
١٩٣٩	٧٨	٥٩	٢٢	٤٣	٦٦	٣	٤٣	١	١	١	١٣١	١٣١	١٣١	٣٨٨	٧	٦	٢٤٨	٣٩	١٢٢٨
١٩٤٠	٧٨	٥٩	١١	٤٣	٥٣	٢	٣٨	-	١	٧	٣١١	٢٢٣	٢٢٣	٣٧٨	٩	٤	٢٢٧	٣٤	١٠١١
١٩٤١	١٠٣	٦٢	٢٣	٣٨	٧٩	٩	٤٠	-	٢	٥	٣٧	٩٦	٩٦	٣٧١	٥	٧	٢٠١	٤٩	٩٩٠
١٩٤٢	١٠١	٦١	٢٣	٤١	١٥٥	٩	٣٣	-	٣	٩	١٣١	٩٣	٩٣	٦٦١	٧	٧	١٧١	٢٥	١٠٥٨
١٩٤٣	١٢٤	٨٠	٢٥	٢٩	٢٤٤	٣١	٢٨	١	-	٦١	١٠١	٨٣	٨٣	٩٧	٧	٧	١٩٤	٢٥	١١٨١
١٩٤٤	١١٧	٩٠	٢٧	٣٠	٢٦١	١٠	٣٧	-	-	١٠	١٢٩	١١٥	١١٥	٢٧٤	٢	٤	١٣٥	٨١	١٢٥٨

وهكذا فإن تحليل المضمون في الإحصائيات السابقة يؤكد أن (الجريمة المادية) و(جرائم الأخلاق) هما الطابع المميز للجريمة في مدينة القاهرة خلال الفترة موضوع الدراسة.

وقد يثور جدال حول هذا العرض بارتفاع أعداد (جريمة القتل) وهي جريمة يمكن أن تكون مادية كالسرقة المقترنة بالقتل، كما يمكن أن تكون جريمة انتقامية أو عاطفية وهو ما يبعدها عن الطابع المادي للجريمة في المدينة.

ويقتضي الرد العلمي على هذا الجدل الرجوع إلى (الباعث) في هذا النوع من الجرائم في مدينة القاهرة، فالغالبية العظمى من هذه الحوادث تكون بدايتها (مشادة كلامية) غير مبيتة النية، وتحدث بين طرفي النزاع حول بعض من أمور الحياة العادية ثم تتطور إلى تماسك بالأيدي يتطور إلى مشاجرة يستعمل فيها السلاح الأبيض (سكين - مطواة) فيصاب أحد طرفي النزاع أو كليهما في مقتل دون أن يكون هناك أي (سبق إصرار أو ترصد). على أن أكثر المتهمين في مثل هذا النوع من الحوادث في المدينة هم من (الأميين) أو (الملمين بالقراءة والكتابة فقط) أو (الباعة الجائلين) أو (العمال) أو (المتعطلين)، كذلك فإن هذه الحوادث تتركز في الأحياء الشعبية في المدينة (كشبرا) و(الساحل) و(روض الفرج) و(الوايلي) و(الخليفة) و(بولاق).

ويقتضي الإنصاف القول أن الدافع على ارتكاب جريمة القتل ليس هو ما ذكرناه في السطور السابقة فقط، فهناك (جرائم الثأر) التي تحدث في المدينة، والدافع فيها هنا ليس مادياً بالطبع. لكن هذا النوع من جرائم القتل يجد تفسير حدوثه في المدينة في الجذور الريفية التي أتت بها النازحين من الريف إلى المدينة، والذين احتفظوا بعباداتهم وتقاليدهم في المدينة التي نزحوا إليها. (١١)

وفي الحديث عن ارتفاع عدد الجرائم الأخلاقية (الفسق وهتك العرض والاغتصاب) فإن الظروف الاجتماعية والمؤثرات الحضارية في المدينة تلعب دوراً هاماً في وقوع هذه الجرائم، إلى جانب تزايد السكان والهجرة المستمرة إلى المدينة باعتبارها مركز جذب. (١٢)

إذا كان ما شرحته الصفحات السابقة هو محاولة لتحديد أشكال جريمة المدينة، فإن أهم ما يمكن أن يقال في هذا الصدد هو تميز هذه الجريمة (جريمة المدينة) بالتطور ومجاعة العصر والذكاء والتفكير البارِع . Intelligence

تتحرك الجريمة في المدينة في مناخ خاص يساعد على التطوير والتحديث واستخدام العقل والبراعة. فهي تضم وسائل الحياة الحديثة من وسائل نقل، مواصلات بأشكالها المتنوعة (سيارات - أتوبيس - ترام - مترو - تاكسي - سيارات نقل)، كهرباء، مباني حديثة، نشاط اقتصادي، بنوك، ملاهي، حانات، مراقص ... الخ.....

وهي مركز الإشعاع الثقافي والمدني لباقي البلاد، ففيها التعليم والثقافة والاحتكاك بالثقافات الأخرى والنقل عن الآخرين، والسينما بما تقدمه من أفلام أوروبية وأمريكية تحمل الكثير من الأفكار والمعلومات.

وهي المقام الرئيسي للجاليات الأجنبية بنشاطاتها في المرافق المختلفة، الميكانيكا، إصلاح المعدات، التقنية وتطبيقاتها. وفي المدينة يحدث ذلك الاحتكاك الكبير بين أهل البلاد وبين المقيمين فيها من الأجانب. وحديثي هنا هو عن الاحتكاك الضار، فليس كل ما نأخذه عن الأجانب مفيد.

ولعل هذا الاحتكاك هو أعظم ما يمكن رصده في مجال تميز جريمة المدينة بسبب ما يحدثه من آثار تحاول هذه السطور أن ترصدها.

تميزت المدينة منذ أول القرن العشرين بدخول السيارة كوسيلة انتقال حديثة. وتعد السيارة من أكثر المنقولات المستهدفة في إطار السرقة نظراً لارتفاع قيمتها واطراد الزيادة في عددها، كما أن فيها ما يغري لص السيارات على سرقتها، فيها قطع غيار يمكن استخدامها في إصلاح سيارات لم تعد تستورد، وهي منقول يمكن تحريكه بسهولة إلى مكان آخر آمن حيث يجري تفكيكها وأخذ ما يحتاج إليه السوق منها دون خشية الضبط.

فإذا درسنا هذه الجريمة وهي جريمة مدنية تشتمل على العديد من المميزات التي أشرت إليها في السطور السابقة، فإننا نستطيع أن نلاحظ أن مرتكب هذه الجريمة يتمتع بمواصفات معينة أهمها الإلمام التام بالقيادة والحركة الميكانيكية للسيارة والدراية الكافية بطرق تفكيك أجزائها، والتخصص النوعي. وهذه كلها صفات لم تكن تتوفر كثيراً أثناء الفترة موضوع الدراسة إلا فيمن يحوزون خبرات خاصة في الميكانيكا والكهرباء، وهي خبرات كان يحتكرها لفترة طويلة في النصف الأول من القرن العشرين الأجانب، وخاصة الإيطاليين والأرمن. وعنهم نقل المصريون هذه الخبرات.^(١٣)

وتكشف نماذج الحوادث عن نوعية المتهمين في هذا النوع من السرقة. ففي الجناية ٧٧ قسم مصر الجديدة سنة ١٩٤٤ كان المتهمان (عامل فمن يصلحون مواقع البترول والآخر ميكانيكي).^(١٤)

وفي قضيتا الجنحتين رقمي ٣٣٧٥ و ٣٧٦٢ قسم الوايلي سنة ١٩٤٤ كان أعضاء العصابة التي ارتكبت حادثي سرقة سيارتين، مؤلفة من كهربائيين وسائق سيارة وصاحب ورشة لإصلاح السيارات وسمسار سيارات وعاطل وميكانيكي. (١٥)

وفي قضية الجنحة رقم ٤٩٦٤ قسم عابدين سنة ١٩٤٤ تشكلت العصابة التي ارتكبت الحادث من عامل لتصليح إطارات السيارات وتاجر إطارات وثلاثة ميكانيكيين ومنادي سيارات. (١٦)

بدأ تسجيل السرقة (عن طريق النشل) في مدينة القاهرة في اعقاب الحرب العالمية الأولى (السنوات ١٩١٨ - ١٩١٩) نتيجة للاحتكاك المباشر بين بعض المصريين اللذين كانوا يعملون مع القوات البريطانية (يحتمل ان يكونوا من منتسبي فرق العمال المصرية Egyptian labour Corps) وزملائهم من القبارصة والمالطيين شركاءهم في العمل. وما لبث أن انتشر هذا الأسلوب في المدينة انتشاراً سريعاً، وأنشئت له المدارس لتعليم الصغار النشل وأساليبه وأنواعه، وأصبح جريمة متخصصة لها قواعد لها وتدريباتها (١٧).

وليس كل من يعمل بالسرقة يصلح نشالاً. فالنشال يبدأ مجرماً صغيراً فيتعلمه كبار السن من أصحاب المهنة فيدربونه على فنون النشل ويراقبون نبوغه وذكائه واستعداده الشخصي. وقد ضبطت في القاهرة في الأربعينيات المبكرة بضع مدارس لتعليم الغلمان هذا النوع من الإجرام، وكان من بين المضبوطات في هذا الحادث (مانيكان) من الخشب المكسو بالقماش، وعلق عليه جاكطة خيطة فيها من الداخل عدة أجراس صغيرة حيث يدرّب (الطلبة) الغلمان على إخراج حافظة النقود من جيبها الداخلي دون أن يدق أحد هذه الأجراس. كما كان التدريب يتضمن استخدام الموسيقى لقطع ورقة على سطح ماء في حوض دون ان يبتل وجهها. وبعد اجتياز المتدرب للتدريب يصحبه صبي أو زميل قديم لمرافقته وتدريبه على العمل تحت كل الظروف.

وقد بلغ التخصص في هذه الجريمة حد استخدام النشالين لمصطلحات معينة لا يفهمها سواهم للتفاهم أثناء العمل على مسرح الحوادث (١٨)، كما أنها جريمة دقيقة للغاية يبلغ التخصص فيها أقصى مدي وتحتاج من المشتغل بها إلى جبرة وتخصص.

ففيما يتعلق بالتخصص هناك المتخصصون في النشل في الأماكن العامة (دور السينما - أماكن اللهو - محلات البيع - مباني الشركات -

البنوك - المصالح الحكومية - المستشفيات - الحدائق والمتنزهات - الشوارع والميادين والسراقات والأفراح والمآتم).
وهناك المتخصصون في النشل في وسائل المواصلات (القطارات - المترو - الترام - عربات الأتوبيس). وهناك المتخصصون في النشل باستعمال اليد المجردة، والمتخصصون في النشل باستعمال الموس أو المشط (الخ).

وفي داخل نوعي التخصص (الأماكن العامة - وسائل المواصلات) توجد تخصصات أخرى يبلغ عددها في التخصص الأول سبعة من أهمها وأغربها (النشل بطريق الولاية أي ادعاء النشل انه من الأولياء الصالحين الذين يباركون الأشياء التي يقدمها له الضحايا بعد اقتناعهم ببركاته، فيقوم النشل المدعي بتغيير النقود التي في المحافظ، بأوراق لا قيمة لها ثم يعيدها إلى ضحاياه مشترطاً عليهم ألا يفتحوها إلا بعد ساعات حتي لا تضيع البركة)، وطريقة (الثلاث ورقات) وهي طريقة يرتكبها ثلاثة أشخاص أو أكثر، فيجلس أحدهم على قارعة الطريق أو يجر عربة يد صغيرة وفي يديه ثلاث ورقات من أوراق اللعب إحداها صورة (الولد أو البنت أو الشايب) ويلعب بها في خفة ومهارة مدعياً أن من يكشف الصورة يكسب مبلغاً ما، ويلتف حوله شركاؤه وكأنهم يلعبون ويكسبون حتي يقع الضحية من أحد المتفرجين الذي يخسر نقوده كلها، وفي النهاية يحضر شريك آخر مدعياً أنه من رجال البوليس السري فيفرق اللاعبين.

وأعتقد أن هذه الطريقة لا تستقيم مع طبيعة جريمة النشل، وإنما الأجدر أن تصنف تحت جريمة الاحتيال.

وفي مجال التخصص النوعي الثاني (النشل من وسائل المواصلات) هناك تخصصات النشل من الترام، والنشل من الأتوبيس، والنشل من القطارات. ويختلف هذا النوع من النشل عن النشل في الأماكن العامة في مشاركة العنصر النسائي. وأغلب النشل من وسائل المواصلات يتم وقت الصعود أو النزول حيث يكون الضحية في لهفة خشية تحرك وسيلة المواصلات، فينسي وهو في عجلته وانشغاله الحرص ولا يتنبه لمن تحاول نشله. وفرص النشالين في وسائل المواصلات هي مع الضحايا الوقوف دون الجالسين، وقرب الأبواب بينما تقل في الداخل.

وتتأثر جريمة النشل بعاملين رئيسيين، أحدهما شخصي وهو ما تحدثنا عنه في السطور السابقة، أما الثاني فهو عامل يرتبط بالظروف الطبيعية وتأثيرها على الأشخاص اللذين يرتادون الأماكن العامة (البرد - الحر - الرياح - الأمطار - طول النهار وقصره) وهو ما يعني أن النشل

جريمة موسمية، بمعنى أن موسمها الملائم هو الشتاء حيث يتدثر الناس بالمعاطف والكوفيات والبلوفرات والملابس الثقيلة. كل هذا يعوق إحساس الجلد بالاحتكاك الناجم عن عملية النشل ويسهل مهمة النشال. والبرودة الشديدة تدفع الناس إلى التماس الدفء فيندسون في زحام المواصلات هرباً من البرد والمطر. والنشل جريمة نهائية لأنه مع قصر النهار في الشتاء لا ينام أغلب الناس ظهراً كما يحدث في الصيف بل يلتمسون سطوع الشمس في فترة ما بعد الظهر فتزداد فرص النشل، إذ أن هذه الجريمة جريمة زحامية أي لا تصلح إلا في الزحام. (١٩)

وزحامية جريمة النشل تفرز ظاهرة هامة في مرتكبيها، هي حرصه على حسن مظهره، فحسن المظهر هو سبيل النشال إلى الإندساس في الأوساط الراقية دون أن يثير حوله أي شبهة. وقد اشتهر في القاهرة قبل الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) نوع من النشل كان يقوم به النشالون الأمريكيون والأوروبيون اللذين يغشون أماكن تجمع السياح في الحفلات الراقصة وأماكن السمر وشبابيك صرف التذاكر عند دور السينما حيث يرتدون ملابس سوداء فاخرة (ريد نجوت) وعلى رؤوسهم قبعات عالية سوداء ويتحلون بخواتم غالية الثمن وساعات وسلاسل ذهبية. وبفضل هذا المظهر الخادع يستطيع النشال أن ينشل ما يريد. وقد سمي هذا النوع من النشل (جيبسيه). كان هذا النوع من النشالين يضع معطفه فوق الذراع اليسري ويمد يده اليمنى وبها النقود من فوق رؤوس الواقفين أمام شباك صرف التذاكر ملتصقاً بضحاياه متلطفاً للإيهام بأنه في عجلة، وفي أثناء هذه المناورة يمد يده اليسري المختفية تحت المعطف وينشل ما يريد. ويتكفل المظهر الجيد وحسن الازياء بإبعاد الشبهة عنه. (٢٠)

تتوفر في جريمة السرقة عن طريق النشل سمات غير قليلة من تلك السمات التي بدأت بها حديثي عن مميزات جريمة المدينة. فالذكاء والبراعة وسرعة التفكير أمور أساسية في جريمة النشل ويتميز بها النشال عن غيره من المجرمين، وهى الجريمة الوحيدة التي يواجه فيها المجرم ضحيته ولايفصل بينهما إلا سنتيمترات قليلة، ويتقمص شخصيتان أو يمارس عملان في وقت واحد، السلوك العادى كباقي الأشخاص الذين يندس بينهم، والنشل محاذاً ألا يضبط. كل هذا في وقت واحد. لذلك لم يكن غريباً أن يصف المتخصصون هذه الجريمة بأنها من أعقد الجرائم، ويصفون مرتكبيها بحدة الذكاء والبراعة. (٢١)

تنقسم سرقة المتاجر إلى قسمين وفقاً لأسلوب ارتكابها، فهناك حوادث السرقات التي تقع على المحلات التجارية وقت إغلاقها، وهناك

الحوادث التى تقع فى أثناء تردد الجمهور عليها. وليس فى هذا النوع من السرقات ما يستدعى الإهتمام فهى تحدث بطريقة واحدة فحواها صرف اهتمام صاحب المتجر والبائع حتى يتمكن اللص فى غفلة من سرقة ما تصل إليه يده، فهى جريمة حيلة.

لكن ما يدخل فى إطار الجريمة المتطورة أو الجريمة التى تنفذ عن طريق التقنيات الحديثة هى جريمة سرقة المتاجر وقت إغلاقها.

ففى هذه الجريمة تستخدم المفاتيح المصطنعة، والمقاب الكهربائى (الشنير) لقطع الصاج المكون للباب، والمقص المخصص لقطع الصاج المتعرج الذى يصنع منه باب المتجر. وكل هذه معدات تحتاج من مستخدميها الى خبرات ودراية فنية معينة.

كذلك فإن هذا النوع من السرقات يحتاج الى سيارة لنقل المسروقات. هذا من حيث الإعداد الفنى.

أما من حيث توزيع العمل، فإن هذه الجريمة تحتاج الى أكثر من شخص لتنفيذها: هناك من يراقب الطريق (الناضورجى)، وهناك من يلزم الفاعل أثناء عملية الكسر أو الفتح ويسمى (المقفلتى) ودوره حماية الفاعل أثناء انشغاله بالعمل وإبعاد الشبهة عنه وتهيئة الفرصة أمامه للهرب، وهناك من ينتظر للمساعدة فى حمل المسروقات أو الخزائن الحديدية، وهناك المتخصص فى فتح الخزائن إذا كان الغرض هو سرقتها، وهناك سائق السيارة التى تحمل المسروقات. هو تشكيل عصابى بالمعنى المفهوم.

تأتى بعد ذلك قضية الحس العقلى أو الذكاء الإجرامى وهو القضية الرئيسية فى هذه الجريمة ومحور الحديث. أعنى بذلك مسألة مراقبة المنطقة للإطمئنان إلى إمكانية ارتكاب الجريمة بأمان. وهذه هى مهمة الرقيب (الناضورجى).

فى هذه الجزئية يقوم المختص من أفراد التشكيل العصابى بدراسة المنطقة جغرافيا ودراسة ظروف الأمن وعلى الأخص حالات الأفراد المكلفين بالحراسة (عسكى الدورية أثناء الفترة موضوع الدراسة). وتحتاج هذه الأخيرة إلى قدرات عقلية عالية. وخير مثال على ذلك هو حادث الجناية ١٧٥٦ قسم السيدة زينب لسنة ١٩٤٨ والذى ضبطت فيه عصابة متخصصة فى سرقة المتاجر. فقد أظهر التحقيق أن العصابة لبثت تراقب (عسكى الدورية) يومين متواليين فى تعرف عاداته وطباعه ومدى الفترة التى يستغرقها مروره فى دركه (المساحة المعين لحراستها من المنطقة). ونتيجة لهذا الدراسة الدقيقة بدأ اللصوص فى كسر المحل بمجرد أن أدار العسكى ظهره إليه، ولم يستغرق عملهم أكثر من ثمانى دقائق. وقد بلغ من دقة

المراقبة والدراسة أنهم حينما ضبطوا بمعرفة الكمين الذى كان معدا لضبطهم من قبل، لم يكن عسكرى الدورية قد أقبل بعد من دورته. (٢٢)

معدات تقنية (شنيور أى متقارب كهربائى - مقص قطع الصاج - سيارة)، ذكاء عالى المستوى، وهى عناصر تؤكد صحة ما ذكرناه فى بداية الحديث عن مميزات الجريمة المدنية.

فى مجال التطوير الإجرامى فى المدينة هناك الكثير مما لا حصر له من المقتبس من الروايات والأفلام السينمائية والتي طبق الجانى ما قرأه أو شاهده فيها على ارض الواقع.

فى القضية رقم ١٧١٧ جنايات قسم عابدين لسنة ١٩٢٠ (شروع فى سرقة بالإكراه) تكرر الجانى بقناع اسود صنع من ساق جورب نسائى طويل من النوع الذى كان يسمى فى ذلك الوقت من القرن (آجور). (٢٣)

وفى القضية ٥٣٧ جنايات مصر الجديدة لسنة ١٩٣٧ إرتدى الجناة أقنعة وسرقوا مواشى المجنى عليهم.

وفى القضية ١٤٥٦ جنايات قسم عابدين لسنة ١٩٣٧ (اعترض أربعة رجال يلبسون قناعات منهم ثلاثة مسلحون المجنى عليهم ٠٠٠٠٠٠ عمدوا إلى تخريب سيارتهما ثم أطلقوا العنان لسيارتهم ولاذوا بالفرار. (٢٤)

إذا نحن دققنا فى الجرائم المذكورة فإننا سنلاحظ قاسما مشتركا بينها، هو الحرفية المستوحاة من الأفلام الأوروبية والأمريكية التى كانت تعرض فى دور السينما بالقاهرة. لصوص مقنعون يهاجمون المجنى عليهم ويستولون على نقودهم، ويعطلون سيارتهم لإعاقتهم عن ملاحقتهم، ويستخدمون سيارة فى الفرار بعد ارتكاب الجريمة. ولا يستطيع المرء أن يعلق على هذه الجرائم بأكثر من كونها جرائم ذات طابع اوروبى وأمريكى مستوحاة من السينما. (٢٥)

صورة أخرى من صور تطور الجريمة فى المدينة هي ظهور جرائم تزيف النقود وتزويرها .

ففى إطار تحول الاقتصاد المصرى الى النظام الرأسمالى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وما استتبع ذلك من نمو طبقة الرأسماليين من كبار متوسطى ملاك الأراضى المصريين والأجانب، وتزايد هجرة الأخيرين إلى البلاد للإستثمار بكافة أشكاله وأنواعه. فى إطار هذا كله وعلى خلفيته بدأت مصر تشهد نظاما مالية جديدة تمثلت فى البنوك والمصارف التى بدأت خطواتها الأولى فى مصر فى عام ١٨٩٩ عندما تأسس البنك الأهلى المصرى، وظهور أوراق البنوك لأول مرة فى البلاد بعد التصريح لهذا البنك بإصدارها. شارك المصريون أيضا فى هذا النشاط المالى بإنشاء (بنك مصر) فى عام ١٩٢٠.

وقد واكب هذا التطور الإقتصادى تطور إجرامى فحواه ظهور نوع جديد من الجرائم هو جرائم تزيف النقود وتزويرها. وكالعادة فقد كان النقل والإقتباس فى هذه الجريمة من أوروبا.

وتشير الأهرام فى عددها الصادر بتاريخ ١٩٢٥/٣/٣١ إلى ضبط مواطن مصرى باسم (عبد القادر) يرأس عصابة لتقليد ورق النقد من فئة الجنيه، وما تبين من التحقيق من أنه كان أحد اتباع مزيف أوروبى كبير باسم (كاندولياك) سبق ضبطه قبل ثلاثة سنوات فى منطقة المكس بضواحي الإسكندرية وهو يحوز مطبعة لأوراق النقد، وأن عصابة (عبد القادر) تتبع عصابة كبيرة تعمل بين مصر وأوروبا، وأن (عبد القادر) كان يكثر السفر بين الأسكندرية (وتريستا) فى إيطاليا حيث يحضر أوراق النقد المقلدة ثم يُصيرُفها بواسطة شركائه وعملائه. كما تبين للجريدة اكتشاف معمل لأوراق النقد المصرية والإنجليزية فى تريستا. (٢٦)

- وتزخر بعد ذلك تقارير بوليس القاهرة بحوادث تزيف النقود
- الجنائية رقم ١٣٩ باب الشعرية سنة ١٩٣٢ تزيف نقود من النيكل فئة الخمس مليمات وضبط ١٧ قطعة مزيفة وقالب يستعمل للتزيف.
- الجنائية رقم ٣٩١ قسم الموسيقى تزيف نقود فضية من فئة العشرة والخمسة قروش وضبط القالب المستعمل فى التزيف. وكان المتهمون فى هذه القضية ثلاثة يونانيين ويهودى مصرى.
- الجنائية رقم ٤٠٣ قسم الموسيقى تزيف نقود فضية من فئة الخمسة والعشرة قروش بمعرفة أرمنى.
- الجنائيات أرقام ٥٠٩ قسم مصر الجديدة، و ١٣٤٢ قسم بولاق، ١٠٣٣ قسم الجمالية و ١٧٩٦ قسم شبرا، و ١٢٩٤ قسم الجمالية لسنة ١٩٣٢.
- القبض على مزيف يدعى لبيب رفته فى ١٩٣٢/١٠/١٨ لتزييفه ورق بنكنوت من فئة الجنيه (من الصنف المرسوم عليه توت عنخ آمون) وضبط آلة الزنكوغراف والتصوير والكاميرات وغيرها من آلات التزيف. (٢٧)
- الجنائيات ١٤٨٧ قسم شبرا لسنة ١٩٣٥، و ٢٠٩٩ قسم شبرا لسنة ١٩٣٥، و ٢٧٣٥ قسم الأزبكية لسنة ١٩٣٥، و ٢٠٩٣ قسم الوايلي لسنة ١٩٣٥. (٢٨)

وتتوالى قضايا تزيف النقود على مدى سنوات ١٩٣٦ وما بعدها. وإذا كان استخدام السيارات والمناقب الكهربائية ومقصات قطع الصاج كان تطويرا فى الجريمة فى بعض سنوات الفترة موضوع الدراسة،

فإن أهم تطور فى هذا المقام كان استخدام غاز الأوكسى-أسيتيلين oxyacetylene (جهاز القطع واللحام) فى كسر الخزائن فى البنوك والمحال الهامة. ولعل هذا كان تطورا كبيرا فى مجال الجريمة فى المدينة خلال الفترة موضوع الدراسة. (٢٩)

أما قمة التطور الناتج عن تأثير الإحتكاك بين الحضارات والثقافات، وأثر وجود الجنسيات العديدة من الأجانب فى البلاد فى فترة الحرب الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، فكان ما قدمته سنة ١٩٤٤ من نوع جديد من الجرائم تشاركت فى تنفيذه تلك العناصر مجتمعة. كان ذلك هو (السطو المسلح على البنوك). وفى الواقع فإن سجلات البوليس لم تسجل على مدى نصف القرن الذى تغطيه هذه الدراسة مثل هذا النوع من الجرائم.

ففى يوم ١٨/٥/١٩٤٤ وحوالى الساعة التاسعة والدقيقة الخامسة صباحا دخل ثلاثة أشخاص يرتدون الملابس الأوروبية فرع البنك الأهلى بمصر الجديدة وهم مسلحون بالمسدسات فصبوها إلى الموظفين والعملاء وسرقوا من أدراج الصراف مبلغ ٦٨١٠ جنيها ثم لاذوا بالفرار فى سيارة أمكن لأحد الشهود معرفة رقمها.

اسفر البحث المشترك بين بوليس القاهرة ومباحث البوليس الحربى البريطانى والأمريكى عن ضبط الجناة اللذين تبين أنهم :

١- الجندى فتحى سعيد ابو طالب الهارب من الجيش المصرى.

٢- الجندى جورج كاتسوس الهارب من الجيش اليونانى.

٣- الجندى بطروس ميشيل أرناؤطيس الهارب من الجيش اليونانى. (٣٠)

القضية مزيج من تفاعل الحضارات، وتأثير الثقافة الأوروبية والأمريكية الوافدة فى شكل أفلام سينمائية وروايات تنشرها المطابع والجرائد. وأعتقد ان هذه الجريمة قد تأثر مرتكبوها بأفلام العصابات الأمريكية Gangster films التى غزت العالم فى الثلاثينيات والتى كان أبطالها فى ذلك الوقت جيمس كاجنى James Cagney وبول مونى Paul Moni وإدوارد ج. روبنسون Edward G. Robinson. (٣١)

إن الإختلاف فى شكل وطبيعة وتطور الأشياء والحياة لا يصنعه المكان فقط، وإنما يصنعه الزمان أيضا. وهذا يصدق على الجريمة. فقط فإننى أقول ان الزمن كان يحدث تطويرة وتجديده فى الجريمة شأنه فى ذلك شأن سائر المفردات الإقتصادية والاجتماعية، ولكن هذا التطوير كان يمس جريمة المدينة فقط، فجريمة المدينة متطورة متجددة متأثرة بمرور الوقت بما يتضمنه من تغيرات ثقافية واجتماعية وحضارية واقتصادية. (٣٢)

هوامش الفصل السادس

- * يقصد بالجريمة المدنية، الجريمة التي ترتكب في المدينة والتي سمتها بعض المصادر Crime Urbane تمييزاً لها عن الجريمة الريفية Crime Rurale.
- محمد البابلي بك (الإجرام في مصر، اسبابه وطرق علاجه) - مرجع سبق ذكره - ص ١٥١ - ٢١٠.
- (١) محمد خيرى محمد علي (الريف والحضر وظاهرة الجريمة : دراسة نظرية ميدانية) - القاهرة - دار النهضة العربية - ١٩٦٥ - ص ٣٨ - في عمل نادي عبدالغفار (الجريمة في الريف المصري) - مرجع سبق ذكره - ص ١٦ حاشية ٤١، وكذلك حاشية ٣٩، ٤٠.
- (٢) محمد البابلي (الإجرام في مصر) - مرجع سبق ذكره - ص ١٥١.
- (٣) الرائد/ محمد نبوي اسماعيل (عوامل الإجرام المشتركة بين العاصمة وضواحيها) - مجلة الأمن العام - العدد ١٤ - يوليو ١٩٦١ - ص ٣٣ - ٤٠.
- (٤) محمد البابلي (الإجرام في مصر) - مرجع سبق ذكره - ص ١٥٠ - ١٥٢.
- (٥) عبدالوهاب بكر (مجتمع القاهرة السري ١٩٠٠ - ١٩٥١) - العربي للنشر والتوزيع - القاهرة - ٢٠٠٠ - ص ٩١ - ١٠٣.
- (٦) محمد البابلي (الإجرام في مصر) - مرجع سبق ذكره - ص ١٥٦ - ١٥٧.
- (٧) محمد البابلي (الإجرام في مصر) - مرجع سبق ذكره - ص ١٥١ - ١٨٤.
- القائم مرقص فهمي (اقتراحات القائم مرقص فهمي المفتش ببوليس مدينة مصر في تحسين حالة الأمن العام وأقلام المباحث الجنائية بالمدن والأقاليم وإصلاح حال ضبط ورجال البوليس) - مرجع سبق ذكره - مواضع متفرقة.
- اليوزباشي محمد متبولى صفا (الأمن العام بحث في علله وعلاجها) - مرجع سبق ذكره - مواضع متفرقة.
- (٨) وزارة الداخلية - بوليس مدينة القاهرة - التقرير السنوي لسنة ١٩٢٦ - المطبعة الأميرية - القاهرة - ١٩٢٧.
- (٩) وزارة الداخلية - بوليس مدينة القاهرة - التقرير السنوي لسنة ١٩٣٦ - المطبعة الأميرية - القاهرة - ١٩٣٧.
- (١٠) وزارة الداخلية - بوليس مدينة القاهرة - التقرير السنوي لسنة ١٩٤٤ - انظر الجدول (٣).
- (١١) الرائد (سالم على هيكلي) (مظاهر الإجرام في محافظة القاهرة) - مجلة الأمن العام - العدد ٢٠ - يناير ١٩٦٣ - ص ٩١ - ٩٧.
- (١٢) مظاهر الإجرام في محافظة القاهرة - مرجع سبق ذكره.
- (١٣) مجلة الأمن العام - العدد ٢٠ - يناير ١٩٦٣ (سراقات السيارات) - للمقدم أحمد كمال الديب.

-اليوزباشي صالح زكي (اساليب الإجرام في مصر وطرق الوقاية منها ووسائل منعها) ط ١ - القاهرة - ١٩٣٩ - ١٩٤٠ - ص ٤٣ - ٤٤.

(١٤) بوليس مدينة القاهرة - التقرير السنوي لسنة ١٩٤٤ - مرجع سبق ذكره.

(١٥) نفسه.

(١٦) نفسه.

(١٧) ليس معني هذا ان عام ١٩١٨ هو بداية ظهور جريمة النشل في مصر - فقد ذكرنا في الفصل الخامس حوادث للنشل جرت في عام ١٩٠٢ - راجع الحاشية ٢٨ من الفصل الخامس.

(١٨) من ذلك تسمية قلم الحبر بالصباغ، المحفظة = الواحدة - الساعة = ترمسة - الجنيه = زاهدب - العشرة قروش = عنترة - الخمسة قروش = بشتك - المجني عليه = العم - النشال = المعلم - رجل البوليس = بزارجية - جيب السروال الداخلي = الحساس - جيب الجاكتة الداخلي = القلبه - جيب الجاكتة الخارجي = سقط - المجني عليه متنبه = العم هارش - إسرقت الرجل = إملأ من العم - افتح الشنطة = فرقع القطه - اقطع الجيب بالموس = مخ.

- مجلة الأمن العام - العدد ٥ - ابريل ١٩٥٩ (النشل اساليبه ومواسمه في مدينة القاهرة) - للبكباشي حسين محمد علي.

(١٩) المصدر نفسه.

(٢٠) الهيدكونستابل ألكسندر بورجزانو رئيس فرقة البوليس السري المعينة لضبط النشالين بمحافظة مصر (أسرار النشالين وما يتخذ لمكافحتهم) - مطبعة مصر ١٩٣١

- وقد قدم هذا الإيطالي في كتابه هذا الفريد من نوعه بعض مصطلحات النشالين اختلفت عن تلك التي وردت في المرجع السابق. فقد قال ان الجيب الداخلي للجياكتة كان يسمى عند النشالين (القلبه) أما الجيب الخارجي للقفطان فكان يسمى (الشل). وكان النشال يسمى (المارك) أو (المعلم) أو (السهرجي) وبلغه القرويين (الشروشوطي). وكان الشرطي السري يسمى (الغرمه أو القواس أو اليازرجي)، وأما الضحية فكان اسمه (الأوسطي جمعه أو الأوسطي سيد أو العامي) وبلغه القرويين (المنسي). وتسمى حافظة النقود عندهم (الواحدة) ومحطة الترام (مرام السبلي) والجنيه (حتة) والريال (مشط).

(٢١) أسرار النشالين - مرجع سبق ذكره - مواضع متفرقة.

(٢٢) مجلة الأمن العام - العدد ٣ - ١٩٥٨ (أساليب اللصوص في سرقة المتاجر) - للبكباشي حسين محمد علي.

(٢٣) القائم دوجلاس بيكر بك وآخرون (المباحث الجنائية على الطريقة الإنجليزية M.O). الطبعة الأولى - يناير ١٩٢٦ - ص ٨١.

(٢٤) وزارة الداخلية - بوليس مدينة القاهرة - التقرير السنوي لسنة ١٩٣٧ - المطبعة الأميرية ببولاق - ١٩٣٨.

- (٢٥) القائمام مرقص فهمي (اقتراحات القائمام مرقص فهمي المفتش ببوليس مدينة مصر في تحسين حالة الأمن العام وأقلام المباحث الجنائية بالمدن وإصلاح حال ضباط ورجال البوليس - القاهرة - ١٩٣٧ - ص ١٥ وما بعدها.
- (٢٦) الأهرام - ٢٠٠١/٧/١٩ - (صفحة الحوادث) ليونان لبيب رزق - الحلقة ٣٩٩ - ديوان الحياة المعاصرة.
- (٢٧) وزارة الداخلية - بوليس مدينة القاهرة - التقرير السنوي لسنة ١٩٣٢ - المطبعة الأميرية ببولاق - سنة ١٩٣٣.
- (٢٨) المملكة المصرية - وزارة الداخلية - بوليس مدينة القاهرة - التقرير السنوي لسنة ١٩٣٥ - المطبعة الأميرية - ببولاق - ١٩٣٦.
- (٢٩) وزارة الداخلية - بوليس مدينة القاهرة - التقرير السنوي لسنتي ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ - المطبعة الأميرية بالقاهرة - ١٩٤٤ (قضية الجنحة رقم ١٧٦٠ قسم الدرب الأحمر سنة ١٩٤٣).
- (٣٠) وزارة الداخلية - بوليس مدينة القاهرة - التقرير السنوي لسنة ١٩٤٤ - المطبعة الأميرية بالقاهرة - ١٩٤٤ (قضية الجنائية العسكرية رقم ١٠٦٥ قسم مصر الجديدة سنة ١٩٤٤).
- (٣١) Lexicon Universal Encyclopedia-Vol.8-(History of film),pp,80-86
- (٣٢) حول تأثير الزمان في تطور الجريمة وتجديدها - راجع :
- يونان لبيب رزق (صفحة الحوادث) سلسلة ديوان الحياة المعاصرة - الحلقة ٣٩٩ - الأهرام - ٢٠٠١/٧/١٩.

الفصل السابع

خصائص الجريمة الريفية

مثلما وقع الاختلاف في تحديد مفهوم المدينة في الفصل السابق، فإن الاختلاف يقع أيضاً في تحديد تعريف معين للريف.

فقد تعددت الاجتهادات في تعريف الريف وساكنوه بين قائل بأنه هو أي بقعة في مصر عدا المحافظات وبنادر أو عواصم المديريات، وقائل بنوعيه النشاط كمعيار للفرقة بين الريف والمدينة، أي أنه إذا كان النشاط السائد هو الزراعة وما يستتبعها فإن المكان يقع تحت تصنيف الريف ومن ثم فإن الجريمة التي تقع فيه تصبح جريمة ريفية.

وهناك من فرق بين جريمة الوجه البحري وجريمة الوجه القبلي عند استخدام تعبير (الريف) للدلالة على الوجه البحري كله في مواجهة تعبير (الصعيد) للدلالة على الوجه القبلي.

وهناك من اتخذ العوامل الثقافية (درجة التجانس بين الأفراد - العلاقات غير المباشرة - تقسيم العمل) معياراً للتمييز بين المدينة والريف، رغم صعوبة إجراء القياس الكمي في هذه العوامل بدرجة كافية من الدقة.

وهناك من قال بأن مفهوم الريف والحضر لا يدلان على موجودين منفصلين ولكنهما عبارة عن (متصل في احد طرفيه أولي درجات الحياة الريفية وفي الطرف الآخر اقصى تطور للحياة الحضرية).^(١)

ولقد كان من أبلغ ما قيل في شأن التمييز بين المدينة والريف ذلك الرأي الذي قال بأنه ليس صحيحاً أن المسافة بين القاهرة (وهي مدينة) وبين قرية ما في الوجه البحري أو القبلي هي (كذا) كيلو متراً يمكن قطعها في (كذا ساعة)، فإن الانتقال بين الجهتين وإن كان يمكن بلوغه بمقياس الزمن، لكن (الاختلاف) بين حياة القاهرة وحياة (القرية) واسعة بالقدر الذي يحيل المرء الى (حالة زمنية) أخرى، وبالدرجة التي ترغب الباحث على قياس بعد المسافات ليس بوحدات الأطوال، وإنما بقياسات اجتماعية وحضارية (وحداتها) و (مفرداتها) هي الصحة والتعليم وغيرهما. وداخل هذا الإطار الكبير الذي يحدد فارق النمو الواسع بين القاهرة كمدينة وبين (مجتمع الفلاحين) يمكن التعرف على الحياة الحقيقية للريف المصري ومعرفة الآلية التي تتشكل بها تفاصيل هذا الريف.^(٢)

وإذا كان التمييز الصحيح - عندي على الأقل - بين المدينة والريف هو الصحة والتعليم، فإننا بهذا نقرب من القضية الرئيسية ثلاثية الأبعاد في مصر (الفقر والجهل والمرض).

هذا الثلاث - كما يتفق الجميع - هو السمة الرئيسية أو الظاهرة الأكثر وضوحاً في تاريخ مصر الاجتماعي.

وإذا كانت الفصول السابقة قد ناقشت أبعاد قضية الفقر، فإن هذا شمل أحوال الفلاح المصري والتركيبية الاجتماعية التي عاشتها - ولا تزال تعيشها - القرية المصرية، والتي تمثلت في التوزيع السيئ للثروة الزراعية الذي أوجد ملاكاً كباراً، وملاكاً متوسطين، وملاكاً صغاراً ومعدمين وعمال ريفيين.

ولقد ركزت الأدبيات التي ناقشت قضية الريف المصري على مسألة (الجهل) باعتبارها أحد الأسباب الرئيسية للجريمة في الريف. لكن هذه الأدبيات لم تكن تعني الجهل بالقراءة والكتابة هنا، ولكنه "الفشل في التوافق مع متطلبات مجتمع ودولة حديثة".

"The failure to meet the demands of a modern society and state".^(٣)

على خلفية الفقر والجهل والمرض يناقش هذا الفصل شكل الجريمة وطبيعتها وخصائصها. على أنه ينبغي التنبيه بداءة إلى أن مقارنة الجريمة في المجتمع الريفي بالجريمة في المدينة أمر ينبغي أن يؤخذ بحذر شديد، فالريف من الوجهة الطبيعية وحياة الريف من الوجهة الاجتماعية وما تتركه الطبيعة والمجتمع للأفراد من طابع خاص وما له من نشاط اقتصادي محدود إلى جانب تأثير العادات والتقاليد ... كل ذلك يجعل من نتاج الريف من الجريمة شيئاً يغير ما تنتجه المدينة منها.

وأول ما يتبادر إلى الذهن بعد وضع ما ورد في السطور السابقة في الاعتبار هو السؤال عن دوافع الجريمة السائدة في الريف؟ هل هو الدافع المادي (الكسب وطلب المال Cupidité) أم الصبغة الانتقامية التي ترمي إلى (الإيذاء) و (الاعتداء).^(٤)

وعلى ضوء الإجابة على هذا السؤال تتحدد سمة الإجرام الريفي الذي نحن بصددده. وتكشف الإحصائيات في البداية عن نوع الجريمة الريفية، فهي تكاد أن تتحدد في جرائم (القتل للنار) و (الحريق العمد) و (تسميم الماشية) (اتلاف المزروعات) و (الخطف) و (سرقة المواشي) و (تعطيل القطارات) و (التبديد والإغتصاب).

وباستقراء الطابع العام لهذه الجرائم فاننا نستطيع أن نحدد بسهولة أن (الانتقام) هو القاسم المشترك بينها، ومن ثم يمكن أن نخلص إلى أن (الإجرام الانتقامي) هو الطابع الذي يميز الجريمة في الريف على خلاف (الإجرام المادي) الذي هو طابع الجريمة في المدينة.

والطابع الانتقامي واضح في هذه الجرائم تماماً، فالحريق هو إتلاف لأشياء مملوكة للطرف المعتدي على أملاكه، وهدفه (أي الحريق) هو حرمانه من شيء ثمين وذو قيمة مادية، وغالباً ما يكون هذا الشيء (ساقية). والمعروف أن الساقية تقوم بدور رئيسي في ري الزراعات، ولا يخفى أن (الماء وري الأرض) هما أساس حياة الفلاح.

وحرق الأقطان من جرائم الحريق الشائعة في الريف، والتي ترمي إلى حرمان المجني عليه من محصول ثمين وغال. وغالباً ما يتم حرق محاصيل الأقطان في أماكن تشوينها، أو في الحقل عن طريق إطلاق قطعة ربط في ذيلها قطعة من القطن أو القماش الذي أشعلت فيه النيران. وعند جري القطعة في الحقل تخلصا من النيران فإن هذه النيران تمسك بالمحصول وتحرقه.

ويبين الجدول الآتي جملة جنايات الحريق العمد خلال أحد أعوام العقد التالي لفترة الدراسة وفق الدوافع لارتكابها، بحسبان أن بعد الإحصاء عشر سنوات عن فترة البحث لا يغير كثيراً من الأمر.

جدول (١-٧): جرائم الحريق العمد خلال عام ١٩٦١ (وفق الدوافع لارتكابها)^(٥)

العدد	الدافع
١٠٢	الضغينة
١٧	نزاع على أرض
١٢	الأخذ بالنار
٨	نزاع عائلي
٧	استفزاز وقتي
٤	نزاع على ري
٤	أسباب عاطفية
٣	التخلص من التنافس على عمدة أو وظيفة
٢	تسهيل ارتكاب جناية سرقة
١	الطمع في ميراث
١	التخلص من التنافس على خفارة

العدد	الدافع
٣	دوافع أخرى
٣٤	دوافع مجهولة
١٩٨	الجملة

ويكشف تحليل المضمون عن غلبة الدوافع الانتقامية على أي دوافع أخرى، فكل الدوافع كما يري القارئ الكريم دوافع انتقامية. وتكاد أن تكون (الأمية) هي الصفة الغالبة على مرتكبي جريمة الحريق العمد، فمن بين ٣٠٧ جناية من هذا النوع في عام ١٩٦١ كان الجناة من الأميين (٢٤٦).^(٦)

وقد كشف جدول عن هذا النوع من الجنايات (حسب مهن الجناة) عن أن هذه الجريمة ريفية تماماً. فمن بين ٣٠٧ جناية حريق عمد ارتكبت في عام ١٩٦١ كان نصيب أهل الريف (٢٢٢) جناية، وتوزع الباقي بين (أرباب حرف) و (خفراء) و (عاطلون) و (طلبة) و (موظفو حكومة) و (رجال جيش) و (شيخ بلد واحد) و (موظف شركات واحد) و (سائق واحد) و (إناث).^(٧)

تمثل جرائم القتل والشروع فيه نسبة تراوحت خلال الفترة ١٩١٠ - ١٩٦١ بين ٢٩% و ٤٦% من مجموع الجنايات التي كانت ترتكب سنوياً. وهذا يعني أن جريمة القتل كانت تقترب أحياناً من نصف عدد الجنايات المرتكبة في العام. بكلمات أخرى فإن جريمة القتل كانت تمثل (الكتلة الإجرامية) في مصر على مدي الفترة موضوع الدراسة. وفي إطار ذلك فقد مثلت جرائم (القتل للنار) وهي ما تعيننا ما دمنا نتحدث عن الجرائم الانتقامية - ثلث جرائم القتل والشروع فيه بصفة عامة.

تنتشر جرائم النار في المناطق الريفية وفي محافظات الوجه القبلي وعلى الخصوص محافظة أسيوط التي بلغت نسبة جرائم (القتل للنار) في خمسينيات القرن العشرين فيها ما يقرب من ٢٢% من مجموع جرائم القتل للنار في مصر كلها.

وفي الدراسة التي أجراها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية^(٨)، عُرِفَ النار بأنه (قيام جماعة أو فرد في جماعة، يرتبط أفرادها بروابط قوية - هي روابط دم غالباً، أو روابط مصالح في بعض الأحيان - بالقصاص من جماعة أخرى قام أحد - أو بعض - أفرادها بإحداث ضرر بأفراد الجماعة الأولى).

وفي تعريف آخر (هو العادة التي تفرض على أقرب الناس الى أي شخص يقتل، الإنتقام له من القاتل. ثم تطور من كونه إلزاماً لأقرب الناس إلى القتل فأصبح إلزاماً على جماعته كلها).

ويحقق الثأر في مصر نوعاً من توازن القوي بين طرفين أو عدة أطراف، فهو وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي.

ويلاحظ أن رد فعل الطرف المتضرر لا يكون مجرد انتقام لكرامة أهينت أو لشعور جرح يمكن أن يرضيهما التعويض أياً كان شكله، وإنما هو (قصاص مرسوم) يتجه إلى إيقاع الضرر بالجماعة المعتدية أو بجماعة المعتدي بما يعادل الضرر الذي سببته للجماعة المعتدي عليها، فينتقص من أفرادها في عددهم ومكانتهم، أو من ممتلكاتها في نوعها ومقدارها، بالقدر الذي يحرمها من التفوق الذي اكتسبته نتيجة العدوان.^(٩)

والحديث عن غرابة وجود نظام الثأر في وقت زالت فيه الظروف التي ظهر فيها بعد قيام السلطة المركزية القوية والعدالة، ووجود القانون الذي ينظم علاقات الناس بعضهم ببعض، وقيام جهاز قضائي يفض ما ينشب بين الناس من نزاعات، ووجود جهاز شرطة قادر وغير متحيز، أقول أن الحديث عن ذلك يقود إلى ضرورة التعمق في فهم الظروف الاجتماعية في المناطق التي تنتشر فيها هذه الظاهرة (الثأر). فهذه المناطق رغم أنها تخضع لسلطات الحكومة المركزية، إلا أنها تعيش في عزلة جغرافية واجتماعية ونفسية عن الاتجاهات الأساسية لحضارة المجتمع الكبير^(١٠)، وهذا يتسق تماماً مع ما قلناه في السطور السابقة عن الفشل في التوافق مع متطلبات مجتمع ودولة حديثة.

نأتي إلى جريمة (الخطف).

تعد جريمة الخطف من زاوية علم الإجرام من الجرائم ذات الطابع الخاص الذي تبدو فيه ملامح (الإجرام الانتقامي) الذي يتميز به الريف عن الحضر كما ذكرنا آنفاً.^(١١) فجرائم الخطف التي ترتكب لدافع الثأر تعد من قبيل الإجرام الانتقامي، ومع هذا فإن الخطف بقصد الحصول على الفدية - وهو نوع من الإجرام الذي ينتشر في صعيد مصر - هو إجرام مادي، لكن (محمد البابلي) يصنف الإجرام المادي هذا إجراماً انتقامياً دافعه الضغينة والخصومة وليس الطمع وحب كسب المال. وبرر (البابلي) تصنيفه هذا بأن (الريفي) كثيراً ما يتخذ (السرقه) أداة للانتقام، وقياساً على ذلك - وهذا القول لي - فإن الخطف بقصد الحصول على فدية يمكن أن يدخل في تصنيف الجرائم ذات الدافع الانتقامي.^(١٢)

وجريمة (الخطف) جريمة ريفية تماماً يندر أن تحدث في المدينة، يساعد على ذلك الظروف الجغرافية لبعض مناطق الريف التي تنتشر فيها هذه الجريمة كمحافظة قنا.

جدول (٢ - ٧): توزيع جرائم جنايات الخطف التي وقعت خلال عام ١٩٥٨ موزعة على المحافظات. (١٣)

المحافظة	العدد	المحافظة	العدد
القاهرة	٤	الدقهلية	-
الإسكندرية	١	القليوبية	١
القناة	١	الجيزة	-
السويس	-	بني سويف	١
دمياط	-	الفيوم	-
الغربية	٢	المنيا	٥
كفر الشيخ	-	أسيوط	٣
المنوفية	-	سوهاج	٩
البحيرة	١	قنا	٢٢
-	-	أسوان	١
		المجموع	٥١

ويكشف الجدول عن استئثار محافظات المنيا وأسيوط وسوهاج وقنا بعدد (٣٩) جناية من المجموع الكلي لجنايات الخطف في عام ١٩٥١، وانفردت محافظة (قنا) وحدها بعدد (٢٢ جناية) من هذا الرقم. ومرة أخرى ينفرد الفلاحون بالنصيب الأكبر من توزيع المتهمين في هذه الجريمة، ففي توزيع المتهمين في جرائم الخطف في محافظة قنا خلال عام ١٩٥٨ كان عدد المتهمين المشتغلين بالزراعة (مزارعين) هو (٦١) متهماً من مجموع المتهمين في جنايات الخطف في ذلك العام وعددهم (٦٧) فرداً. (١٤)

وتأتي (الضغينة) كدافع على ارتكاب جريمة الخطف في المركز الثالث بعد (الحصول على المال) و (الدوافع الأخرى). (١٥) ومع هذا فإن (محمد البابلي) يقول أن الحصول على المال كدافع في الجرائم المادية في الريف كثيراً ما يداخله الانتقام كأن يحرض أحدهم

عصابة متخصصة على خطف ابن غريمه للإنتقام منه، فيشفي هو غل قلبه، وتستفيد العصابة من الدية التي تحصل عليها من أهل المخطوف. (١٦)

وتأتي جريمة سرقة الماشية أو إعدامها من أبرز جرائم الريف والتي يكاد أن ينفرد بها هذا الجزء من البلاد تماماً.

ويأتي هذا على خلفية ما تمثله الزراعة في مصر من أهمية كقطاع من قطاعات الإنتاج بما تساهم به بما يقرب من ٣٥% من الدخل القومي، وما تقدمه في مجال تحقيق برامج التنمية في القطاعات الأخرى للإقتصاد القومي. ويمثل الإنتاج الحيواني (لحوم وألبان وصوف) ما قيمته نحو ٢٠% من جملة الإنتاج وفق تقارير (مصلحة الإقتصاد الزراعي) عن الدخل الأهلي من القطاع الزراعي في الخمسينيات من القرن العشرين.

وقد قدرت هذه المصلحة الثروة الحيوانية في مصر عن نفس الفترة بهذه الأعداد :

جدول (٣-٧): إحصاء الثروة الحيوانية في مصر في عام ١٩٥٨ (١٧)

النوع	العدد
أبقار	١,٥٨٧,٥٩٥
جاموس	١,٥٢٣,٧٥٠
جمال	١٨٨,٨٥١
ماعز	٨٣٣,١١٩
المجموع	٥,٧١١,٤٠٧

ويكشف تحليل المضمون عن الخطورة التي يتعرض لها الإقتصاد القومي للبلاد إذا ما تعرضت هذه الثروة للتدمير عن طريق السرقة أو الإعدام، إلى جانب ما تشكله جريمة سرقة الماشية أو إتلافها من إخلال بالسكينة العامة والأمن العام.

وتفيد الإحصائيات أن (داء الريف المصري) هو جريمة سرقة الماشية، ويكفي القول ان هذه الجناية شكلت في عام ١٩٦١ ما قدره ٢١,٤% من مجموع جنايات السرقة التي وقعت في ذلك العام والتي كان عددها ١٥٤ جناية، كما بلغت نسبتها عام ١٩٦٠ (٢٤%) من مجموع جنايات ذلك العام التي كان عددها ٤٢٠ جناية. أما في عام ١٩٥٩ فقد كانت نسبتها ١٨,٤% من مجموع جنايات السرقة التي كان عددها ٣٩٥ جناية في ذلك العام.

أما جرائم سرقة الماشية المعتبرة جنحاً فقد فاقت في حجمها عدد جنايات السرقة منها أضعافاً. إذ سجل إحصاء عام ١٩٥٩ وقوع ٢٤١٢ جنحة سرقة ماشية مقابل ٢١٦٥ جنحة وقعت خلال عام ١٩٦٠.

وتحتل (الضغائن) و (المنازعات العائلية) المركز الثاني بعد الحصول على المال في جدول الدوافع لارتكاب هذه الجريمة. (١٨)

ولا تقل جريمة (اتلاف المزروعات) خطراً على اقتصاد البلاد بالمقارنة لجريمة سرقة الماشية. فهي جريمة يتميز بها الريف المصري وتشكل أكبر الاخطار على الثروة القومية بصفة عامة وثروة الفلاحين بصفة خاصة، كما أن نشي بنزعة إجرامية تدفعها أسباب وعوامل مختلفة كشهوة الانتقام والضغائن العائلية وحب الغلبة والظهور والمنازعات المدنية كالخلاف على ملكية الأرض أو الزراعة أو النزاع على الحدود أو على قسمة المحصول المشترك أو دور (المناوبة في الري) أو التنافس على استئجار الأرض. (١٩)

ومع أن (جريمة القتل) جريمة مشتركة بين الريف والمدينة ولا يختص الريف بها، إلا أن دراسة العوامل التي تؤدي إلى ارتكابها يمكن أن يكون مفيداً في هذا الفصل.

فجريمة القتل من الجرائم الخطيرة التي تسترعي عادة الانتباه الاجتماعي في معظم المجتمعات. ورغم أن هذه الجريمة تشكل (الكتلة الإجرامية) في قضية الجريمة في مصر على مدى سنوات تاريخها الاجتماعي، إلا أنها لم تلق العناية الكافية من المعنيين بأمر الإجراء، اللهم إلا تلك الدراسة التي توفر عليها الأستاذ الدكتور (سيد عويس) في عام ١٩٥٩، وما كان المعهد القومي للبحوث الجنائية في القاهرة يجريه من دراسات في شأنها في ذلك الوقت أيضاً.

وقد اختيرت محافظة أسيوط كنموذج في الدراسة التي أجراها (سيد عويس) نظراً لما اختصت به جنايات القتل والشرع فيه خلال عام ١٩٥٨ بما يوازي ٢٠% من المجموع الإجمالي لهذا النوع من الجنايات في مصر كلها، ولأن نسبة ما وقع فيها (محافظة أسيوط) من جنايات القتل والشرع فيه إلى مجموع ما وقع فيها من جنايات هي نحو ٧٥%. فقد بلغ عدد الجنايات بأنواعها في تلك المحافظة (٧٢٧) جناية في ذلك العام، كان نصيب جنايات القتل والشرع فيه (٥٤٨) جناية.

جدول (٧-٤): أنواع الجنايات التي وقعت خلال عام ١٩٥٨ بمحافظة
اسيوط^(٢٠)

العدد	نوع الجناية	العدد	نوع الجناية
٣	خطف	٥٤٨	قتل وشروع فيه
٣	فسق وهتك عرض	٧١	ضرب احدث عامة
٣	عود	٣٣	ضرب افضي الى موت
١	تسميم مواشي	٣٠	سرقاات وشروع فيها
١	اتلاف	٧	حريق عمد
١	تعطيل قطارات	٧	اختلاس
٧	رشوة	-	تزوير اوراق رسمية
٢	جنايات اخري	٤	تهديد
٧٢٧	المجموع		

كذلك فإن الأميين والمزارعين كانوا في المراكز الأولى في توزيع المتهمين في هذه الجناية في تلك المحافظة مما يؤكد ما سبق الاشارة اليه من ان (الأمية) عامل رئيسي في (تطور الكتلة الاجرامية) في مصر خلال الفترة موضوع الدراسة، وأن هذه الأمية مع انتشارها في الريف كانت هي السبب الرئيسي وراء الجرائم التي ارتكبتها من كانت حرفتهم الزراعة (اي الفلاحين).

جدول (٧-٥): توزيع المتهمين في جرائم القتل والشروع فيه التي وقعت خلال عام ١٩٥٨ بمحافظة أسيوط حسب حالتهم العلمية.^(٢١)

أمي	يقرأ فقط	يقرأ ويكتب	المرحلة الابتدائية	المرحلة الثانوية	المجموع
٩٨٩	١٧	١٥٨	٤	٤	١١٧٢

جدول (٦-٧): توزيع المتهمين فى جرائم القتل والشروع فيه التى وقعت فى خلال عام ١٩٥٨ بمديرية اسيوط حسب مهنتهم^(٢٢)

العدد	المهنة	العدد	المهنة
٢	خبازون	١٠٢٦	مزارعون
٢	حانوتية	٥٥	خفراء
٢	نجارون	١٥	عمد ومشايخ بلاد
٢	عمال حكوميون	١٠	سماسرة
٢	رجال الدين	٧	عمال شحن
١	حذاؤون	٦	عمال ميكانيكيون
١	باعة متجولون	٥	قهوجيه
١	نقاشون	٤	طلبه
١	رجال جيش	٣	سائقون
١	ممرضون وممرضات	٣	جزارون
١	غزالون	٣	مدرسون
١	عمال معادن	٣	جنود شرطة
١٢	عاطلون	٣	خياطون
١١٧٢	المجموع		

ويستفاد من الجدولين (٥-٧) و(٦-٧) أن ٨٤% من المتهمين كانوا أميين، وأن ٨٨% منهم كانوا يشتغلون بالزراعة. أما عن دوافع ارتكاب هذه الجناية، فقد كشفت الدراسة عن أن نسبة كبيرة من الدوافع التى تيسرت معرفتها كانت (الدوافع الانتقامية) كالأخذ بالثأر والضغائن، إذ شكلت هذه الدوافع ٥٥% من الدوافع المعروفة.^(٢٣)

جدول (٧-٧): توزيع جرائم القتل والشروع فيه التي وقعت خلال عام ١٩٥٨ بمحافظة اسيوط حسب الدوافع. (٢٤)

العدد	الدافع	العدد	الدافع
٤	دفاع عن العرض	١٤٥	الثأر
٤	ضيق مالي	٦٨	ضغائن
٤	اسباب نسائية	٣٩	نزاع على أرض
٣	فقر	٣٣	نزاع على ري
٢	التعرض	٢٦	استفزاز
١	نزاع على عمودية	١٣	ميراث
١	نفقة شرعية	٧	قسمة محصول
١	جنون	٧	نزول مواشي في الزراعة
١٥٩	خلاف ذلك	٥	اخفاء جريمة اخري
٢٢	لم يبين	٤	دفاع عن النفس
٥٤٨			المجموع

(والنزاع على الري) وإن كان ليس جريمة بذاته، فإن دراسته تكشف عن أهميته كدافع مسبب لكثير من الاتجاهات الإجرامية في الريف.

كان قطاع الزراعة خلال الفترة موضوع الدراسة هو الجانب الأكبر والأهم من اقتصاديات مصر. وقد بلغت القيمة النقدية للإنتاج الزراعي خلال العقد التالي لنهاية الفترة موضوع الدراسة حوالي ٤٠٠ مليون جنيه موزعة بين الحاصلات الزراعية (٣٤٥ مليون) و خضر (٢٩ مليون) وفواكه (٢٦ مليون)

وكانت نسبة الذين يعيشون على الزراعة في نهاية الفترة موضوع الدراسة ٦١ و ٨% من مجموع سكان مصر، وكانوا يستغلون ٣٨٩ و ٧٦١ و ٥ فداناً.

وكانت مصر تحتل مكان الصدارة في مجال الزراعة، فقد كانت تشغل المركز الثاني في زراعة القطن الذي وصل إنتاج الفدان منه ٣٢ و ٥ قنطاراً بحساب متوسط السنوات ١٩٥٧-١٩٥٨ الى ١٩٥٩-١٩٦٠. وكانت التاسعة في زراعة القمح الذي كان الفدان يغل منه في المتوسط ٦ و ٥ أردب، وكانت الثانية في زراعة الأرز الذي كان الفدان منه يغل ٢ و ٢٥

ضريبة، وكانت الثالثة فى محصول الفول الذى كان الفدان منه يغل ٤١ و٤ أردب.

ولست فى حاجة الى الحديث عن ما كان للزراعة من أهمية فى حياة الاقتصاد القومى المصرى أثناء الفترة موضوع الدراسة، ولا عن أهميتها للفلاح الذى يعمل طوال العام من اجل المحصول الذى يعتمد عليه فى معاشه بحيث يصبح المساس به اعتداءً يهدد رزقه وحياته بشكل لا يستطيع معه ان يصبر أو يطيق لو حدث لهذا المحصول أى خطر أو تهديد به.

وعلى ذلك فقد كانت الأرض - ولا زالت - هى مصدر الرزق ومصدر المنازعات والحزازات فى نفس الوقت. فإذا أخذنا فى الاعتبار ما كان عليه الفلاح من وضع معيشى سيء، فإننا نستطيع ان نفهم أسباب ومبررات الحدة القاسية التى يأخذ بها هذا الفلاح أى اعتداء أو مساس يتصل بأرضه وزراعته. (٢٥)

وعلى هذه الخلفية نستطيع أن نفهم أيضا مسألة (النزاع على الرى) التى تعود اليها اغلب الجرائم الإنتقامية فى الريف المصرى، فأرض بلا ماء تعنى بوار الزرع، ومن ثم فإن التسبب فى عدم وصول الماء أو عدم كفايته يعنى الكثير مما لا يمكن التسامح فيه عند الفلاح. . . . تماما مثل عدم تسامحه فى شأن الأرض.

وقد كشفت الدراسات المتعلقة بالجرائم التى كان دافعها النزاع على الرى أن الإتجاهات الإجرامية المصاحبة لهذه المنازعات تتميز بالاستتار فلا يفصح صاحبها عنها فى حينه، بل يستمر السعى لتدبير (الإنتقام) فى الخفاء لارتكاب الجرائم التى تعرضنا لبعض منها وكلها تقع ضد المال كالإتلاف والسرقه والحريق العمد وتسميم الماشية، أو ضد النفس كالقتل العمد والضرب. ولا يحدث هذا الانتقام المدبر عاجلا، بل كثيرا ما يستغرق وقتا طويلا حتى يحدث، وذلك بغرض قطع الصلة الظاهرة بين (الخلاف على الرى) وبين الجريمة ذاتها، إيعادا للشبهة الأمر الذى يؤدى فى اغلب الأحوال الى التجهيل أو التضليل فى معرفة الجانى أو اسباب ارتكابه لجريمته. (٢٦)

وقد كان للنزاع على الرى كدافع نصيب فى (كتلة الاجرام) فى مصر نوضحها فى البيان الآتى :

بلغت جملة الجنايات التى وقعت خلال خمسينيات القرن العشرين (١٩٥٨ - ١٩٥٩ - ١٩٦٠) (١٩٩١٠) جناية كان (٦٣٣) جناية منها راجع الى المنازعات على الرى بنسبة ٣% من مجموع الجنايات وذلك وفق الجدول الآتى

جدول (٧-٨): الجنايات التي وقعت بدافع النزاع على الرى خلال الفترة (١٩٥٨-١٩٦٠) ونسبتها الى جملة ما وقع من جنايات هذه الأنواع خلال هذه المدة (٢٧)

النسبة المئوية	المجموع الكلي للنوع	العدد	الفعل الإجرامي
٢,٨ %	٧٦٨٣	٢٢١	قتل عمد
٨,٦ %	٧٦٤	٦٦	ضرب اقضي الى موت
١١,٦ %	٢٧٠٦	٣١٥	ضرب احدث عاهة
٠,١ %	١٢٦٢	٢	سرقا
١,٣ %	٩٣٢	١٣	حريق عمد
٢,٩ %	١٦٩	٥	اآلاف مزروعات
٠,٤ %	٢٤١٧	١١	تهديد كتابي مصحوب بطلب
٣,١ %	١٩٩١٠	٦٣٣	المجموع

ويكشف تحليل المضمون لهذا الجدول عن الدور الحيوى الذى يلعبه (النزاع على الرى) كدافع مسبب لكثير من الاتجاهات الأجرامية فى الريف المصرى. فقد تسبب هذا الدافع فى ارتكاب اخطر أنواع الجرائم (القتل العمد - الضرب المقضى الى الموت - الضرب المحدث لعاهة مستديمة - السرقات المعدودة من الجنايات - جنايات الحريق العمد - جنايات إتلاف المزروعات - التهديد المصحوب بطلب).

وفوق هذا فقد احتلت جنايتان من هذه الجنايات مراكز متقدمة فى مجال النسبة المئوية للجنايات بصفة عامة، إذ كانت نسبة جنايات (الضرب المقضى الى الموت) الى مجموع جنايات هذا النوع من الجريمة على مستوى البلاد ٨ و ٦ %، وكانت نسبة جنايات (الضرب المحدث لعاهة) الى مجموع جنايات هذا النوع من الجريمة على المستوى الجمعى أيضا ١١ و ٦ %.

ولعل هذا يكشف عن الأثر الهام الذى يسببه (النزاع على الرى) كدافع ايجابى فى الإتجاه الإجرامى فى مصر.

يمتاز الإجرام فى الريف على نحو ما قدمته الصفحات السابقة بغلبة الطابع الانتقامى وأن ما يرتكب من الجنايات والجنح الهامة سواء ضد النفس أو ضد المال يكون فى الأعم بدافع الضغينة والخصومة وليس بدافع الطمع وحب كسب المال.

وهذا الإجرام ترجح فيه دائما كفة العاطفة (Passion) على كفة الطمع فى المادة (Cupidité).

وتثبتت دراسة أعدت عن الجريمة فى الريف خلال سنوات منتقاة غلبة العامل الانتقامى فيه. كما تبين من الإحصاء المرافق للدراسة المذكورة ان الجنايات الانتقامية تشكل نسبة يبلغ متوسطها (باعتبار أن الدراسة شملت عددا من السنوات) ٧ و ٧٣% أى ما يقرب من ثلاثة أرباع الإجرام الجنائى فى البلاد

كما أثبتت الدراسة أن المدن أو المحافظات لم يتجاوز نصيبها من الإجرام الانتقامى ١٦% فى المتوسط بينما كان نصيب الريف منه ٨٤% (٢٨)

جدول (٧-٩) : إجمالى الجنايات الإنتقامية والمادية والخلقية بالمحافظات المصرية عن السنوات ١٩٣٦ - ١٩٤٠ مع بيان النسبة المئوية لنوع الإجرام

(أ) الجنايات الانتقامية

نوع الجناية الانتقامية	جملة أنواع الجنايات بالقطر المصري				
	١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٨	١٩٣٩	١٩٤٠
قتل وشروع فيه	٢٩٤٣ %٣٧,٥	٣٠٤٥ %٣٨,٢	٣٣٦٧	٣٠٥٣ %٣٧	٢٧٠٠ %٣٦,١
ضرب افضي لموت او عاهة	١٢٥٢ %١٦	١٢٠٥ %١٥,١	١١٥٧ %١٣,٤	١٢٢٧ %١٥	١٢٦٠ %١٢,٨
حريق وإتلاف وتسميم	٩٧٤ %١٢,٤	٨٥٦ %١٠,٧	٩٧٤ %١١,٣	٩٤١ %١١,٤	٨٣٦ %١١,١
تهديد واغتصاب	٦٢٦ %٨	٧٢٠ %٩	٦٨٥ %٨	٦٥٩ %٨	٥٤١ %٧,٢
تعطيل قطارات	٤٩ %٠,٦	٥٤ %٠,٧	٥٦ %٠,٦	٣٨ %٠,٥	٢٦ %٠,٣
جملة الجنايات الإنتقامية	٥٨٤٣ %٧٤,٤	٥٨٨٠ %٧٣,٢	٦٣٢٩ %٧٢,٢	٥٩١٨ %٧١,٩	٥٣٦٣ %٧١,٧

(ب) الجنايات المادية

جملة أنواع الجنايات بالقطر المصري					نوع الجريمة المادية
١٩٤٠	١٩٣٩	١٩٣٨	١٩٣٧	١٩٣٦	
٥١٤ %٦,٨	٥٩ %٧,٣	٦٦٣ %٧,٧	٥٤٠ %٦,٨	٤٣٤ %٥,٥	سرقة وشروع فيها
٢٤٤ ٣,٢	٢٥٧ ٣,١	٢٦٠ ٣,١	٢٣٤ ٣	٢٢١ ٢,٨	سرقة بالمادة ٣١٤ (٢٩)
٧٢٨ ٩,٧	٧٢٩ ٨,٨	٨٥٤ ٩,٩	٧٦٧ ٩,٦	٧٤٦ ٩,٥	عود بالمادتين ٥٤ و ٥١
٤٦٣ %٦,١	٥٧ %٦,١	٤٢٢ %٤,٩	٣٨٦ %٤,٨	٤٤٩ %٥,٧	تزوير وتقليد وتزييف واختلاس ورشوة
٤٤ ٠,٦	٤٠ ٠,٥	٥٢ ٠,٦	٤٣ ٠,٦	٣١ %٠,٤	خطف اطفال
٣١ ٠,٤	٦٤ ٠,٨	٦٧ ٠,٨	٣٩ ٠,٥	٣٢ ٠,٤	انواع اخرى
١٧٨٠ %٢٥	١٩٣٨ %٢٣,٦	٢٠٥٨ %٢٣,٨	١٧٧٥ %٢٢,٥	١٦٩٢ %٢١,٥	جملة الجنايات المادية

(ج) الجنايات الخلقية (٣٠)

نوع الجناية الخلقية	جملة أنواع الجنايات بالقطر المصري				
	١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٨	١٩٣٩	١٩٤٠
فسق وهتك عرض	٣١٣ %٤	٣٢١ %٤	٣٤١ %٤	٣٧٦ %٤,٥	٣٣٢ %٤,٥
جملة الجنايات بأنواعها	٧٨٤٨	٧٩٧٦	٨٦٣٨	٨٢٣٢	٧٤٧٥

وهكذا يثبت أن (الجرائم الانتقامية) وأغلبها مكانه الريف، تشكل نسبة عالية من (الكتلة الإجرامية) في مصر بحيث نستطيع ان نقول ان الكتلة الإجرامية خلال الفترة موضوع الدراسة كانت تتشكل في غالبيتها من الجرائم الانتقامية، وأن الجرائم الانتقامية كان موطنها في الغالب هو الريف. ومع هذا فإن هناك سؤالاً يطرح نفسه لماذا تميز الريف المصري بالجرائم الانتقامية ؟ أحسب ان إجابة هذا السؤال تكمن في شخصية الجاني، وهو هنا الفلاح المصري ساكن الريف.

وصفت الأدبيات العديدة الفلاح المصري بصفات عديدة منها ما هو في صالحه وأغلبها ما هو ليس كذلك. فهو المكافح الطيب الوديع الهادئ المسالم البسيط الساذج الفطري وهو المتدين الفقير القانع الصابر المسكين البائس المظلوم وهو المتخلف الجاهل السلبي المستسلم الخانع المتدني الذليل المستعبد وهو الفردي الحذر المنطوي الخبيث المخادع الماكر المتشكك وهو المتعصب الحاقد المتآمر المتهور الشرير غليظ القلب سافك الدم المتعطش للانتقام. (٣١)

وقد غالى البعض في وصفه، فقال احدهم :

بنو الفلاحة لا ترجي مودتهم غير الوجوه وإن لم يُظلموا ظلموا
كما قال آخر (الفلاح لا يشتد جِلْدُهُ إلا بجلده). (٣٢)

واعتبرت بعض الأدبيات ان الجانب الإيجابي من شخصية الفلاح هو الظاهر من شخصيته، وان الجانب السلبي هو الجانب المختفي منها، والذي لا يظهر إلا حين يساق الى ذلك بفعل عوامل خارجية يظن أنها مست حرمانه او هددت مصدر رزقه. (٣٣)

ومن المهم ان نذكر هنا ما اسهم به (محمد البابلي) في تعليقه لسيطرة الطابع الانتقامي على إجرام الريف. فقد قال ان (مجرم الريف) يتصف

بصفات معظم أساسها (الجهل) وما يتولد عنه من نتائج مباشرة وغير مباشرة.

وأضاف أن من نتائج الجهل المباشرة صفات (السذاجة) و(قصر النظر) و(بلادة الحس) والتمسك بالتقاليد البالية والعادات العتيقة الموروثة كالثار وتقديس عاطفة الانتقام لأتفه الأسباب.

وقال أن نتائج الجهل غير المباشرة تبدو في ظاهرة (عدم تعاون الفلاح مع السلطات) في مكافحة الإجرام وعدم إدراك القروي أنه متضامن مع الحكومة في واجب المحافظة على الأمن.

وقد لاحظ (البابلي) أن (لعدم التعاون) مظهرين أحدهما سلبي، والآخر إيجابي. ويبدو المظهر السلبي فيما يلاحظ على الريفي من عدم الإكتراث بشئون الغير والميل لعدم التبليغ عن جريمة شوهدت، أو إنكار الشهادة على واقعة وقعت، ليس فقط خوفاً من انتقام الجاني، ولكن لمجرد الخوف من تعطيل مصلحة ذاتية أو النفور من بذل جهد ولو ضئيل في أمر يعتقد أنه لا يهمه ولا شأن له به، لأنه من اختصاص السلطة الحاكمة وحدها. أما المظهر الإيجابي لعدم تعاون الريفي فيبدو في الإلتجاء للأشقياء واستخدامهم للحراسة والخفارة أو لاسترداد المسروقات (الحلاوة) أو للانتقام من الغير، أو التخلص من شقي مرهوب الجانب. (٣٤)

وقد سجل (توفيق الحكيم) سلوك الريفي السلبي تجاه الجريمة في عمله الخالد (يوميات نائب في الأرياف) "ودخل على خادمي يفرك عينيه بيد، ويقدم إلى بالآخرى (إشارة تليفونية)، فادنيت الورقة من الضوء وقرأت (الليلة، الساعة الثامنة مساءً، بينما كان المدعو قمر الدولة علوان ماشياً على الجسر بالقرب من (داير الناحية) اطلق عليه عيار ناري من زراعة قصب، والفاعل مجهول، وبسؤال المصاب لم يعط منطقاً وحالته سيئة لزم الإخطار). فقلت في نفسي لا بأس، تلك حادثة بسيطة تستغرق مني على الأكثر ساعتين، فالضارب مجهول، والمضروب لا يتكلم ولا يثرثر، والشهود لا ريب الخفير النظامي الذي سمع صوت العيار فذهب إليه خائفاً متباطئاً، فلم يجد بالطبع أحداً في انتظاره غير الجثة الطريحة، والعمدة الذي سيزعم لي حالفاً بالطلاق أن الجاني ليس من أهل الناحية، ثم أهل المجني عليه الذين سيكتمون عني كل شيء ليتأروا لأنفسهم بأيديهم". (٣٥)

وقد فسر باحث أمريكي (٣٦) سلبية الفلاح المصري تفسيراً (سياسياً) عندما صبغ جرائم الريف بصبغة المقاومة ضد السلطة وخاصة عندما تتعلق بتعطيل المواصلات (تعطيل قطارات - خلع قضبان السكك الحديدية - تقطيع أسلاك البرق والهاتف) أو الإعتداء على موظفي الحكومة من المحصلين، أو

نظار العزب الذين يمثلون الملاك الظالمين الذين يغالون في اسعار إيجار الأراضي التي يستأجرها الفلاحين.

قال (براون) ان سيطرة خصوم الفلاحين على ميادين المواجهة بأشكالها المختلفة (سياسية واقتصادية وقانونية) قد أعجزت هؤلاء الفلاحين عن المقاومة او المواجهة المباشرة إزاء تصرف هؤلاء الاقوياء المتمثلة في (الطرد من الأرض المؤجرة - رفع الأيجار - مصادرة المحاصيل).

وكان طبيعياً - والقول لبراون - ان يلجأ الفلاحون الى نوع من المقاومة ضد ممارسات فرضت عليهم، هي (الممارسات الأحادية) التي أصبحت هي الأداة الأساسية لمقاومتهم. ومن هذا المنظور يمكن فهم - والقول (لبراون) - اسباب الاعتداء التي كان يتعرض لها (نظار العزب) و (كبار الملاك) ومن ثم يمكن وفقاً لذلك استبعاد تهمة السلبية عند الفلاح المصري.

وتتناول (براون) مسألة موقف الريف من (الحوادث) الجنائية، فسماها (مؤامرة الصمت) The Conspiracy of Silence وحدد عناصر ثلاثة لها:

- الامتناع عن الإبلاغ عن الجريمة.
- رفض الإدلاء بأسماء مرتكبيها.
- الامتناع عن المشاركة في إدانة مرتكب الحادث بحجب الشهادة أو تحريفها.

وفي هذا المقام فقد اعتبر (براون) هذه المؤامرة الفلاحية أحد الوسائل الأساسية لصراع الفلاح مع السلطة، وهي وسيلة امتدت بعد ذلك لتحمي الخارجين على السلطة من مرتكبي الجرائم - سواء أكانت جرائم ذات طابع سياسي أو شخصي بحت.

وعلى ذلك فإن صمت الفلاحين أو (سليبتهم) إن شئنا الدقة لا تفسر عند (براون) بأنها خوفاً من انتقام الفاعل أو الوقوع في أيدي ممثلي السلطة فقط، وإنما هي أيضاً تعبير عن كرههم للدولة وإحساسهم بالعزلة عنها وعدم الإنتماء إليها. (٣٧)

ومع تقديرى لكل هذه الاجتهادات في تفسير (السلوك الانتقامي) للفلاح المصري، فإنه يبقى السؤال - عندي على الأقل - لا يجد اجابة مقنعة حتي الآن.

فجريمة الريف ذات طابع انتقامي، موجهة في الأساس إلى (مال) الخصم، أي أنها تهدف في المقام الأول إلى الإضرار بالخصم من خلال سرقة أو إتلاف ممتلكاته، فهي (جرائم ضد المال)، فهل يعني هذا أنها جرائم

ذات طابع مادي ؟ وهل يقوم (الدافع) Motive سبباً لتغيير وصف الجريمة فيقال انها جريمة انتقامية ؟ هذا إذا وضعنا في الاعتبار أن القضاء المصري لا يأخذ (بالدافع الى الجريمة) كمعيار وإنما هو (القصد الجنائي). (٣٨)

يبقى أن أقول في شأن جرائم الريف التي تعرض لها هذا الفصل انها تدخل تحت تصنيف الجرائم العرضية Accidental Crimes تميزاً لها عن الجرائم الاحترافية التي ستكون محل الدراسة في الفصل القادم.

وعرضية هذه الجرائم تأتي من حيث أنها تأتي كرد فعل إزاء حادث تعرض له مرتكبها مس من وجهة نظره قانون الشرف الخاص به ما يستوجب منه أن يرتكب جريمته. (٣٩)

وجرائم رد الفعل لا يمكن أن تحسب جرائم احترافية، فتلك الجرائم الأخيرة لها ظروفها وأوضاعها، وهي ما يناقشه الفصل القادم.

هوامش الفصل السابع

- (١) حول الاختلافات في تحديد مفهوم للريف والمدينة راجع نادي عبدالغفار (الجريمة في الريف المصري) - مرجع سبق ذكره - ص ٥٠١.
- (٢) الأهرام ٢٩/١٠/٢٠٠٣ (تحقيق صحفي عن الأحوال الصحية والاجتماعية لقرية بالريف المصري بعنوان "مستشفيات الإهمال العام").
- (٣) Nathan J. Brown (Peasant Politics In Modern Egypt-The Struggle Against the State) Yale University Press-New Haven & London-1990-pp.,62.
- (٤) مجلة الأمن العام - العدد ١٩ - أكتوبر ١٩٦٢ (جريمة الحريق العمدة) - للعقيد حسين محمد علي - ص ١٠٣ وما بعدها.
- (٥) المصدر نفسه.
- (٦) نفسه.
- (٧) نفسه.
- (٨) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناائية - الحلقة الأولى لمكافحة الجريمة - القاهرة ٢-٥ يناير ١٩٦١.
- (٩) مجلة الأمن العام - العدد ١٣ - إبريل ١٩٦١ - (ظاهرة النار في الإقليم المصري) للأستاذ محمد عزت حجازي.
- (١٠) نفسه.
- (١١) مجلة الأمن العام - العدد ١٥ - أكتوبر ١٩٦١ - (جريمة الخطف في محافظة قنا) - للمقدم حسين محمد علي.
- (١٢) الإجرام في مصر - مرجع سبق ذكره - ص ١٨٥.
- (١٣) مجلة الأمن العام - العدد ١٥ - مرجع سبق ذكره.
- (١٤) نفسه.
- (١٥) نفسه.
- (١٦) الإجرام في مصر - مرجع سبق ذكره - ص ١٨٥.
- (١٧) مجلة الأمن العام - العدد ١٦ - يناير ١٩٦٢ (سرقة الماشية في مصر - دراسة تحليلية) - المقدم حسين محمد علي.
- (١٨) نفسه.
- (١٩) مجلة الأمن العام - العدد ٢٣ - أكتوبر ١٩٦٣ (اتلاف المزروعات) لرابع لطفي جمعه.
- (٢٠) مجلة الأمن العام - العدد ١٧ - إبريل ١٩٥٩ (بعض معالم جريمة القتل في مديرية اسيوط كما تبدو من الإحصاءات الجنائية) - للدكتور سيد عويس.
- (٢١) المصدر نفسه.
- (٢٢) المصدر نفسه.

- (٢٣) نفسه.
- (٢٤) نفسه.
- (٢٥) مجلة الأمن العام - العدد ١٧ - ١٩٦٢ (النزاع على الري وأثره في الإجرام - بالريف) للمقدم حسين محمد علي.
- (٢٦) نفسه.
- (٢٧) نفسه.
- (٢٨) الإجرام في مصر - مرجع سبق ذكره - ص ١٨٥.
- (٢٩) يقصد بالسرقعة بالمادة ٣١٤، جريمة السرقعة التي ارتكبت مقترنة بظروف معينة تجعل منها جناية وليس جنحة. فالسرقعة التي تحدث (ليلاً) أو (من أكثر من شخص) مع ظرف الليل أو (مع حمل السلاح أثناء ارتكابها) حتى ولو لم يستعمل. كل هذه الظروف (الليل) (التعدد) و(حمل السلاح) تخضع الجريمة لنصوص المواد ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦ عقوبات التي كانت تتحدث عن كل ظرف على حدة. والمقصود (بالظروف) هنا ان الجريمة قد ارتكبت في ظل ظروف معينة (الليل-التعدد- حمل السلاح - كل او بعض الظروف معاً) تجعل من الجريمة جناية بسبب هذه الظروف، ومن ثم ترتفع العقوبة المقررة عنها الى عقوبة الجناية - قانون العقوبات الاهلي ٥٨ لسنة ١٩٣٧. (الجرائم ضد المال)
- (٣٠) الإجرام في مصر - مرجع سبق ذكره - جدول رقم (٣) ص ٥٤٩. وقد وضعنا النسبة المئوية لكل جريمة الى المجموع الكلي للجنايات في مصر في كل عام من الأعوام الخمسة تحت عدد كل جريمة مباشرة - اما المجموع الكلي للجنايات في مصر فقد وضع في آخر الجدول (ج)
- (٣١) الجريمة في الريف المصري ١٨٨٢ - ١٩٥٢ - مرجع سبق ذكره - ص ١.
- (٣٢) اقوال شائعة مجهولة المصدر.
- (٣٣) الجريمة في الريف المصري ١٨٨٢ - ١٩٥٢ - مرجع سبق ذكره - ص ١-٢.
- (٣٤) الإجرام في مصر - مرجع سبق ذكره - ص ١٨٧ - ١٨٨.
- (٣٥) الجريمة في الريف المصري ١٨٨٢ - ١٩٥٢ - مرجع سبق ذكره - ص ١٠٩.
- (٣٦) Brown, Nathan (Peasant Politics in Modern Egypt : The Struggle Against the State) New Haven & London : Yale University Press, 1990.
- (٣٧) الجريمة في الريف المصري - مرجع سبق ذكره - ص ١٧٣ - ١٧٧.
- (٣٨) لطفي عثمان (المحاكمة الكبرى في قضية الإغتيالات السياسية) - دار النيل للطباعة - القاهرة - ١٩٤٨.
- (٣٩) Russell, Thomas (Egyptian Service 1902-1946)-London-John Murray, Albemarle Street, W.-1949-p.,32.

الفصل الثامن

الجريمة كحرفة

شأنها شأن باقي الحرف، فإن الجريمة يمكن احترافها بحيث تصبح حرفة يتعيش منها محترفها. ولقد أصابت كارين فان نيوكيرك Karin Van Nieuwkerk عندما اختارت هذا المعنى لكتابها عن المغنيات والراقصات في مصر. (١)

فلقد أثبتت الدراسات القانونية والجنائية اشتغال البعض في مصر بالجريمة كحرفة، وسجلت الإحصائيات ووقائع الشرطة وجود هذا النوع من الناس في المجتمع المصري.

ويقصد باحتراف الجريمة أن يحصل فرد ما أو جماعة ما على قوته من العمل في الجريمة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

فأما الكسب من الجريمة بطريقة مباشرة فإنني أقصد به ذلك الذي يسرق المال أو أي شيء مملوك للغير ليسد حاجته كاللص الذي يسرق أو النشال الذي ينشل أو النصاب الذي ينصب أو مرتكب جريمة السرقة بالإكراه وما يتفرع عنها من جرائم كالقتل للإستيلاء على ما لدي القتيل، أو ما يسمى جنائياً (بالسرقة المقترنة بالقتل) وما إلى ذلك من الجرائم العديدة.

أما الكسب من الجريمة بطريقة غير مباشرة فالمقصود بها ذلك النوع من الإجرام الذي يكسب فيه الجاني مالا أو مقابلاً مادياً لجريمة يرتكبها لحساب آخر أو آخرين (كالاستئجار على القتل) أو الاستئجار على الضرب أو الجرح أو السرقة، دون أن يكون للجاني أي صلة بالمجني عليهم سوي أنه ارتكب جريمته لحساب الغير الذي يدفع له أجره لقاء تنفيذ الجريمة التي له (الغير) مصلحة فيها كالإنتقام أو الكيد أو إحداث الخسارة لخصمه سواء في النفس أو المال.

نحن هنا أمام نوع من الإجرام اتخذ كمصدر للكسب، المجرم الحقيقي فيه هو صاحب المصلحة في حدوث الضرر بينما يكون الأجير المرتكب للجريمة مجرد آلة أو وسيلة.

وسأعرض للنوع الأول من الإجرام الاحترافي الذي استخدمت له هذا المصطلح تمييزاً له عن (الإجرام العرضي) الذي ناقشته صفحات الفصل السابق.

عُرفَ الإجرام كحرفة فيما نص عليه قانون العقوبات المصري منذ صدوره عام ١٨٨٣ من معاقبة (المجرم العائد) إلى ارتكاب الجريمة بعقوبة أشد من العقوبة المقررة لجريمته، وكذلك معاقبة من اشتهر عنه اعتياد

الإجرام - إما لضبطه أكثر من مرة مرتكباً لجريمة أو لما عرف عنه من الاعتياد على ارتكاب الجرائم.

كان هذا أول صفحات ما أصبح يسمى بالإجرام الإحترافي. ولقد كان المشرع مصيباً عندما ربط ما بين (اعتياد ارتكاب الجرائم) وبين (إحتراف الإجرام)، بحيث أصبح المجرم الذي يرتكب جرائمه بشكل متكرر رغم عقابه، مجرمًا محترفًا للإجرام. صحيح أن القانون لم يسمه (مجرمًا محترفًا) كما فعلنا في هذا الفصل لكنه سماه (معتادًا للإجرام) وسن لعقابه مواداً اتسمت بتشديد العقوبة عليه.

فما هو (الاعتياد) الذي اتفقنا على أنه هو العلامة المميزة لإحتراف الإجرام أو لأتخاذه حرفة يتعيش منها المجرم.

مع تطور قانون العقوبات الأهلي وعلى مر السنين أصبح (معتاد الإجرام) هو ذلك الذي (يعود) إلى ارتكاب جريمة بعد سبق الحكم عليه نهائياً في جريمة أو جرائم أخرى. (والعود) في المعنى المتقدم يعتبر من الظروف الشخصية التي تبرر تشديد العقاب وذلك باعتبار أن المجرم الذي يعود إلى ارتكاب الجريمة بعد أن سبق الحكم عليه لجريمة أخرى أو أكثر يفصح في حقيقة الأمر عن ميله إلى الإجرام واستهانتة بالعقاب ما دام لم يرتدع من الأحكام التي سبق صدورها ضده ويفصح بالتالي عن خطورته على أمن المجتمع ونظامه، فهو خليق بتشديد العقاب عليه أملاً في ردعه، وهو من هذه الناحية أخطر من الجاني الذي يجرم لأول مرة.

ويبين العرض السابق بجلاء أن (العود) سبب شخصي يتعلق بالجاني ولا علاقة له بالفعل المرتكب لأنه هو بعينه من حيث جسامته المادية وخطره الإجتماعي مهما كان مرتكبه.

وعلى هذه الخلفية حرصت التشريعات العقابية في اغلب دول العالم ومن بينها مصر - على اتخاذ اساليب معينة حيال (العائد) كنوع من الدفاع الإجتماعي، كعقابه بأحكام غير محدودة المدة أو إيداعه في مؤسسات متخصصة مثل (إصلاحات الرجال) المعروفة في مصر باسم (إصلاحية المجرمين المعتادين) التي أنشئت بمقتضى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ والمادتين ٥٢ و٥٣ عقوبات اللتان كانتا تنظمان حالات الوضع في هذا المكان. (٢)

وقد توالى القوانين التي تشدد في عقاب (المجرم المحترف) على مدى الفترة موضوع الدراسة، لكن الذى يعنينا من هذا كله هو ما انتهت إليه الفلسفة العقابية في مصر في مجال تعريف هذا النوع من المجرمين.

يقول القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ أنه (فى حالة اذا ما سبق الحكم على العائد بعقوبتين مقيدتين للحرية كلاتهما لمدة سنة أو أكثر وذلك لسرقة أشياء أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو شروع فى ارتكاب هذه الجرائم ثم ثبت ارتكابه لجنحة جريمة من الجرائم السابقة جاز للقاضى بدلا من الحكم عليه بعقوبة الأشغال الشاقة من سنتين إلى خمس سنوات (وهى العقوبة التى قررتها المادة ٥٠ من قانون العقوبات لمن تكررت جرائمه) أن يقرر أنه (مجرم إعتاد الإجرام) ويأمر بإرساله إلى محل خاص تعيينه الحكومة يسجن فيه الى أن يأمر ناظر الحقانية بالإفراج عنه، ولا تزيد مدة هذا السجن عن ست سنوات

وكان يمكن إبلاغ مدة السجن الى عشر سنوات إذا ارتكب مثل هذا المجرم جريمة من الجرائم السابق الإشارة إليها (سرقة أشياء - إخفاء أشياء مسروقة - نصب - خيانة أمانة - تزوير - شروع فى ارتكاب هذه الجرائم) مدة الإفراج عنه تحت شرط أو فى مدة سنتين من يوم الإفراج عنه إفراجا نهائيا. (٣)

يكشف العرض الذى فات لمواد قانون العقوبات فى العقد الأول من القرن العشرين (وما تلاه من تعديلات فى عام ١٩٣٧، والتى تشابهت مع قانون ١٩٠٨ وأن خفضت بعض الشىء من حدة العقوبات عندما جعلت تطبيق هذه المواد على المجرمين العائدين جوازياً بعد أن كان وجوبياً فى حالة عودة المجرم العائد إلى ارتكاب الجرائم المنصوص عليها خلال مدة الإفراج عنه تحت شرط أو فى مدة سنتين من يوم الإفراج عنه إفراجا نهائيا) أن المشرع المصرى استخدم تعبير (المجرم معتاد الإجرام) لوصف المجرم أو ذلك الشخص الذى اتخذ من الجريمة حرفة يتعيش منها.

ومع هذا فإن هذا المنحى من جانب المشرع كان كافياً للتعريف بمتخذ الإجرام حرفة للعيش.

لكن السؤال الذى يطرح نفسه على هذه الخلفية هو (هل كان المشرع يعتبر من اعتاد الإجرام هو ذلك الذى يرتكب الجرائم المنصوص عليها فى القانون فقط؟ وألم تكن هناك جرائم أخرى يعتبر من اعتاد ارتكابها (مجرماً محترفاً) أو (مجرماً معتاداً للإجرام).

ماذا عن محترفى الجريمة الذين اعتادوا تدبير ارتكاب جرائم الإستتجار للقتل أو الجرح أو الضرب أو الإعتداء على الممتلكات فى شكل (الحريق العمد) أو (الاتلاف) أو (تسميم الماشية) أو (تقليع الزراعات) أو (الخطف) أو (السرقه بالإكراه)؟

لقد كانت آفة الريف المصرى خلال الفترة موضوع الدراسة هى تكاثر هذا النوع من معتادى الإجرام (محترفى الجريمة) الذين اتخذوا من (الإجرام لحساب الغير) حرفة تدر عليهم الكسب.

ولقد كان هذا نوع من الإجرام يختلف - كما سبق أن ذكرت - عن ذلك النوع من الإجرام الإحترافى الذى شرحته السطور السابقة.

لقد كان المعروف عن الريف أن الأسلوب الموروث فى جرائمه - وهى انتقامية الطابع فى الغالب - هو ارتكاب المجرم لجريمته بيده ، وأن اللجوء للغير فى هذا العمل نوع من الجبن والعار غير أن الريف شهد خلال سنوات القرن العشرين نوعا من الانحراف عن هذا (المبدأ) وبدأ اهله ينيبون عنهم من يقومون بالجريمة - وهم من اطلق عليهم مسمى (الأشقياء).

ومع تزايد إقبال أهل الريف على استتجار هؤلاء الأشقياء لارتكاب الجرائم لحسابهم، فإن أعداد هؤلاء الأشقياء تزايدت، وازداد إتقانهم وتفننهم فى ارتكاب جرائمهم، وازداد طغيانهم وجرائتهم وعبثهم بالأمن العام، وأصبحوا يفرضون (تسعيرة) للجرائم التى يرتكبونها لمن يعملون لحسابه، وتأثرت هذه (التسعيرة) بمعايير يمكن حصرها فى (درجة خطورة الجريمة) و (الحالة المالية لصاحب المصلحة فى الجريمة أى المستأجر) و (مكانة الضحية) و (درجة إتقان الجريمة).

على أن قلوب هؤلاء (الأشقياء) لم تكن تخلو من (الرحمة السلبية)، فقد روى فى فكاهة عن (شقى) من محترفى الإجرام أنه أشفق على رجل لجأ إليه للإنتقام ثم شكا اليه بؤس حاله فوعده بقتل غريمه لوجه الله، أى بلا مقابل. (٤)

ولم يستثن (الإجرام الإحترافى) المدينة من انتشاره، فهو موجود فى الريف والمدينة على السواء، وكما هو يظهر فى الريف فى شكل (الإستتجار على ارتكاب الجرائم) و (الإعتياد على الإجرام)، فإنه يغشى المدينة فى شكل فردى وجماعى.

لقد كانت المدينة تعج خلال الفترة موضوع الدراسة بالأعداد الهائلة من الأفراد و (العصابات) التى اتخذت كل منها شكلا او نوعا معيناً من الجريمة لتتخصص فيه.

وتزخر صفحات الجرائد وتقارير الأمن بقضايا العصابات التى تخصصت فى فتح الخزائن الحديدية، أو تسلق المنازل وسرقتها، أو سرقة الدراجات، أو سرقة السيارات وتغيير معالمها، أو خطف المحافظ أو حقائب السيدات، أو النشل من الجمهور فى الأماكن المزدحمة، أو الإحتيال

والنصب، أو التسول، أو الإتجار بالمخدرات، أو إدارة أماكن الدعارة واستغلالها، أو البلطجة، أو خطف الغلمان لتدريبهم على فنون الإجرام، أو تزيف النقود وتزويرها.

والنماذج التي اقدمها تبين نوعين من الإجرام الإحترافي، أحدهما يأخذ مظهر (التشكيل العصابي)، والآخر يأخذ مظهر الإجرام الفردي :

١- قضايا الجنج ارقام ٣١ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ -

٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ أحداث الجمالية سنة ١٩٣٨

وأرقام ٥١٦ جنح الجمالية سنة ١٩٣٩

ورقم ٧٠١ قسم الوايلي سنة ١٩٣٩

ورقم ٦٨ أحداث قسم الوايلي سنة ١٩٣٩

ورقمي ٥٣ - ٥٠٢ قسم باب الشعرية سنة ١٩٣٩

وجميع القضايا خاصة (بسرقات وقعت في منازل) كائنة بأقسام (الجمالية - باب الشعرية - الوايلي).

وجميع المتهمين عصابة مؤلفة من (عشرة غلمان) تتراوح أعمارهم بين ١٠ - ١٦ سنة ويرأسهم شقى شرير يدعى أحمد يوسف حلمي وشهرته (عطوط).

اثبتت التحقيقات أن زعيم العصابة (مجرم إعتاد الإجرام)، وعلى ذلك فقد حولت القضايا بأجمعها الى محكمة الجنايات التي قضت في سبع منها باعتبار (عطوط) مجرم اعتاد الإجرام وإرساله الى (المحل المخصص لأمثاله) حتى يأمر وزير العدل بالإفراج عنه.....^(٥)

والوقائع نموذجية من حيث انطباقها على ما شرحته السطور السابقة:

- هناك تعدد الحوادث وهو ما يشير الى (قضية الإحتراف)
- هناك تعدد أعضاء العصابة وهو ما يكشف عن (التكوين العصابي)
- هناك حقيقة سن أعضاء العصابة الذي يكشف عن قضية (خطف الغلمان لتدريبهم على فنون الإجرام)
- هناك زعامة العصابة المعقودة لزعيمها (عطوط) الذي تبين أنه (مجرم اعتاد الإجرام) او (محترف للإجرام).
- هناك انتشار نشاط العصابة في اقسام عديدة من المدينة وهو ما يؤكد مسألة (وجود الإحتراف)

هناك التخصص في نوع معين من السرقة هو (سرقات المنازل)

٢- قضايا الجنج ارقام

- ٢٨٨٧ قسم عابدين سنة ١٩٣٨
- ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١٤٣٦ - ١٥٦١ قسم عابدين سنة ١٩٣٩
- ١٥٦٧ قسم السيدة سنة ١٩٣٩ (٦)
- ارتكب هذه الجرائم (سرقة) لص يدعى محمد حسن عبد الرحمن عن طريق (التسلق على مواسير المياه)
- العمل هنا (فردى) وليس بواسطة (عصابة)
- التعدد فى الحوادث يكشف عن (الإحتراف الإجرامي)
- تعددت أماكن السرقات.
- استخدمت طريقة معينة فى السرقة (دخول المنازل عن طريق تسلق مواسير المياه)
- تخصص الفاعل فى سرقة المنازل فقط
- إذن نحن أمام إجرام يبدو فيه الإحتراف - التخصص فى نوع معين من الجرائم - استخدام وسيلة محددة للسرقة (تسلق المواسير) - العمل الفردى.

٣- نبوية شاهين صفر - لصة تخصصت فى سرقة (الأطباء والصيادلة فقط) كانت تلجأ الى المجنى عليهم بدعوى اعترائها نوبه فجائية - وعندما ينشغلون بعلاجها تسرق الحلى والنقود - وكان عدد ضحاياها خمسة أطباء وصيادلة (٧) ويبدو واضحا شكل الاعتياد، والتخصص، والوسيلة.

٤- قضايا الجنج ارقام

- ١٨٥٣ - ٢٠٥٩ قسم بولاق سنة ١٩٣٥
- ١٠٣٧ قسم باب الشعرية سنة ١٩٣٧
- ٨٧٩ قسم الموسيقى سنة ١٩٣٧
- ١٠٣١ - ١٦٠٩ قسم عابدين سنة ١٩٣٧
- ٢٥٢٧ - ١٦٩ قسم الأزبكية سنة ١٩٣٧
- ٧٧٣ قسم الدرب الأحمر سنة ١٩٣٧
- ٣١٧ - ٣٨٩٤ قسم عابدين سنة ١٩٣٨
- ٢٣ قسم الموسيقى سنة ١٩٣٨
- ٩٧٧ قسم بولاق سنة ١٩٣٨
- ٧٣ - ١٨٥٨ قسم مصر الجديد سنة ١٩٣٨
- ٢٩٣٧ - ٢٦١٩ قسم الوايلي سنة ١٩٣٨

٥٨٣ - ١٠٣ - ٥٦١ قسم مصر الجديدة سنة ١٩٣٩

٣٢ قسم الوايلي سنة ١٩٣٩

٢١ قضية (نصب) اتهم بارتكابها شخص واحد ادعى أنه مهندس بالجيش البريطاني واستولى على بعض نقود المجنى عليهم وحليهم موهما إياهم أن فى أستطاعته إيجاد وظائف لهم أو تأجير منازلهم لضباط الجيش البريطاني - ونظرا لكثرة سوابقه فقد احيلت هذه القضايا إلى محكمة الجنايات.

هذا نموذج فذ (للاحتراف الفردى) قام فيه الجانى معتاد الإجرام (المحترف) بالنصب فى ٢١ حالة استخدام فيها أسلوباً محدداً :

- انتحال صفة كاذبة
- الإيهام باستطاعته توظيف ضحاياه أو تأجير منازلهم لضباط الجيش البريطاني مقابل مبالغ مالية أو حلى يستولى عليها من ضحاياه

وبلاحظ تعدد نشاط هذا المحترف فى اقسام المدينة (بولاق - باب الشعرية - الموسيقى - عابدين - الأزبكية - الدرب الأحمر - مصر الجديدة - الوايلي) ^(٨)

٥ - قضايا الجنىح ارقام :

٩١٠ - ١١٢٦ - ١٥٢٩ قسم عابدين - خطف حقائب السيدات اللائى يقدن سياراتهن الخاصة بمفردهن. اتبع الفاعل عن طريقة محددة هى إحداث ثقب فى إطار السيارة، ثم عرض مساعدته على الضحية لتغيير الأطار، وعند انشغالها فى هذه العملية يسرق حقيبتها ويهرب. وقد ضبط هذا المتهم فى ١٤/٢/١٩٣٩ وحكم عليه بالحبس لمدة ٦ أشهر مع الشغل فى كل قضية من هذه القضايا ^(٩)

٦ - خضرة على النكلاوى - لصة محترفة ارتكبت على مدى الفترة ١٩٣٥ - ١٩٣٩ (٢٣) حادثة سرقة شملت اقسام السيدة - الوايلي - مصر القديمة - روض الفرج - الخليفة - الجمالية - باب الشعرية - مصر الجديدة - شبرا - بولاق - الأزبكية.

اتبعت الجانية فى كل هذه الحوادث أسلوب التظاهر بالبؤس والفاقة وبأنها فى حاجة الى العمل وعندما يشفق عليها الضحايا ويأخذونها للخدمة فى منازلهم تسرق كل ما تصل اليه يديها من نقود وحلى وتختفى بعد يومين

او ثلاثة. وكانت فى كل حالة تنتحل لنفسها إسما كاذبا. وقد سجلت لها الشرطة قضايا الجنح ١٤٢٠ السيدة ١٩٣٥ - ١٥٥٦ و ٢٥٧٤ قسم السيدة ١٩٣٧ - ٢٧٧ و ١٦٢٣ قسم الوايلى ١٩٣٧ - ٧٩ قسم مصر القديمة ١٩٣٧ - ١١٤ قسم السيدة ١٩٣٨ - ١٧٩٨ و ١٩٨٥ و ٢١٢٦ و ٢٥٤٢ قسم الوايلى ١٩٣٨ - ٢٦٤٣ قسم روض الفرج ١٩٣٨ - ١٩٣٢ قسم الخليفة ١٩٣٨ - ٥١٤ قسم الجمالية ١٩٣٨ - ١٠٦ قسم باب الشعرية ١٩٣٨ - ١٠٥٣ قسم مصر الجديدة ١٩٣٨ - ٧٠٨ قسم شبرا ١٩٣٨ - ٢٣٦٤، قسم بولاق ١٩٣٨ - ٢٤ قسم روض الفرج ١٩٣٩ - ٩٦ قسم الوايلى ١٩٣٩ - ٢٥٠ قسم الأزبكية ١٩٣٩ - ١٢٣ قسم السيدة ١٩٣٩. (١٠)

وتثبت هذا النماذج الستة أن (الجريمة) - وكما قلت فى صدر هذا الفصل - تستخدم (كحرفة) يتعيش منها مرتكبها شأنها شأن أى حرفة أخرى. (١١)

نوع آخر من انواع (الإحتراف الإجرامى) لم اتعرض له بعد، ذلكم هو احتراف (المجتمع الإجرامى). وقد اطلقت عليه هذه التسمية لأن كل أعضاء المجتمع فى مكان ما - وأكرر كلمة (كل) - يمارسون الإجرام كحرفة دون ان يستثنى واحد منهم. (١٢)

وُجِدَ هذا النوع من (الإجرام الإحترافى) فى قرية من قرى الوجه البحرى، هي قرية (طهواي). كشفت عن هذه القرية ذات المجتمع الإجرامى دراسة بحثية قام بها فريق من الضباط بوزارة الداخلية وبعض أعضاء المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى الفترة نوفمبر ١٩٦٩ - يوليو ١٩٧٠.

تقع قرية (طهواي) على بعد ستة عشر كيلو مترا من مدينة السنبلوين بمحافظة الدقهلية، وكان يقطنها وقت إجراء الدراسة ٤٥٠٠ نسمة.

وقد تعددت الأسماء التي اطلقت على القرية ما بين (طهواي) و(طهوية) و(طهوية البغال) و(طهواج) وهو الاسم الذي يتمسك به قاطنو القرية.

وتتميز طهواي بانقطاع الإتصال بينها وبين القرى المجاورة فيما عدا طرق زراعية غير مرصوفة وهو ما ساعد على احتفاظ مجتمعها بصفاته الخاصة.

تكون مجتمع القرية من خليط من الفلاحين الذين يشتغلون بالزراعة وبعض (الأعجار) (١٣) الذين دخلوا القرية واستوطنوا بها وانفردوا بنمط من أنماط الحياة لا يتغير. ويقال أن هؤلاء الأعجار هم من نسل قبيلة (بلي) التي

رحلت من جنوب الجزيرة العربية في اوائل القرن التاسع عشر واستوطنت (جزيرة بلي) في محافظة القليوبية. ويقال ان هؤلاء الأعراب قد أقاموا في خيام واشتغلوا بتجارة الماشية وخاصة الجمال، وفي هذا المجال فإنهم أخذوا يسرقون الماشية من جيرانهم من السكان، وتفننوا في ارتكاب السرقة حتي ضاق بهم جيرانهم الذين أجبروهم على الهجرة والتفرق في بلاد مصر، ووصلت إحدى طوائفهم الى قرية طهواي فاستقروا بها واحترفوا السرقة بكل أساليبها. وتوزعت بعض طوائف منهم الى (كفر الدوار) و(قرية الراهيين) في مركز سمنود بمحافظة البحيرة، (وقرية بوريح) بمركز (قطور) بالغربية، وحي (دمنة) و(غربال) بالإسكندرية وبعض اماكن اخرى في المنوفية. وقد شكل (أعجار) طهواي نسبة ٧% من مجموع سكان القرية.

ويتزاوج أعجار طهواي فيما بينهم ويرفضون مصاهرة الفلاحين، وتعلو قيمة الفتاة عندهم بقدرتها على السرقة او التفوق فيها وهو ما يؤهلها للزواج.

ويتخذ أعجار طهواي السرقة كحرفة دون غيرها ولهم قوانينهم الخاصة. ويستخدمون أكثر من اسم لإخفاء شخصياتهم حتي يفلتوا من الملاحقة البوليسية. ويدعون أنهم تجار يكتسبون رزقهم من التجارة. ويعيش هؤلاء (الغجر) في مستوي اقتصادي أعلى من فلاحى قرية طهواي، لكنهم يعيشون حياتهم يوماً بيوم.

ولأعجار طهواي مجلسهم العرفي وقوانينهم الخاصة التي يلتزم بها الجميع. وتتميز ملامح جريمة هذا المجتمع الغجري بأن النساء ينفردن بارتكابها دون الرجال الذين يقتصر دورهم على حمايتهن عند الحاجة.

وتتخصص جرائم نساء الغجر في السرقة، فلا يتسولن ولا يحترفن البغاء. ولا يعملن بشكل فردي وإنما بصحبة زميلات. وأسلوبهن هو (الحيلة) التي تقوم كل واحدة منهن بدور معين فيها. ففي حالة (النشل) تشاغل الواحدة منهن الضحية بالمحادثة او الإستجداد به أو دعوته للشراء، بينما تقوم الثانية بالسرقة، وتعمل الثالثة على تضليل الضحية لإخفاء ما فعلت زميلتيها.

وفي سرقة المنازل تلجأ الواحدة إلى دعوة السكان إلى الشراء أو افتعال واقعة تجذب نساء المنزل إلى خارجه، ثم تدخل الأخرى لتسرق كل شئ وأي شئ تقع عليه يدها.

ولا يشترك الرجال مع النساء من هذا المجتمع إلا في جرائم سرقة الماشية. ومع هذا فإنها لا ترتكب إلا (بالحيلة). فبعد سرقة الماشية يقومون بصبغها أو قص شعرها أو وضع علامات خاصة فيها لإعاقه الإستعراف عليها.

ومن قوانين (الأعجار) أنهم لا يسرقون من أهل قريتهم ولكنهم يرتكبون جرائمهم بعيداً عنها وفي الأماكن المجاورة، كما أنهم لا يعودون إلى القرية بالمسروقات التي فازوا بها ولكنهم يتصرفون فيها بالبيع بعيداً ولا يعودون إلا بمتحصلات الجريمة من النقود. ومع هذا فإنهم يحتفظون أحياناً ببعض المسروقات الثمينة أو غالية الثمن ثم يردونها بدفع مبالغ مالية (حلوان أو حلاوة) دون أن يتعرضوا لمسئولية جنائية.

وأعجار (طهواي) مسالمون ولا يدخل استخدام العنف في قاموس إجرامهم بل إنهم كثيراً ما يتوددون إلى رجال الشرطة ويقدمون لهم المعاونة في البحث عن المسروقات.

وقد كشفت الدراسة عن أن عملية (التوالد الإجرامي) تسير داخل مجتمع الأعجار بشكل منتظم، فهم يدرّبون بعضهم بعضاً على السرقة، ويحرص الكبار الصغار على ارتكاب الجرائم. وقدّرت الإحصاءات أن ٧٢% من الأعجار قد ارتكبوا جرائمهم عن طريق التحريض، وأن ٢٦% قد ارتكبوها دون تحريض، بمعنى أن اللصوص من الأعجار في طهواي كانوا يشكلون ٩٨% من مجموع هذه الجماعة.

وتكشف الإحصائيات المصاحبة للدراسة التي أشرت إليها أن ٤٣% من الأعجار قد تلقوا التحريض على ارتكاب الجرائم عن طريق الأب أو الأم أو كليهما، وأن نسبة من حرّضتهم الأم على السرقة تزيد على نسبة من حرّضهم الأب، وأن ٧% حرّضهن الزوج أو حرّضتهم الزوجة، وأن ١,٧% قد حرّضهم الأخ أو الأخت. أما الأصدقاء فقد حرّضوا ١٤% من مجموع السارقين.

وفيما يتعلق بالتحريض فقد كان ٨٩% منه عن طريق الإغراء، و ١٠% فقط عن طريق الإكراه.

ولم يثبت من الدراسة أن المحرض على السرقة هو المدرب عليها، فقد ثبت أن الأب والأم قد درّبا معا ٤٤%، وأن الأم وحدها درّبت ٢٠%، والأب وحده ٧%، والأخ أو الأخت ٣,٣%، والزوج أو الزوجة ٧%.

وعن توزيع عائد السرقة فقد تبين أن (العجري) يحتترف هذه الجريمة لحسابه الخاص، فنسبة ١,٧% فقط من هؤلاء اللصوص يتركون عائدها للأب، و ٥,٨% يتركون هذا العائد للأم، و ٠,٨% للزوج أو الزوجة، أما من لا يفرطون لغيرهم في هذا العائد فقد كانوا ٩٢%.

وقد مثل (النشل) الكتلة الإجرامية عند أعجار طهواي، فقد تبين من الدراسة أن جريمة السرقة عن طريق النشل تحتل ٧٠% من مجموع جرائمهم، تليها السرقة من المنازل (٩%)، أما جريمة سرقة السيارات فقد

مثلت ٠,٩% فقط من هذه الجرائم. ولعل السبب في ذلك هو أن هذه الجريمة تصنف من جرائم المدينة التي لا تنتشر في الريف نظراً لاحتياج ممارستها الى نوع من الإختصاص الفني الذي لا يتوافر إلا في المدينة. ويبين الجدول الآتي الفئات العمرية لجريمة السرقة بين أغجار طهواي ونسبتها الى مجموع السارقين.

جدول (١-٨) : الفئات العمرية لمجرمي طهواي ونسبتها إلى مجموع مرتكبي الجرائم منهم.

النسبة	السن
٣٩,٥	١٥ - ١٠ سنة
٣٠,٩	٢٠ - ١٥ سنة
٥,١	٢٥ - ٢٠ سنة
٥,١	٣٠ - ٢٥

ويفيد تحليل المضمون ان الأحداث يمثلون النسبة الكبرى بين مرتكبي الجريمة في طهواي، مما يعني أن معدل التفريخ الإجرامي عال للغاية وأعلى من أي نسبة في مصر كلها سواء في المدينة او القرية. ولما كانت (السرقة) هي معيار التفوق في مجتمع طهواي، وحيث أن (النساء) فقط هن اللاتي يسرقن بينما يقع دور الزوج في منطقة الظل من الجريمة، فقد أثبت البحث الإجتماعي لهذه الجماعة ان ٧٨% من الرجال متزوجون، وأن ٥,٨% منهم قد طلقوا زوجاتهم أو كانوا أرامل، وأن ١٦% كانوا غير متزوجين. اما الإناث فقد اثبتت الدراسة أن ٧٩,٢% منهن كن متزوجات.

وبلغت نسبة عدد الزوجات ٩٢,٢% لمن لديه زوجة واحدة، وأن نسبة من تزوجوا أكثر من مرة لم تتجاوز ١٧,٥% (مرتان) و ٦,٧% (ثلاث مرات) و ٠,٧% (أربع مرات).

وقد بلغت نسبة المتزوجين من الأغجار في طهواي من قريبات لهم ٧٠% بينما كان ٣٠% فقط متزوجين من غير الأقارب، وترجع أسباب الزواج من الأقارب إلى الثقة (٢١,٩%) والواجب الأدبي (٤,٩%) والعرف (٦٣,٤%).

وعن سن الزواج عند أغجار طهواي فقد كان ٧,٣% يتزوجون قبل سن الخامسة عشرة، ٤٧,٧% ما بين سن ١٥ - ٢٠ سنة، و ٢٣,٦% ما بين ٢٠ - ٢٥ سنة.

وكانت نسبة الأمية في اغجار طهواي ٨٦,٨%، وكان ٩,٧% منهم يعرفون القراءة والكتابة، وأتم المرحلة الابتدائية ١,٧%، والمرحلة الإعدادية ٦%، والمرحلة الثانوية ١,٢%. أما المرحلة الجامعية فإن أحداً من الغجر لم يتمها.

وهكذا فإن (الزواج من الأقارب) (والزواج المبكر) (والعزوف عن التعليم) وبالتالي التمسك بالتقاليد البدائية كانت أسباباً قوية لقيام مجتمع قبلي منعزل مغلق عن مجتمع الفلاحين في القرية الذي كان يشكل نسبة ٩٣% من عدد السكان بها.

وقد أترف ٥٢% من الأغجار الذين أخضعوا للدراسة بأن حرفتهم هي السرقة، وقرر ١٠,٣% فقط أنهم يشتغلون بالزراعة، و ١٥,٣% بالتجارة - أما الذين كانوا بلا عمل فقد كانت نسبتهم ١٤,٩%.^(١٤)

وقد اختلفت الآراء حول تفسير ظاهرة (المجتمع الإجرامي) في طهواي، فهناك من رده إلى وجهة نظر ترى أن المبدأ الأساسي في منهج البحث في علم الإجرام هو الذي يقوم على تحليل البناء الاجتماعي للمجتمع ودراسة قوانينه في نشأتها وتطورها والتعرف على خصائص المجتمع بنتيجة مؤداها أن الملكية والإنتاج هما اللذان يحددان السلوك سواء أكان اجتماعياً أو فردياً. وواضح أن هذا تفسير اشتراكي للظاهرة.

وبعض آخر فسر الظاهرة بنظرية (المخالطة المغايرة) التي تقول أن الأفراد يصبحون مجرمين لأنهم جزء من جماعة إجرامية تقوم بتعليمهم الجريمة وتدعم لديهم أنماط السلوك الإجرامي.

ورأى فريق آخر التفسير في اعتناق نظرية (صراع القيم) التي تقرر أن السلوك الإجرامي هو النتيجة النهائية لعدم استقرار القيم التي يتضمنها نظام القيم السائد في الجماعة والذي يؤدي إلى نشوب الصراع بين الأفراد أو الجماعات وتمردهم ورفضهم للقيم القائمة واعتناقهم لقيم جديدة تتعارض إما كلياً أو جزئياً مع القيم القديمة.^(١٥)

وبصرف النظر عن مدي صحة أو فساد أي من هذه النظريات في مجال تفسير ظاهرة (المجتمع الإجرامي) فإن من الثابت أن هذه الجماعة المحترفة للإجرام تكون بيئة مستقلة ومجتمعاً منعزلاً عما حوله من المجتمعات المحيطة بها (وأقصد الفلاحين) برغم المعيشة المشتركة لسنوات طوال، وبالرغم من الإحتكاك المباشر بالتطورات الاجتماعية التي كانت البلاد تشهدها طوال سنوات الدراسة.

وإذا كان نمط الحياة الذي اختاره أغجار طهواي نمط غير خطر، فإن الأمر يعود إليهم وإلى حريتهم في اختيار النظام القيمي Value system الذي يختارونه، لكن الأمر يشكل خطراً على المجتمع باعتبار أنهم يتخذون من السرقة حرفة للكسب والعيش، ومن ثم فهم مجرمون محترفون ممن يسمون في أدبيات الجريمة (معتادو الإجرام). فهم لا ينقطعون عنها رغم إنزال عقوبات الحبس أو السجن بهم. وقد كشفت الدراسة التي استقينا منها هذه المعلومات أن نسبة من دخلن السجن تنفيذاً لأحكام جنائية من النساء السارقات ست مرات وأكثر كانت ٧,١%، وخمس مرات ٧,١%، وأربع مرات ١٠,٧%، وثلاث مرات ٢٣,٣%، ومرتين ٢١,٤%.

أما بالنسبة للرجال فقد كانت النسبة كالاتي :

- ست مرات فأكثر ٨,٤%.
- خمس مرات ٦,٦%.
- أربع مرات ١١,٦%.
- ثلاث مرات ١١,٦%.
- مرتان ٢٨,٤% (١٦).

وهذا كله يعني تضمن (الإجرام الإحتراقي) مجتمعات بأكملها تتخذ من (الجريمة) حرفة ثابتة لا تغيرها وتعتق قيماً تعلي من شأن الجريمة ولا تري فيها عملاً غير عادي أو نشاطاً غير مشروع. هم يرتكبون الجريمة في ظل ثقافة معينة تكون الجريمة جزءاً منها، ويصبح أفراد الجماعة مجرمين في جماعة تقوم بتعليمهم الجريمة وتدعم لديهم انماط السلوك الإجرامي الذي ينتقل من جيل إلى الجيل الذي يليه عن طريق التلقين والتعليم حتي يصبح سلوكاً مكتسباً. (١٧)

هوامش الفصل الثامن

- (١) Karin Van Nieuwkerk (A Trade Like Any Other-Female Singers and Dancers in Egypt) University of Texas Press-Austin-1995.
- (٢) وزارة الداخلية - (الإقليم المصري) تقرير الأمن العام ١٩٥٩ - القاهرة - الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية - القاهرة - ١٩٦٠.
- (٣) القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨.
- (٤) الإجماع في مصر - مرجع سبق ذكره - ص ١٩٢ - ١٩٥.
- (٥) وزارة الداخلية - بوليس مدينة القاهرة - التقرير السنوي لسنة ١٩٣٩ - المطبعة الأميرية بالقاهرة - ١٩٤٠.
- (٦) نفسه.
- (٧) نفسه.
- (٨) المصدر نفسه.
- (٩) المصدر نفسه.
- (١٠) المصدر نفسه.
- (١١) راجع في هذا الصدد التقارير السنوية لبوليس مدينة القاهرة سنوات ١٩٢٦ - ١٩٢٨ - ١٩٣٣ - ١٩٣٤ - ١٩٣٥ - ١٩٣٧ - ١٩٣٢ - ١٩٣٦.
- (١٢) راجع في شأن هذه التسمية الدكتور احمد على المجذوب (التفسير النظري لظاهرة الجريمة في طهواي) - مجلة الأمن العام - العدد ٥٦ - سنة ١٩٧٢.
- (١٣) يذكر توماس رسل Thomas Russell ان أصول الغجر جميعاً تعود إلى قبيلة السندي Sindhi بالجاس Jats في وادي الإندوس Indus Valley بالهند. ويسمون في مصر (غوازي)، ويسمون أنفسهم (حلب) بدعوي انتمائهم إلى مدينة حلب - والصفة (حلبى) أو (حلبية). ويقرر رسل ان الكثير من لغة الغجر تعود إلى اصول هندوسية Hindustani وفارسية بينما تضم باقي الكلمات التي يستخدمونها في حواراتهم كلمات عربية يجرون بعض التحوير عليها لكي لا يسهل على أحد التعرف على يقولونه لبعضهم البعض (سيم Argot). ووفقاً (لرسل) فان الغجر يشتغلون باعمال السمكرية، وصناعة السلال، وبيطرة الحمير، وسرقة الدجاج عن طريق اشغال صاحبات الدار بعرض بعض الحلي الرخيصة للبيع او كشف الطالع عن طريق اوراق اللعب او الودع بينما يقوم الأزواج بالقاء حبوب مخدرة للدجاج ثم يقومون بجمعه كله والإنصراف إلى اماكن تجمعهم بعد السرقة. ويستطرد (رسل) فيقول أن الغجر كانوا يقيمون في حي خاص بهم في اربعينيات القرن التاسع عشر اسفل (القلعة) في القاهرة، وان ما يميز هؤلاء (الغوازي) وخاصة النساء منهم هو تلك النظرة العميقة Far-off look التي ينظرونها للآخرين والتي تبدو كما لو كن ينظرن إلى شئ خلف الناظرات اليه.

Thomas Russell (Egyptian Service, 1902 - 1946)-London-John Murray-First Edition 1949, pp.,140-144.

(١٤) مجلة الأمن العام - العدد ٥٥ - أكتوبر ١٩٧١ (حول ظاهرة الجريمة في طهواي) للواء دكتور/نيازي حتاته.

(١٥) مجلة الأمن العام - العدد ٥٦ - (التفسير النظري لظاهرة الجريمة في طهواي) - مرجع سبق ذكره.

(١٦) (حول ظاهرة الجريمة في طهواي) - مرجع سبق ذكره.

(١٧) التفسير النظري لظاهرة الجريمة في طهواي - مرجع سبق ذكره.

ومع ان علاج الجريمة لا يدخل في نطاق هذه الدراسة، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أنه قد ظهر في السنوات التالية لفترة الدراسة دراسات تتصل بمعالجة السلوك الانحرافي كالذي تحدثنا عنه في إطار دراسة ظاهرة طهواي. عرفت هذه الدراسات بتجارب تعديل السلوك - behavior modification والتي سميت أحياناً بـ behaviour therapy او تحليل السلوك التطبيقي applied behavior analysis وفحوي هذه الدراسات هو تطبيق نتائج تجريبية من البحث السيكولوجي على عمليات تنمية واستخدام التقنيات لتغيير السلوك الإنساني. وقد استخدمت هذه التجارب للتعامل مع الرهاب Phobia، إدمان المسكرات alcoholism، الإفراط في تناول الطعام overeating، التدخين، الانحراف الجنسي sexual deviance والإضطرابات العقلية mental disorders بما في ذلك الشيزوفرنيا schizophrenia والإغماء التخشبى catatonia. وقد استخدمت تقنيات تعديل السلوك behavior therapy في تدريبات المرحاض toilet training وتحسين سلوك الأطفال في الفصل الدراسي بل وأدائهم الأكاديمي. تزايد الاهتمام بهذا العلاج السلوكي في أواخر الخمسينيات وبواكير الستينات واتخذ شكل حركة في الولايات المتحدة، جنوب أفريقيا، وإنجلترا كرد فعل للفشل الملحوظ للنماذج الاكلينيكية لعلاج النفسي Psychotherapy.

- Lexicon Universal Encyclopedia-lexicon publications-New York, N. Y. 1983; Vol. 3-p., 169.

الفصل التاسع

الأجانب والجريمة

عاش الأجانب في مصر على مدي القرون من السادس عشر حتي القرن العشرين في ظل ظروف متباينة كان ابلغها تأثيراً هو مواقف السلطات الحاكمة والقوانين المنظمة لحياتهم منهم.

كان السلطان العثماني سليمان الفخم (١٥٢٠ - ١٥٦٠) قد أبرم في عام ١٥٣٤م إتفاقية للإمتيازات الأجنبية مع فرانسيس الأول Francis I ملك فرنسا (١٥١٥ - ١٥٤٧م) تضمنت من بين ما تضمنت بعض الإمتيازات والحقوق للرعايا الفرنسيين أثناء تواجدهم في الأراضي التابعة للسلطنة العثمانية كحقوق تطبيق قوانين الأحوال الشخصية الخاصة بهم على قضاياهم، ونظر القضايا التي تقع بين بعضهم البعض امام قناصلهم إلخ هذه الحقوق التي كان السلطان يمنحها وفقاً لاعتبارات المجاملة والتسامح الصادرة بين الأفراد.

لكن التدهور الذي اصاب السلطنة على امتداد القرون وخاصة بعد توقف زحفها العسكري أمام أسوار فيينا عام ١٦٨٣، جعل هذه الحقوق تتزايد مع الأيام وأصبحت تمثل (إمتيازات) للأجانب يتمسك القناصل بها في مواجهة سلطات السلطنة كلما تعرضت أي منها (الامتيازات) لانتهاك من جانب سلطاتها. ومع تزايد حالات الفشل أو الهزائم العثمانية خلال سنوات القرنين السابع عشر والثامن عشر اكتسبت الامتيازات الأجنبية حصانة في الدولة العثمانية والبلاد التابعة لها وتزايدت أشكال الحصانة التي تمتع بها الأجانب في هذه المناطق.

ومع هذا فإن تدهور أحوال الدولة وتراخي قبضتها على ولاياتها التابعة ومن بينها مصر، قلل من قيمة هذه الامتيازات وأصبح الأجانب - إلى حد ما - تحت رحمة المتنفذين المماليك الذين لا يشبعون في طلب المال من الأجانب.

وشهد النصف الثاني من القرن الثامن عشر تجاوزات عديدة من جانب هؤلاء المتنفذين ضد الأجانب في مصر، كان أظهرها تلك الإبتزازات التي كان يمارسها "بلوط قبان علي" (١٧٦٠ - ١٧٧٢) عليهم فيما سمي بـ Avanies حتي انتهى الأمر الى تدمير البيوت التجارية الأجنبية، وكان هذا هو أحد المبررات - الظاهرية بالطبع - لغزو مصر من جانب فرنسا في عام ١٧٩٨. ^(١)

وتبعاً لذلك فقد كانت أعداد الأجانب قليلة في مصر، فقد كانت الظروف غير مواتية في ظل المعاملة السيئة التي كانوا يلقونها من (المتنفذين) المماليك.

لكن أوضاع الأجانب تحسنت مع قدوم الحملة الفرنسية إلى مصر (١٧٩٨ - ١٨٠١) وبدأت أعدادهم تتزايد نتيجة لتوافر ظروف أفضل لهم في ظل وجود أجنبي غاز.

ومع وصول محمد علي (١٨٠٥ - ١٨٤٨) إلى السلطة وتبنيه مشروع التحديث الكبير أو ما تسميه الأدبيات المعاصرة (بالحدثاة الوافدة) أو (الحدثاة التابعة) ^(٢) تزايدت أعداد الأجانب الوافدين إلى البلاد سواء للإسهام في حركة التحديث التي كانت تجري على يد الرجل والتي كان قوامها العنصر البشري الأوروبي، أو للبحث عن فرص العمل والتجارة اللتان وفرتهما سياسة الحاكم المتسامحة تجاه الأجانب ورغبته في إرضاء العالم الغربي وتحسين صورته أمامه بعد أن اهتزت هذه الصورة بعد حرب المورة (١٨٢١ - ١٨٢٧).

نتيجة لهذا كله وفي ظل غياب أي قواعد أو قيود على حركة النزوح الأجنبي إلى مصر بدأت أعداد الأجانب تتزايد بشكل يمكن رصده فيما قدمته إحصائية عن أعدادهم في عام ١٨٤٣. فقد بينت هذه الإحصائية أن مجموع الأجانب في مصر في ذلك العام كان (٦١٥٠) نسمة منهم ٢٠٠٠ يوناني - ٢٠٠٠ إيطالي - ١٠٠٠ مالطي - ٨٠٠ فرنسي - ١٠٠ إنجليزي - ١٠٠ نمساوي - ٣٠ روسي - ٢٠ أسباني - ١٠٠ من أجناس أخرى. ^(٣)

ومع الانتكاسة التي شهدتها عهد عباس (١٨٤٨ - ١٨٥٤) انخفضت أعداد الأجانب، لكنها ما لبثت أن عادت إلى الارتفاع مع تولي محمد سعيد (١٨٥٤ - ١٨٦٣) السلطة وعودة روح التسامح نحو الأجانب وتشجيعه الانفتاح على الغرب وبدايات قيام المشروعات العالمية في البلاد (مشروع قناة السويس ومشروع ربط المواني المصرية بالداخل بواسطة الطرق الحديدية) ^(٤). وشهد عهد اسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩) ارتفاعاً ملحوظاً في عدد هؤلاء الأجانب.

ففي عام ١٨٧٩ كانت اهم الجاليات الأوروبية في مصر (عدا اليونانية) هي الإيطالية (١٤٥٢٤)، فالفرنسية (١٤٣١٠)، فالنمساوية (٢٤٨٠)، فالألمانية (٨٧٩)، أما الإنجليزية - وقد كان معظم اعضاؤها من الماطيين فكانت تبلغ (٣٧٩٥). ^(٥)

ويسجل احصاء ١٨٨٢ التقديرات الدقيقة لأعداد الأجانب في مصر،
فبينما كان تعداد الأهالي هو (٦,٧١٥,٤٩٥)، كان عدد الأجانب يبلغ
٩٠,٨٨٠ فرداً موزعين على الجنسيات الآتية :

جدول (١-٩): الجاليات الأجنبية في مصر وفقاً لتعداد عام ١٨٨٢^(١)

الجنسية	العدد	الجنسية	العدد
يونانيون	٣٧٣٠١	روس	٥٣٣
إيطاليون	١٨٦٦٥	سويسريون	٤١٢
فرنسيون	١٥٧١٦	صرب، جبل أسود، رومانيون	٣٢٣
نمساويون	٨٠٢٢	هولنديون	٢٢١
إنجليز ورعايا	٦١١٨	أمريكيون	١٨٨
بريطانيون		برتغاليون	٣٦
ألمان	٩٤٨	سويد ونرويج	١٥
بلغار	٦٣٧	دانماركيون	١٤
اسبان	٥٨٩	فرس وأسيويون	١١٥٣
المجموع		٩٠,٨٨٦	

ومع ازدياد رسوخ الوجود البريطاني في مصر بعد الاحتلال
العسكري لها منذ سبتمبر ١٨٨٢ كان طبيعياً ان يزداد الوجود الأجنبي
استقراراً وبالتالي حجماً نتيجة للتسهيلات والحماية التي سيسبغها الاحتلال
البريطاني على كل ما هو أجنبي في تلك البلاد المفتوحة، وأن يتزايد حجم
هذا الوجود مع سنوات الاحتلال. فمن تعداد بلغ ٩٠,٨٨٦ في مايو ١٨٨٢ في
عهد توفيق (١٨٧٩ - ١٨٩٢) وقبل وصول البريطانيين، إلى تعداد بلغ
١١٣,٠٠٠ في عام ١٨٩٧ بزيادة قدرها ٢٢١١٤ أجنبياً في فترة زمنية بلغت
١٥ عاماً، ووصلت بمقتضاه نسبة الأجانب إلى عدد السكان ١,١٦%، ثم
تواصل الارتفاع.

وتتواصل زيادة أعداد الأجانب وتتضخم أعداد الجاليات بطبيعة
الحال. ويبين الجدول الآتي حجم الجاليات الأجنبية وفقاً للتعداد الذي كان يتم
كل ١٠ سنوات.

جدول (٢-٩) : أعداد الجاليات الأجنبية في مصر وفقاً للإحصاءات الرسمية حتى عام ١٩٣٧ مقارناً بأعدادهم في مايو ١٨٨٢^(٧)

الجنسية	١٨٨٢	١٨٩٧	١٩٠٧	١٩١٧	١٩٢٧	١٩٣٧
يوناني	٣٧٣٠١		٦٢٩٧٣	٥٦٧١٣	٧٦٢٦٤	٦٨٥٥٩
إيطالي	١٨٦٦٥		٣٤٩٢٦	٤٠١٩٨	٥٢٤٦٢	٤٧٧٠٦
فرنسي	١٥٧١٦		١٤٥٩١	٢١٢٧٠	٢٤٣٣٢	١٨٨٢١
نمساوي	٨٠٢٢			٢٧٨٩	١٢١٧	٨٢٨
إنجليزي ورعية بريطانية	٦١١٨		٢٠٦٥٣	٢٤٣٥٤	٣٤١٦٩	٣١٥٢٣
الماني	٩٤٨			١٥٧	١٤١٦	١٧٧٩
بلغاري	٦٣٧			٢٤٦	٧٦٦	٢٢٩
اسباني	٥٨٩			١٦٩٣	٢٣٦٥	١٣٠٨
روسي	٥٣٣			٤٢٢٥	٢٤١٠	١١٧٦
سويسري	٤١٢			٦٢٢	١٣١١	١٢٤٨
صربي وجنسية الجبل الأسود، وروماني	٣٢٣	٥٠٦٩	١٨٢٧١	١١١٧	+١٢٤٩ ١١٦٨	+١١٥٤ ٨٩٠
هولندي	٢٢١			٧٠٦	٤٤٧	٤٤٧
امريكي	١٨٨			٥١٤	١٣٨٩	٧٩٠
برتغالي	٣٦			١٤٧	١٧٠	١٩٩
سويدي ونرويجي	١٥			١٣٤	+٥٢٣ ١٣٩	+٩٥ ١٢٥
دانماركي	١٤			١٥٧	١١٧	١١٠
فارسي وجنسيات آسيوية	١١٥٣			١٨٨٠٦	١٥٦٣	

لقد ارتفع عدد الأجانب إلى ١٥١٤١٤ في عام ١٩٠٧ ثم إلى ١٨٣٠١٥ في عام ١٩١٧ ثم إلى ٢٢٥٦٠٠ في عام ١٩٢٧. لكن عددهم تناقص في تعداد ١٩٣٧ إلى ١٨٦٥١٥، وكذلك تناقصت أعداد كل جالية.

ويرجع سبب التراجع في إحصاء ١٩٣٧ إلى ارتفاع الحس الوطني تجاه الوجود الأجنبي وتزايد شعور المصريين بالحاجة إلى التحرر الاقتصادي والسياسي، وانحسار فرص العمل والاستثمار في مصر بعد توقيع اتفاقية مونسترو Montreux في عام ١٩٣٧ التي قررت إلغاء الامتيازات الأجنبية في مصر بعد فترة انتقال تنتهي في عام ١٩٤٩، وصدر القوانين المؤثرة على النشاط الاقتصادي للأجانب.^(٨)

ثم جاءت الحرب العالمية الثانية لتسبب مع تناقص فرص العمل والاستثمار للأجانب تراجع أعدادهم في مصر. ويتضح من تعداد ١٩٤٧ حجم هذا التراجع الذي استمر حتي جاء نظام يوليو ١٩٥٢ فأتي بقوانين التأمين والتمصير وتقييد النشاط الاقتصادي للأجانب على البقية الباقية من وجود الأجانب في مصر تقريباً.

جدول (٣-٩) : أعداد الأجانب في مصر في تعداد سنة ١٩٤٧^(٩)

الجنسية	العدد	الجنسية	العدد	الجنسية	العدد
يوناني	٥٧٤٢٧	هولندي	٣٨١	دانماركي	١١٢
بريطاني	٢٨٢٤٦	المانى	٣٧٥	سويدي	١١٠
ايطالي	٢٧٩٥٨	الباني	٣٠٩	نرويجي	٩٩
فرنسي	٩٧١٧	بولندي	٣٠٨	مجري	٧٧
روسي	١١٧٤	بلجيكي	٢٩٩	لتواني	٩
يوغسلافي	١١٤٥	تشيكى	٢٦٢	فنلندي	٦
سويسري	٨١٩	نمساوي	٢٣٥	تبعيات أخرى	١٠٤
اسباني	٦٧٣	استوني	١٨٠	المجموع	١٣١٥٢٠
روماني	٦٢١	بلغاري	١٥٧		
ارمني	٥٩٢	برتغالي	١٢٥		

ويتضح من استقراء جداول تعداد الأجانب التي تضمنها هذا الفصل أن الجاليات محل الاعتبار من الناحية العددية كانت (اليونانية) تليها (الإيطالية) (البريطانية) و(الفرنسية) - أما الجاليات الأخرى فكانت جاليات هامشية قليلة التأثير في الكتلة الأجنبية في البلاد في تاريخها الحديث. وأعود مرة أخرى إلى قضية الإمتيازات الأجنبية.

لقد كان غرض الدولة العثمانية من معاهدات الإمتيازات الأجنبية هو التوفيق بين المزايا المترتبة على التجارة مع الغرب من جهة وبين تصميم الدولة العثمانية على تجنب الإختلاط اجتماعياً بمسيحيى الغرب، كذلك فقد كان الباب العالي لا يجد غضاضة في التعامل مع الأوروبيين وفقاً لنفس قواعد تعامله مع الرعايا المسيحيين في الدولة من حيث منحهم نوعاً من الحكم الذاتي للحفاظ على وحدتهم الاجتماعية والثقافية.

أما وجهة النظر الأوروبية من هذه المعاهدات فقد كانت ضمان الأمن لحياة الرعايا الأوروبيين في ولايات الدولة العثمانية وكذلك لممتلكاتهم، وتوفير الظروف المناسبة لهم للتجارة، وكفالة الحرية لعبادتهم، ولأحوالهم الشخصية.

بعد المعاهدة العثمانية - الفرنسية لتوفير هذه الضمانات للرعايا الفرنسيين في عام ١٥٣٥م توالى المعاهدات مع الدول الأخرى وخاصة بريطانيا في عام ١٥٨٣، وبلغ عدد هذه الدول عشية الحرب العالمية الأولى خمسة عشر دولة هي بريطانيا - الولايات المتحدة الأمريكية - فرنسا - إيطاليا - إسبانيا - هولندا - بلجيكا - النرويج - السويد - الدانمارك - اليونان - البرتغال - روسيا - ألمانيا - وإمبراطورية النمسا والمجر. وفي معاهدتي الصلح في فرساي Versailles وسان جرمان St. Germain (٢٨ يونيو ١٩١٩، ١٠ سبتمبر ١٩١٩) ألغيت امتيازات الدولتين الأخيرتين. وبصرف النظر عن بعض الإمتيازات التجارية التي أسبغتها الإمتيازات على رعايا هذه الدول، فقد كانت الامتيازات الرئيسية لهؤلاء الرعايا هي :

١- الحصانة ضد الضرائب الشخصية.

٢- الحصانة ضد تفتيش المسكن والقبض التعسفي Arbitrary Arrest.

٣- الإستثناء من قضاء المحاكم الوطنية.

ومع انشاء المحاكم المختلطة في عام ١٨٧٦ أصبح إصدار أي قانون يمس الأجانب يستلزم موافقة الدول صاحبة الامتيازات Capitulatory powers، علاوة على اختصاص هذه المحاكم بنظر القضايا المدنية التي يكون اطرافها أوروبيين ومواطنين مصريين أو بين أوروبيين من جنسيات مختلفة. أما القضايا الجنائية والقضايا المدنية بين أوروبيين من جنسية واحدة فكانت تنظرها المحاكم القنصلية التي تطبق قوانين بلادها على القضايا المنظورة أمامها. (١٠)

وما يعني هذه الدراسة هو الإمتيازات الخاصين بالحصانة ضد إجراءات الشرطة عند وقوع حادث يكون قد تورط فيه أحد رعايا الدول صاحبة الامتيازات (الحصانة ضد القبض والتفتيش وتفتيش المسكن) و(عدم الخضوع لقضاء المحاكم الوطنية)، وكلاهما كانا يعطيان الأجنبي حصانات تمكنه من ارتكاب أي جريمة دون خشية اتخاذ أي إجراء شرطي أو قضائي ضده، وحتى لو اتخذ ضده الإجراء الأخير ففي المحاكم القنصلية الفرص والامتيازات التي تعفيه من العقاب أو تعاقبه بعقوبات لا تؤثر فيه كثيراً سواء من حيث الردع أو المساس بحريته الشخصية. وفي ذلك فقد قال القنصل البريطاني في سنة ١٨٢٢ (أصبح كل أوروبي في مصر يعيش في ظل قوانين بلاده وتحت الولاية القضائية المطلقة لقنصله). (١١)

شهد عام ١٨٥٠ والأعوام التالية تغيراً ملموساً في نوعية الأجانب الذين كانوا يأتون إلى مصر، إذ لم يعد هؤلاء أحياناً فقط وإنما اختلط بهم الأشرار. فأصبحت المدن المصرية تستقبل هؤلاء وهؤلاء. وفي ظل الامتيازات الأجنبية السابق الإشارة إليها وجد الأخيرون في مصر المرتع الخصب لممارسة القتل وعمليات التهريب وتجارة الدعارة التي كان أركانها الرئيسيون المالطيون واليونانيون والفرنسيون. وامتعت أخط الخمارات وبيوت الدعارة التي يديرها هؤلاء على البوليس المصري الذي كانت حوادث القتل وأمور الدعارة وإدارة المواخير تحدث تحت سمعه وبصره (دون أن يملك السلطة للدخول والتدخل، حتي يستدعي القنصل الذي يتبعه صاحب الماخور أو المجرم، ويكون المجرم حينذاك قد تمكن من الفرار). (١٢)

ويحوي تقرير السير هنري درومندولف Sir Henry Drummond Wolff ممثل بريطانيا في مفاوضات الجلاء عام ١٨٨٦ - ١٨٨٧ مع الدولة العثمانية العديد من نماذج إجرام الأجانب في ثمانينات القرن التاسع عشر وتشمل حوادث القتل والسرقة والسطو على المنازل وإدارة البيوت سيئة السمعة، ودور القناصل في حماية رعاياهم من ملاحقة الشرطة بل واعتبار الفنادق والمقاهي التي يديرها أجانب في حكم المنازل

الخاصة التي لا تستطيع الشرطة دخولها. ويشير تقرير (وولف) إلى أن خطورة (الإمتيازات الأجنبية) لم تقتصر على المدن، بل إن أثرها قد امتد الى الريف. ففي الأقاليم التي كان للأجانب املاك زراعية (عزب)، استخدم الأجانب حصانة مساكنهم ضد إجراءات البوليس في أيواء المصريين المتهمين بارتكاب جرائم او المطلوبين قضائياً، بل ومنعوا تنفيذ أي نوع من القوانين على ممتلكاتهم هناك.

ولما كان الأجانب يتمتعون بهذه الحصانات، فإن الموظفين الأجانب في إدارات الدولة كالشرطة والجمارك والسكك الحديدية كانوا يمارسون كل أنواع المخالفات ضد القوانين المصرية دون أن تجرؤ السلطات المعنية على محاسبتهم باعتبار أنهم محصنون ايضاً بالإمتيازات الأجنبية. وعلى ذلك فإن الجمارك كانت لا تحصل على البضائع التي تأتي بها السفن الأجنبية الى الموانئ المصرية، بفضل التسهيلات التي كان موظفو الجمارك الأجانب يوفرونها لقباطنة السفن الأجانب الذين كانوا يمنعون أي موظف مصري من الصعود إلى ظهر السفينة لفحص حمولتها التي كان يمكن ان تكون بضائع مهربة او بضائع ممنوعة. (١٣)

وفي تقرير له في سنة ١٨٩٠ تحدث إيفلين بارنج E. Baring (لورد كرومر فيما بعد) عن انتشار بيوت القمار في مدينة بورسعيد، وفشل السلطات المصرية في اتخاذ أي اجراءات ضد مالكيها بسبب (الامتيازات الأجنبية). (١٤)

اما في عام ١٨٩٢ فقد تحدث (كرومر) Cromer عن انتشار محال بيع الخمر في الريف المصري تحت إدارة اليونانيين. وفي هذا المقام فقد قال كرومر

(In almost every Egyptian village there is a drinking-shop which is usually kept by a Greek).

(في كل قرية مصرية تقريباً توجد خمارة يديرها يوناني). ثم تحدث (كرومر) بعد ذلك عن الأثر المفسد للأخلاق Demoralizing effect الذي تحدثه هذه المحال في الشعب المصري. (١٥)

وقد كشف تقرير كرومر السنوي لعام ١٩٠٥ عن تزايد كميات الخمر الواردة الى مصر وفق الجدول الآتي :

جدول (٤-٩): استهلاك الخمر في مصر بين عامي ١٩٠١ و ١٩٠٥ (١٦)

السنة	خمر بالكيلوجرام	خمر بالزجاجة	كحول نقي بالكيلو	بيرة في براميل	بيرة في زجاجات	نبيذ بالكيلوجرام	نبيذ بالزجاجة
١٩٠١	٥١١١٧٦	٨٥١٢٧ دستة	١٣٩٢٤٧٥	٩٩٦٧٧	١٥٧٩٠٨ دستة	١٣١٠٩١٧٩	٣٣١٧٧ دستة
١٩٠٥	٦٧٤٢٧٦	١١٤٨٤٩ دستة	٥٨٣,٠٢٦	١٢١٤٩٤	١٦٧٨٦٩ دستة	١٤٤٧٨٢٣٠	٤١٣٥٩ دستة

وفيما يتعلق بالانتاج المحلي للخمر فقد ذكر التقرير وجود ٤٣ مصنعا للتقطير Distilleries في القاهرة امتلك الأجانب منها ٣٠ مصنعا. وقد زاد الناتج من الكحول المستخرج من المولاس Molasses من ١,٦١٩,١٧٨ كيلو جراما في الفترة ١٨٩٩-١٩٠٠ الى ٤,٤٣٢,٠٣١ في الفترة ١٩٠٥ - ١٩٠٦، وكان نصف هذه الكميات يستهلك للتعاطي.

ورغم ضخامة الكميات المستهلكة من الخمر في البلاد وإقبال المصريين على تعلم وتقليد الأجانب في مجال تعاطي المسكرات، إلا أن التقرير الذي انقل عنه نفى أي صلة بين الخمر وازدياد الجريمة، وهو تقرير خاطيء كل الخطأ، فالخمر سبب هام من أسباب الإقبال على الجريمة ومن ثم تزايدها. (١٧)

لقد كان الأجانب مسئولين - على خلفية أجتارهم بالخمر في مصر - عن انتشار تعاطي الكحوليات ومن ثم تزايد حجم الجريمة - بكلمات أخرى فقد كانوا مسئولين بشكل غير مباشر عن انتشار الجريمة.

ويكفي ان اذكر في هذا المقام أن عدد الذين ضبطوا في حالة (سكرين) Drunkness من المصريين في سنة ١٩٠٥ كان (٨٨٣٦) شخصا، وفي سنة ١٩٠٦ (٨٨١٠) وهو ما يعنى نفشى (تعاطي المسكرات) في مصر على يد الأجانب المتجرين بها. (١٨)

وفي مجال لعب القمار في المحال العامة المخصصة لذلك Public gambling حاز اليونانيون قصب السبق. كان عدد محال القمار العامة في القاهرة في بواكير سنة ١٩٠٦ (١٧ محلا) أدار منها اليونانيون (١٥) محلا. وكان بالإسكندرية (١٢) محلا يديرها هؤلاء الأجانب. كانت المشكلة في شأن هذه المحال عدم قدرة أجهزة الأمن المصرية على اقتحامها وضبط المقامرين بسبب التعقيدات التي كانت تثيرها (امتيازات) الحصانة السابق الإشارة إليها. (١٩)

وقد أفاضت تقارير المعتمد البريطاني كرومر في الحديث عن دور الأجانب في تهريب وتوزيع وحرث (مخدر الحشيش) (Canabis Indica) الذي كان يزرع في اليونان، والذي كان هو المخدر الرئيسي الذي جرى تعاطيه في العقد الأول من القرن العشرين. (٢٠)

وقد مارس الأجانب في مصر تجارة الرقيق الأبيض وتهريبه، وأثبت تقرير (كرومر) لعام ١٩٠٥ أن (١٧) فتاة صغيرة قد أنقذن من أيدي المهربين، وأنه قد جرى نفي (٣٩) قوادا Souteneur من الأوروبيين. (٢١) غير أن تجارة الرقيق الأبيض هذه استفحل أمرها في نهايات العقد الأول من القرن العشرين، إذ يذكر (جورست) Eldon Gorst في تقريره عن سنة ١٩٠٩ أنه تم إحباط محاولة إدخال ١٢٠٠ فتاة صغيرة إلى البلاد عبر ميناء الإسكندرية، وتم تسليمهن إلى جهات قبلت مسئولية إعالتهن، كما جرى طرد ٤٠ شخصا من المتورطين في هذه الجريمة - وكان أغلبهم من الرعايا الأجانب - إلى خارج البلاد. (٢٢)

وتخلص تقارير (كرومر) و (جورست) إلى أن جرائم الأجانب في مصر تركزت في تهريب الحشيش وتشغيل غرز الحشيش Hashish dens وبيع الخمور وتهريبها وتشغيل أوكار القمار وتجارة البغاء والرقيق الأبيض. في تقارير (كتشنر) Kichener المعتمد البريطاني خلال الفترة ١٩١٢-١٩١٥ تتضح الزيادة في جرائم الرقيق الأبيض. ويكشف تقريره الأول عن ضبط (١٢٩٢) فتاة صغيرة لدي إنزالهن إلى الإسكندرية من أحدي البواخر. ويحدد التقرير جنسيات الفتيات كالتالي :

٣١٥ مسيحيات أو إسرائيليات يحملن الجنسية العثمانية - ٧٥ تركيات مسلمات - ٩٠٢ من جنسيات أوروبية مختلفة. كذلك فقد تم انقاذ (٨٨) فتاة من ممارسة الرذيلة وسلمن إلى العديد من المؤسسات الخيرية لرعايتهن. (٢٣)

ومع أن التقارير التي استعنا بها للحديث عن جرائم الأجانب لم تتضمن أعداد المجرمين الأجانب، إلا أن تقريراً عن أعداد المسجونين الأجانب الذين اودعوا السجون المصرية كطلب قناصلهم خلال الفترة ١٩١٢ - ١٩١٣ قد يفيد في تقدير حجم إجرام هؤلاء الأجانب.

جدول (٥-٩) : قائمة بمسجونين اجانب سجنوا بمعرفة قناصلهم خلال الفترة ١٩١٢ - ١٩١٣ (٢٤)

الجنسية	في سجن بالقاهرة	في سجن بالإسكندرية	في سجن ببورسعيد	المجموع وفقاً للجنسية
ايطالي	٤٦	٦٨	٢٨	١٤٢
فرنسي	١٤	٣٠	١١	٥٥
روسي	١٣	١٥	-	٢٨
نمساوي	٨	٥	-	١٣
الماني	١	٣٤	-	٣٥
يوناني	١	٣٤	-	٣٥
امريكي	-	-	١	١
هولندي	-	١	-	١
روماني	-	٢	-	٢
المجموع	٨٤	١٥٩	٤٠	
المجموع الكلي للأجانب في السجون المصرية ٢٨٣				

ويبين تحليل المضمون - إذا اتخذنا العدد لكل جنسية معياراً لحجم جرائمها في مصر - ان الإيطاليين كانوا أصحاب النسبة الأعلى، يليهم الفرنسيون، فالألمان واليونانيون، فالروس، فالنمساويون. (٢٥)

تركزت جرائم الأجانب في مصر في معظمها في (المدن) باستثناء الدور غير المباشر لهم في ازدياد حجم الجريمة من خلال فتح محلات الخمر في القرى المصرية.

وتفيد التقارير السنوية لشرطة مدينة القاهرة وإدارة عموم الأمن العام خلال الفترة موضوع الدراسة ان الأجانب في مصر كان لهم دور نشط في مجال الجريمة بأنواعها.

فبالإضافة إلى الجرائم التي ورد ذكرها في تقارير المعتمدين البريطانيين في العقدين الأول والثاني من القرن العشرين، فإن التقارير عن السنوات التالية تحدثت بتفصيل أكثر وخاصة من الناحية الإحصائية عن جرائم رعايا الدول المتمتعة بالامتيازات (أي الأجانب).

في عام ١٩٢٦ وافق قناصل الدول المتمتعة بالامتيازات على ضبط ونفي (سبعة لصوص دوليين) كطلب شرطة القاهرة، كما تم نفي ١١٥ أجنبي

غير مرغوب في بقائهم بالأراضي المصرية (لخطورتهم الإجرامية). كان هذا في مجال السرقة والإجرام بصفة عامة.

وفي مجال الآداب العامة وافق هؤلاء القناصل (على مراقبة ١٩ امرأة من المومسات الموجودات في محلات العاهرات ونفيهن إلى خارج القطر).^(٢٦)

في مجال الجنايات أسهم الأجانب بنصيب وافر فيها. والجدول الآتي يبين أعداد الجرائم المعدودة من الجنايات والتي ارتكبها هؤلاء الأجانب خلال بعض سنوات الفترة بوضوح الدراسة.

جدول (٦-٩): بيان بالجنايات التي ارتكبها رعايا الدول المتمتعة بالإمتيازات في المدة ١٩٢٠ - ١٩٥١^(٢٧)

السنة	عدد الجنايات	السنة	عدد الجنايات	السنة	عدد الجنايات	السنة	عدد الجنايات
١٩٢٠	٢١	١٩٢٦	٣٠	١٩٣٩	٣	١٩٤٧	٦٨
١٩٢١	٢٨	١٩٣٤	١٨	١٩٤٠	١٩	١٩٤٨	٦٩
١٩٢٢	٢٣	١٩٣٥	١٦	١٩٤٢	١٠٤	١٩٤٩	٥٠
١٩٢٣	٢٥	١٩٣٦	٢١	١٩٤٣	١٥٩	١٩٥٠	٢٣
١٩٢٤	٢٠	١٩٣٧	١٦	١٩٤٤	٢١٤	١٩٥١	٥٣
١٩٢٥	٢٣	١٩٣٨	١٣	١٩٤٦	٨٧		

ويكشف تحليل المضمون في الجدول السابق عن ارتفاع عدد الجنايات التي ارتكبها الأجانب ضد المصريين خلال سنوات الحرب (١٩٤٢ - ١٩٤٣ - ١٩٤٤ على وجه التحديد)، ثم انخفاضها بعد انتهاء الحرب وعودتها إلى معدلات وإن كانت أقل من معدلات سنوات الحرب إلا أنها مع ذلك كانت أكثر نسبياً من أعداد الفترة ١٩٢٠ - ١٩٤٠.

والسبب عندي يرجع إلى ازدياد مصر بصفة عامة، والمدن المصرية بصفة خاصة بعشرات الآلاف من جنود القوات المتحالفة من جنسيات عديدة وأنطلاقهم في شوارع المدينة دون ضابط بحثاً عن المشروبات الروحية وشوقاً إلى النساء، وارتكابهم أثناء ذلك العديد من الجرائم كحوادث الشغب وإتلاف الممتلكات وسرقة السيارات والسرقة بصفة

عامّة والضرب وبيع اسلحتهم ومستلزمات الجيش وحوادث السطو المسلح على المصارف. (٢٨)

أما ذلك الانخفاض الملحوظ في جرائم الجنايات في الفترة ١٩٤٦ - ١٩٥١ فيرجع إلى انتهاء الحرب وعودة جنود القوات المتحالفة إلى بلادهم تاركين البلاد للجاليات الأجنبية كما كان الأمر قبل قدومهم، وللقوات البريطانية المحتلة، كذلك فإنه يرجع إلى انتهاء عهد الإمتيازات الأجنبية مع نهاية الفترة الانتقالية في سنة ١٩٤٩.

وقد سجلت تقارير الأمن العام المصرية ارتكاب الأجانب لجنايات (القتل والشروع فيه) و(السرقاات والشروع فيها) و(الحريق العمد) والجنايات التي تصنف تحت عنوان (أنواع أخرى وتشمل كل أنواع الجنايات من غير المصنفة على وجه التحديد كتزوير الأوراق الرسمية - الرشوة - الفسق - هتك العرض - التهديد - الاختلاس - العود) وإلى جانب هذه الأنواع من الجرائم (التقليدية)، فقد كان للأجانب في مصر دور غير قليل في جرائم جديدة كتزيف وتزوير النقود.

ففي الجناية رقم ٤٢ قسم بولاق سنة ١٩٣٠ اتهم (طباع) مالطي (يتمتع بالتبعية بالبريطانية) و(حفار) تركي، بالاشتراك مع تاجر مصري في (تزييف أوراق مالية فئة "الجنيه"). (٢٩)

أما الجناية رقم ٩٣١ قسم الموسكي لسنة ١٩٣٢ فقد ضبط فيها ثلاثة يونانيين ويهودي وآخر إدعى تبعية للجنسية اليونانية بتزييف نقود فضية فئة العشرة قروش والخمسة قروش. (٣٠)

وفي ١٩٣٢/٢/٧ قبض على أرمني في الجناية ٤٠٣ قسم الموسكي لتزييفه نقوداً فضية فئة الخمسة قروش والعشرة قروش. (٣١)

وفي الجناية رقم ٣١٧ قسم شبرا لسنة ١٩٣٢ قبض على إيطالي بتهمة تزييف نقود فضية من فئة القرشان والخمسة قروش وعشرون قرشاً. (٣٢)

وفي عام ١٩٣٦ ضبط يوناني في دائرة قسم الموسكي في ٢/١٧/ ١٩٣٦ متلبساً بتزييف قطع نقود معدنية فئة الخمسة والعشرة قروش، وقيدت لذلك الجناية ١٦٠ قسم الموسكي لسنة ١٩٣٦. (٣٣)

وفي مجال (النصب) فقد اتهم محتال يوناني وشريكان أحدهما يهودي والآخر سوري بتمثيل (رواية نصب سبق تمثيلها بمهارة في الخارج، إذ جاء هؤلاء إلى شخص من الموسرين وأوهموه بأن في استطاعتهم ان يضاعفوا الأوراق المالية بواسطة صندوق خاص مجهز بأجهزة كهربائية). وقد ضبط لذلك الجناية رقم ١٦٨٧ قسم الوايلي لسنة ١٩٣٣. (٣٤)

أما جرائم المواد المخدرة فقد كان للأجانب فيها نصيب كبير. وقد شاركت في هذا النوع من الجرائم جنسيات عديدة من الأجانب المقيمين في مصر، والعاملين كجنود بجيش الاحتلال، أو القوات المتحالفة التي استقرت في مصر أثناء سنوات الحرب العالمية الثانية. (٣٥)

وفيما يتعلق بجرائم الأجانب المعدودة من (الجنح) فقد كان تطور حجمها وفق ما يعرضه الجدول الآتي:

جدول (٧-٩): بيان بالجنح التي ارتكبتها رعايا الدول المتمتعة بالامتيازات الأجنبية في المدة ١٩٢٢ - ١٩٥١ (٣٦)

السنة	عدد الجنح	السنة	عدد الجنح	السنة	عدد الجنح
١٩٢٢	٤١٤	١٩٣٢	٩٤٥	١٩٤٢	٤٢١٩
١٩٢٣	٣٠٨	١٩٣٣	٨٧٣	١٩٤٣	٤٠٦٧
١٩٢٤	٤٦٤	١٩٣٤	٤٢٨	١٩٤٤	٣٥٣٧
١٩٢٥	٤٧٣	١٩٣٥	٤٩٢	١٩٤٥	
١٩٢٦	٦٠٥	١٩٣٦	٣٤٢	١٩٤٦	٢٤٣٨
١٩٢٧	٦٥٨	١٩٣٧	٤٧٨	١٩٤٧	١٤٥٧
١٩٢٨	٧٥٧	١٩٣٨	١٥٠٢	١٩٤٨	١٣٠١
١٩٢٩	٨٥١	١٩٣٩	١٦١٦	١٩٤٩	٧٨٦
١٩٣٠	١٠٣٦	١٩٤٠	٢٠٠٨	١٩٥٠	٤٩٢
١٩٣١	٩٤٨	١٩٤١	٢٠١٩	١٩٥١	٦٨٨

ويتضح من الجدول استقرار حجم الجرائم المعدودة جنحا خلال العشرينيات ثم بداية ارتفاعها مع أواخر العقد وتوالي هذا الارتفاع، وهو ما يفسر بأثر (الكساد الكبير) الذي ساد العالم في أواخر العشرينيات وبعض الثلاثينيات من القرن العشرين. ويبدو أثر هذا الكساد في الرقم الذي وصلت إليه الجنح في عام ١٩٣٠، إذ بلغ ١٠٣٦ جنحة في ذلك العام بعد أن كان يتراوح ما بين ٣٠٨ - ٦٥٨ في العشرينيات من القرن.

ونلاحظ أيضاً استقرار حجم جرائم الجنح بعد زوال فترة (الكساد الكبير) منذ سنة ١٩٣٤ غير أن الاستقرار لا يلبث أن يزول مع بؤار اضطراب العالم في سنة ١٩٣٨ فنلاحظ أن رقم جنح الأجانب قد قفز إلى

أكثر من الضعف في ذلك العام (١٥٠٢ جنحة) ثم يوالي ارتفاعه خلال سنوات الحرب وما صاحبها من اضطراب وفوضى ليصل إلى (٤٢١٩) في عام ١٩٤٢، وهو أعلى رقم وصلت إليه جنح الأجانب في النصف الأول من القرن العشرين.

ومع انتهاء (الامتيازات الأجنبية) في سنة ١٩٤٩ تنخفض أعداد الجنح التي ارتكبتها الأجانب لتعود إلى أرقام العشرينيات من القرن العشرين. ويؤكد هذا كله تأثير حركة الجريمة بالظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها البلاد.

ويتضح من هذا العرض أن الأجانب قد اقترفوا أنواعاً محددة من الجرائم في مصر، يمكن حصرها في جرائم العنف ضد الأشخاص (القتل والضرب - السرقة - النصب - التزيف - الحريق العمد - تجارة الرقيق الأبيض - جرائم الآداب - التهريب - إفساد الأخلاق - بيع الخمور لسكان الريف - وترويج ألعاب القمار - المخدرات - والإتلاف).

لقد كان من آثار الكرم المصري المعروف تلك السماحة التي تعامل بها المصريون مع الأجانب أثناء إقامتهم في البلاد. لكن البعض منهم قابلوا تلك السماحة وذلك الكرم بعكس ما كان ينبغي أن يقابلوا به ذلك.

هوامش الفصل التاسع

- (١) Daniel Crecelius (The Roots of Modern Egypt) Bibliotheca Islamica-Minneapolis & Chicago-1981-pp.46-48.
- (٢) راجع سيد البحر اوي (محمد علي مؤسس الحداثة التابعة) - ضمن فعاليات ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية بمناسبة مرور ١٥٠ عاماً على رحيل محمد علي باشا الكبير ٩-١١ مارس ١٩٩٩ - إصدارات المجلس الأعلى للثقافة (إصلاح أم تحديث؟ مصر في عصر محمد علي) - ص ٤٦٣ - ٤٧٢.
- (٣) محمود محمد سليمان (الأجانب في مصر - دراسة في تاريخ مصر الاجتماعي) - ط١ - عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية - القاهرة ١٩٩٦ - ص ٥٧.
- (٤) أحمد عبدالرحيم مصطفى (مصر والمسألة المصرية من ١٨٧٦ إلى ١٨٨٢) - دار المعارف بمصر - القاهرة - ١٩٦٥ - ص ١٥ - ١٦.
- (٥) نفسه - ص ١٦.
- (٦) Egypt No.5-1887-Report by Sir Henry Drummond Wolff on the Administration of Egypt-Dated Feb., 2-1886.
- (٧) الأجانب في مصر - مرجع سبق ذكره - ص ٥٨ - ٦٣.
- وزارة الداخلية - المطبعة الأميرية - تقويم سنة ١٩٣٥ - المطبعة الأميرية ببولاق القاهرة - ١٩٣٥.
- (٨) راجع في هذا الصدد قانون الشركات رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ الذي نص على ضرورة ان يكون ٤٠% على الأقل من اعضاء مجلس إدارة الشركة من المصريين، وألا يقل عدد المصريين المستخدمين في الشركات المساهمة عن ٧٥% من مجموع المستخدمين، وألا يقل ما يتقاضونه من رواتب عن ٦٥% من مجموع الأجور والرواتب التي تدفعها الشركة، وألا يقل عدد العمال المصريين عن ٩٠% من مجموع عمال الشركة، ولا يقل ما يتقاضونه من أجور عن ٨٠% من مجموع أجور العمال التي تدفعها الشركة.
- في "الأجانب في مصر" - مرجع سبق ذكره - ص ٦٨.
- (٩) المصدر نفسه - ص ٦٥.
- (١٠) Egypt No.1-1921-In Russell papers DT 1078-M.E.Center - St. Antony's College-Oxford University.
- (١١) جون مارلو (تاريخ النهب الاستعماري لمصر ١٧٩٨ - ١٨٨٢) ترجمة عبدالعظيم رمضان - الهيئة المصرية العامة للكتاب - كتاب الساعة - القاهرة - ١٩٧٦ - ص ٩٧ - ١٠٠.
- (١٢) المصدر نفسه - ص ١٠٠.
- (١٣) Egypt No.5-1887-Op.Cit.

Egypt No.2-1890 (Further Correspondence respecting finances (١٤)
& condition of Egypt-No.76-Cairo, March 2, 1890.

Egypt No.3-1892 (Report on the Administration, Finances and (١٥)
Condition of Egypt and the Progress of Reform).

Reports by His Majesty's Agent and Consul-General on the (١٦)
Finances, Administration and Condition of Egypt and the Soudan
in 1905.

وقد لاحظ كرومر في احصائيته هذه أن ٩٤٢,٤٩٥ كيلوجرام من الكحول النقي قد
استوردت خلال الأحد عشر شهرا الأولي من عام ١٩٠٦.

(١٧) راجع في هذا المقام مصطفى سويف (المخدرات والمجتمع - نظرة تكاملية) - عالم
المعرفة - الكويت ١٩٩٦ - ص ٤٩ - ٥١، ١٦٠-١٦٩، محمد البابلي بك
(الإجرام في مصر) - مرجع سبق ذكره - ص ١٧٢ - ١٧٣.

- راجع أيضا Lexicon Universal Encyclopedia-Vol.1-pp.,264-266.

Reports by His Majesty's Agent...1905-Op.Cit. (١٨)

Op.Cit., (١٩)

Op. Cit., (٢٠)

ويتناول الفصل العاشر من هذه الدراسة كل ما يتعلق بالمخدرات في مصر، ودور
الأجانب في هذه الجريمة.

Op. Cit., (٢١)

Egypt No.1 (1910)-Report by His Majesty's Agent and Consul- (٢٢)
General on the Finances, Administration and Condition of Egypt
and the Soudan.

Egypt No.1 (1913)-Report by His Majesty's Agent and Consul- (٢٣)
General on the Finances, Administration and Condition of Egypt
and the Soudan.

Op. Cit., (٢٤)

Op. Cit., (٢٥)

(٢٦) وزارة الداخلية - بوليس مدينة القاهرة - التقرير السنوي لعام ١٩٢٦ - المطبعة
الأميرية ببولاق - القاهرة - ١٩٢٧.

(٢٧) المصدر نفسه.

- وتقرير ادارة عموم الأمن العام عن حالة الأمن العام في القطر المصري عن
المدة ١٩٣٠ إلى ١٩٣٧ - المطبعة الأميرية ببولاق - ١٩٣٩، وتقرير إدارة عموم
الأمن العام عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام ١٩٣٨ - المطبعة الأميرية
ببولاق - ١٩٣٩، تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام ١٩٣٩ -
المطبعة الأميرية ببولاق - ١٩٤٠، تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية

عن سنة ١٩٤٣ - المطبعة الأميرية بالقاهرة - ١٩٤٥، وتقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنة ١٩٤٤ - المطبعة الأميرية بالقاهرة - ١٩٤٦، تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنة ١٩٤٧ - المطبعة الأميرية بالقاهرة - ١٩٤٩، وتقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنتي ١٩٤٨ و ١٩٤٩ - المطبعة الأميرية بالقاهرة - ١٩٥٠، وتقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنة ١٩٥٠ قضائية - المطبعة الأميرية بالقاهرة - ١٩٥١، وتقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنة ١٩٥١ قضائية - المطبعة الأميرية بالقاهرة - ١٩٥٢.

(٢٨) بلغ عدد جنود القوات المتحالفة في مصر في الأربعينيات المبكرة من القرن العشرين ١٢٧٠٠٠ جندي (في القاهرة وحدها)، وتراوحت جنسياتهم بين يونانيين وكنديين وهنود ونيوزيلنديين وبريطانيين من قوات الاحتلال، وفرنسيين تابعين لحكومة فرنسا الحرة وبولنديين وبلجيكي ويوغسلافيين ومن جنوب أفريقيا وأستراليين. وقد أقام هؤلاء في مناطق من القاهرة هي مينا هاوس والمعادي ومصر الجديدة والعباسية وقصر النيل. وكانت حوادث الشغب وإتلاف المحال العامة والمراقص والحانات وسرقة السيارات والسرقة بصفة عامة والضرب والسطو المسلح على البنوك هي أكثر أنواع الجرائم التي ارتكبتها هؤلاء، لكن الاستراليين على وجه التحديد ارتكبوا العديد من حوادث القاء العاهرات من النوافذ بعد قضاء وطهرهم منهن، كما اكتسبوا كره الشارع المصري لفظاظتهم وخشونتهم.

- ارتيميس كوبر (القاهرة في الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥) - ترجمة محمد الخولي - دار الموقف العربي - القاهرة - ١٩٩٦ - ص ١٤٨ - ١٤٩ - وأماكن متفرقة، راجع أيضاً تقرير بوليس مدينة القاهرة لسنة ١٩٤٤ (الجناية العسكرية ١٠٦٥ مصر الجديدة سنة ١٩٤٤).

(٢٩) بوليس مدينة القاهرة - التقرير السنوي لعام ١٩٣٠ - المطبعة الأميرية ببولاق - ١٩٣١.

(٣٠) بوليس مدينة القاهرة - التقرير السنوي لعام ١٩٣٢ - المطبعة الأميرية ببولاق - ١٩٣٣.

(٣١) المصدر نفسه.

(٣٢) بوليس مدينة القاهرة - التقرير السنوي لعام ١٩٣٣ - المطبعة الأميرية ببولاق - ١٩٣٤.

(٣٣) بوليس مدينة القاهرة - التقرير السنوي لعام ١٩٣٦ - المطبعة الأميرية ببولاق - ١٩٣٧.

(٣٤) بوليس مدينة القاهرة - التقرير السنوي لعام ١٩٣٣ - المطبعة الأميرية ببولاق - ١٩٣٤.

(٣٥) يناقش الفصل العاشر مسألة المخدرات في مصر بصفة عامة ونشاط الأجانب فيها. وقد وضع نشاط الأجانب الإجرامي في المخدرات في ذلك الفصل لوحدة الموضوع، وإعمالاً للتقسيم النوعي للجريمة.

(٣٦) تقارير بوليس مدينة القاهرة عن السنوات ١٩٢٦ إلى ١٩٤٤، وتقارير عن الأمن العام في مصر عن السنوات ١٩٣٠ إلى ١٩٥١ - مراجع سبق ذكرها.

الفصل العاشر

المخدرات (جريمة بلا ضحية ؟)

يثير عنوان هذا الفصل نوعاً من الجدل العلمي حول صواب مدلوله. فالمعروف أن لكل جريمة طرفان (جان) و(ضحية أو مجني عليه)، وأن لكل فعل ضار ثلاثة ابعاد هي (الفعل) و (الضرر) و(علاقة السببية بين العنصرين). لكن أن يقال أن هناك جريمة بلا ضحية فنحن امام (لا جريمة). ظهر مصطلح (الجريمة عديمة الضحية) في كتابات المشتغلين بالدراسات الاجتماعية في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين في الغرب والولايات المتحدة الأمريكية^(١)، واستخدمه الباحثون للإشارة إلى (السكرالين drunkenness)، (إدمان المخدرات Drug addiction)، (الدعارة Prostitution)، (القمار Gambling).

ومفاد هذا المصطلح هو أن هذه الأفعال السابق الإشارة إليها ترتكب بواسطة بالغين مميزين في الخفاء، وتشمل هذه الأفعال المشاركين فيها فقط ولا تتضمن أي أذى للآخرين، فإذا ظهر أذى فهو يصيب المشاركين القابلين به (أي طرفي الفعل أو أطرافه). وتصور الجرائم التي بلا ضحية غالباً بتبادل البضائع الرائجة والمطلوبة Sought-aftergoods والخدمات، والتي تنتج مبالغ ضخمة من الدخل غير القانوني.

ومع هذا فقد قابل هذه الفكرة Victimless Crimes دفع مقتضاه أنه لا توجد جريمة دون ضحية. فمدمن المخدرات يعاني ألماً جنسانية وعاطفية وغالباً ما يرتكب جرائم اعتداء على الممتلكات للحصول على المال لشراء المخدرات. وتدمر الدعارة والإباحية Pornography القيم الجمعية property values، ويربي وجودها الخروج على القانون وتؤدي إلى أنواع أخرى من الجريمة ذات خطورة أشد. وأخيراً فإن الدخل الذي تدره هذه الأفعال يصب غالباً في مجري الجريمة المنظمة، التي تستخدم هذه الأموال لتقوية ومد السيطرة على القوي الشرعية في المجتمع.

ومن ناحيتي فإنني لا أتفق مع القائلين بفكرة (الجريمة عديمة الضحية)، ذلك أنه وإن كان من الممكن القبول بأن الطرف المستفيد من الخدمة (المتعاطي - شارب الخمر - الشريك في البغاء - والمقامر) لم يجبر على فعل ما فعل وأنه لم يسبب ضرراً لأحد، إلا أن ما يتم في مثل هذه الجرائم يمكن أن يطل الفاعل في صحته فيدمر عقله، ويمكن أن يجعل منه

عضواً عديم القيمة فى مجتمع الإنتاج، ويمكن أن يسبب ضرراً اقتصادياً وصحياً على المستوى القومى.

ويؤكد هذا الرأى ما انتهت إليه أغلب التشريعات فى الكثير من دول العالم على منع الإتجار فى المواد المخدرة، ومنع تصنيع أو تخليق أو اشتقاق عقاقير منها إلا فى حدود ما يتطلبه الطب والعلاج، ومنع زراعة النباتات المخدرة (كالقنب الهندي) *Cannabis Indica*، والأفيون *Papaver somniferum*، ونبات (الكوكا).

ومن المؤكد أن هذه التشريعات ما كانت لتصدر إلا لاعتناع العالم بخطورة هذه الأنشطة.

ونفس الأمر ينسحب على الأفعال المنافية للآداب (كممارسة البغاء والاتجار فيه وتسهيله). فقط فإن الخلاف قد يقع فى شأن (الخمور والقمار)، وهى أمور تتراوح الأفعال المرتبطة بها بين المنع والإباحة، وذلك تبعاً لموقف المجتمعات وثقافتها منها.

لم تتفق أى من التعريفات الخاصة بالمخدر على تعريف واحد له، لكن التعريف الأكثر شيوعاً هو ذلك الذى يقول أن المخدر هو كل مادة طبيعية أو مستحضرة، من شأنها - إذا استخدمت فى غير الأغراض الطبية والصناعية الموجهة - أن تؤدي إلى حالة من التعود أو الإدمان يضر بالصحة النفسية للفرد والجماعة. (٢)

ولا يعرف متى دخل المخدر إلى مصر، لكن المقرئى قال فى (خططه) أن نبات (القنب) الذى يستخرج منه الحشيش معروف فى مصر منذ القدم، وأنه كان يستخدم فى صناعة الحبال، لكن استخدامه أسئ كمخدر فى القرن السابع الهجرى (الثالث عشر الميلادى)، وسمى بحشيشة الفقراء.

وقال ابن إياس فى (بدائع الزهور فى وقائع الدهور) أن الدولة فى عصر المماليك (١٢٥٠ - ١٥١٧) اعترفت بزراعة الحشيش وبيعه وتعاطيه، واكتفت بضريبة عليه (٣). وقد أشار (ابن تيمية ٦٦١هـ / ١٣٦٣م - ٧٢٨ / ١٤٣٠م) فى كتابه (السياسة الشرعية) إلى (نبات القنب) الذى تصنع منه (الحشيشة)، كما قال أن هذا المخدر قد ظهر فى آخر المائة السادسة وأول السابعة.... (٤)

ومع هذا فيبدو أن مصر قد عرفت تعاطي الحشيش منذ أزمنة طويلة. فقد قال المؤرخ (نيكولاس مونارديز Nicolas Monardiz) أن (شراب السلوان) الذى ذكره (هوميروس) فى قصائده الشهيرة لم يكن سوى نوع من الحشيش. (٥)

وقد عرف الحشيش في المصادر الرسمية باسم (القنب الهندي) Cannabis Sativa وتنتج إناث هذا النبات عصيراً صمغياً في نواة يؤخذ منه الحشيش. أما نبات القنب العادي Vulgaris فلا ينتج عصارة وإنما تجفف الأجزاء النباتية من شجيراته ويتم سحقها وضغطها في شكل كعكات منبسطة Flat تسمى حشيش كبس (طربة) تميزاً لها عن الحشيش المأخوذ من العصير الصمغي الذي يسمى (هبو) أو (غبارة)، أما نبات الحشيش المسمى (بانجو) فإنه يجفف على حالته ولا يسحق ويباع بأجزائه كاملة مجففة.^(٦)

أما الأفيون Opium فهو يحصل عليه من شجرة الخشخاش التي تنتج لوزاتها عصارة بعد شقها بآلة قاطعة في المساء لتجمع وتجفف في الصباح، ومن أشهر قلويات الأفيون المورفين والكودايين، ومنه يستحضر (الهيروين) بعد معالجات كيميائية معينة.

وقد عرف الأفيون باسم (أبو النوم) papaver somniferum ، كذلك فقد سماه المصريون القدماء باسم نبات (شبن) Shepen . ومن المؤكد أنه ومستحضراته قد عرفوا منذ عهد الأسرة الثامنة عشرة المصرية.

وقد توسع (محمد علي ١٨٠٥ - ١٨٤٨) في زراعة الخشخاش والقنب للتصدير، واستعملهما المصريون في العصر الحديث لأغراض المتعة، لكن الإقبال على الحشيش كان أكثر من الأفيون.^(٧)

ولعل أول قرار صدر في مصر مستجيباً لخطورة المخدرات هو ذلك الذي صدر في عام ١٨٧٩ بمنع زراعة الحشيش أو استيراده.

فقد صدر قرار مجلس النظار في ٢٩ مارس عام ١٨٧٩ بمنع دخول الحشيش (في هذا القطر بالكلية وأن ما يرد منه ويضبط يصير إتلافه بمعرفة الكمارك).^(٨)

وفي يناير ١٨٨٠ صدر دكريتو جديد يشتمل على منع زراعة الحشيش وإتلاف ما يضبط مرزوعاً، إلى جانب (تجريم من يجري زراعته باعتبار كل فدان ألف قرش (عشرة جنيهات)). وكان هذا أول مراحل التجريم، لكنه كان قاصراً على الزراعة دون الإشارة إلى التعاطي رغم أن الدكريتو تحدث عن الأضرار الناجمة عن استعماله (ولا يخفى أن صنف الحشيش المخدر الذي كان مستعملاً زراعته ببعض الجهات لا يخلو من السميات ولم يكن به ثمرة سوى التأثيرات المضرة بالأبدان والعقول فالحكومة اقتضت شفقتها ورأفتها منع زراعة هذا الصنف منعاً كلياً لرفع هاتيك الإضرارات).^(٩)

وفي مارس ١٨٨٤ صدر أمر عال (رقم ١٢) باضافة مواد جديدة الى دكريستو عام ١٨٧٩ نصت على تغريم (زارع الحشيش) أو (بائعه) أو (من أدخل أو حاول إدخال هذا الصنف) بدفع ٢٠٠ قرش عن كل أقة من الحشيش المضبوط على ان تزداد الغرامة إلى ٨٠٠ قرش عن كل أقة في حالة (العودة). وفي حالة عدم دفع الجزاء النقدي فإن المحكوم عليه يسجن (أربعة وعشرين ساعة عن كل عشرين قرشاً وفي كل حال لا تكون مدة السجن أقل من اربع وعشرين ساعة ولا أكثر من ثلاثة أشهر).^(١٠)

ومرة اخري لا يتعرض القانون للمتعاطي، فقط فإنه كان يسري على أصحاب الحشيش - زارعيه - خازنيه - حامليه - وبائعيه. ويلاحظ أن الأفيون كان متروكاً دون أي رقابة.

كان هذا حتي اوائل القرن العشرين. ويبدو أن تحريم زراعة الحشيش قد أتت بنتائج سلبية، فقد استبدل الإستيراد من الخارج (أي التهريب) بالزراعة.

ففي تقريره عن احوال مصر في عام ١٩٠٥ ذكر (اللورد كرومر) ان كميات الحشيش التي ضبطت في عام ١٩٠٤ بلغت ١٥٣٤٥ كيلو جراماً.^(١١)

أما في عام ١٩٠٣ فقد كانت الكيمة ٢٤٢٤٩ كيلو جراماً، وكانت في عام ١٩٠٢ (١٦٤٧٩) كيلو جراماً.^(١٢)

وقد اثبتت التقارير أن اليونان كانت هي المصدر الرئيسي للحشيش المصدر إلى مصر. في سنة ١٩٠٧ كانت كميات الحشيش المضبوطة لدي محاولة ادخالها الى البلاد (١٦٢٩٠) كيلو جرام.^(١٣)

وقد بدا أثر أدمان المخدرات (الحشيش) في حالات الدخول للعلاج في مستشفى الأمراض العقلية. فقد تبين أنه في سنة ١٨٩٧ كانت نسبة الذين اصيبوا بالجنون بسبب تعاطي الحشيش ٢٥% من العدد الكلي للمصابين بالجنون في مستشفى الأمراض العقلية، وبلغت النسبة في عام ١٨٩٩ (٢٣,٥%)، وفي عام ١٩٠٠ (٢٥%)، وفي عام ١٩٠١ (٢٠%)، وفي عام ١٩٠٢ (٢٢,٥%)، وفي عام ١٩٠٣ (١٨%).^(١٤)

ويبدو واضحاً من إغفال الإشارة إلى الأفيون وزراعته وتعاطيه وتزايد كميات الحشيش الوارد إلى مصر في أوائل القرن العشرين، أن (الحشيش) كان هو المخدر المفضل في مصر، وأن (الأفيون) كان قليل الإستعمال بالمقارنة بالحشيش^(١٥)، رغم ما هو ثابت من أن (الأفيون) من المخدرات ذات خاصية التهذئة والتسكين والإنهباط والمساعدة على تحقيق النوم، وهو ما يسعى إليه متعاطي المخدر من تعاطيه إياه.

وينسحب هذا على الحشيش، وهذا ما يفسر أسباب انتشار هذين المخدرين في بعض بلدان العالم دون البعض الآخر، إذ بينما تفضل بعض الشعوب التخدير عن طريق المخدرات، كما في بلاد الشرق ومن بينها مصر، فإن شعوباً أخرى تفضل تعاطي الخمر. وعلى أي حال فإن مسألة الاختيار هذه تتصل في المقام الأول بالمزاج العام أو الشخصية القومية للشعب، على اعتبار أن (المخبر) أو (الخمر) يؤديان وظيفة معينة في إرضاء حاجة المتعاطي بما يؤكد معالم الشخصية ويتفق مع البناء الاجتماعي والحضاري وما يدخل فيه من نظم دينية واقتصادية وطبقية وأخلاقية وعادات وتقاليد اجتماعية. (١٦)

ولا ينبغي أن يفهم مما فات أن (الأفيون) لم يكن يستخدم كمخدر في مصر خلال الفترة موضوع الدراسة، فقد كان هو والحشيش المخدران الأساسيان حتي منتصف العقد الثاني من القرن العشرين تقريباً، فقط فإن الحشيش كان هو المخدر المفضل. وقد أكد ذلك تقرير مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة في سنة ١٩٤٧ عندما أثبتت الإحصائيات فيه أن المستهلك في البلاد من الأفيون يبلغ ثلث المقدار المستهلك من الحشيش. (١٧)

ظلت (المخدرات السوداء) (١٨) هي المخدرات السائدة في مصر حتي عام ١٩١٦. وفي تلك الفترة وتحديداً في عام ١٩١٢ صدرت معاهدة الأفيون الدولية في (لاهاي) والتي تصدت لعمليات تصدير الأفيون وحثت على إصدار الدول المتعاقدة لقوانين ولوائح فعالة لمراقبة إنتاج وتوزيع الأفيون الخام.

ومع أن مصر لم توقع على هذه المعاهدة إلا في أغسطس من سنة ١٩٤٤، إلا أنها مع هذا أصدرت في سنة ١٩٢٦ مرسوماً بقانون بمنع زراعة (الخشخاش) في مصر، كذلك فإنها اعترفت بما نص عليه في اتفاقية الأفيون الدولية وبرتوكولاتها الصادرة في جنيف سنة ١٩٢٥، فأصدرت مرسوماً بالموافقة عليها في يناير من سنة ١٩٢٩.

يسجل عام ١٩١٦ علامة فارقة في تاريخ المخدرات في مصر، ففي ذلك العام تمكن كيميائي يوناني من رعايا الحكومة المحلية في القاهرة من إدخال الكوكايين وتقديمه إلى الطبقة العليا، ثم ما لبثت أن انتشرت عادة تعاطي الكوكايين وامتدت إلى أفراد الطبقة الوسطى ثم إلى عامة الناس. وحوالي سنة ١٩٢٥ كان الكوكايين يباع في شوارع القاهرة بمبلغ ٧٥ جنيهاً للكيلو النقي. وفي عام ١٩٢٠ تقريباً نجح صيدلي محلي في إدخال الهيرويين إلى البلاد وأصبحت صيدليته مقراً لبيع هذا المخدر في القاهرة حيث كانت طوابير العربات الفارسة تقف أمام صيدليته لشراء الهيرويين. ولم تمض

سنوات قليلة حتي كان كيلو الهيرويين يباع بمبلغ ١٢٠ جنيه مصري للكيلو. (١٩)

ويعتبر كثير من المشتغلين بالدراسات عن (الأفيونات) و (القنبيات) أن مشكلة مصر الحقيقية مع المخدرات بدأت تجد طريقها عند ظهور مخدري (الكوكايين) و (الهيرويين) في النصف الثاني من العقد الثاني، وبدايات العقد الثالث من القرن العشرين. وبترتيب أهمية المواد المخدرة في مصر في العشرينيات، فإن الهيرويين كان يحتل المرتبة الأولى، يليه الكوكايين، فالحشيش والأفيون في المرتبتين الثالثة والرابعة.

كان مما ساعد على انتشار استخدام هذين المخدرين الأبيضين عدم وجود التشريع القانوني الذي يعاقب على تداولهما، فقد كان الإهتمام التشريعي في العشرين سنة الأولى من القرن العشرين هو بمحاربة التعامل مع مخدري الحشيش والأفيون باعتبارهما أكثر المخدرات رواجاً في مصر، ولم يكن المشرع قد تنبه بعد إلى الأثر الذي يحدثه تعاطي الكوكايين والهيرويين في الشعب المصري.

كذلك فإن تفتيش ومراقبة الصيدليات كان خارج نطاق اختصاص جهاز الشرطة، كما أن أجهزة مصلحة الصحة العمومية فشلت في إدانة باعة هذه المخدرات.

وفوق هذا فإن أسعار هذه المخدرات كانت رخيصة للغاية، فقد كان سعر (الشمة) الواحدة shot لا يتجاوز شلنات قليلة (الشلن خمسة قروش). وشماتان في اليوم كانتا تكلفان ثلاثة شلنات.

وقد أدى هذا كله إلى انتشار عادة التعاطي على نطاق واسع، بل لقد بلغ الأمر ببعض المقاولين بدفع اجور عمالهم (هيرويين).

ويذكر (رسل) انه في سنوات قليلة من العشرينيات اصبح حي (بولاق) يمتلئ ببقايا آدمية من المدمنين شاحبي الوجوه اللذين يسرقون او يتسولون للحصول على ثمن (الشمة). وقد كانت نوعيات بقايا الادميين هؤلاء (على حسب تعبيره) تتألف من عمال، أبناء بقالين، حوزية وسائقين، كتبة بمصالح الحكومة، حرفيين، بل وأبناء بعض المواطنين المتيسرين، وكلهم دمرهم الهيرويين.

وبدا البوليس يعثر على جثث لمواطنين حول منطقة بولاق تميزت أجسادهم بثقوب الحقن في أذرعهم. (٢٠)

هنا فقط وفي السنوات اللاحقة لعام ١٩٢٠ بدا واضحاً أن عادة تعاطي المخدرات البيضاء قد أحكمت قبضتها على مصر وأنها قد بدأت في الانتشار وخاصة في المدن. لكن الأمر استلزم مرور خمس سنوات ليصدر

القانون الجديد في سنة ١٩٢٥ والذي جعل (الحيازة) و(التهرب) عملاً غير قانونيان وصنّف هذه الأفعال (كجُنْح) وقرر لها عقوبة قصوي الحبس لمدة سنة ومائة جنيه غرامة.

ولم يكد يمض اثنا عشر شهراً على إعلان القانون الجديد حتي كانت ٥٦٠٠ قضية مخدرات قد أقيمت ضد متهمين في مدينة القاهرة وحدها.

كان سعر كيلو الهيرويين في ذلك الوقت يساوي ١٢٠ جنيه بسعر الجملة في القاهرة بينما كانت تكلفته في المصانع الأوروبية التي تنتجه هو ١٠ جنيهات استرلينية للكيلو جرام الواحد، وكان يباع للمتعاملين من التجار بسعر ١٧ جنيه استرلينياً للكيلو جرام. ومع نهاية عام ١٩٢٥ كان سعر الكيلوجرام من الهيرويين في القاهرة ٣٠٠ جنيه مصري، وانتشر الإدمان في القطر المصري كله.

وفي ظل هذه الظروف صدر القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الذي جعل عقوبة جريمة المخدرات هي الحبس مع الشغل من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من ٢٠٠ جنيه إلى ١٠٠٠ جنيه لمن يصدر أو يجلب أو يبيع أو يحوز المخدرات المنصوص عنها في المادة الأولى من القانون (الأفيون الخام والأفيون الطبي ومستحضراتهما - المورفين والكوديين والديونين والهيرويين وأشباه القلويات الأخرى للأفيون - الكوكا وأوراقها وثمارها ومسحوقها - الكودايين وأملحه والنوفوكايين ومشتقاتها وكل المستحضرات المشتملة على واحد في الألف من الكوكايين أو النوفوكايين - الإيجونين - القنب الهندي (الحشيش)).

أما بالنسبة للحيازة أو الإحراز أو الشراء بقصد التعاطي أو الإستعمال الشخصي فقد جعلت العقوبة هي الحبس مع الشغل من ستة شهور إلى ثلاث سنوات وبغرامة من ٣٠ إلى ٣٠٠ جنيه ، مع جواز استبدال إرسال الجاني إلى مصلحة خاصة لمدة لا تقل عن ستة شهور ولا تزيد عن سنة بعقوبة الحبس. (٢١)

لكن كارثة الإدمان كانت قد تغلغت في البلاد خلال الفترة الوجيزة الواقعة بين عامي ١٩١٦ (تاريخ دخول الكوكايين) و ١٩٢٨ (تاريخ صدور القانون ٢١ لسنة ١٩٢٨ الذي جرّم تعاطي المخدرات فضلاً عن حيازتها وتهريبها والاتجار بها).

فرغم أن آلاف القضايا كانت قد ضبطت منذ عام ١٩٢٥، ورغم أن متوسطاً من ٦٠ عملية قبض على المتعاملين في المخدرات كانت تتم أسبوعياً في القاهرة وحدها، فإن الموقف في سنة ١٩٢٨ كان يشير إلى أن مصر كانت تتعرض لتهديد حال لاقتصادها. كانت ثلاثة بحوث ميدانية قد

أجريت في ذلك الوقت من قبل ثلاثة جهات منفصلة (مصلحة الإحصاء فيما يتعلق بالأرقام الرسمية للسجناء الذين كانوا يقضون عقوبات تتعلق بقانون المخدرات سواء منهم المهربين والمدمنين - سلطات محافظة المنيا - سلطات محافظة الشرقية) لدراسة أحوال البلاد في مجال المخدرات. وقد تبين من النتائج التي انتهت إليها هذه البحوث - والتي كانت متفقة تماماً - أن ٤% من مجموع سكان مصر كانوا مدمنين. فإذا عرفنا أن تعداد مصر في عام ١٩٢٨ كان ١٤ مليون نسمة فإن نصف مليون مواطن من التعداد العام كانوا مدمنين. ولما كان (الإدمان) ومن ثم تعاطي المخدرات هو ظاهرة ذكورية، فإن النسبة كانت تتغير إذن إلى ٤% من نصف التعداد العام بعد استبعاد الإناث والأطفال، مما يعني أن نصف المليون من المدمنين كانوا من سبعة ملايين مصري، فإذا علمنا أن (سن التعاطي) وفقاً للدراسات التي أجريت على المدمنين كانت في ذلك الوقت هي ٢٠ - ٤٠ سنة، فإن المحصلة النهائية كانت تقول أن ٢٤% من الذكور المصريين كانوا مدمنين في عام ١٩٢٨. (٢٢)

في ذلك الوقت (١٩٢٨) بدأ الكوكايين يتلاشي ويحله محله الهيرويين نظراً للتأثير الأقوي للأخير عند المتعاطي الذي يعنيه الحصول على أقصى درجات الاستمتاع من المخدر. وفي أواخر سنة ١٩٢٨ كان هذا المخدر يباع بالقطاعي بمبلغ ٣٠٠ جنيه مصري للكيلو النقي، وتلاشي الكوكايين تماماً. ويذكر في هذا المقام أن الكوكايين كان في العشرينيات المبكرة هو المخدر المفضل وصاحب الرقم الأعلى في انحطاط الأحوال الصحية للمصريين. وقد صورت مسرحية (حمار وحلاوة) لنجيب الريحاني انتشار الكوكايين في العشرينيات، كما يصور استعراض (إش) للريحاني في ذلك الوقت أثر الكوكايين المدمر في هذا الاستعراض : (إوعي لجيبك م الحرامية. إوعي لروحك م الحانوتية. إوعي الكوكايين يلحس مخك، إوعي (الجوزة) تطير عقلك). (٢٣)

وقد تراجعت مصطلحات التعاطي وفقاً لتغير مواقف المخدر المرغوب. فقد حل مصطلح (الشمة) و(الشمام) بالنسبة لمتعاطي المخدرات البيضاء محل (الإصطباحة) و(البوسطة) بالنسبة لمتعاطي الأفيون، ويقصد بهما الجرعة الأولى التي يتعاطاها مستعمل مخدر الأفيون في الصباح. لكن مصطلحات تعاطي الحشيش (كالكرسي) ويقصد به وحدة مرات التدخين (كقولك شربت أربعة كراسي، أي دخنت أو أحرقت أربعة دفعات من مخدر الحشيش) و(القرش) وهو وحدة الوزن في عمليات بيع المخدر، و(حسن

كيف) وهو المعسل أو الطباق الذي يحرق مع الحشيش في جهاز التدخين (الجوزة) ظلت سائدة. (٢٤)

لكن هذا لا يعني أن الحشيش والأفيون قد اختفيا تماماً، فقد ظلا المخدرين المستعملين عند الطبقات الفقيرة وقرى الريف المصري. فوسيلة تعاطي الحشيش (التدخين في الجوزة أو الأكل) كانت أحب إلى الفقير والفلاح من وسيلة تعاطي المخدرات البيضاء (الشم من خلال لف ورقة مالية على شكل انبوب) (كالشاليمو) واستنشاق المخدر على شكل مسحوق موضوع على رفة مقواة على شكل سطر، أو الحقن بالسرِنْج Syringe. ومع هذا فقد كان الهيرويين يباع في القرى. (٢٥)

تحددت مصادر المواد المخدرة في مصر في العقدين الثالث والرابع من القرن العشرين في الآتي :

كان الحشيش حتي عام ١٩٣٢ يصدر تهريباً من اليونان عبر الإسكندرية، فالصحراء الغربية. فلما حظرت اليونان زراعته في ذلك العام حلت سوريا ولبنان محلها وصار يهرب عن طريق فلسطين وصحراء سيناء حتي الضفة الشرقية للقيال ثم يعبر به سباحة إلى الضفة الغربية ومنها إلى داخلية البلاد.

وكان الأفيون يرد إلى مصر عن طريق تركيا عبر ميناء الإسكندرية، إلى جانب ما يزرع منه سراً في صعيد مصر. أما المخدرات البيضاء فكانت ترد عن طريق مصانع في استانبول بتركيا، ومصانع أخرى في فرنسا، وكذلك في سويسرا ووسط أوروبا. وعلى ذلك فإن المصانع الأوروبية ومصانع تركيا كانت تورد المخدرات البيضاء، إلى جانب توريد الأفيون من تركيا وزراعته أيضاً في مصر، والحشيش من سوريا ولبنان. (٢٦)

وكانت الكميات التي تدخل إلى البلاد في عشرينيات القرن العشرين تلفت الإنتباه لضخامتها فيما يشير إلى احتمال وجود مؤامرة دولية لإغراق مصر بالمخدرات بنوعيتها بحسبان أن أحوال مصر السياسية كانت مواتية لمثل هذا النوع من التجارة التي لا تستطيع السلطات المصرية ان تفعل إزائها شيئاً نظراً لعدم خضوع رعايا الدول المتمتعة بالامتيازات لقوانين البلاد.

وحسب المرء أن يعلم أن القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ وما تضمنه من عقوبات وصلت إلى الحبس مع الشغل لمدة خمس سنوات، والغرامة التي تصل إلى ١٠٠٠ جنيه للمصدر والجالب والبائع والحائز، والحبس إلى ثلاثة سنوات والغرامة إلى ٣٠٠ جنيه للمتعاطي، لم يجد فتية لمواجهة هذه الهجمة

الشرسة للمخدرات البيضاء وغير البيضاء التي كانت تأتي من الخارج. فقد صدر وفي وقت مواكب لذلك القانون قانون آخر هو القانون ٦٧ لسنة ١٩٢٨ في مادة وحيدة نسفت كل ما قرره القانون الأول من محاذير. تقول المادة (في حالة إقامة الدعوي امام المحكمة المختلطة يعتبر - مؤقتاً إلى ان يمكن وضع نصوص أخرى - كل إخلال بنصوص القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بوضع نظام للإتجار بالمخدرات واستعمالها أنه من المخالفات ويعاقب مرتكبه بالعقوبات المقررة للمخالفات.....) (٢٧)

بقي أن يعلم القارئ الكريم ان العقوبات المقررة للمخالفات هي الحبس الذي لا تزيد مدته عن اسبوع، والغرامة التي لا تزيد عن جنيه واحد، ومعني هذا أن القانون ٢١ لسنة ١٩٢٨ لم يكن يطبق على الأجانب إلا في حدود عقوبة المخالفة.

كتب القصور في التشريع في مواجهة المخدرات التي تصب من اوروبا في مصر، والقصور في المعرفة التقنية لإنتاج المخدرات البيضاء (الكوكايين والهيريون والمورفين) والتي كانت قاصرة على مصانع اوروبا الكيميائية، والإمتيازات الأجنبية فصلاً جديداً في تاريخ المخدرات في مصر تحت عنوان (بارونات المخدرات) Drug Barons. (٢٨)

يمكن تتبع دور الأجانب في مسألة المخدرات في مصر منذ سنوات القرن التاسع عشر. ففي عام ١٨٨١ أصدرت نظارة المالية منشوراً مفاده ان مديرية بني سويف (استدلت قبل الآن على وجود نبات ما زرع بمعرفة شخص يسمى (قصار بغدصار) من تبعة العجم في اطيان إستأجرها بناحية ترمنت الزاوية..... ولما صار امتحان عينة هذا النبات بمعرفة أرباب الفن الكيماوي واستنتج من الإمتحان انه من انواع الحشيش. (٢٩)

وفي عام ١٨٨٤ ارسل مجلس النظار إلى نظارة الخارجية ما مفاده ان نظارة الداخلية (قدمت اليه مذكرة تفيد وجود بعض اشخاص تابعين للدول المتحابة بثغر اسكندرية جاريين مبيع صنف الحشيش ومتعذر على سعادة محافظ الثغر تنفيذ احكام الأمر العالي الصادر في ١٠ مارس ١٨٨٤ على هؤلاء الأشخاص. (٣٠)

وقد ذكرنا في الصفحات السابقة ان تهريب الحشيش من اليونان كان يحدث خلال العقد الأول من القرن العشرين على يد المهريين الأجانب، وأن آلاف من الكيلوجرامات كانت تضبط بمعرفة الأجهزة المختصة.

فلما ظهرت المخدرات البيضاء في النصف الثاني من العقد الثاني من القرن انغمس فيها الأجانب وسجلت تقارير الشرطة في القاهرة ضلوع

أعداد من الأجانب في قضايا المخدرات بلغت (٦٧) في عام ١٩٢٦ و (١٥٧) في عام ١٩٢٩.

لكن تزايد كميات المخدرات بأنواعها، ومراقبة أوضاع البلاد على خلفية تعاطي المخدرات والاتجار بها أكد الحاجة إلى اتباع سياسة جديدة تكفل إيقاف أو الحد من آثار المؤامرة الدولية لإغراق مصر بالمخدرات. في عام ١٩٢٩ انشئ (مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة) تابعاً لشرطة القاهرة.

وما أن بدأ المكتب في نشاطه حتي تبين أن هناك تنظيمات دولية تهرب المخدرات بأنواعها، وخاصة البيضاء، وسرعان ما بدأت عصابات التهريب الدولية تتساقط. ضبطت عصابة (زيلنجر وتوماس زكاربان الأرمني) ثم عصابة (شاسكاس وجليكممان وجشوا فريدمان) لتهريب المخدرات البيضاء إلى مصر. وتبين أن مركز هذه العصابة في فيينا بالنمسا وأن أطراف هذه القضية هناك هم (لودويج أور، ناتان التمان، سيمون لام، هرمان بلوج، سونيا (زوجة جشوا فريدمان) ترايان سكور، ميشيل هلبرن، يوسف راسكن، وجبريل مونك.

وقد بلغ مقدار ما تناولته هذه القضية من المعاملات المالية ١٣,٠٠٤ جنيا مصري، أما مجموع كمية الهيرويين التي ضبطت فكانت ٥٥٠ كيلوجراماً خبئت في موازين ومقاعد مراحيض.^(٣١) وقد كانت جنسيات الضالعين في هذه العصابة روس وبولنديين ويهود من فلسطين.

وفي اغسطس من عام ١٩٣٠ ضبطت عصابة (روبرت فاكو وجاكوب جولد برجر والأخوين أرثر وهنري إيجنر وناتان التمان) وكان طرف هذه العصابة في فيينا سيدة تدعى (ريجينا مترندورف) - وكانت الصفقة خمسة أرطال ونصف من الهيرويين.

ومن الطريف أن عقوبة جاكوب جولد برجر وأرثر إيجنر كانت ١٤ يوماً حبساً.

وفي نفس العام ضبط (فيكتور باتريك فولي) وهو رعية بريطانية، وكان يمارس نشاطه في تجارة الحشيش وسبق أن قبض عليه في عام ١٩٠٥ متهماً بإحراز أقة من الحشيش. وقبل تنفيذ قرار نفيه الصادر من قائد القوات البريطانية في مصر في سنة ١٩١٥، ألقى البوليس القبض عليه لتهريبه كمية كبيرة من الحشيش من (سالونيك) إلى الإسكندرية وعوقب بالغرامة. ولدي نفيه أوكل مهمة نشاطه لصديقه (ماري لوبتشولو) الإيطالية الجنسية، التي

ضبطت في سنة ١٩٢٢ تحوز ٨٠٠ أقة من الحشيش بالإشتراك مع ايطالية أخرى تدعي (روزينا لاروزا)، ولم تعاقب (بتشولو) إلا بغرامة جمركية. ولدي عودة فولي في سنة ١٩٢٤ كون عصابة من (يني باكياني) بمدينة الزقازيق، (اسبيرو باكياني) من الإسكندرية، (اسطماتي ساري، ديمتري ديكييتاس، يني مافروس، الفونسو مانتيلي، وميشيل فالافانس) من الإسكندرية. مارست هذه العصابة نشاط تهريب المواد المخدرة وكونت علاقة تجارية مع بروتو باباس، ودوكا من كبار تجار المخدرات في استانبول.

وقد تبين ان العصابة قد أقامت لها عدة فروع في مدن القطر. فكان يني باكياني هو وكيلها في الزقازيق - جورج كاتسانس في المنصورة - جريجوري كرونو بولو في الاسماعيلية - جورج كاكالس - الدكتور بنايوتي ريفو بولوس - جورج اسطامانو بولو - ماري لوبتشولو في الإسكندرية. أما مراسلوها في الخارج فكانوا بروتو باباس في شارع كاليدار بوكوسو باستانبول، وشركة أ.س. دوكا في ٧/٦ مومهان يلدر بنفس المدينة.

ويبدو من أسماء المتورطين في هذه العصابة أنهم كانوا من اليونانيين والإيطاليين. ولم تستطع السلطة المصرية ان تفعل شيئاً إزاء هؤلاء سوي ان تطلب الى القنصليتين اليونانية والإيطالية إبعادهم، فأبعد أربعة ولم يبعد الباقيون.

وفي اوائل سنة ١٩٣٠ جرت محاولة من بعض الأجانب لادخال كمية من الأفيون المخبي في علب من المأكولات المحفوظة، لكن الشحنة ضبطت بعد إنزالها من الباخرة، وتم ضبط الأفيون المصدر والذي بلغت زنته ٦٤ كيلو جراماً، وكان مصدره (أزمير) بتركيا.

وفي يوليو من نفس العام ضبط على باخرة في الاسكندرية شحنة من ثلاث أقات من الأفيون مخبأة في علب المربي.

وفي أكتوبر من نفس العام ضبط ثلاثة اتراتك يهربون الحشيش (١١٩ كيلوجرام) في رسالة على شكل أحجار الطواحين الأسمنتية.

وفي عام ١٩٢٩ وصلت من ميناء (بيريه) اليوناني شحنة من المخدرات (٥ كيلوجرامات من الهيرويين) مع اليوناني (اندريه كليدوهاكس)، وضبط أعوانه في المدينة وعددهم سبعة وكانوا من اليونانيين ايضاً.

وحتي عام ١٩٣٠ كان مدير مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة يرجو أن (نتمكن من إبعاد هؤلاء الأشخاص السبعة عن القطر المصري فتموت عصابة أخرى من عصابات التهريب). (٣٢)

وفي ديسمبر عام ١٩٣٠ قبض على (جوزيف مايرس) وهو يحمل حقيبة بها علب من الصفيح تحتوي على تسعة كيلوجرامات من الهيرويين. وقد اعترف (مايرس) في التحقيق أن المخدر ملك لشخص يدعي (ميشيل هالبرن) المقيم في الخارج والذي يمتلك مسكناً في حي (شبرا) بالقاهرة. وبتفتيش غرفته وجد بداخلها ٤٥٠ جراماً من الهيرويين. وقد تبين أيضاً أن (هالبرن) هذا قد نجح في ادخال (١١٧ كيلو جراماً) من الهيرويين قبل أن تضبط الكيلوجرامات التسعة مع (جوزيف مايرس).

في نفس السنة ضبط من مخدر الحشيش المهرب من سوريا (١٢٤٣٥ كيلو جراماً) دفع المصريون ثمنها لها قدره ١٨٧٠٠٠ جنيه.

ويبدو أن بعض الاجانب الذين اشتغلوا بتهرب المخدرات كانوا من ذوي الحيثية والاعتبار. فقد ضبط الدكتور (اشيل انجيليدس) الطبيب بميناء الإسكندرية في يوم ١٩ اغسطس سنة ١٩٣٠ متلبساً بحيازة (٥٠٠ جرام) من المورفين مخبوءة حول وسطه.

استخدمت عصابات التهريب الدولية شركات الملاحة لإدخال المواد المخدرة إلى مصر، وكان ذلك يتم بالطرق الآتية :-

- كميات صغيرة يحملها الركاب وبخارة البواخر.
- تهريب منظم بواسطة اتفاق بخارة البواخر مع المهربين في الموانئ التي ترسو عليها تلك البواخر.
- شحن المواد المخدرة بطريق (الترانزيت) بمعرفة شركات في أوروبا وتركيا.
- التواطؤ بين بخارة البواخر والمهربين على تبديل محتويات الطرود فيستخرج المهربين المواد المخدرة منها ويخفونها في أماكن مختلفة بالباخرة ويضعون بدلاً منها أحذية قديمة وخرق وما شاكل ذلك.

وقد نجحت هذه الوسائل في تهريب كميات من المخدرات إلى داخل البلاد على الوصف الآتي :

جدول (١-١٠): كميات المواد المخدرة التي ضبطت بالبواخر في المدة
ديسمبر ١٩٢٩ - نوفمبر ١٩٣٠ (٣٣)

نوع المخدر	سنتي جرام	جرام	كيلو جرام
حشيش	٥٠	٨٠٨	٧٣٢٨
أفيون	-	٣٥٦	٤٦٧
هيرويين	-	٤٠٠	٣
مورفين	-	٥٢٠	-
كوكايين	-	١٢٠	--
المجموع	٥٠	٢٠٤	٧٨٠٠

وقد تراوحت تابعيات هذه البواخر الضالعة في التهريب بين الإيطالية والهولندية والبلجيكية والرومانية والسكندرية (وأصحابها أجنب) والأمريكية والفرنسية واليونانية والتركية. (٣٤)

وللإنصاف فإن بارونات المخدرات الأجنب لم يكونوا يعملون من فراغ، فقد كان تجار الداخل من المصريين والأجنب يأخذون المخدرات المهربة كمادة خام، فإما يبيعونها على حالتها، أو يدخلون عليها بعض عمليات الغش أو الإضافة لتظهر في السوق بأسماء أخرى (كالمنزول) وهو معجون مركب من الحشيش والجنور والداتورة وبعض العطار، أو الشيكولاته المخلوطة بالحشيش، أو مخلوط الكوكايين والهيرويين مع بعض السلفات، أو المورفين.

ولقد كان جملة ما تم ضبطه من المخدرات بأنواعها في عام ١٩٢٩ هو (١٣٦٨٥ كيلو جراما) مقابل (١٠٧٧١ كيلوجراما) في عام ١٩٣٠، وكان عدد المتهمين في قضايا المخدرات (١٢٢٠٩) في عام ١٩٢٩ مقابل (١٢٣٩٣) في عام ١٩٣٠.

ويبين الجدول الآتي جنسيات الأشخاص المتجرين في المواد المخدرة في المدة من ١٦ يونيو ١٩٢٩ (تاريخ بداية تسجيل تجار المخدرات في مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة) وحتى ١١/٣٠/١٩٣٠. وترجع أهمية هذا الجدول إلى أنها تعطي صورة واضحة عن تجارة المخدرات في مصر ودور الأجنب والوطنيين كل على حده، وبالتالي تقييم نشاط الأجنب في هذه التجارة.

جدول (٢-١٠): جنسيات المتجرين بالمواد المخدرة في المدة ١٦/٦/١٩٢٩ إلى ١/١١/١٩٣٠ (٣٥)

[illegible]

ويكشف تحليل المضمون عن احتكار اليونانيين للمركز الأول بين كبار التجار يليهم البريطانيون فالمصريون فالإيطاليون فالفرنسيون في سنة ١٩٢٩.

وفي سنة ١٩٣٠ احتفظ اليونانيون بالمركز الأول بين كبار التجار يليهم الإيطاليون فالفرنسيون فالبريطانيون، وجاء المصريون في المركز الخامس.

وفي مجال الوساطة فقد حاز المصريون على المركز الأول في العامين ١٩٢٩، ١٩٣٠، وكذلك كانوا في مجال التجارة والوساطة الصغيرتين.

كذلك فإن الأرقام توضح الفروق الهائلة في تصنيف (التجار الكبار) الذي سيطر عليه اليونانيون بلا منازع. فقد كانوا ١٠٠ في عام ١٩٢٩ و ١٥٣ في عام ١٩٣٠ مقابل ٥٢ و ١٨ للمصريين، وهو ما يعني أن بارونات المخدرات بالفعل كانوا الأجانب بصفة عامة، واليونانيون بصفة خاصة يليهم الإيطاليون.

وتكشف الأرقام الكبيرة لصغار التجار من المصريين في العامين على أن الدور المصري في مجال تجارة المخدرات كان دوراً هامشياً يتضاءل كثيراً أمام البارونات الأجانب اللذين كانوا باعتبارهم (كبار التجار)، هم المتحكمين في تلك التجارة.

ويلاحظ من مقارنة أرقام المضبوطات من المخدرات في سنة ١٩٣١ ارتفاع الكميات عن السنوات السابقة فقد ضبط في تلك السنة (١٦٠٠١ كيلو جراماً) من الكوكايين والهرويين والأفيون والحشيش والمنزول والمواد الأخرى، أما في عام ١٩٣٢ فقد كانت المضبوطات (٥٨٨٦ كيلو جراماً) (٣٦) كذلك فقد حافظ اليونانيون على مركزهم كتجار كبار فبلغ عددهم في عام ١٩٣١ (١٤٢) يليهم الإيطاليون (٥١) فالفرنسيون (٣٨)، فالبريطانيون (٣٢)، وأخيراً المصريون (١١) وظل اليونانيون يحتفظون في عام ١٩٣٢ بالمركز الأول بين كبار التجار (٩٥) يليهم الإيطاليون (٤٨) فالبريطانيون (٣٨) فالمصريون (٣٧) فالفرنسيون (٢٨).

ويمكن تفسير انخفاض كمية المضبوطات في ذلك العام بتزايد نشاط مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة، وبنجاحه في تقليص حجم نشاط التهريب إلى أكثر من الثلث بالمقارنة بما تم ضبطه في عام ١٩٣١.

لكن أعداد الأجانب الذين كانوا يشتغلون بتجارة المخدرات وفق التصنيفات التي ذكرت في السطور السابقة (تجار كبار - وسطاء كبار - تجار صغار - وسطاء صغار) كانوا تبعاً لجنسياتهم كالآتي :

جدول (٣-١٠): أعداد الأجانب المشتغلين بتجارة المخدرات خلال سنوات ١٩٢٩ - ١٩٣٢ بالمقارنة بأعداد المصريين^(٣٧)

السنة	يوناني	بريطاني	إيطالي	فرنسي	مصري
١٩٢٩	١٠٥	٣٠	٢١	١٣	١٤٣٨
١٩٣٠	٣١٧	٥٨	٩٣	٨٩	٢٥٣١
١٩٣١	١٦٠	٣٩	٦٠	٤٥	١٤٦٩
١٩٣٢	١١٠	٤٣	٥٤	٣٤	١٠٠٣
المجموع	٦٩٢	١٧٠	٢٢٨	١٨١	٦٤٤١

وإنه وإن كانت الأرقام التي يتضمنها الجدول تشير إلى تقدم أعداد المصريين المشتغلين بتجارة المخدرات، إلا أن هذا لا يعد هو المؤشر الحقيقي لحجم النشاط، فقد كانوا في أغليبيتهم من صغار التجار، أما البارونات فقد كانوا الأجانب كما أشرنا في الصفحات السابقة.

رصدت تقارير الأمن العام - وهي مختلفة عن تقارير مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة - حركة المخدرات في مصر من خلال احصائيات المكتب المذكور، لكنها استبعدت احصائيات مخدري (المنزول) و(المواد الأخرى) من الأحصاء، ويبدو أنها في هذا المسلك قد اقتصرت على احصاء المواد المخدرة المستوردة.

وقد سجلت الاحصائيات تراجعاً ملحوظاً في حجم المخدرات المضبوطة اعتباراً من سنة ١٩٣٣ وحتى عام ١٩٣٩ على الوجه الآتي :

جدول (٤-١٠): كميات المخدرات المضبوطة في الفترة ١٩٣٣-١٩٣٧ (٣٨)

السنة	حشيش		افيون		كوكايين		هيرويين		الجملة	
	جرام	كيلو	جرام	كيلو	جرام	كيلو	جرام	كيلو	جرام	كيلو
١٩٣٣	٣٧١	٢٦١٧	٨٧٢	٢٨٣	٩٤٣	١	٨٢٣	٦	٩	٢٩١٠
١٩٣٤	٩٢٤	٥٧١	٣٩٠	٢٢٠	٧٣١	-	٨٨٩	٢	٩٣٤	٧٩٥
١٩٣٥	٦٥	٤١٧	٩٥٥	٣٥٠	٣٧٢	-	٢٦	٧	٤١٨	٧٧٥
١٩٣٦	٨٧٦	١٨٢	٦٩٣	٣٧٧	٣٥٦	-	٦٣٤	١٥	٥٥٩	٥٧٦
١٩٣٧	٣٨٢	٢٣٤	٩٨٥	٣٣٦	٥٣	٢	٤٣	١٠	٤٦٣	٥٨٣

ونستطيع أن نعزو هذا التراجع الواضح في كميات المخدرات المضبوطة إلى جهود مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة في تعقب انتشار المخدرات بشكل واضح.

ولقد كان معيار التقييم فيما يتعلق بموقف المخدرات في مصر في السنوات السابقة على إنشاء هذا المكتب، هو سعر الهيرويين الذي كان هو المخدر الأكثر تفضيلاً في هذه الفترة، إذ تقول المصادر الامنية أن سعر الكيلوجرام من الهيرويين كان يباع في عام ١٩٢٩ في مصر بمبلغ ٦٠ جنيهًا، فأصبح يباع في سنة ١٩٣٧ بما يقرب من ٦٠٠ جنيه الأمر الذي ابعده عن تناول الطبقات الفقيرة. (٣٩)

كما يبدو أن توقيع معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا وما ترتب عليها من بداية انحسار اعداد الأجانب في البلاد نتيجة لتضاؤل فرص ممارسة أنشطتهم على النحو الذي سبق توقيع المعاهدة، وتوقيع اتفاقية مونترو لإلغاء الامتيازات الأجنبية والتي ترتب عليها نقل اختصاص المحاكم القنصلية سيئة السمعة، الى المحاكم المختلطة التي تطبق القوانين الجنائية المصرية من غير حاجة الى استئذان القنصليات في تفتيش رعاياها أو ضرورة وجود مندوب منها أو الحصول على موافقتها عند إبعاد أحد منهم وغير ذلك مما كان يشل نشاط جهاز الشرطة. أقول أن هذا كان فيما يبدو أسباباً وجيهة لتراجع حجم كميات المخدرات المضبوطة. (٤٠)

على أنه وإن كان ما فات قد ابعده عن البلاد شبح إدمان المخدرات البيضاء القاتل، إلا أنه من جهة أخرى قد أعطي رواجاً للمخدرات السوداء بشكل لافت للانتباه. فعادت هذه المواد (الحشيش والافيون) إلى احتلال مكان

الصدارة في مجال التعاطي والإتجار نظراً لرخص اسعارها بالمقارنة بالمخدرات البيضاء.^(٤١)

وتؤكد احصائيات الكميات المضبوطة من المخدرات ذلك

جدول (٥-١٠): كميات المخدرات المضبوطة في سنتي ١٩٣٧ و ١٩٣٨^(٤٢)

السنة	حشيش		افيون		كوكايين		هيرويين		الجملة		مواد اخرى	
	جرام	كيلو	جرام	كيلو	جرام	كيلو	جرام	كيلو	جرام	كيلو	جرام	كيلو
١٩٣٧	٣٨٢	٢٣٤	٩٨٥	٣٣٦	٥٣	٢	٤٣	١٠	٤٦٣	٥٨٣	٦٤٩	٦
١٩٣٨	٤٠٠	٣٦٤	٤٥٤	١٢١١	١٦٦	-	٥٨٦	١٢	٦٠٦	١٥٨٨	٧٢٤	٤

ويستخلص من تحليل المضمون أنه رغم ازدياد المضبوط من كميات الحشيش والافيون في عام ١٩٣٨ عن الكميات المضبوطة في عام ١٩٣٧ بصفة عامة، إلا أن اللافت للنظر هو تلك الزيادة التي طرأت على الكميات المضبوطة من الأفيون، فقد كانت كمية الأفيون المضبوطة في عام ١٩٣٨ (١٢١١ كيلو جراماً) مقابل (٣٣٦ كيلو جراماً) في عام ١٩٣٧، وهي زيادة تتجاوز ثلاثة اضعاف الرقم عن سنة ١٩٣٧ (٣,٦ اضعاف تقريباً).

ووفقاً لقوانين العرض والطلب، فإنه مع ازدياد الطلب على الأفيون في النصف الثاني من الثلاثينيات ارتفع سعره، وهذا أدى إلى إغراء أهل الصعيد على زراعة الخشخاش خفية وسط الأراضي المنزرعة فولاً وأذرة وغيرها من النباتات ذات السيقان الطويلة.^(٤٣)

أنهت الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) قصة المخدرات البيضاء وباروناتها وعمليات التهريب بالبواخر والعصابات الدولية، نتيجة لظروف الحرب وما سببته من صعوبة الملاحة البحرية.

وهذا وإن كان نهاية فصل من تاريخ المخدرات في مصر، إلا أنه كان أيضاً بداية فصل جديد من فصول هذه المأساة.

فقد تحول التهريب إلى الحشيش والافيون، أصبحت مصادره سوريا ولبنان وفلسطين وتركيا، وأصبح القائمين على التهريب هم جنود القوات المتحالفة المنتشرين في قواعد في الشرق الأوسط، وأصبحت سياراتهم العسكرية المحصنة ضد القوانين المصرية هي وسيلة النقل، كما أصبحت صحراء سيناء وقناة السويس احد المعابر الى داخلية البلاد من خلال طرق الصحراء التي يعرفها (البدو) ثم عبور القناة سباحة او بالقوارب من الضفة

الشرقية للقناة الى الضفة الغربية، ومنها إلى داخلية البلاد. أما تركيا فقد كان الحشيش والأفيون يأتي منها إلى سوريا، ومن سوريا يتم تهريبه إلى مصر بواسطة بحارة السفن التي تأتي الى مدينة بورسعيد. وكانت سكة حديد فلسطين - القنطرة كذلك وسيلة من وسائل تهريب المخدرات خلال فترة الحرب.

كانت هذه نقلة هامة في تاريخ المخدرات، وتحول كبير في المزاج المصري العام (بالنسبة للمتعاطين بالطبع)، وفي اساليب التهريب، ونوعيات المهربين، واستراتيجية المكافحة.

فعلي سبيل المثال اصبح بارونات المخدرات في فترة الحرب يتألفون من رأسماليين عرب وحلفاء يهود نجحوا في احتكار كل تجارة المخدرات في فلسطين، ووثقوا علاقاتهم مع وكلاء لهم في سوريا، وتركزت عصابات التهريب في القري الواقعة على حدود سوريا وفلسطين، وفي حيفا ويافا وغزة، واشتغلوا بتصريف الحشيش الذي كان يزرع في (البقاع) بلبنان، وسوريا.

واستلزم هذا تعديل مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة لاستراتيجيته في المكافحة بإقامة مكاتب او علاقات اتصال مع مكتب المخدرات الفلسطيني الذي انشئ في عام ١٩٤١، والسلطات العسكرية الفرنسية في سوريا ولبنان، وبعثة الأمن البريطانية هناك. (٤٤)

وأصبح هدف المكافحة السيطرة على منافذ التهريب الجديدة (صحراء سيناء - قناة السويس - ميناء بورسعيد - خط السكة الحديد الفلسطيني (فلسطين - القنطرة) . إلى جانب ضبط ما يتسرب إلى الداخل. وتحكي ١٥ قضية ضبط مواد مخدرة واردة من الخارج طبيعة وشكل عمليات التهريب إلى مصر خلال فترة الحرب (عام ١٩٤٢ على وجه التحديد). فالمهربون (جنود من القوات الفرنسية المحاربة) و (جنود من الجيش البريطاني) و (فلسطينيين وبدو من صحراء سيناء) و(بحارة صينييين من سفن قدمت الى ميناء بورسعيد) و (بعض المهربين المصريين) و(قليل من اليونانيين).

كذلك فقد شغل أسلوب تهريب المخدرات عبر صحراء سيناء والعبور إلى الضفة الغربية سباحة أو بواسطة قوارب صغيرة، حيزاً هاماً من عمليات التهريب. واستخدمت أيضاً السيارات التابعة للقوات الفرنسية الحرة، والجنود البريطانيون أنفسهم، والجمال التي تخبأ المخدرات في بطونها، في ادخال المخدرات إلى البلاد. (٤٥)

أما المضبوطات من المخدرات، فقد كان ما ضبط من الهيرويين في سنة ١٩٤٤ (جراما ونصف جرام) فقط مقابل ٨٠ كيلو جرام في سنة ١٩٢٩ وهو ما يوضح تراجع المخدرات البيضاء في مصر خلال فترة الحرب لصالح المخدرات السوداء كما ذكرنا من قبل. وقد بلغ متوسط المضبوط سنوياً من الحشيش خلال سنوات الحرب ١٩٣٩ - ١٩٤٣ (١٦٨٨ كيلو جراماً) مقابل ٧٢٣ كيلو جراماً في سنة ١٩٣٩ السابقة على الحرب. (٤٦)

وقد لعب ارتفاع أسعار المواد المخدرة في فترة الحرب دوراً هاماً في حركة التعاطي. فقد كان سعر أقة الحشيش بعد وصولها الى مصر ٣٠٠ جنيه، وسعر أقة الأفيون ١٤٠ جنيه. وهذه الأسعار جعلت المخدر بعيداً عن متناول الطبقة الفقيرة من العمال اللذين كانوا في غالبيتهم من المشتغلين بالمقاهي، والباعة المتجولين، والنجارين، والحدوية، والخياطين، وسائقي السيارات، والكتبة العموميون، والموسيقيين، ووكلاء المحامين.

لكن هذا الارتفاع في الأسعار لم يكن نعمة كله. فقد بدأت تظهر في الأربعينيات مادة جديدة للتخدير تكونت من خلط أوراق نبات الحشيش المجففة بطباق السجائر وتدخينها.

عرف هذا النوع من السجائر المخلوطة بهذا الشكل باسم (البانجو)، وهو إسم مشتق من الكلمة الهندية (بهانج) المرادفة لكلمة الحشيش.

كان هذا النبات يزرع خفية وسط الحاصلات الأخرى ثم يجمع قبل تكون الزهر عندما يكون النبات صغيراً للغاية.

كذلك فقد شهدت الفترة ظهور عادة تدخين أوراق نبات (السيكران) من فصيلة (الأثرويين) والذي يحتوي على القلوي المسمي (هيو سايامين). ومفعول هذه القلويات هو تنشيط المراكز العليا للمخ سواء الخاصة بالإحساس أو الحركة أو الظواهر النفسية. ومظاهره الخارجية الإسراف في الكلام وعدم ترابط المعاني.

أما على المستوى العضوي فإنه يسبب عدم الاستقرار والهذيان، ويعقب هذا انحطاط وأعراض شللية في المراكز الحيوية بالنخاع تنتهي إلى نوم عميق يتحول إلى غيبوبة يمكن ان تنتهي بالوفاة.

ورغم كل هذه الظواهر غير المستحبة فإن الطبقات الفقيرة كانت تخلط هذا النبات مع الحشيش (على شكل المنزول) بغرض زيادة تأثير الحشيش في إطالة (التألف الجنسي)، ولأغراض التشجيع على ارتكاب الجريمة، أو للمداواة عن جهل. (٤٧)

ورغم انتهاء عصر البارونات مع قيام الحرب العالمية الثانية، فإن بقاياهم ظلت موجودة في البلاد ولكن بأعداد أقل :

الجريمة في مصر في النصف الأول من القرن العشرين

جدول (١٠-٦): بيان بجنسيات المتجربين في المواد المخدرة في الفترة ١٩٤٥-١٩٤٥ (٤٨)

المجموع	ارمني	امريكي	ايراني	فلسطيني	تركي	بلغاري	صيني	سوري	مصري	فرنسي	بريطاني	يوناني	يوغسلافي	كيفية الاشتغال في التجارة
٤٤	-	-	-	٥	-	-	-	١	٣١	-	-	٦	١	سنة ١٩٤٥
١٠٢	-	-	-	١٤	-	-	-	٣	٦٩	٥	٢	٦	-	١٩٤٤
١٠٦	-	-	-	١	-	-	١٠	٣	٦٨	-	٣	٢١	-	١٩٤٣
٧٨	-	-	-	٥	-	-	٥	١	٥٣	٦	٤	٤	-	١٩٤٢
٦٨	-	-	-	٢	٦	-	٥	-	٤٦	٣	٤	١	-	١٩٤١
٨٢	-	-	-	٢	-	-	١١	-	٦٤	-	-	٤	١	وسطاء كبار
٥٣	-	-	-	-	-	-	٥	-	٣٩	-	٦	٦	-	سنة ١٩٤٥
٨٢	-	-	-	-	-	-	٤	١	٧١	-	١	٥	-	١٩٤٤
١٢١	-	-	-	-	-	-	-	-	١٢٠	-	١	-	-	١٩٤٣
١٢١	-	-	-	-	-	-	-	-	١٣٨	-	-	٢	-	١٩٤٢
١٣٩٧	-	-	-	٢	١	-	-	-	١٣٩٧	١	-	-	-	١٩٤١
١٠٣٩	-	-	-	-	-	-	-	-	١٠٣٩	-	-	-	-	تجار صغار
٨٣٤	-	-	-	-	-	-	-	-	٨٣٤	-	-	-	-	سنة ١٩٤٥
١٢٣٨	-	-	-	-	-	-	-	-	١٢٣٨	-	-	-	-	١٩٤٤
١٢٠٧	-	-	-	-	-	-	-	-	١٢٠٧	-	-	-	-	١٩٤٣
١٣٩٧	-	-	-	-	-	-	-	-	١٣٩٧	-	-	-	-	١٩٤٢
٣٢٣	-	-	-	-	-	-	-	-	٣٢٣	-	-	-	-	١٩٤١
٢٠١	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٠١	-	-	-	-	وسطاء صغار
٢٦٢	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٦٢	-	-	-	-	سنة ١٩٤٥
٣٣١	-	-	-	-	-	-	-	-	٣٣١	-	-	-	-	١٩٤٤
٣١١	-	-	-	-	-	-	-	-	٣١١	-	-	-	-	١٩٤٣
٣١١	-	-	-	-	-	-	-	-	٣١١	-	-	-	-	١٩٤٢
٣١١	-	-	-	-	-	-	-	-	٣١١	-	-	-	-	١٩٤١
٧٧٧	-	-	-	٧	-	-	١١	١	١٣٥٧	-	-	١٠	٢	المجموع
١١٩١	-	-	-	٣١	-	-	٦	٣	١٣٥٧	٥	٨	٩	-	سنة ١٩٤٥
١١٩١	-	-	-	٣١	-	-	٦	٣	١٣٥٧	-	-	١٠	-	١٩٤٤
١١٩١	-	-	-	٣١	-	-	٦	٣	١٣٥٧	-	-	١٠	-	١٩٤٣
١١٩١	-	-	-	٣١	-	-	٦	٣	١٣٥٧	-	-	١٠	-	١٩٤٢
١١٩١	-	-	-	٣١	-	-	٦	٣	١٣٥٧	-	-	١٠	-	١٩٤١

ويكشف تحليل المضمون عن أكثر من حقيقة.

١- إن الأوروبيين لم يحققوا أي مراكز (كتجار أو وسطاء صغار) طوال الفترة التي غطاها الجدول.

٢- إن نشاط الأوروبيين قد أخذ في التناقص (كتجار ووسطاء كبار) وأن أصحاب النشاط الأكبر بينهم كانوا اليونانيين، وإن ذلك كان في عام ١٩٤٣.

٣- إن المصريون قد حققوا المراكز الأولى في تصنيفات الإتجار الأربعة (تجار كبار - وسطاء كبار - تجار صغار - وسطاء صغار)، كما أنهم انفردوا بنشاط التجار والوسطاء الصغار دون غيرهم من الجنسيات على مدي الفترة التي غطاها الجدول.

٤- أنه مع تحول نشاط التهريب عن المواني بعد قيام الحرب وانتقاله إلى سوريا ولبنان وفلسطين، ظهر الفلسطينيون كتجار كبار وتفوقوا على الأجانب في عام ١٩٤٤.

٥- إن نشاط الصينيين (كتجار كبار) بدأ يظهر من عام ١٩٤١ وحتى عام ١٩٤٤.

في تقاريره عن الأربعينيات المبكرة كان مدير مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة يحذر من أن نهاية الحرب يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع كميات المخدرات التي تصل إلى مصر.

وكان مبعث تحذيره هو أن مضبوطات الأفيون والحشيش قد زادت منذ عام ١٩٤٣ إلى ٤٠%، وأنه لا يفصل بين البلاد التي يجب أن يمر بها هذان المخدران لكي يصل إلى مصر في آخر الأمر إلا شريط من الصحراء عرضه مائة ميل. وأن نشاط التهريب عبر هذه الحدود قد تزايد بفضل ارتفاع أسعار المخدرات في مصر، وسهولة السيل المتواصل الذي يخترق الصحراء من السيارات الحربية من جميع الجنسيات. (٤٩)

ويبدو أن نبوءة مدير مكتب المخابرات قد تحققت. فقد بلغت الكميات التي ضبطت من المواد المخدرة في سنة ١٩٤٦ (٣١١٧ كيلو جرام) منها ١٥٤٧ كيلو جرام من الحشيش و ١٥٦٨ كيلو جرام من الأفيون - ولم يضبط أي كوكايين - أما الهيرويين فقد ضبط منه ٢١٦ جرام فقط، وكانت كمية المواد الأخرى ٧٩ كيلو جراماً.

في سنة ١٩٤٧ بلغت الكميات المضبوطة ٤٦٢٧ كيلو جراماً بزيادة قدرها ١٥١٠ كيلو جراماً. ويلاحظ أن كميات الحشيش المضبوطة في عام ١٩٤٧ كانت ٣١٨٨ كيلو جرام مقابل ١٥٤٧ كيلو جراماً في عام ١٩٤٦

١٥٤٧ كيلو جرام من الحشيش و ١٥٦٨ كيلو جرام من الأفيون - ولم يضبط أي كوكايين - أما الهيرويين فقد ضبط منه ٢١٦ جرام فقط، وكانت كمية المواد الأخرى ٧٩ كيلو جراماً.

في سنة ١٩٤٧ بلغت الكميات المضبوطة ٤٦٢٧ كيلو جراماً بزيادة قدرها ١٥١٠ كيلو جراماً. ويلاحظ ان كميات الحشيش المضبوطة في عام ١٩٤٧ كانت ٣١٨٨ كيلو جرام مقابل ١٥٤٧ كيلو جراماً في عام ١٩٤٦ بزيادة قدرها ١٦٤١ كيلو جراماً، أما ما ضبط من المخدرات البيضاء فقد بلغ كيلو جراماً ونصف من الهيرويين و كيلو جرامان وربع من الكوكايين، وتراجعت المواد الأخرى إلى حوالي ٥٠ كيلو جرام. كانت الصدارة لمخدر الحشيش. (٥٠)

والت كميات المخدرات ارتفاعها على مدى عامي ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ بشكل كبير.

جدول (٧-١٠): كميات المخدرات المضبوطة في السنوات ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ ، ١٩٤٩، (٥١)

السنة	حشيش		أفيون		كوكايين		هيرويين		الجملة		مواد أخرى	
	جرام	كيلو	جرام	كيلو	جرام	كيلو	جرام	كيلو	جرام	كيلو	جرام	كيلو
١٩٤٧	٥٨٧	٣١٨٨	٣٣٣	١٤٣٥	٢١٥	٢	٤٠١	١	٥٣٦	٤٦٢٧	٩٨٩	٤٩
١٩٤٨	٢١١	٤٢٥٥	٤١	٢١٥٧	٤٤٩	-	٢١	١	٧٢٢	٦٤١٣	٦٦١	٣٢
١٩٤٩	٨٤٤	١٠٠٤٤	٥٧	٣٠٧٣	٢٧٠	-	٩٧٢	٣	١٤٤	١٣١٢٢	٦٣٨	٣٢

ولا يحتاج الجدول الى تعليق، فقد ارتفعت كمية المخدرات في عام ١٩٤٩ إلى حوالي ثلاثة اضعاف الكمية في عام ١٩٤٧ (٢,٨٠ ضعفاً). أما الحشيش فقد ارتفع الى ثلاثة اضعاف الكمية في عام ١٩٤٧، وتضاعفت كمية الأفيون عن الكمية في عام ١٩٤٧.

وقد اختلفت أرقام إدارة مكافحة المخدرات في تقريرها لعام ١٩٥٢ عن الأرقام التي ذكرناها فيما يتعلق بالمضبوطات من المخدرات في سنتي ١٩٤٨ و ١٩٤٩. - والجدول الآتي يبين هذا الاختلاف

جدول (٨-١٠) : بيان بكميات المخدرات المضبوطة في اعوام ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ١٩٥١ ، ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ (٣١/١٩٥٣)

سنة ١٩٤٨				سنة ١٩٤٩				سنة ١٩٥٠				سنة ١٩٥١				سنة ١٩٥٢				النوع
ك	ج	س	ك	ج	س	ك	ج	س	ك	ج	س	ك	ج	س	ك	ج	س	ك	س	
-	٤٠٥	٣٥٠,٥	-	٣٦١	٥	-	٣٤٧	١٥	-	٣٤٧	١٥	-	٨	٨٠	-	-	-	-	-	كوكايين
-	٢٢٠	١٥	٤	١٨	٧٨	-	٦٣٦	٧٩	-	٦٣٦	٧٩	-	٤٠٢	١٩	-	٣١٥	٩٠	-	٩٠	هيرويين
٤٦٠,٥	٥٩٠	٥	٦١١٨	٤٢٠	٤٥	٣٦٨٠	٦١٧	٨٣,٥	١٤٠,٦	٠,٢٠	٠,٢٠	١٤٠,٦	٠,٢٠	٠,٢٠	٢٦٩٤	١٩٦	٨٤	١٩٦	٨٤	افيون
٩٦٥٥	٤٥٣	٧٥	١٤٩٨٣	٩٩	٣٦	١٧٧٣٤	٩١٩	٤٩,٥	١٣٥٠,٩	٩٩٧	٦٢,١	١١٩٥٣	٥١٧	٦٢,١	١١٩٥٣	٥١٧	٤١	١١٩٥٣	٥١٧	حشيش
-	١٨	٦٠	٤	٩٩١	-	-	٦٩	٧٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	منزول
٢٧	٤١٩	٤٦	١٨	١٠٤	٦٣	١٢	٢٨٧	٦٢,٥	٢٦	٣٣٨	٢٩	١٣	٩٠,٢	٢٩	١٣	٩٠,٢	٥٩	٩٠,٢	٥٩	مواد
١٤٢٨٩	١٠٧	٣٦,٥	٢١١٢٨	٩٩٥	٢٧	٢١٤٢٨	٨٧٨	٥٩,٥	١٤٩٤٢	٧٦٤	٩٢,٦	١٤٦٦١	٩٣٢	٩٢,٦	١٤٦٦١	٩٣٢	٧٤	٩٣٢	٧٤	الجملة

ومن الواضح أن أرقام إدارة مكافحة المخدرات كانت أعلى بكثير من أرقام إدارة الأمن العام. ومع أنني لا أجد تفسيراً لذلك، إلا أنني أميل إلى قبول احصاءات إدارة مكافحة المخدرات بحكم تخصص الأخيرة في هذا النوع من الجرائم، وإن كان هذا لا يمنع من تطابق الأرقام بحكم تبعية الإدارتين لوزارة الداخلية.

ما يلفت الإنتباه في الجدول السابق هو ذلك الإرتفاع الرهيب في كميات المضبوطات وخاصة مخدري الحشيش والأفيون. وقد فسرت إدارة مكافحة المخدرات ذلك الإرتفاع بأن مصر كانت سوقاً رائجة لمحصول القنب الهندي (الحشيش) الذي كان يزرع في (سوريا ولبنان).

وقد سجل عام ١٩٥٢ إنخفاضاً في كميات المخدرات المضبوطة عما كانت عليه في عام ١٩٥١. لكن مخدر الأفيون ارتفع في ذلك العام عن العام الذي سبقه (١٩٥١). وقد عزت إدارة مكافحة المخدرات ذلك الإرتفاع الى عدم القدرة على السيطرة على مناطق انتاج الأفيون البعيدة في الصين وتركيا.

كذلك فإن زراعة الحشيش والخشخاش ظلت قائمة، وقد ضبط خلال الفترة ١٩٤٨ - ١٩٥٢ ١١١ فدانا منزرعة خشخاشاً ، و ١٢٧ فدانا منزرعة حشيشاً. (٥٢)

ولعل أهم اسباب ازدياد كميات المخدرات المضبوطة خلال الفترة ١٩٤٨ - ١٩٥٢ هو تعدد طرق التهريب وزيادتها في هذه الفترة. فقد كانت هذه الطرق هي الطرق البرية عبر صحراء سيناء، والبحرية عن طريق البواخر او المراكب الى الموانئ المصرية او شاطئ البحر المتوسط والبحر الأحمر، والجوية باستخدام الطائرات.

وكانت حالة التهريب عن طريق البحر المتوسط أوسع نطاقاً عنها عبر الحدود الشرقية. ورغم تعذر استخدام الطريق الأخير بسبب العمليات الحربية التي أوجدتها معارك فلسطين (١٩٤٨) إلا ان بعض المهربين كانوا يستخدمون (طريق العقبة) كمنفذ رئيسي لتهريب المخدرات منه، ثم إلى بعض الدروب الواقعة في الجزء الجنوبي الغربي لمنطقة خليج السويس إلى الساحل الإفريقي للبحر الأحمر. وقد أثبتت الزيادة النسبية في كميات المخدرات المضبوطة عند تهريبها بحراً صحة الاستنتاج القائل بأن التهريب بحراً كان هو الوسيلة الأفضل خلال الفترة موضوع الدراسة. فقد بلغت جملة المضبوطات عبر البحر ٦٥٠ ج و ٢٧٥٨ ك في عام ١٩٥٢ في حين كانت في عام ١٩٥١ (٧٩٨ ج و ١٦٢٨ ك) بزيادة نسبتها ٩٣%.

وقد ظهر معامل جديد يفسر زيادة كميات المخدرات المضبوطة في الفترة ١٩٤٨ - ١٩٥٢، هو قيام دولة إسرائيل في الشرق. فقد بدأت إسرائيل منذ قيامها في عام ١٩٤٨ بدور هام في تهريب المخدرات إلى الأراضي المصرية خالقة بذلك منفذاً جديداً للتهريب.

في موسم ١٩٥٠ حاولت إسرائيل استتبات (القنب الهندي)، إلا أن زراعتها لم تنتج محصولاً يذكر لاختلاف مناخ وتربة تلك البلاد. كذلك فإن زارعي الحشيش هناك حاولوا جعل منتجاتهم من الحشيش صالحة للاستعمال عن طريق مزجها بكميات من الزيوت، فلم تستطع أن تجد نتيجة لذلك قبولاً لدى المتذوق المصري.

عند ذلك لجأت إسرائيل إلى جلب كميات هائلة من الحشيش والأفيون عن طريق المهربين اللبنانيين والسوريين والأردنيين لإدخالها إلى الأراضي المصرية بواسطة الفلسطينيين المدربين على تهريب المخدرات.

وهكذا بدأ يظهر عنصر جديد على ساحة المخدرات، يضاف إلى العناصر الأخرى. ولعل ضبط ٦٦ قضية بقطاع غزة خلال عام ١٩٥٢ بلغ عدد متهميها ٨٨ شخصاً، ووصلت جملة المضبوطات فيها إلى ٥٠ س و ٣٠٧ ج و ٨٣ ك من الحشيش والأفيون، لعل هذا كله كان أوضح دليل على دخول إسرائيل إلى حلبة تهريب المخدرات إلى مصر.

سوريا ولبنان تزرعان الحشيش، وإسرائيل تشتريه، والفلسطينيون يهربونه.

تركيا تزرع الأفيون الخام، ويهرب عبر الحدود السورية إلى مصر. الأجانب يزاولون نشاط التجارة المحرمة وبلغ عددهم خلال الفترة ١٩٤٨ - ١٩٥٢ (٢٨ - ١٤ - ١٧ - ١٥ - ٢٢) على التوالي. ولم يكن أمام مصر من وسيلة لاتقاء خطرهم سوى إبعادهم أو وضعهم في القوائم السوداء لاشتغالهم بتجارة المخدرات. (٥٤)

ويبدو أن عمليات المكافحة لم تكن تؤثر في رواج سوق المخدرات بدليل الارتفاع المتوالي لأسعارها. والجدول الآتي يبين شكل ذلك الارتفاع.

جدول (٩-١٠) : أسعار المواد المخدرة خلال الفترة ١٩٤٩ - ١٩٥٢ (٥٥)

نوع المادة المخدرة	سعر الجملة للكيلو				سعر القطاعي للكيلو			
	١٩٥٢	١٩٥١	١٩٥٠	١٩٤٩	١٩٥٢	١٩٥١	١٩٥٠	١٩٤٩
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
حشيش درجة أولى	- ١٥٠ ٢٠٠	- ١٢٠ ١٥٠	- ٨٠ ١٠٠	١٢٠	٤٠٠	٣٠٠	٢٠٠	٤٠٠
حشيش درجة ثانية	- ١٠٠ ١٢٠	- ٨٠ ١٠٠	- ٤٠ ٧٠	٧٠	٢٤٠	٢٠٠	١٠٠	٢١٠
حشيش درجة ثالثة	- ٦٠ ٨٠	- ٤٠ ٦٠	- ٢٠ ٣٠	٤٠	١٦٠	١٢٠	٨٠	١٢٠
أفيون	- ١٤٠ ١٦٠	- ٨٠ ١٤٠	- ١٠٠ ١٢٠	- ٨٠ ١٢٠	- ٤٠٠ ٥٠٠	- ٣٢٠ ٤٤٠	٤٠٠	٣٦٠
الكوكايين	١٠٠٠٠ - ١٣٠٠٠	٨٠٠٠ - ١٢٠٠٠	٦٠٠٠ - ١٠٠٠٠	٣٠٠٠ - ٥٠٠٠				
هيروين	٤٠٠٠٠ - ١٠٠٠٠	٢٠٠٠ - ٨٠٠٠	١٠٠٠ - ٤٠٠٠	- ٥٠٠ ١٠٠٠				
مورفين	٢٠٠٠ - ٤٠٠٠	١٠٠٠ - ٤٠٠٠	- ٥٠٠ ٢٠٠٠	- ٥٠٠ ١٠٠٠				

كان الأمر يحتاج للمضي قدما في الجهود المضنية للقضاء على المخدرات ومستورديها - الى تدخل للمشرع لإصدار قانون جديد للمخدرات تحتوي عقوباته على الرهبة والحزم، ويسبب تطبيقه القلق لبطشه، ويرسخ في ضمائر تجار المخدرات حقيقة أن المخدرات مغامرة خاسرة، وهو ما كان مفتقداً في القانون ٢١ لسنة ١٩٢٨.

ولم يستمر الانتظار طويلا، فقد صدر القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ الذي جعل عقوبة الاتجار في المخدرات هي الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة من ٣٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ جنيه، كما جعل عقوبة الإحراز والحيازة بقصد

التعاطي أو الاستعمال الشخصي السجن مدة لا تقل عن ستة أشهر والغرامة من ٥٠٠ إلى ٣٠٠٠ جنيه. (٥٦)

وباعتبار جريمة المخدرات (جناية) في مجال التصنيف العقابي تكون هذه القضية قد دخلت مرحلة جديدة تخرج عن النطاق الزمني لهذه الدراسة.

هوامش الفصل العاشر

- (١) راجع في هذا المقام Foucault, Michel (The History of Sexuality) Vol.I-New York (1978).
- Henrique, Ferdinand (Prostitution and Society) 3 vol.(1961-1968)
Leixcon Universal Encyclopedia-Vol.5-pp., 344-345.
- (٢) سعد المغربي (سيكولوجية تعاطي الأفيون ومشتقاته) - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة - ١٩٨٦ - ص ٩.
- (٣) إبراهيم نافع (كارثة الإدمان) - مركز الأهرام للترجمة والنشر - القاهرة - ١٩٨٩ - ص ٣١.
- (٤) مجلة الأمن العام - العدد ١٦ - يناير ١٩٦٢ (الغيوبة من موانع المسؤولية في الشريعة الإسلامية) - للمقدم أحمد فتحي بهنسي.
- (٥) (كارثة الإدمان) - مرجع سبق ذكره ١٨.
- (٦) المملكة المصرية - مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة - التقرير السنوي عن سنة ١٩٤٣ - القاهرة - طبع بالمطبعة الأميرية ببولاق - ١٩٤٤.
- (٧) كارثة الإدمان - مرجع سبق ذكره - ص ٣٠ - ٣٣.
- (٨) فيليب يوسف جلاد (قاموس الإدارة والقضاء) المجلد ٢ - الطبعة ٣ - مطبعة دار الكتب المصرية - ٢٠٠٣ - ص ٤٢٢.
- (٩) نفسه - ص ٤٢٢.
- (١٠) نفسه - ص ٤٢٣.
- (١١) Egypt No.1 (1905) Reports by His Majesty's Agent and Consul-General on the finances, Administration, and Conditions of Egypt and the Soudan in 1904-Op.Cit.,
(١٢) كارثة الإدمان - مرجع سبق ذكره - ص ٣٣.
- (١٣) Egypt No.1 (1908) Reports by his Majesty's Agent and Consul-General on the finances, Administration, and Conditions of Egypt and the Soudan in 1907.
- (١٤) كارثة الإدمان - مرجع سبق ذكره - ص ٣٣.
- (١٥) Ronald Seth (Russell Pasha)-William Kimber-London-1979- p.,179.
- (١٦) سعد المغربي (سيكولوجية تعاطي الأفيون ومشتقاته) - مرجع سبق ذكره - ص ١٥.
- (١٧) أنور العمروسي (المخدرات - آثارها - جرائمها - عقوباتها) - مكتبة الخانجي - القاهرة - د.ت - ص ٤٧.
- (١٨) يطلق مصطلح المخدرات السوداء على مخدري الحشيش والأفيون تمييزاً لهما عن المخدرات البيضاء كالهرويين والكوكايين والمورفين.

- المصدر نفسه - ص ٤٣.

(١٩) يطلق اسم الكوكايين الخام على جميع المتحصلات المستخرجة من أوراق الكوكا والتي يمكن استعمالها بطريق مباشر أو غير مباشر في تحضير الكوكايين. ويزرع نبات الكوكا هذا في الهند وجاوة وسيلان والهند الغربية وأمريكا الجنوبية. ويبلغ ارتفاع شجرته ٢ - ٢ ١/٢ متر، وأوراقها خضراء رفيعة بيضاوية، وتحتوي على جزء إلى جزئين في المائة من الكوكايين. ويعد الكوكايين من المخدرات المنشطة بعكس الأفيون والحشيش اللذان يعدان من المخدرات المثبطة - وهذا المخدر عبارة عن مسحوق أبيض اللون هش الملمس، ويتم تعاطيه بطريق الشم أو الحقن أو مضغ أوراق نباته.

أما (الهيرويين) فهو أحد مشتقات (المورفين) الذي هو المركب الأساسي (للأفيون الخام)، وتتراوح نسبته من ٦% إلى ٧% من وزنه، وهو يستخلص مباشرة من (نبات الخشخاش) Poppy flower بعد إجراء بعض العمليات الكيميائية البسيطة. يضاف إلى الهيرويين بعض المواد الأخرى الفعالة مثل الكينين والكافيين لزيادة تأثيره المنعش على متعاطيه. ويتم تعاطي الهيرويين إما بالحقن في الوريد أو تحت الجلد، أو عن طريق الاستنشاق. ويؤدي الانقطاع عن تعاطي أي من هذه المخدرات (الإنسحاب) إلى ظهور أعراض تماثل الانقطاع عن تناول الأفيون والمورفين كالقلق والتوتر والخوف وعدم الاستقرار والعصبية والانقباض وحدة المزاج. هذا بعد فترة ٨ - ١٠ ساعات. تبدأ بعد ذلك الأعراض الفسيولوجية في الظهور في شكل تقلصات وخلجات مؤلمة بالعضلات والأطراف، وإفراز دمي وأنفي شديد، وإسهال وقئ وعرق غزير وارتفاع في درجة الحرارة وفقدان للشهية وإحساس بالبرد والقشعريرة والأرق وزيادة إفراز البول - ويعقب ذلك تدهور جثماني يمكن أن يؤدي إلى نتائج صحية خطيرة.

- المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان (المخدرات) - الطبعة الثانية - القاهرة ١٩٩٩ - ص ٩-١٠.

- سيكولوجية تعاطي الأفيون ومشتقاته - مرجع سبق ذكره - مواضع متفرقة.

- Egyptian service, 1902-1946-Op.Cit.,-pp.,222-231.

- الحكومة المصرية - مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة - التقرير السنوي عن سنة ١٩٣٠ - المطبعة الأميرية بالقاهرة - سنة ١٩٣١ (خطبة مدير مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة في مؤتمر الأفيون الاستثنائي السنوي الثالث عشر لعصبة الأمم بجنيف في يناير ١٩٣٠).

(٢٠) ومع هذا فقد كانت أقصى عقوبة للإتجار بصفة غير مشروعة في المواد المخدرة لغاية شهر أبريل سنة ١٩٢٥ هي جنيه مصري غرامة وسبعة أيام حبس.

- التقرير السنوي لمكتب المخابرات العام للمواد المخدرة ١٩٣٠ - مرجع سبق ذكره. وقد حددت بعض المصادر مناطق (شارع سوق العصر) و (الزهار) و (الترجمان) و (شركس) وهي أحياء من دائرة قسم بولاق باعتبارها المركز الرئيسي لتصريف المخدرات البيضاء في ذلك الوقت.

- محمد فتحي عيد (كارثة المخدرات في مصر والعالم) - نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة - الطبعة الثانية - ١٩٩٥ - ص ١٢٥.

(٢١) وزارة الداخلية (نظام البوليس والإدارة) - القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ بوضع نظام للإتجار بالمخدرات واستعمالها - المطبعة الأميرية ببولاق - القاهرة - ١٩٣٦.

- Egyptian Service-Op.Cit., 224 - 225.

(٢٢) Ronald Seth (Russell Pasha) Op.Cit., pp., 179-181.

(٢٣) نجوي عانوس (شخصية العمدة في المسرح المصري - غير معروف جهة النشر - القاهرة - ١٩٨٩ - ص ٤٢ - ٤٦).

(٢٤) معلومات (إمام حسن) وهو إسم مستعار لمدمن مخدرات في منطقة الحسين بالقاهرة - ١٩٩٧/٣/١٧.

(٢٥) تقرير مكتب المخابرات العام للمواد المحددة السنوي - ١٩٣٠ - مرجع سبق ذكره.

(٢٦) الأهرام - ١٩٤٩/٩/١٥ (مؤامرة دولية لإنتاج المخدرات وتهريبها) لتوماس رسل باشا.

- الأهرام - ١٩٤٩/٩/٨ (لولا الإمتيازات الأجنبية لما تفاقم خطر المخدرات في مصر) لتوماس رسل باشا.

(٢٧) نظام البوليس والإدارة - مرجع سبق ذكره - المرسوم بقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٢٨

(٢٨) استعرت هذا المصطلح من كتاب توماس رسل باشا - Egyptian Service 1902-1946.

(٢٩) قاموس الإدارة والقضاء - ج ٢ - مرجع سبق ذكره - ص ٤٢٢.

(٣٠) المصدر نفسه - ص ٤٢٤.

(٣١) تقرير مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة لسنة ١٩٣٠ - مرجع سبق ذكره.

(٣٢) المصدر نفسه.

(٣٣) نفسه.

(٣٤) نفسه.

(٣٥) نفسه.

(٣٦) يقصد بمصطلح (المواد الأخرى) في الجداول (الشيكولاته المخلوطة بالحشيش - مخلوط من الكوكايين أو الهيرويين مع بعض السلفات - المورفين).

- المملكة المصرية - مكتب المخابرات العامة للمواد المخدرة - التقرير السنوي عن سنة ١٩٣٢ - المطبعة الأميرية بالقاهرة - ١٩٣٣.

(٣٧) نفسه.

- (٣٨) وزارة الداخلية - ادارة عموم الامن العام - تقرير عن حالة الامن العام في القطر المصري عن المدة من سنة ١٩٣٠ إلى سنة ١٩٣٧ - المطبعة الأميرية ببولاق - القاهرة ١٩٣٩.
- (٣٩) نفسه.
- (٤٠) الحكومة الملكية المصرية - وثائق مؤتمر إلغاء الإمتيازات - مونثرو ١٢/٤-٨/٥ ١٩٣٧ - المطبعة الأميرية ببولاق - القاهرة - ١٩٣٧.
- (٤١) وزارة الداخلية - ادارة عموم الأمن العام - تقرير عن حالة الامن العام بالمملكة المصرية عام ١٩٣٨ - المطبعة الأميرية - ببولاق - القاهرة - ١٩٣٩.
- (٤٢) نفسه.
- (٤٣) نفسه.
- (٤٤) المملكة المصرية - مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة - التقرير السنوي عن سنة ١٩٤٢ - المطبعة الأميرية ببولاق - القاهرة - ١٩٤٣.
- (٤٥) نفسه.
- (٤٦) وزارة الداخلية - تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنة ١٩٤٣ - المطبعة الأميرية بالقاهرة - ١٩٤٥.
- (٤٧) تقرير مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة عن سنة ١٩٤٢.
- (٤٨) المملكة المصرية - مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة - التقرير السنوي عن سنة ١٩٤٥ - المطبعة الأميرية بالقاهرة - ١٩٤٦.
- (٤٩) المملكة المصرية - مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة - التقرير السنوي عن سنة ١٩٤٤ - المطبعة الأميرية بالقاهرة - ١٩٤٥.
- (٥٠) وزارة الداخلية - تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنة ١٩٤٧ - المطبعة الأميرية بالقاهرة - ١٩٤٩.
- (٥١) وزارة الداخلية - تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنتي ١٩٤٨ و ١٩٤٩ - المطبعة الأميرية بالقاهرة - ١٩٥٠.
- (٥٢) جمهورية مصر - ادارة مكافحة المخدرات - التقرير السنوي عن سنة ١٩٥٢ - المطبعة الأميرية - القاهرة - ١٩٥٤.
- (٥٣) المصدر نفسه.
- (٥٤) نفسه.
- (٥٥) نفسه.
- (٥٦) مجلة الأمن العام - العدد ١١ - أكتوبر ١٩٦٠ (ما الذي حققة قانون المخدرات الجديد) للعقيد عبدالفتاح الطرانيسي.

الفصل الحادي عشر

البغاء

البغاء هو أقدم مهنة في التاريخ، ومن أكثر المهن انتشاراً في العالم، فلا يخلو بلد من البلاد من محترفاتهن ومن وجود حي أو أحياء خاصة تقتصر على المشتغلات به فقط.

والبغاء اصطلاحاً يعني (بيع خدمات جنسية). على أن هذا لا يعني اقتصار المهنة على النساء، فهناك أيضاً البغي الذكر. وقد سميت المشتغلات بهذا النوع من النشاط بأسماء مختلفة على مر العصور. فكن يسمين بصاحبات الرايات الحمر، الزواني (جمع ركيك للزانية)، والخواطي (جمع خاطئة)، العاهرات، المومسات، الشراميط، الفواحشية، البغايا، الداعرات، المقطورات. لكن مصطلح العاهرات والمومسات أصبح أكثر شيوعاً في القرنين التاسع عشر والعشرين، كما أن مصطلحي العايقة والبادرونة أصبحا لقباً لمديرة المنزل المدار للدعارة - وهي مومس سابقة بطبيعة الحال. كذلك فقد اختصت المومسات من الأجانب بلقب (شلخته) وهو تأنيث عربي لكلمة (شلخت) الألمانية Schlecht وتعني رديء. وقد استخدم مصطلح أحبة (أصلها قحبة) للإشارة إلى هذا النوع من النساء، وهو من الكلمات البذيئة التي استخدمها الناس في الشارع المصري الآن للإساءة إلى الآخرين (ابن ال.....) (١)

والبغاء نشاط مدني تختص به المدينة دون القرية. صحيح أن البغاء موجود في كل بلاد القطر، لكنه يقتصر على (البنادر) من محافظات البلاد، وهذه (البنادر) سواء أكانت عواصم الأقاليم أو حواضر المراكز ليست من القري أو الريف في شيء.

وقد اختصت المومسات بمواقع معينة في بلاد القطر. وخلال الفترة موضوع الدراسة كانت أماكن نشاطهن في حدود ما يسمى علمياً (بمناطق الإباحة)، وهي أماكن معينة لا يتجاوزنها. ولعل بعض قرارات أو قوانين الحكومة المبكرة فيما يختص بهذا النشاط كان حظر تواجد المومسات في أماكن (الأحرار) أي الشريفات وضرورة إقامتهن في أماكن محددة، وإلزام المومسات بالخضوع للكشف الطبي لمنع انتشار الأمراض السرية، وضرورة قيد النساء (المشتغلات بصناعة الفواحش) في سجلات البوليس. (٢)

كان هذا هو كل ما لدى الحكومة أو سلطات الشرطة تجاه نشاط البغاء في مصر في الربع الأخير من القرن التاسع عشر.

وكان هذا يعنى أن البغاء لم يكن يقع تحت طائلة العقاب وبالتالي فهو ليس جريمة عملاً بالمبدأ القانوني (لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص). كذلك فإن هذا كان يعنى الترخيص بممارسة البغاء. (٣)

فقط فإن اتجاه الحكومة الرسمي كأن هو المحافظة على الحياء العام ومحاربة ما يخدمه (يوجد كثير من الحريمات البغاة مارة بطرق وشوارع المحروسة (أي القاهرة) بحالات غير مرضية خارجة عن حد الأدب وشنيعة المنظر للعموم وهذا مخالف لنظام الضبط والربط فمثل هؤلاء يتأكد عليهن بأن يكون مسيرهن بالطرق والشوارع بغاية الأدب والتستر ومن تقع منهن مخالفة التنبيهات تضبط وترسل للضبطية (أي مقر الشرطة) لإجراء ما يلزم معها). (٤)

ومع مقدم القرن العشرين ظل موقف الحكومة من (البغاء) كما هو (الإباحة). فقط فإن مزيداً من اللوائح صدرت لتنظيم ذلك النشاط. فقد نظمت (لائحة بيوت العاهرات) الصادرة في عام ١٩٠٥ شئون العمل في هذا النشاط، فعرفت (بيت العاهرات)، و(المحلات المعدة لارتكاب الفاحشة) و(البيوت السرية). وحددت اللائحة أخطاط (أي أماكن) معينة لفتح بيوت العاهرات يعينها لذلك خاصة المحافظ أو المدير... (٥)، كما حددت الشروط المطلوبة للترخيص بفتح (بيوت العاهرات).

وفي شأن المومسات فقد اشترطت اللائحة حصول (كل مومسة تكون موجودة في بيت للعاهرات) على رخصة (اورنيك نمرة ١١) تصدرها سلطات البوليس وتجدد سنوياً، وإخضاع (كل مومسة تكون موجودة في بيت العاهرات للكشف الطبي عليها مرة كل اسبوع بمعرفة الطبيب المنوط بمكتب الكشف). (٦)

وقد ظلت هذه اللائحة هي المعمول بها حتي عام ١٩٤٩ تاريخ إلغاء البغاء العلني في مصر.

من هذا يتبين ان نشاط الدعارة لم يكن يشكل جريمة ما في مصر على مدي النصف الأول من القرن العشرين، ألهم إلا فيما يتعلق بمخالفة اللوائح وما تتضمنه من شروط كالتخلف عن الكشف الطبي وما إلى ذلك من الشروط.

وحتي عندما صدر الأمر العسكري رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٩ بإغلاق بيوت العاهرات فإنه لم يتعرض لممارسة المومس لنشاط الدعارة، لكنه اختص بالعقاب كل من (فتح) أو (أدار) أو (ساهم) أو (عاون) في إدارة وتشغيل بيت الدعارة فقط.

ولم يتعرض الأمر للمومسات إلا إذا كن مصابات بأحد الأمراض التناسلية المعدية، فعاقبن الأمر (بالحبس من ٣ - ٥ سنوات وبغرامة قدرها ١٠٠ جنيه).

ومع هذا فقد كان هناك تفكير خلال الفترة موضوع الدراسة في إلغاء البغاء. ففي عام ١٩٣٢ صدر قرار من مجلس الوزراء بتشكيل لجنة لفحص مسألة إلغاء البغاء كحرفة منظمة.

وفي عام ١٩٤٢ صدر أمر عسكري (بإغلاق بيوت العاهرات) في البلاد ما عدا عواصم المديريات والمحافظات (أي المدن) بما فيها مدينة القاهرة.

وفي عام ١٩٤٣ صدر أمر عسكري آخر بإعطاء المديرين والمحافظين الحق في إغلاق بيوت العاهرات في عواصم المديريات والمحافظات التي كانت مستثناة من الإغلاق في الأمر العسكري الصادر في عام ١٩٤٢.

ويثير أمر استبعاد (المومسات) من العقاب في اللوائح الصادرة حتي منتصف القرن التساؤل حول الفلسفة التشريعية نحو البغاء في ذلك الوقت. كان النظام المعمول به حتي عام ١٩٤٩ هو مجرد (التنظيم) لحرفة معينة هي (البغاء)، فهو نظام للترخيص بإدارة بعض بيوت الدعارة والترخيص للقاطنات فيها بممارسة البغاء مع إلزامهن دون بقية البغايا بالرضوخ للكشف الطبي. وبكلمات أخرى كان هو التصريح الرسمي بالبغاء المنظم.

وعندي أن هذا المسلك من جانب الحكومة كان صدي لما كانت عليه سياسات الدول الأخرى في القرن التاسع عشر من الإتجاه لتنظيم البغاء لأسباب صحية واجتماعية.

لكن هذا المذهب (تنظيم البغاء) ما لبث ان تعرض في نهاية القرن نفسه لثورة عندما تبين أن اسباب التنظيم لم تحقق أهدافها في الوقاية من الأمراض السرية Venereal diseases (وهي أسباب صحية)، وكذلك لم تحقق أهدافها الاجتماعية بسبب ما يتضمنه (التنظيم) من مساس بمبادئ المساواة بين الرجل والمرأة، واعتبار المرأة شيئاً من أشياء الإدارة، والتحكم في النساء لتجريدن من سمات الإنسانية وجعلن أدوات أو أشياء في أيدي الرجال.

والذي أعتقد أن المشرع المصري لم يفكر في (عقاب المومس) في العقود التالية لعام ١٩٠٥، مجارة لما كان يجري في المحافل الدولية من حوارات تقتصر على التنظيم أو عدم التنظيم فقط.

فلما بدأت الدول في الاستجابة لثورات الرأي العام في بلادها ضد (السبغاء المنظم) بإصدار القوانين التي تحرمه، كان الرأي العام في مصر يتجه نحو هذا المطلب، وكان ذلك في العقد الثالث من القرن العشرين. لذلك فإن الحكومة أصدرت استجابة لهذا المطلب الشعبي - ذلك القرار المتضمن البحث في مسألة إلغاء البغاء من خلال لجنة فنية وقانونية شكلت لهذا الغرض.

ومع هذا فإن هذه الدعوة أثارت قضية أخرى تتعلق بجوهر ما تناقشه هذه السطور (العقاب)، فالتفكير في إلغاء البغاء أزال مع قيامه الحواجز التي كانت تعترض (العقاب) على البغاء ذاته، أو تسهيله أو استغلاله أو التحريض عليه.

ودون الدخول في وجهات النظر المختلفة المتعلقة بالعقاب، فقد كانت في مجملها تدعو إلى عدم تحميل المرأة كل المسؤولية في جريمة البغاء على اعتبار أن بغاء المومس هو حرية شخصية تتبع من حق الإنسان وحرية في جسده، وأنه إذا استقر الأمر على فرض العقاب على المرأة فإنه ينبغي تبعاً لقواعد المساواة بين الجنسين مساواة شريكها الرجل أيضاً (مسئولية الرجال في العقاب على البغاء). كذلك فقد نادت هذه الآراء بتحميل الرجل مسؤولية احترام المرأة للبغاء بالنظر لكونه هو الذي يحرضها أو يغريها أو يتخذها وسيلة لارتزاقه. لذلك فإن الاتجاه العالمي كان يذهب نحو عقاب (القوا دين) دون المرأة.

ولا يمكن فهم مسألة سكوت القانون المصري على عقاب المومس على مدى نصف قرن إلا على الخلفية التي شرحتها السطور السابقة، وإلا فلماذا لم يصدر أي قانون على مدى النصف الأول من القرن العشرين يعاقب المومس على ممارسة البغاء ؟

لقد كانت لائحة مكتب التفتيش على النسوة العاهرات الصادرة في عام ١٨٨٥ تلزم محترفات البغاء بتسجيل أسمائهن في البوليس، وكان العقاب وقتئذ هو لمخالفة الشرط المذكور وليس لممارسة البغاء .. فلو مارست المومس البغاء ملتزمة بشروط التسجيل فلا عقاب.

وعلى هذا المنوال سارت (لائحة بيوت العاهرات) الصادرة في ١٥/١٨٩٦، وكذلك لائحة (بيوت العاهرات) الثانية الصادرة في ١١/١٦/١٩٠٥

ولقد كان من الممكن تطبيق قانون التشرد (٢٤ لسنة ١٩٢٣ و ٩٨ لسنة ١٩٤٥) على المومسات. فقد نصت المادة الأولى في كل منهما على أنه (يعد متشرداً طبقاً لأحكام هذا المرسوم بقانون من لم تكن له وسيلة مشروعة

للتعيش ... ولا يعتبر من المسائل المشروعة للعيش تعاطي أعمال وألعاب القمار والشعوذة والعرافة وما يماثلها).

لكن محكمة النقض قضت رغم ذلك بأن (التشرد معناه القعود عن العمل والانصراف عن أسباب السعي الجائر لاكتساب الرزق. وهذا المعنى لا يتحقق بالنسبة للإناث لأنهن، ولو كن كبيرات صحيحات الأبدان، لسن مطالبات بالتكسب والسعي إذ أن نفقتهن تلزم بعولتهن أو ذوي قرابتهن وإذا كانت إباحة المرأة نفسها لمن يطلبها أمراً لا يمكن عده حرفة أو صناعة أو وسيلة ارتزاق، بل هي مجرد استعانة من جانب الأنثى الفاسدة الخلق بوضعها الطبيعي على إرضاء ميلها إلى الراحة والتبطل واستمرارها الكسل بالتعلق باذيال رجل أو رجال إبتغاء المال، فهي صورة منكرة من صور اعتماد المرأة في معاشها على سواها، إلا أنها فعل ليس معاقباً عليه لذاته ولا باعتباره قعوداً عن العمل والسعي، ولذلك فلا يمكن بسببه وحده أخذ المرأة التي تسقط باحكام التشرد).^(٧)

وقلت في السطور السابقة ان القرار العسكري رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٩ لم يجرم (البغاء) في حد ذاته، لكنه ألغى البغاء العلني عندما قرر إلغاء بيوت البغاء.

ولا أستطيع القول أن إلغاء البغاء المنظم في سنة ١٩٤٩ قد أقام (البغاء السري) أو أوجد (البيوت السرية) فذلك امر كان يجري منذ زمن طويل، وكانت البيوت السرية تعمل الى جوار البيوت العلنية. وما كان مرجع هذا إلا للأساليب غير الإنسانية التي كان تطبيق اللوائح الخاصة بالبغاء يجري وفقاً لها، والتي نفرت المومسات من العمل بها وجعلتهن يمارسن نشاطهن الكريه في ظل نظام سري لا يخضعن فيه لتلك الأساليب.^(٨)

ولم يكن قرار الحكومة بإلغاء البغاء العلني في عام ١٩٤٩ صادر عن انفعال بقضية البغاء ذاتها بقدر ما كان محاولة تجمل سياسية من جانب حكومة إبراهيم عبد الهادي (ديسمبر ١٩٤٨ - يوليو ١٩٤٩) لمواجهة سلسلة الهزائم الخارجية والداخلية التي منيت بها، ولتحسين صورتها امام الشعب الذي كان قد فاض به الكيل.

ونستطيع ان نقرر بدرجة كبيرة من اليقين أن مصر لم تكن تملك سياسة جادة تجاه التعامل مع قضية البغاء بصفة عامة، وتجريمه بصفة خاصة.

وعندما اتجهت في النهاية الى اعتبار (ممارسة البغاء) جريمة بمقتضى القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ كانت قد تأخرت طويلاً عن مواجهة هذه الكارثة الأخلاقية المروعة.

ومع هذا فإن القانون المشار اليه جاء غير شاف لغيل وغير محقق لغاية، فقد جاءت مواده ضعيفة بالمقارنة بجسامة القضية.

فقد نصت المادة التاسعة من القانون المذكور على أنه (يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد عن ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسة وعشرين جنيهاً ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من اعتاد ممارسة الفجور أو الدعارة).

ويتضح من نص المادة أن عقوبة الحبس في اعتياد البغاء كانت تخيرية للمحكمة وهو ما يضعف من الأثر الرادع للعقوبة.

كان ما سبق هو محاولة لتفسير الفلسفة التشريعية أو السياسية العقابية في مجال (عقاب المومس) واعتبار (البغاء) جريمة يعاقب عليها القانون، وهو ما تحقق بصدر القانون الأول المؤتم لهذا السلوك في عام ١٩٥١.

وكنت قد أشرت في السطور السابقة الى ان القانون المؤتم هذا قد جاء غير شاف لغيل ولا باعث على الرهبة التي تؤدي إلى الإحجام عن ارتكاب الفعل المؤتم.

فقد أثبتت الدراسات المتخصصة ان البغايا يعتبرن (الغرامات) التي توقع عليهن نوع من (مخاطر المهنة)، وأنهن أثناء ممارستهن مهنتهن يدبرن قيمة هذه الغرامة بحسبان تعرضهن لدفعها فيما لو حكم عليهن، كما اثبتت هذه الدراسات ان البغايا يحتفظن بمبالغ معينة لدي اصحاب المنازل التي يعملن بها أو لدي القوادين الذين يعتمدن عليهن في ممارسة مهنتهن بقصد دفع ما تقضي به المحاكم من غرامات في القضايا التي يتهمن فيها، ومؤدي هذا عدم جدوي الحكم بالغرامة كعقوبة على البغاء.

وتتسحب نفس النتيجة على عقوبة الحبس فيما لو حكم بها، فهي لا تتضمن سوى الحبس لمدد بسيطة وغير كافية لتقويم البغايا. بل ان العكس هو الذي يحدث، فالسجن مكان للتعارف بين البغايا والقوادات، ويعدن الى العمل في شكل شبكة أكثر قدرة على مواجهة مخاطر العقاب في المرات التالية. (٩)

ويتفق ما فات مع ما أبداه الإتحاد الدولي لإلغاء البغاء المنظم بجنيف (La Federation Abolitionniste Internationale) في شأن هذا القانون. فقد اعترض على ما جاء بالمادة التاسعة منه من معاقبة البغايا اللاتي اعتبرهن (ضحايا البغاء).

ذلك إنه إذا كان المقابل لمساوئ تخفيف العقوبة هو إطالة مدة الحبس، فإن الأمر ينتج عنه أمران :

١- أن البغي هي أول من يصدق عليها انها ضحية المجتمع عندما يقال أنها لا يجوز ان تتحمل بقسوة ذنب ما انتهت اليه.

٢- ان زيادة العقوبة تؤدي إلى اختفاء البغايا من الطرقات، ليس لإقلاعهن عن مهنتهن، ولكن لأنهن سيكن أكثر حذراً في المستقبل بفضل حيل القوادين اللذين سيزيدون السيطرة عليهن والتحكم فيهن. (١٠)

وعلى هذه الخلفية فإن أي محاولة لإصدار قانون او لائحة بشأن تنظيم البغاء او تحريمه او تأثيمه لم تتجح على الإطلاق. وهذا الرأي يصدق على الوقت الذي أكتب فيه هذه الدراسة (٢٠٠٤).

ولنبداً (بمناطق الإباحة). كان المفهوم أن حيا الأزبكية وباب الشعرية هما منطقتي البغاء بالقاهرة، وأن حي (كوم بكير) كان منطقة البغاء في الإسكندرية، وأن مدينتي طنطا والمحلة الكبرى كانتا تضمان أماكن للبغاء غير محددة، وكذلك كان الأمر في الزقازيق ومنيا القمح وبلبيس والإبراهيمية. وفي الصعيد كانت هناك بؤر للبغاء في اسيوط وملوي. صحيح أنه لم تكن هناك مناطق محددة في اقاليم مصر لسكني المومسات كما كان الحال في القاهرة والإسكندرية، لكن المديرون والمحافظون كانوا هم الذين يملكون صلاحيات تحديد أماكن ممارسة هاته المومسات لنشاطهن بالتطبيق لنصوص لائحة بيوت العاهرات الصادرة في ١٩٠٥/١١/١٦ (نقطة المومسات).

لكن البغاء كان يشبه في تمدده تأثير الحجر الذي يلقيه المرء في الماء فيحدث دوائر تتسع وتتسع وتتسع. فمن الأزبكية وباب الشعرية ومنطقتي (وش البركة) و(الوسعة) امتد النشاط الى حارة معروف وعششها، الى ما يجاور قسم شرطة الجامع الأحمر فبولاق، وعند قنطرة فم الخليج بالقصر العيني.

وهكذا فإنه بعدما كانت مناطق الإباحة حتي عام ١٩٢٦ هي بعض المناطق في الأزبكية (درب المبلات والشوارع المتفرعة منه - درب طياب والعطوف المتفرعة منه كعطفة السوق وعطفة شلبي وعطفة غالي وعطفة حنا وعطفة نخلة) وباب الشعرية، انتشر النشاط الى مناطق في بولاق والوايلي والسيدة زينب والخليفة والعباسية.

وفي دراسة أجريت عام ١٩٥٧ - وهو تاريخ ليس بعيداً عن الفترة موضوع الدراسة - اتضح أن مناطق شبرا ومصر الجديدة والوايلي والدرب الأحمر والسيدة زينب وعابدين والظاهر وبولاق وباب الشعرية والموسكي وروض الفرج والزيتون والجمالية والساحل وقصر النيل والمطرية كانت تضم بؤر نشاط للبغياء إلى جانب الأزبكية. (١١)

ورغم أنني لم استطع تحديد الإنتشار الجغرافي لنشاط المومسات في الأقاليم، إلا أنه يمكن القول بوجود انتشار جغرافي لهن على خلفية تزايد أعدادهن في التعداد السكاني لعام ١٩٢٧ وما بعده من السنوات. (١٢)

ثم نأتي إلى (عامل الأعداد) في إطار الحديث عن تنظيم أو تحريم

البغياء

ففي هذا المقام يجب ان نعترف بأن وجود نوعين من البغياء أثناء الفترة موضوع الدراسة (بغاء مرخص به) و (بغاء سري) يعني صعوبة الحصول على تعداد للبغياء يمكن معه رصد حركة وحجم هذا النشاط. ومهما فعل المرء في هذا المقام فإنه لن يصل إلى نتيجة حقيقية.

ورغم ان تقارير مصلحة الصحة العمومية حتى سنة ١٩٣٥ ومن بعدها وزارة الصحة كانت تقدم أعداداً بالعهات كل عام، إلا أن هذا لم يكن كافياً على الإطلاق، فالمومسات السريات لم يكن يخضعن لأي إحصاء لأنهن يعملن سراً ولا تعرف أي ارقام عنهن إلا إذا ضبطن إعمالاً للمواد ٢٧٠ و ٢٧١ من قانون العقوبات ولائحة بيوت العاهرات الصادرة في ١١/١٦/١٩٠٥. كذلك فقد كانت هناك مومسات اجنبيات خلال الفترة موضوع الدراسة يتمتعن بالحقوق المنصوص عليها في (الإمتيازات الاجنبية)، وبالتالي فإن معرفة اعدادهن الحقيقية كان صعباً للغاية. وفوق هذا فإن المشكلة المتمثلة في نكوص الدولة عن (تأثيم ممارسة البغياء) حتى عام ١٩٥١ افرغت تقارير الأمن العام الصادرة عن إدارة عموم الأمن العام من أي معلومات عن البغياء وأعداد المومسات، وأن تأخير انشاء مكتب رئيسي لحماية الآداب العامة حتى ١٩٤٠/٥/٣٠ ساهم أيضاً في ضبابية المعلومات عن أعداد المومسات في مصر، كما أن إلغاء البغياء في عام ١٩٤٩ اوقف التسجيل للمومسات المرخص لهن.

ومع هذا فقد توفر الدكتور/ فخري ميخائيل فرج في سنة ١٩٢٤ على حصر اعداد البغياء في مصر في الفترة ١٩١٧ - ١٩٢٠، وخلص الى ان أعدادهن كانت كالآتي :

جدول (١-١١) : جدول بأعداد المومسات المصريات في الفترة ١٩١٧ - ١٩٢٠ (١٣)

السنة	العدد
١٩١٧	٥٥٧٥
١٩١٨	٥٤٢٢
١٩١٩	٥٦٧٩
١٩٢٠	٤٩٠٧

ويتضح من هذا الجدول تناقص أعداد المومسات (المسجلات في دفاتر مصلحة الصحة العمومية) باستثناء عام ١٩١٩ فقد زاد العدد عن العام الذي قبله بـ (٢٥٧).

وأعود فأقول أن من الصعب التعويل على هذه الأرقام أو دلالاتها لتقرير ازدياد نشاط البغاء أو انحساره، فنقص أعداد المومسات المسجلات لا يعني بالضرورة تراجع النشاط، وإنما يمكن أن يعزي إلى هروب المومسات المسجلات من قيود التسجيل والترخيص التي كانت تلزمهن بالخضوع للكشف الطبي الأسبوعي، والخضوع للعلاج المطول الذي كانت تستلزمه الأمراض السرية حتي يتم الشفاء في ذلك الوقت، وما يترتب على ذلك من انقطاع الرزق، بنتيجة مؤداها لجوئهن إلى العمل سراً وعدم التسجيل في دفاتر الترخيص. (١٤)

وعلى خلفية ما شرحته السطور السابقة يمكن فهم الأرقام التي أوردها (محمد فريد جنيدي) عن أعداد المومسات في عامي ١٩٢٧ و ١٩٣١ (٣٢١٠ - ٤٠٥٥ على التوالي). (١٥)

وقد ذكر (تقرير لجنة بحث موضوع البغاء المرخص به بالقطر المصري) أن عدد اللذين اتموا العلاج من الأمراض الزهرية في سنة ١٩٣٤ كان (٣٩٥٩٧) بينما كان عدد من انقطعوا قبل أن يتموا العلاج (٣٠٦٧٦) كان عدد الإناث منهم (١٥١٥٤). (١٦)

ومن الثابت أن الرقم الخاص بالذين انقطعوا عن العلاج يخص المومسات المسجلات كمرخص لهن بممارسة البغاء ثم فضلن الإنقطاع عن التسجيل والعمل كمومسات سريات. وهو رقم يشير إلى أن أعداد المشتغلات بالبغاء كان كبيراً إذا عرفنا أن تعداد السكان في القطر المصري وفقاً لتعداد سنة ١٩٢٧ كان (١٤,٢١٧,٨٦٤). (١٧)

فإذا عرفنا ان عدد المومسات المقيمة أسماؤهن بالسجلات على مدى الفترة ١٩٣٠ - ١٩٣٤ كان (٤١٥٧ - ٤٢٩٣ - ٤١١٠ - ٣٦٤٠ - ٣٦٣٢ على التوالي) لتبين لنا أن نشاط البغاء في مصر كان في تزايد في ثلاثينات القرن على الأقل.^(١٨)

وفيما يتعلق بنشاط المومسات السريات، فإن الجدول الآتي يقدم أعداد اللاتي ضبطن منهن (في القاهرة وحدها) في الفترة ١٩٣٠ - ١٩٣٤. وبمقارنة هذه الأعداد بأعداد المومسات المرخص لهن بممارسة النشاط نستطيع ان نعرف حجم النشاط السري للمومسات في ثلاثينات القرن.

جدول (٢-١١): بيان بعدد المومسات المقيمة اسمهن بالسجلات الحكومية وعدد المومسات غير المقيديات اللاتي ضبطن بالقاهرة في الفترة ١٩٣٠ - ١٩٣٤.^(١٩)

السنة	عدد النساء المقيديات في السجلات	عدد النساء غير المقيديات
١٩٣٠	٤١٥٧	١٥١٦
١٩٣١	٤٢٩٣	١٦٠١
١٩٣٢	٤١١٠	٢٦٢٣
١٩٣٣	٣٦٤٠	٢٣٣٤
١٩٣٤	٣٦٣٢	٢٧١٧

ورغم التقارب الشديد لأعداد المومسات السريات من أعداد المومسات المرخص لهن بممارسة البغاء، إلا أن هذا لا يقدم الصورة الحقيقية للنشاط، فهذه النسوة غير المقيديات هن فقط من أوقعهن حظهن في أيدي سلطات الضبط، بمعنى ان من لم يقعن لم يشملهن الإحصاء.

ويسهم جدول عن إصابات الأمراض التناسلية في سنة ١٩٣٧ في مصر في تقديم اضافة جديدة حول حجم النشاط بنوعيه. والتقرير وإن كان قد اقتصر على أعداد المومسات من النوعين في ستة بلاد - بما في ذلك القاهرة والاسكندرية - إلا أن الأعداد في النوعين تتقارب وتزيد أحياناً على الأعداد الكلية الواردة في الجدول (٢-١١) : الخاص بالسنوات ١٩٣٠ - ١٩٣٤، مما يعني ان الإحصاء كان يمكن ان يصل إلى أعداد أكثر لو أنه شمل كل بلاد القطر.

جدول (٣-١١): جدول إصابات الأمراض التناسلية سنة ١٩٣٧ (٢٠)

الجهة	عدد المومسات المرخص لهن بممارسة البغاء	عدد النسوة المضبوطات بالمنازل السرية
الزقازيق	٦٥٢	١٠٨
طنطا	٢٧٣	١٩٦
المنيا	٣٩٩	١٣٤
قنا	٤٢٩	٢
الاسكندرية	٦٦٣	-
القاهرة	١١١٩	٢٨٩٣
المجموع	٣٥٣٥	٣٣٣٣

ونأتى الى تقارير (بوليس الآداب) الذي بدأ يمارس نشاطه في البلاد في عام ١٩٣٨.

كان في مصر عام ١٩٣٨ ما يقرب من (٩٣٠) منزلاً مرخصاً فيه بالبغاء تعمل فيها ٣٣٨٠ مومساً كان نصيب القاهرة وحدها منهن ٧٣٤. كان عدد البغايا غير المرخصات وفقاً لإحصائيات بوليس القاهرة (٦٠٠٠) يمارسن نشاطهن حول منطقة البغاء المرخص به في القاهرة (وش البركة والوسعة) من حي الأزبكية.

وكان يعيش في كنف هذا العدد من المومسات المرخصات والسريات أعداد تقدر بالمئات من الرجال المتطفلين على كسب المومسات من الدعارة. مع بدأ حركة مناهضة البغاء المنظم - والتي حددها المختصون بعام ١٩٣٩ وما بعده - بدأت هذه الجموع من المشتغلين بالبغاء وما يرتبط به من أنشطة يتحولون الى المنازل السرية.

وقد واكب هذا تدفق غزير للجيش الأجنبية على مصر بسبب الحرب (١٩٣٩ - ١٩٤٥) التي اضطربت فيها الأخلاق وتهاون خلالها الكثيرون في أعراضهم وحرمااتهم ابتغاء المال.

بلغ عدد الكباريات في مدينة القاهرة وحدها اثناء فترة الحرب (٤٨) محلاً تعج بعشرات الألوف من جنود القوات المتحالفة، ومئات الفتيات المصريات اللاتي اخترن العمل في هذا النشاط الممقوت.

وتبين احصاءات بوليس الآداب في الفترة ١٩٣٩ - ١٩٤٥ أن هذا الجهاز قد أغلق في القاهرة وحدها (١٢٠٧) منزلاً كان يعمل بها ٣٢١٢ امرأة من المومسات السريات، ويلاحظ أننا لم نذكر شيئاً عن البغاء المرخص.

وفي مجال نشاط محترفات البغاء لاصطياد الرجال في الطرق العامة قدم للقضاء (٢٨٦٢٦) مومساً، و (١٨٨١) وسيطاً بين الرجال والعاهرات (قوادين) و (٢٨٩) رجلاً أو امرأة يتعرضون لإفساد أخلاق القصر من الذكور والإناث، و (٧٥٠) بلطجياً يمارسون الجرائم المرتبطة بنشاط البغاء (بلطجية) وهي التسلط على المومسات والإستيلاء على كسبهن من الدعارة، إلى جانب ١٧٦٧ صبياً يتاجرون في اعراضهم (مأبونين).

وقياساً على ذلك كان نشاط البغاء وما يرتبط به في الإسكندرية وبورسعيد وباقي المدن الكبرى.

وقد قدر أحد المتخصصين في جرائم البغاء متوسط ما يقدم من قضايا منازل الدعارة إلى القضاء ١٧٠ قضية سنوياً، ومتوسط ما يضبط في هذه المنازل من المومسات سنوياً (٣٦٠)، ومتوسط ما يقدم للقضاء من المومسات المحترفات اللاتي يتصيدن الرجال في الشوارع (٣٦٠٠) امرأة، ومن يسهلون الدعارة (وسطاء) من الرجال والنساء (٢٢٠) سنوياً. (٢١)

وقد اخترت سنوات عشوائية من سنوات الأربعينيات من القرن العشرين أضيفها إلى السطور السابقة لتوضيح صورة مجتمع الفساد في مصر وتطوره.

جدول (١١-٤): بيان اعمال بوليس حماية الآداب في المحافظات والأقاليم في سنوات عشوائية من أربعينيات القرن العشرين (سنة ١٩٤٢-١٩٤٣) (٢٢)

الجهة	منازل مدارة للدعارة السرية		نساء يحرضن على الفسق	بلطجية	قوادون	مصابات بأمراض سرية من المضبوطات
	عدد المنازل	عدد النسوة				
القاهرة	٤٠	٧٧	٨٢٧	٣٢	١٦٩	١٦٦
الإسكندرية	٤١	٩٤	١٠٦٨	١٢	٢٨	٨٦٤
دمياط	١	٤	٤	—	—	٤
القنال	٧	١٣	١٢٦	٢	٥	٣٠
السويس	٤	٥	٥٨	—	—	—
الوجه البحري كله	٨	١٩	٣٠١	٥٨	١٧	١٢٢
الوجه القبلي كله	٥٤	١٠٤	٣٢٥	٧	٩	٢٠٤
المجموع الكلي	١٥٥	٣١٦	٢٧٠٩	١١١	٢٢٨	١٣٩٠

جدول (١١-٥): بيان اعمال بوليس حماية الآداب في المحافظات والأقاليم في سنوات عشوائية من أربعينيات القرن العشرين (سنة ١٩٤٨) (٢٣)

الجهة	منازل مدارة للدعارة السرية		نساء يحرضن على الفسق	بلطجية	قوادون	مصابات بأمراض سرية من المضبوطات
	عدد المنازل	عدد النسوة				
القاهرة	٨٨	٢٣١	٧٤٣	٥٧	٢٤٠	—
الإسكندرية	٢٤	١٨	١٢٩٩	١	٥	١٢٢١
دمياط	—	—	—	—	—	٢
القنال	—	—	٨٦	٢	٢	٣
السويس	٥	١٧	٨٦	٤	١	٤٤
الوجه البحري كله	١١	٥٨	٤١٦	١٧	٢٢	١٧٨
الوجه القبلي كله	١٠	٣١	١٢٢	٦	٣	٨٧
المجموع الكلي	١٣٨	٣٥٥	٢٧٥٢	٨٧	٢٧٣	١٥٣٥

ويلاحظ من المقارنة انه وإن كان قد نقص عدد المنازل المدارة للدعارة السرية فى عام ١٩٤٨ عن تلك التي كان تدار فى العام القضائي ١٩٤٢ - ١٩٤٣، إلا أن عدد النساء المضبوطات فى عام ١٩٤٨ زاد عن عددهن فى عام ١٩٤٢-١٩٤٣ بـ (٣٩)، كما زاد أيضاً عدد المومسات اللاتي ضبطن يحرضن على الفسق فى عام ١٩٤٨ عن مثيله فى العام ١٩٤٢ - ١٩٤٣ بـ (٨٤٣)، وزاد عدد القوادين فى عام ١٩٤٨ عن مثيله فى العام ١٩٤٢-١٩٤٣ بـ (٤٥) قواد، كما زاد عدد النسوة المصابات بأمراض سرية فى عام ١٩٤٨ عن مثيله فى العام ١٩٤٢-١٩٤٣ بـ (١٤٥) مصابة.

ويفهم من هذه الإحصائيات أن مد نشاط البغاء لم يتراجع، بل كان فى تزايد متواتر.

ويكشف إحصائي عامي ١٩٥٠ و ١٩٥١ عن الحجم الذي بلغه نشاط البغاء. ويلاحظ أن عام ١٩٥١ كان هو العام الذي أصبح البغاء فيه مؤثماً بالقانون ٦٨ لسنة ١٩٥١.

مصر النهضة

جدول (٦-١١) : بيان أعمال بوليس حماية الآداب في المحافظات والأقاليم خلال عامي ١٩٥٠ و ١٩٥١ قضائية - سنة ١٩٥٠ (٢٤)

الجهة	منازل مدارة للدعارة السرية		نساء يحرضن على الفسق	بلطجية	قوادون
	عدد المنازل	عدد النساء			
القاهرة	١٨٧	٣٥١	٥٩٣	٧٢	١٥١
الاسكندرية	١٢	٣٦	١٠٢٣	١	١
دمياط	-	-	-	-	-
القنال	٧	٢٠	٨٧	٦	-
السويس	٦	١٦	٣٢	-	-
الوجه البحري كله	٨	٢٠	١٣٥	٥	٢
الوجه القبلي كله	٤	١٦	٣٩	-	٣
المجموع الكلي	٢٢٤	٤٦٥	١٩٠٩	٨٤	١٥٧
سنة ١٩٥١					
القاهرة	٧٨	١٦٨	٤٣١	٢٨	٤٧
الاسكندرية	٣٠	٦٥	١٠٩١	٢	٩
دمياط	-	-	-	-	-
القنال	٣	٦	٨٧	-	-
السويس	٦	١٤	٢٨	-	-
الوجه البحري كله	٨	٤١	١٣٣	٣	١
الوجه القبلي كله	٢٢	٣٨	٩٨	٧	٤
المجموع الكلي	١٤٧	٣٣٢	١٨٦٨	٤٠	٦١

ويمكن إجمال حركة البغاء على مدى الفترة ١٩٣٩-١٩٥١ في الجدول الآتي
جدول (٧-١١) : حركة البغاء في مصر خلال الفترة ١٩٣٩ - ١٩٥١ (٢٥)

السنة	منازل تدار للدعارة	مومسات ضبطن في المنازل المدارة للدعارة السرية	نساء يحرضن على الفسق	قوادون
المتوسط السنوي للمدة ١٩٣٩ - ١٩٤٥	١٧٠	٣٦٠	٣٦٠٠	٢٢٠
١٩٤٢ - ١٩٤٣	١٥٥	٣١٦	٢٧٠٩	٢٢٨
١٩٤٨	١٣٨	٣٥٥	٢٧٥٢	٢٧٣
١٩٥٠	٢٢٤	٤٦٥	١٩٠٩	١٥٧
١٩٥١	١٤٧	٣٣٢	١٨٦٨	٦١

ويلاحظ أن التفاوت في الأعداد طفيف وخاصة فيما يخص أعداد المنازل التي كانت تدار للدعارة السرية، والنساء اللاتي ضبطن في تلك المنازل، باستثناء عام ١٩٥٠ الذي كان عددهن فيه كبيراً عن السنوات السابقة والسنة اللاحقة بشكل ملحوظ.

ويخلص مما سبق أن حركة البغاء في مصر لم تتأثر كثيراً باللوائح والقوانين التي نظمت البغاء أو التي حرمتها، وهو ما يعني صحة ما قال به البعض أن إلغاء البغاء أو ضبطه صعب التطبيق، وأن قضية البغاء قضية اجتماعية واقتصادية ونفسية.^(٢٦)

لم يكن نشاط البغاء في مصر قاصراً على المومسات المصريات، بل شاركتهن فيه أجنبيات من جنسيات مختلفة على مدي الفترة موضوع الدراسة، وكانت أعدادهن تتراوح بين ارتفاع وانخفاض تبعاً للتطورات السياسية التي تؤثر في ظروف إقامة الأجانب.

ويمكن رصد نشاط الأجانب في مجال البغاء منذ بداياته فيما جاء بالمادة (١٣) من (قانون إجراءات وتخصصات مأموري ضبطيات الأثمان) في سنة ١٨٨٠ من (أنه يوجد ببعض شوارع المحروسة مثل شارع كلوت وشارع محمد علي وغيرها من الشوارع العمومية بعض حريمات موسوية وعيسوية جاعلات لهن دكاكين للإقامة بها ويتردد عليهن حريمات وأولاد خاليين عذار غير مستقيمين الأحوال ورجال لفعل الأمور الغير مرضية فهؤلاء يلزم عزالهن من تلك الدكاكين بمعرفة مأموري ضبطيات الأثمان إن كانوا من رعايا الحكومة لمنع ما هم متخذينه من المفاصد المخلة بنظام الضبط والربط ومن يوجد منهم من رعايا الدول المتحابة يصير إخبار الضبطية عنه لتجري ما يلزم بشأنه).^(٢٧)

ويؤكد النص وجود أجنبيات يمارسن نشاطاً مخالفاً للأداب في حوانيت بمنطقة (كلوت) التي يقصد بها (شارع كلوت بك) وهو الشارع الذي كانت تستقر منه مناطق البغاء المرخص في القاهرة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين.

وليس معني ذلك أن عام ١٨٨٠ كان هو بداية النشاط الأجنبي في البغاء، فلابد أنه كان قائماً قبل ذلك، وما تسجيل (قانون إجراءات وتخصصات مأموري ضبطيات الأثمان) لأمر هاته النسوة في المادة الثالثة عشرة إلا تسجيل لأمر كان حادثاً قبل ذلك، مما يعني أن نشاط البغاء الأجنبي كان قائماً في مصر قبل عام ١٨٨٠م.

ومن المرجح أن هذا النشاط كان قاصراً على القاهرة والإسكندرية ومدن القنال، فهذا أقرب للمنطق.

في القاهرة كانت منطقة (وش البركة) وشارع كلوت بك والمنطقة التي تصل حتي بداية شارع الموسكي، تشكل الحي الأوروبي بفنادقها وقنصلياتها في بواكير القرن التاسع عشر. كان الزوار الأجانب القادمين من الإسكندرية ينزلون في ميناء بولاق ثم يركبون ويمرون عبر الحدائق حتي يصلوا الى (فندق شبرد) والفنادق الأخرى في منطقة الازبكية - وفيما بعد فقدت (وش البركة) شخصيتها المحترمة وأصبحت حي الدعارة الأوروبي.

في العقد الثاني من القرن العشرين كانت (وش البركة) زائدة Excrescence من حي (الوسعة)، وكانت منطقة إياحة للنشاط البغائي (a tolerated prostitute quarter)، كان يقطن وش البركة وقتئذ نساء أوروبيات من كل الأجناس والأعراف فيما عدا البريطانيات اللاتي لم تكن قنصلياتهن تسمح لهن بمباشرة نشاط البغاء المرخص. كانت نساء هذه المنطقة من مومسات الدرجة الثالثة اللاتي لم تعدن تصلحن للعمل في (مرسيليا)، ومن ثم يمكن ان يجدن مجالا للعمل في اسواق الدعارة في (بومباي) و(الشرق الأقصى)، لكنهن كن مع هذا أوروبيات لم ينحدرن بعد الى ذلك المستوي الهابط لمومسات الغرفة الواحدة في (الوسعة) التي كانت المنطقة الخاصة بنشاط المومسات المحليات من الدرجة الدنيا.

وكانت مومسات (وش البركة) يخضعن شأن جاراتهن (الوسعة) لسيطرة قواديهن الأجانب Bullies الذين كانوا يتمتعون بالحصانة ضد القوانين المصرية - هم ومن يحمونهم من المومسات الأوروبيات - بفضل الإمتيازات الأجنبية. (٢٨)

ولقد كانت إشارتي الى القوادين الأجانب European Souteneur في منطقة (وش البركة) وهي المدخل للحديث عن مصادر الإمداد بالمومسات الأوروبيات إلى مصر.

لقد أوضحت السطور السابقة أن مومسات (مرسيليا) اللاتي استنفذن صلاحيتهن هناك كن يجدن فرصهن للعمل في مصر وبلاد الشرق.

كان المصدر الآخر هو هؤلاء القوادين الأجانب اللذين كانوا يسيطرون على تجارة (وش البركة). فقد كان هؤلاء على اتصال منتظم ومنظم بقياداتهم في الكثير من مواني ومدن أوروبا. ويحكي (توماس رسل) في هذا المقام قصة اليهودي الباسارابي (نسبة إلى بسارابيا Bessarabia في بلغاريا (موريتز شبيجل) Mortiz Spiegel الذي وجد مقتولا في منزله بوش البركة في أحد ايام عام ١٩٢٦، وكيف انه كان مسجلا في سجلات بوليس القاهرة بضلوعه في تجارة الرقيق الأبيض White Slave Traffic وقصة القبض على قاتله وشريكة في تجارة الرقيق الأبيض (سندنيكو)

Sindnicow الشهير (بيانكو) في (المكسيك) التي هرب إليها بعد ارتكابه للجريمة. (٢٩)

وتفيد تقارير المعتمدين البريطانيين خلال العقد الأول والثاني من القرن العشرين بتزايد حركة تجارة الرقيق الأبيض بين أوروبا ومصر عن طريق ميناء الإسكندرية.

ففي سنة ١٩٠٤ تم ضبط ١٧ فتاة لدي إنزالهن إلى ميناء الإسكندرية وتم نفي ٣٩ قواداً.

وفي سنة ١٩٠٩ ضبط ١٢٠٠ فتاة من صغيرات السن لدي إنزالهن إلى ميناء الإسكندرية، وتبين تورط ٤٠ شخصاً أغلبهم من الرعايا الأجانب في هذه الحادثة.

وفي سنة ١٩١٢ ضبط ١٢٩٢ فتاة من صغيرات السن لدي إنزالهن إلى ميناء الإسكندرية وكانت جنسيات الفتيات كالتالي :

٨٧٥	مسيحيات ويهوديات عثمانيات.
٧٥	تركيات مسلمات.
٣٤٢	أوروبيات.

كما تم إنقاذ ١٨٨ أخريات قبل تشغيلهن في البغاء، وضبط ٨١ تاجر رقيق نفي منهم ٢١.

وفي سنة ١٩١٣ تم ضبط ٨٤٣ فتاة لدي إنزالهن إلى ميناء الإسكندرية كان منهن ١١٣ أوروبيات، ٦٨٤ مسيحيات ويهوديات عثمانيات، ٤٠ مسلمة تركية، كما تم إنقاذ ٩٥ فتاة قبل تشغيلهن في نشاط البغاء، وتم القبض على ٧٤ تاجراً من تجار الرقيق الأبيض نفي منهم ٢١.

أما في سنة ١٩١٣ فقد قبض على ٧٤ تاجراً وتم نفي ٥٢ منهم. (٣٠) وبحسبة بسيطة فإن تجارة الرقيق الأبيض في الفترة ١٩٠٤ - ١٩١٣ شملت (٣٦٣٥) فتاة و ٢٣٤ تاجراً وقواداً.

وقد أثبت تقرير (لجنة الخبراء الخصوصية التابعة لعصبة الأمم عن الإتجار بالنساء الراشدات والقاصرات) والصادر في عام ١٩٢٧، عن وجود شبكة ضخمة لتجارة الرقيق الأبيض من أوروبا إلى مصر عبر الموانئ المصرية (الإسكندرية - بورسعيد). وكشف التقرير عن قدوم نساء فرنسيات إلى مصر لاحتفاف البغاء عن طريق بواخر شركات ملاحية معينة وبمساعدة بحارة هذه البواخر اللذين يخفون هاتهن النسوة في عنابر الفحم. وتحديث التقرير عن اعتراف مسئول السلطة الإدارية في القنال بأن رجاله قبضوا في عام ١٩٢٧ على خمس نساء في بورسعيد بينما كن يحاولن النزول إلى البر قادمات من مرسيليا. وأكد التقرير على حقيقة وجود (تنظيم)

لجلب النساء إلى مصر من أوروبا لممارسة البغاء، وأن لهذا التنظيم مساعدين في مصر يأتون وقت وصول البواخر للمساعدة في انزال الرقيق الأبيض إلى البر، وأن ميناء الاسكندرية كان هو الميناء المفضل لعصابات الإتجار بالنساء لرسو البواخر على الرصيف مباشرة وليس في وسط القنال كما هو الحال في ميناء بورسعيد الذي كان يستخدم أيضاً لاستقبال النساء القادمات إلى مصر للعمل. وتبين من التقرير أن موسم الشتاء هو الأكثر رواجاً للنساء والفتيات اللاتي كان لهن خبرة في العمل في نشاط البغاء في أوروبا. كما تبين أن طريقاً ثالثاً كان يستخدم لجلب النساء هو (بيروت) ثم القدوم إلى مصر براً.

وعن معدل توريد النساء قال أحد محترفي هذه التجارة في التحقيق الذي أجرته لجنة خبراء عصبة الأمم المشار إليها في السطور السابقة، أنه يجلب من فرنسا ثماني فتيات كل سنة فيبيعهن لصاحبات المنازل التي تدار للبغاء بسعر ٥٠ جنيه للواحدة، كما أن بعض القوادين كانوا يشترون هاته النسوة لحسابهم.

وقال آخر ممن شملهم التحقيق أن قدوم النساء إلى مصر كان متواصلاً، وأنه أتى في بداية الموسم بثمانية عشرة أجنبية كطلب القوادين، وكن كلهن قاصرات تتراوح سنهن بين ١٨ - ١٩ سنة. وقد تبين من التقرير أن تجارة الرقيق الأبيض في مصر كانت تنتعش مع ارتفاع سعر القطع (الكامبيو) للبضائع والمحاصيل التصديرية، وكان يزداد معها الإقبال على طلب المومسات، وكان المصريون والزوار الأجانب ينفقون مبالغ ضخمة على هذا النوع من التجارة، وكان اصحاب المواقير والكرخانات^(٣١) يدفعون ما بين ٥٠ - ١٠٠ جنيه للحصول على امرأة أو فتاة أجنبية.

وقد حدد تقرير عصبة الأمم أن جنسيات الأجنيات اللاتي كن يستقدمن إلى مصر كانت تتراوح ما بين اليونانية والفرنسية والإيطالية.

كما أن (رسل) ذكر أن منطقة (وش البركة) وهي حي البغاء الأوروبي في القاهرة كانت تضم نساء أوروبيات من كل السلالات والأعراق (European women of all breeds and races)، لكنه عاد وذكر أن معظم هاته النسوة كن من مستوي الدرجة الثالثة اللاتي لفظتهن مرسيليا، أي أن أغلب المومسات الأوروبية كن فرنسيات.

وذكرت تقارير المعتمدين البريطانيين في العقدين الأول والثاني من القرن أن جنسيات الفتيات اللاتي كن يأتين إلى مصر للعمل كمومسات كانت (مسيحيات ويهوديات عثمانيات) و (تركيات مسلمات ، وأوروبيات).^(٣٢)

ولم تتعرض تقارير بوليس مدينة القاهرة لتحديد جنسيات المومسات الأجنبية بل كانت تشير اليهن بعبارة غامضة (عدد النساء من جنسيات مختلفة) اللاتي ضبطن بالشوارع لتحريض المارة على الفسق^(٣٣)، لكن تقارير حكمدارية بوليس القنال كانت أكثر دقة في هذا المقام، فقد حدد تقرير سنة ١٩٣٦ جنسيات المومسات الأجنبية بسوريات وفرنسيات وفلسطينيات ويونانيات وتركيات وإيطاليات ورومانيات ودانماركيات وروسيات. وكان تقرير سنة ١٩٣٥ قد ذكر (الإسرائيليات) واستبدل كلمة (الشاميات) بكلمة (السوريات والفلسطينيات)، كما ورد فيه ذكر (للنمساويات) ولم يذكر (الروسيات).^(٣٤)

وتكشف الجداول التالية حجم نشاط البغاء الأوروبي في مصر على مدى الفترة ١٩١٦ - ١٩٤٤، والتطورات التي أصابت نشاطه العلني والسري بالسلب أو الإيجاب. وأبدأ بالنشاط العلني أو المرخص به.

جدول (٨-١١): اعداد المومسات الأوروبيات المقيدات في الدفاتر خلال الفترة ١٩١٦ - ١٩٤٤^(٣٥)

السنة	عدد المومسات المسجلات	عدد من حذفت أسماءهن	الباقى منهن في آخر السنة	الوافدات الجدد خلال السنة
١٩١٦	٦٥٩	٢٣٤	٤٢٥	
١٩١٧	٥١٩	١٥٦	٣٦٣	
١٩١٨	٤٤٠	٤٨٠	٣٩٢	
١٩١٩	٤٣٧	٩٠	٣٤٧	
١٩٢٠	٣٩٣	١٢٦	٢٦٧	
١٩٢١	٣٢٦	٧٢	٢٥٤	٥٩
١٩٢٢	٣٠٨	١٠٥	٢٠٣	٥٤
١٩٢٣	٢٨٣	٥١	٢٣٢	٨٠
١٩٢٤	٤٣٤	١٤٧	٢٨٧	٢٠٢
١٩٢٥	٤٧٥	١٣٩	٣٣٦	١٨٨
١٩٢٦	٣٩٢	١٢٦	٢٦٦	٥٦
١٩٢٧	٣٣٠	١١٤	٢١٦	٦٤
١٩٢٨	١٩٩	٦٠	٢١٩	٨٠
١٩٢٩	٢١٩	٣٤	٢٢٨	٤٣
١٩٣٠	٢٣٣	٥٨	٢١٢	٣٧
١٩٣١	١٩٩	٦٨	١٨٠	٤٩
١٩٣٢	١٨٣	٨٤	١٦٤	٦٥

السنة	عدد المومسات المسجلات	عدد من حذفت أسماؤهن	الباقى منهن في آخر السنة	الوافدات الجدد خلال السنة
١٩٣٣	١٦٠	٥٣	١٤٠	٣٣
١٩٣٤	١٣٦	٤١	١٣٥	٢٢
١٩٣٥	١١٨	٤٢	٩٧	٢٠
١٩٣٦	١١٩	٢٨	١١٠	١٩
١٩٣٧	٩٠	٢٩	٨٦	٢٥
١٩٣٨	٨٦	٣٩	٦٥	٧
١٩٣٩	٦٥	١٣	٥٢	-
١٩٤٠	٥٢	٤	٤٨	-
١٩٤١	٦١	١١	٥٧	٧
١٩٤٢	٥٤	٧	٥١	١٠
١٩٤٣	٣٣	-	٣٣	-
١٩٤٤	٤٧	٢	٤٥	-

ويقدم الجدول السابق أكثر من دلالة في مجال نشاط المومسات الأوروبيات في مصر :

أ- أن الحرب العظمى ١٩١٤ - ١٩١٨ ثم ثورة ١٩١٩ واضطراب الأحوال السياسية عطلت حركة التزويد بمومسات من الخارج.

ب- إن نشاط تجارة الرقيق اخذ يتضح مع عام ١٩٢١ واتخذ شكلاً متزايداً ليصل إلى رقم غير مسبوق في تاريخ النشاط الأوروبي لتجارة الرقيق في مصر (٢٠٢).

ج- إن نشاط هذه التجارة بدأ يتراجع في العشرينيات المتأخرة. وهو وإن كان واضحاً، إلا أن حركة التزويد بدماء جديدة كانت مستمرة رغم انخفاض اعداد الوافدات الجدد.

د- ان تأثير توقيع معاهدة ١٩٣٦ وبداية انحسار الإمتيازات الأجنبية بعد توقيع اتفاقية (مونثرو) لإلغاء الامتيازات الاجنبية كان شديداً على حركة وحجم البغاء الاوروبي على مختلف التصنيفات، فأعداد المومسات المرخص لهن اخذ في الانخفاض مع حلول عام ١٩٣٧، كذلك انخفض عدد المتبقيات منهن في السوق تدريجياً، كما أن اعداد الوافدات الجدد انخفض.

هـ- تسببت الحرب العالمية الثانية في خفوت حركة البغاء الاوروبي المرخص به بشكل كبير، وجفت منابع التوريد فلم يعد هناك وافدات جدد في سنوات ١٩٣٩ - ١٩٤٠ - ١٩٤٣ - ١٩٤٤. ومع هذا فإن حركة البغاء السري لم تتأثر بشكل لافت، مع الاعتراف بأن قيود البغاء المرخص به لم تكن تسري على الأوروبيات من المومسات بفضل الامتيازات الاجنبية التي كانت تحصنهن ضد الضبط والكشف الطبي في المشافي المصرية (الحوض المرصود على سبيل المثال) إلا بعد ١٥ أكتوبر ١٩٣٧ عندما أصبحن يخضعن للكشف الطبي أسوة بالمومسات المصريات تطبيقاً لاتفاقية (مونترو) الموقعة في مايو سنة ١٩٣٧. والجدول الآتي يبين شكل وحجم حركة البغاء السري بين المومسات الاجنبيات.

جدول (٩-١١): بيان أعداد النسوة الاوروبيات اللاتي ضبطن يمارسن تحريض المارة على الفسق في الفترة ١٩٢٦-١٩٤٦ (٣٦)

السنة	العدد	السنة	العدد	السنة	العدد
١٩٢٦	١٨٨٤	١٩٣٣	٣١٨٣	١٩٤٠	٤٩٥٩
١٩٢٧	٢٠٤٦	١٩٣٤	٢٩٣٣	١٩٤١	٢٩٤٧
١٩٢٨	٢٨٧٥	١٩٣٥	٣٠٤٠	١٩٤٢	٤٢٢٥
١٩٢٩	١٧٢٣	١٩٣٤	٣٧٤٠	١٩٤٣	٦٢٤٥
١٩٣٠	١٦٨٥	١٩٣٧	٣٨٤١	١٩٤٤	٣٥٧٩
١٩٣١	١٥٨٦	١٩٣٨	٤٨٣٤	١٩٤٥	١٧١٠
١٩٣٢	٢١٠٣	١٩٣٩	٤٧٠١	١٩٤٦	١٣٧٤

ويمكن أن يعزي أمر التزايد الهائل في أعداد هاته النسوة من المومسات الاوروبيات في مجال البغاء السري إلى انهن فضلن العمل خارج وصاية القوادين الأجانب اللذين كانوا يسيطرون على منطقة البغاء المصرح لهن بالعمل بها (وش البركة) - ويسومونهن العذاب الذي كان بعض أشكاله القاء حامض الكبريتيك Vitriol (ماء النار) على وجوههن أو تشويه وجوههن بالموس Razor^(٣٧)، كذلك إلى صدور قرار وزارة الصحة في ٢٦ مارس ١٩٣٨ بعدم قبول مومسات جدد وعدم فتح بيوت جديدة.

ولقد كان الهدف من هذا القرار محاولة تجفيف منطقة البغاء حتي ينتهي أمر هاته المومسات بمضي الوقت. لكن هذا الإقتراض كان بعيد التحقيق لأن معظم المومسات كن في سن صغيرة.

ولقد كان لتوقيع معاهدة ١٩٣٦ ثم اتفاقية مونترو اثر كبير في انخفاض اعداد المومسات المرخص لهن، إذ أن حركة التضيق عليهن زادت وأغلق مكتب الكشف الطبي المخصص لهن بشارع وجه البركة (وش البركة)، وأصبحن ملتزمات بالذهاب إلى (مستشفى الحوض المرصود) أسوة بالمومسات المصريات.

بدا هذه الأثر واضحاً في انكماش أعداد المومسات الاوروبيات إلى (١٢) في (الأزبكية) في سنة ١٩٤٠، وشطب أسماء (١١) منهن خلال السنة. ومن المقبول عقلاً أن تتحول هاته النسوة إلى العمل سراً^(٢٨). لكن اقتراب الأربعينيات من نهاياتها وصدور القوانين الخاصة بإلغاء البغاء العلني (١٩٤٩) ثم تجريم البغاء، وتضاؤل فرص العمل أمام الأجانب بصفة عامة، ورحيل القوات البريطانية عن القاهرة إلى منطقة القنال في عام ١٩٤٦، وتنامي المشاعر غير الودية تجاه الأجانب بصفة عامة واليهود بصفة خاصة نتيجة للمواقف المنحازة للدول الأوروبية لإسرائيل بعد عام ١٩٤٨، واضطراب الشارع المصري وتنامي حركته الاحتجاجية ضد امور كثيرة، وتعدد حوادث تفجير المحال العامة ودور اللهو والمنشآت الاقتصادية الأجنبية... كل هذا كان مسئولاً عن اختفاء نشاط المومسات الأجنبية، وتحول أنشطتهن إلى إدارة البنسيونات، والفنادق الصغيرة، والمشغل وبيوت الحياكة والتطريز وما مائل ذلك من الأنشطة، حتي لم يعد مقامهم مريحاً في البلاد مع السنوات التالية فرحلوا إلى بلاد أخرى بعد سنة ١٩٥٢.

هوامش الفصل الحادي عشر

- (١) عماد هلال (البغايا في مصر - دراسة تاريخية اجتماعية) - العربي للنشر والتوزيع - القاهرة - ٢٠٠١ - ص ١٩.
- عبدالوهاب بكر (مجتمع القاهرة السري) - العربي للنشر والتوزيع - القاهرة - ٢٠٠٠ - مواضع متفرقة.
- (٢) عبدالوهاب بكر (مجتمع القاهرة السري) - مرجع سبق ذكره - ص ٣٤.
- (٣) نفسه - ص ٤.
- (٤) فيليب يوسف جلاد (قاموس الإدارة والقضاء) - الإسكندرية - ١٨٩٢ - ص ١١٨٩.
- (٥) نظام البوليس والإدارة - مرجع سبق ذكره - (لائحة بشأن بيوت العاهرات عام ١٩٠٥).
- (٦) نفسه.
- (٧) محمد نيازي حتاتة (جرائم البغاء - دراسة مقارنة) - القاهرة - ١٩٦١ - مواضع متفرقة.
- (٨) الحكومة الملكية المصرية (تقرير لجنة بحث موضوع البغاء المرخص به بالقطر المصري المشكلة بمقتضى قرار مجلس الوزراء - الصادر في ١٢ أبريل سنة ١٩٣٢ - طبع بالمطبعة الأميرية - بيولاك - القاهرة - ١٩٣٥).
- (٩) مجتمع القاهرة السري - مرجع سبق ذكره - ص ١٤.
- (١٠) جرائم البغاء - مرجع سبق ذكره - ص ٢٣٥ - ٢٣٨.
- (١١) البغايا في مصر - مرجع سبق ذكره - ص ٧٨ - ٩٨.
- نيازي حتاتة (ظاهرة البغاء في مدينة القاهرة) - مجلة الأمن العام - العدد ٦٦ - سنة ١٩٥٩. وقد ضمت منطقة العاهرات بالأزبكية الأعداد التالية من المومسات والمنازل المرخص لها بالدعارة.

سنة ١٩٢٨	٤٩٥ مومس	٨٨ منزل	سنة ١٩٣٤	٤٧٢ مومس	٧٣ منزل
سنة ١٩٢٩	٥٣٢ مومس	٩٩ منزل	سنة ١٩٣٥	٤٧٢ مومس	٩٠ منزل
سنة ١٩٣٠	٦٥٦ مومس	٩٩ منزل	سنة ١٩٣٦	٤٥٨ مومس	٩٠ منزل
سنة ١٩٣١	٣٤٤ مومس	٩٨ منزل	سنة ١٩٣٧	٣٩٩ مومس	٩٠ منزل
سنة ١٩٣٢	٤٧٨ مومس	٩٨ منزل	سنة ١٩٣٨	٣٦٥ مومس	٩٠ منزل
سنة ١٩٣٣	٤٩٥ مومس	٩٣ منزل	سنة ١٩٣٩	٢٧٥ مومس	٥٠ منزل
			سنة ١٩٤٠	٣٣٥ مومس	٣٨ منزل

- تقرير عن حالة الأمن العام بقسم الأزبكية سنة ١٩٤٠ مرفوع من الصاغ مكايي شرف الدين - مطبعة المعارف ومكتبتها بمصر - ١٩٤١.
- (١٢) البغايا في مصر - مرجع سبق ذكره - ص ٩٣ - ١٩٦.
- (١٣) المصدر نفسه - ص ٩٩.

- (١٤) مجتمع القاهرة السري - مرجع سبق ذكره - ص ٣٧.
- (١٥) البغايا في مصر - مرجع سبق ذكره - ص ٩٩.
- (١٦) تقرير لجنة بحث موضوع البغاء المرخص به بالقطر المصري - مرجع سبق ذكره - ص ١٧٨ - ١٧٩.
- (١٧) تقويم الدولة المصرية لسنة ١٩٣٣ - وزارة المالية - المطبعة الأميرية - ص ٧٦.
- (١٨) تقرير لجنة بحث موضوع البغاء المرخص به بالقطر المصري - مرجع سبق ذكره - ص ١٨٨ - ١٨٩.
- (١٩) نفسه.
- (٢٠) وزارة الصحة العمومية - التقرير السنوي العام عن سنة ١٩٣٧ - طبع بدار الطباعة الفياضة - القاهرة - ١٩٣٩. وقد استعنت من التقرير بأعداد المومسات في النشاطين فقط.
- (٢١) محمد نيازي حتاته (بوليس الآداب - تاريخه وعمله ومقوماته) - مجلة الأمن العام - العدد ٥ - ١٩٥٩.
- (٢٢) وزارة الداخلية - تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنة ١٩٤٣ - المطبعة الأميرية بالقاهرة - ١٩٤٥.
- (٢٣) وزارة الداخلية - تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنتي ١٩٤٨ و ١٩٤٩ - المطبعة الأميرية بالقاهرة - ١٩٥٠.
- (٢٤) وزارة الداخلية - تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنة ١٩٥٠ قضائية - المطبعة الأميرية بالقاهرة - سنة ١٩٥١.
- وزارة الداخلية - تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنة ١٩٥١ قضائية - المطبعة الأميرية بالقاهرة - سنة ١٩٥٢.
- (٢٥) الجدول من اعداد المؤلف.
- (٢٦) جرائم البغاء - مرجع سبق ذكره - ص ١٤٦ ، ١٦٢ حاشية ٢.
- (٢٧) فيليب يوسف جلاذ (قاموس الإدارة والقضاء) - ج ٣ - مادة ضبطية.
- (٢٨) Egyptian Service-Op.Cit.,-pp.,180-181.
- (٢٩) الأهرام - ١٩٤٩/٦/٢٣ (من منكرات رسل باشا - رحلة إلى المكسيك).
- Egyptian Service-Op.Cit., pp., 184 - 189.
- (٣٠) Egypt No.1 (1906), Egypt No.1 (1908), Egypt No. 1 (1910) : Egypt No. 1 (1913), Egypt No. 1 (1914).
- (٣١) كرخانة كلمة فارسية من شقين، (كار) Kar أي عمل أو نشاط أو مهنة أو حرفة، و(خانة) Hane وتعني نُزل أو مستودع أو مصنع - المفروض ان تكتب (كارخانة) Kyar-Khane. في العامية تكتب (كرخانة) Ker-Khane. تعني في إطار الدلالة المنحطة للكلمات (ماخور) الذي هو في التركية (عموم - خانة) Umum-hane. ومع هذا فهي تعني في التركية (ماخور) أيضاً، أي أن الأتراك والعرب استخدموا الكلمة بدلالة منحطة تعني مكان ممارسة الرذيلة، واشتق منها

مهنة إدارة مكان الرذيلة فاصبح (كارخانة جي) وهو الشخص الذي/التي تدير الكارخانة، والتي يقابلها مصطلح (العايقة) و(البادرونا) في مصر في الفترة موضوع الدراسة.

- جيمس ربحاوص الإنكليزي (كتاب معاني لهجة) - القسطنطينية - ١٨٩٠ - ص ١٤١٥.

(٣٢) المكتب الدولي لمنع الإتجار بالنساء والأطفال - بحث في منع الدعارة المرخص بها من الحكومة - عني بنشره المكتب المركزي للقطر المصري - مطبعة الثغر سنة ١٩٣١ - ص ٢١ - ٢٢.

- Egyptian Service-Op.Cit., pp., 178 - 179.

- Egypt No.1 (1906), (1908), (1910), (1913), (1914) Op. Cit.,

(٣٣) وزارة الداخلية - بوليس مدينة القاهرة - التقرير السنوي لسنة ١٩٢٦، ١٩٢٨، ١٩٢٩، ١٩٣٠، ١٩٣١، ١٩٣٢، ١٩٣٣، ١٩٣٤، ١٩٣٥، ١٩٣٦، ١٩٣٧، ١٩٣٨، ١٩٤٠، ١٩٤٢، ١٩٤٤.

(٣٤) وزارة الداخلية - حكمدارية بوليس القنال - تقرير أعمال بوليس القنال عن سنة ١٩٣٦ - طبع بالمطبعة الأميرية ببولاق - ١٩٣٧.

- وزارة الداخلية - حكمدارية بوليس القنال - تقرير أعمال بوليس القنال عن سنة ١٩٣٥ - طبع بالمطبعة الأميرية ببولاق - ١٩٣٦.

(٣٥) وزارة الداخلية - مصلحة الصحة العمومية - التقرير السنوي عن أعمال تفتيش صحة القاهرة لسنة ١٩٢٢.

- وزارة الداخلية - مصلحة الصحة العمومية - التقرير السنوي عن أعمال تفتيش صحة القاهرة في سنة ١٩٢٥.

- المملكة المصرية - وزارة الداخلية - بوليس مدينة القاهرة - التقرير السنوي لسنة ١٩٣٣ - القاهرة - المطبعة الأميرية ببولاق - ١٩٣٤.

- المملكة المصرية - وزارة الداخلية - بوليس مدينة القاهرة - التقرير السنوي لسنة ١٩٣٥ - المطبعة الأميرية ١٩٣٦.

- وزارة الصحة العمومية - التقرير السنوي العام عن سنة ١٩٣٦ - المطبعة الأميرية ببولاق - ١٩٣٩.

- وزارة الداخلية - بوليس مدينة القاهرة - التقرير السنوي لسنتي ١٩٤٢، ١٩٤٣ - المطبعة الأميرية بالقاهرة - ١٩٤٤.

- وزارة الداخلية - بوليس مدينة القاهرة - التقرير السنوي لسنة ١٩٤٤ - المطبعة الأميرية بالقاهرة - ١٩٤٤.

(٣٦) بوليس مدينة القاهرة - التقارير السنوية لسنوات ١٩٢٦، ١٩٣٠، ١٩٣٣، ١٩٣٥، ١٩٣٧، ١٩٤٢، ١٩٤٣، ١٩٤٤، ١٩٤٦ - مراجع سبق ذكرها.

- تقرير عن حالة الأمن العام بقسم الأزيكية - مرجع سبق ذكره.

ويلاحظ اننا قد اعتمدنا النسوة الواردة اعدادهن في هذا الجدول من المومسات رغم انهن صنفن تحت عنوان (ضبطن يمارسن تحريض الماره).

Egyptian Service-Op.Cit.,-p., 181. (٣٧)

(٣٨) تقرير عن حالة الأمن العام بقسم الأوبكية - مرجع سبق ذكره.

النتائج

ليس من السهل قياس مدى الجريمة من خلال الإحصاءات الجنائية ولو بذل المختصون أقصى جهودهم. فليست كل جريمة تقع يبلغ عنها، وما يبلغ للسلطات المعنية لا يتجاوز ٣٠% من الجرائم التي تقع على الأشخاص و٣٦% من الجرائم التي تقع على الممتلكات.

وليس كل زيادة في حجم الجريمة في سنة ما تعد معياراً أو دليلاً على اختلال الأمن، فيمكن من خلال إدخال تعديلات على قانون العقوبات أن يحدث تأثيم لأفعال لم تكن معتبرة جرائم من قبل، كما يمكن تعديل وصف لجريمة ما لتدخل في عداد الجنايات بدلاً من الجنح.

ومع هذا فإن الإحصاء لاغنى عنه، وقد اعتمدت هذه الدراسة في المقام الأول عليه. لكن دراسة الأحوال الاقتصادية في مصر خلال الفترة موضوع الدراسة واستخلاص ظروف معيشة الشعب من خلال الدراسة أثبتت حقيقة تلزم ارتفاع حجم الجريمة مع تدنى أحوال الناس أو زيادة الفقر.

ولقد أثبتت الدراسة الاقتصادية للفترة أن قطاعات عريضة من المصريين كانت تعيش تحت خط الفقر، وأن الكثيرين كانوا لا يستطيعون تدبير قوت يومهم ولا مسكنهم أو علاجهم أو ملبسهم، وأن البديل كان - منطقياً - هو اللجوء للجريمة.

صحيح أن الأحوال الاقتصادية السيئة المتمثلة في انخفاض أسعار المحاصيل الأساسية والأزمات الاقتصادية العالمية والمحلية كانت تقدم التفسير المنطقي لارتفاع معدل الجريمة في البلاد، ولكن هذا ليس معناه أن الأحوال الاقتصادية كانت هي السبب الوحيد لزيادة الجريمة في الفترة ١٩٠٠-١٩٥٢. لقد كان للإضطرابات السياسية - الحروب - المعارك السياسية في الداخل - الثقافة - الجهل - التعليم - الإعتماد على محصول ريعي واحد - الأحوال العائلية - التراكيب النفسية للمجتمع - البطالة - نظام توزيع الثروة - توافر الأسلحة في البلاد في أعقاب الحروب - تعارض المصالح - تزايد أعداد السكان - الفساد - التغييرات التشريعية، كان لكل هذا وغيره دور كبير في تزايد معدلات الجريمة في مصر أثناء الفترة موضوع الدراسة. وقد خلص أكثر من رأى إلى أن ازدياد الجريمة لا يمكن أن يعزى إلى سبب بعينه.

وقد اختلفت نوعية الجرائم وفقاً لاختلاف المجتمع. فظهرت الجريمة المدنية ذات الطابع المادي cupidité، والجريمة ذات الطابع الإنتقامي في الريف passion، وأدى هذا إلى جعل الكتلة الإجرامية في مصر هي (القتل

والشروع فيه والضرب المحدث للعاهة والضرب المفضى للموت) وكلها جرائم انتقامية.

وتميزت الجريمة فى المدينة بالتطور والتقدم والتحديث نتيجة لظروف المجتمع المديني وتوافر ظروف التحديث وأسبابه من وجود أجنبي يرفد بما لديه من أساليب التقدم على مجتمع كان لا يزال يبحث عن أسباب التطور، إلى جانب الإشعاع الحضارى والثقافى والعلمى الذى يتوفر فى المدينة، ومظاهر المدنية من دور اللهو والسينما والمسرح والكتاب والصحيفة. وفى المقابل فقد ظلت جريمة الريف تتسم بالبساطة والسذاجة وغياب التطور.

وقد شهدت الفترة موضوع الدراسة نوعاً من الإجرام الذى اتخذ أصحابه من الجريمة حرفة كباقي الحرف A Trade Like Anyother، يتعيشون منها أو يؤجرونها لمن يرغب فى الانتقام من خصمه (الإجرام لحساب الغير)، كما وجد (المجتمع الإجرامى) أو (مجتمع الجريمة)، ذلك المجتمع الذى تكون الجريمة وما يتحصل عليه منها هي القيمة Value الوحيدة عنده، فلا حرج ولا ألم من توالد الأجيال عند هذا المجتمع والجريمة عندهم هي محور حياتهم.

ولم تكن قد ظهرت فى ذلك الوقت تلك الدراسات الجديدة التي تعمل فى إطار تقويم المجتمع وعاداته Behavior Therapy. وقد تعددت الآراء حول تفسير ظاهرة (مجتمع الجريمة) هذا، فمنها من رده إلى (تحليل البناء الاجتماعى لهذا المجتمع ودراسة قوانينه فى نشأتها وتطورها على أساس أن الملكية والإنتاج هما اللذان يحددان السلوك سواء أكان هذا السلوك اجتماعياً أو فردياً، وهو اتجاه ماركسي.

ومنهم من قدم (نظرية المخالطة المتغيرة) التي تقول إن الأفراد يصبحون مجرمين تبعاً لانتمائهم إلى (الجماعة الإجرامية) التي تغذي فيهم ثقافة الجريمة وتدعم أنماط السلوك الإجرامى، وهو اتجاه سوسيولوجي. ولم يكن الوجود الأجنبي فى مصر كله خيراً، فقد وجد الأشرار إلى جانب الأخيار.

ساهم الأجانب الذين كانت مصر موئلاً كريماً لهم بفضل الامتيازات الأجنبية وروح التسامح المصرية، ساهموا فى الجريمة فى مصر، وبرزوا فى جرائم (الرقىق الأبيض) و(الدعارة) و(التهرب) و(تجارة الخمر) و(بيوت القمار) و(تجارة المخدرات) و(البطجة) و(تزيف النقود وتزويرها). كما طوروا الجريمة وأساليبها وأدخلوا أنواعاً من الجرائم لم يكن للشارع المصرى أى صلة بها من قبل. وساعدت الحربين العالميتين (١٩١٤

— (١٩١٨) و (١٩٣٩ - ١٩٤٥) وما سببته من امتلاء البلاد بالقوات المتحالفة، ساعدت على تبادل الخبرات الإجرامية بين الأجانب والمصريين، وتطورت الجريمة - وخاصة في المدينة - تطوراً كبيراً.

وقد عرفت مصر ظاهرة تعاطي المخدرات منذ أزمان طويلة، فكان الحشيش والأفيون هما المخدرين المفضلين لدى المتعاطين، حتي أدخل الأجانب إلى مصر تلك العقاقير الكارثة (المخدرات البيضاء) كالهرويين والكوكايين، فأقبل عليها المصريون بشراهة، وابتلعت في جوفها نصف مليون مدمن ومجنون وخربت الإقتصاد.

وظهر (بارونات المخدرات) Drug Barons من الجنسيات المختلفة بعصاباتهم الدولية، وسيطروا على هذه التجارة من خلال شبكات عالمية تتولي غمر البلاد بشحنات المخدرات البيضاء، في ظل حماية الامتيازات الأجنبية. ورغم انتهاء هذه المرحلة من تاريخ المخدرات في مصر بقيام الحرب العالمية الثانية، فإن البديل كان جاهزاً عبر البلاد العربية المجاورة، فأغرقت البلاد بسيل جارف من المخدرات السوداء تنقلها سيارات القوات المتحالفة عبر فلسطين، ويعبر بها بدو سيناء عبر قناة السويس إلى الداخل. ولم يفت اسرائيل التي قامت في مايو ١٩٤٨ أن تساهم في هذا النشاط، فازدادت كميات المخدرات الواردة إلى البلاد وزاد عبء مكافحة هذا الداء الفتاك.

وقد تعددت الأفكار والتفسيرات لظاهرة تعاطي المخدرات في مصر - وهي ظاهرة ذكورية - وما إذا كان لها صلة بتأثير مرضي البلهارسيا والإنكلستوما اللذين كانا يأتیان عن طريق مياه الري Water Born Diseases، وما يحدثانه في الفلاح المصري من آثار تدمر صحته وحيويته Virility ، ومحاولته التخلص من آثار هذه الأمراض بتعاطي المخدر الذي يمنحه إحساساً كاذباً بالحيوية والقوة. أم أن تعاطي المخدرات يرتبط بقضية ختان الإناث ورغبة الرجال في إيجاد نوع من التآلف الجنسي مع الطرف الآخر. أم ان المخدر - وخاصة المخدرات المثبطة كالحشيش والأفيون - كان عاملاً مساعداً على نسيان المتاعب بكافة أشكالها وأنواعها، وتوفير عالم خاص من الخدر ينسي معه المتعاطي عالمه الواقعي ليعيش ولو للحظات في عالم من السعادة الزائفة.

ولقد كان البغاء هو أقبح أشكال الانحراف في مصر بفضل ما وفرته إباحته بشكل رسمي من انتشار بؤر الفساد والمواخير في كافة أنحاء البلاد، وتزايد نشاطه العلني والسري، وتفشي تجارة الرقيق الأبيض التي سيطر عليها القوادون والنخاسون الأجانب.

ومرة أخرى يثور الجدل حول تنظيم البغاء أو تحريمه، وعقاب البغي أو مستغلو بغائها من القوادين والقوادات والبلطجية، واعتبار البغي ضحية تستأهل الرعاية الاجتماعية والصحية، أم أن قوانين التشرد والاشتباه هي الجزاء الذي تستحقه.

وعلى خلفية هذه المجادلات ظل البغاء عملاً غير مؤثم في مصر على مدى الفترة موضوع الدراسة تقريباً وحتى عام (١٩٥١)، وظل العقاب قاصراً على مخالفة القواعد التي تنظمه فقط.

ويبقى السؤال بلا إجابة : هل يحقق التجريم اختفاء الظاهرة أم انه يزيد من حجمها ؟ لقد اثبتت هذه الدراسة أن مجرد وضع ضوابط تنظيمية للبغاء، أو التضييق على البغايا كان يؤدي إلى زيادة البغاء السري. مما يدفع إلى التساؤل حول حقيقة مشكلة البغاء .. باعتبارها قضية اجتماعية اقتصادية ثقافية.

ومع هذا فان ما تضمنته هذه الدراسة من تتبع حجم الجريمة وكتلتها وأشكالها ودوافعها وتطورها وسذاجتها في بعض الأحيان، ومراحل تطور القوانين تجاه السلوك البشري، وصلة السلوك البشري بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تؤكد أن من المستحيل دراسة أي ظاهرة اجتماعية - والجريمة واحدة من هذه الظواهر - في ظل ظروف فحواها إسقاط التفسير الاجتماعي لهذه الظاهرة.

مصادر الدراسة

١- الوثائق :

غير المنشورة :

- دار المحفوظات العمومية :

- ملف خدمة حسن فهمي رفعت (٥٧٠٠٧ / ٥٥٦٥ - ٤ / ٢٢١).

٢- المتحف القضائي :

- القضية ١٠٧١ جنايات قصر النيل سنة ١٩٥١.
- القضية ١٨٤ مصر القديمة سنة ١٩٥٣ (١٠ كلى سنة ١٩٥٣).

المنشورة :

- بالعربية :

- الحكومة الملكية المصرية (وثائق مؤتمر إلغاء الإمتيازات - مونثرو ٤/١٢ - ٥/٨ / ١٩٣٧) - المطبعة الأميرية ببولاق - ١٩٣٩.
- الحكومة الملكية المصرية (تقرير لجنة بحث موضوع إلغاء البغاء المرخص به بالقطر المصري المشكلة بمقتضي قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢/٤/١٩٣٢) - المطبعة الأميرية ببولاق - القاهرة - ١٩٣٥.

بلغات أجنبية :

- Egypt No. 5(1887) Report by Sir Henry Drummond Wolff on the Administration of Egypt – Dated Feb. 2 – 1886.
- Egypt No. 2 (1890) Further Correspondence Respecting Finances & Condition of Egypt –No. 76 – Cairo, March 12 – 1890.
- Egypt No. 3 (1892) Report on the Administration, Finances and Condition of Egypt and the Progress of Reforms.
- Egypt No. 1 (1900) Reports by Her Majesty's Agent and Consul General on the Finances, Administration, and Condition of Egypt and the Soudan.
- Egypt No. 1 (1901 – 1902 – 1903 – 1904 – 1905 – 1906 – 1907 – 1908 – 1909 - 1910 – 1911 – 1912 – 1914) Reports by His Majesty's Agent and Consul General on the Finances, Administration and Condition of Egypt and the Soudan.
- Egypt No. 1 (1921) Reports by His Majesty's Agent and Consul General on the Finances, Administration and Condition of Egypt and the Soudan (in DT. 107. 8 – Russell Papers – St. Antony's College – ME Center – Oxford University.
- Return of Crimes & Delits for 6 months ending 30th June 1894 Compared with Same period in 1893.
- Cairo City Police (Annual Report – 1893).
- Cairo City Police (Annual Report – 1894).

٢- التقارير الرسمية :

- وزارة الداخلية - بوليس مدينة القاهرة - التقرير السنوي لسنة ١٩٢٦ - المطبعة الأميرية بالقاهرة - ١٩٢٧.
- وزارة الداخلية - بوليس مدينة القاهرة - التقرير السنوي لسنة ١٩٢٨ - المطبعة الأميرية بالقاهرة - ١٩٢٩.
- وزارة الداخلية - بوليس مدينة القاهرة - التقرير السنوي لسنة ١٩٢٩ - المطبعة الأميرية بالقاهرة - ١٩٣٠.
- وزارة الداخلية - بوليس مدينة القاهرة - التقرير السنوي لسنة ١٩٣٠ - المطبعة الأميرية بالقاهرة - ١٩٣١.
- وزارة الداخلية - بوليس مدينة القاهرة - التقرير السنوي لسنة ١٩٣١ - المطبعة الأميرية بالقاهرة - ١٩٣٢.
- وزارة الداخلية - بوليس مدينة القاهرة - التقرير السنوي لسنة ١٩٣٢ - المطبعة الأميرية بالقاهرة - ١٩٣٣.
- وزارة الداخلية - بوليس مدينة القاهرة - التقرير السنوي لسنة ١٩٣٣ - المطبعة الأميرية بالقاهرة - ١٩٣٤.
- وزارة الداخلية - بوليس مدينة القاهرة - التقرير السنوي لسنة ١٩٣٤ - المطبعة الأميرية بالقاهرة - ١٩٣٥.
- وزارة الداخلية - بوليس مدينة القاهرة - التقرير السنوي لسنة ١٩٣٥ - المطبعة الأميرية بالقاهرة - ١٩٣٦.
- وزارة الداخلية - بوليس مدينة القاهرة - التقرير السنوي لسنة ١٩٣٦ - المطبعة الأميرية بالقاهرة - ١٩٣٧.
- وزارة الداخلية - بوليس مدينة القاهرة - التقرير السنوي لسنة ١٩٣٧ - المطبعة الأميرية بالقاهرة - ١٩٣٨.
- وزارة الداخلية - بوليس مدينة القاهرة - التقرير السنوي لسنة ١٩٣٨ - المطبعة الأميرية بالقاهرة - ١٩٣٩.
- وزارة الداخلية - بوليس مدينة القاهرة - التقرير السنوي لسنة ١٩٣٩ - المطبعة الأميرية بالقاهرة - ١٩٤٠.
- وزارة الداخلية - بوليس مدينة القاهرة - التقرير السنوي لسنة ١٩٤٠ - المطبعة الأميرية بالقاهرة - ١٩٤١.
- وزارة الداخلية - بوليس مدينة القاهرة - التقرير السنوي لسنتي ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ - المطبعة الأميرية بالقاهرة - ١٩٤٤.

- وزارة الداخلية - بوليس مدينة القاهرة - التقرير السنوي لسنة ١٩٤٤ - المطبعة الأميرية بالقاهرة - ١٩٤٤.
- وزارة الداخلية - بوليس مدينة القاهرة - التقرير السنوي لسنة ١٩٤٥ - المطبعة الأميرية بالقاهرة - ١٩٤٦.
- وزارة الداخلية - حكمدارية بوليس القنال - تقرير أعمال بوليس القنال عن سنة ١٩٣٥ - المطبعة الأميرية ببولاق - القاهرة - ١٩٣٦.
- وزارة الداخلية - حكمدارية بوليس القنال - تقرير أعمال بوليس القنال عن سنة ١٩٣٦ - المطبعة الأميرية ببولاق - القاهرة - ١٩٣٧.
- وزارة الداخلية - إدارة عموم الأمن العام - تقرير عن الأمن العام في القطر المصري عام ١٩٢٧ - مطبعة مصر - ١٩٢٧.
- وزارة الداخلية - إدارة عموم الأمن العام - تقرير عن الأمن العام في القطر المصري عام ١٩٢٨ - مطبعة مصر - ١٩٢٩.
- وزارة الداخلية - إدارة عموم الأمن العام - تقرير عن الأمن العام في القطر المصري عام ١٩٢٩ - مطبعة مصر - ١٩٣٠.
- وزارة الداخلية - إدارة عموم الأمن العام - تقرير عن حالة الأمن العام في القطر المصري عن المدة من سنة ١٩٣٠ إلى سنة ١٩٣٧ - المطبعة الأميرية ببولاق - ١٩٣٩.
- وزارة الداخلية - إدارة عموم الأمن العام - تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام ١٩٣٨ - المطبعة الأميرية ببولاق - ١٩٣٩.
- وزارة الداخلية - تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام ١٩٣٩ - المطبعة الأميرية ببولاق - ١٩٤٠.
- وزارة الداخلية - تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام ١٩٤٠ - المطبعة الأميرية ببولاق - ١٩٤١.
- وزارة الداخلية - تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنة ١٩٤٣ - المطبعة الأميرية ببولاق - ١٩٤٥.
- وزارة الداخلية - تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنة ١٩٤٤ - المطبعة الأميرية ببولاق - ١٩٤٦.
- وزارة الداخلية - تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنة ١٩٤٧ - المطبعة الأميرية ببولاق - ١٩٤٩.
- وزارة الداخلية - تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنتي ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ - المطبعة الأميرية ببولاق - ١٩٥٠.

- وزارة الداخلية - تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنة ١٩٥٠ قضائية - المطبعة الأميرية ببولاق - ١٩٥١.
- وزارة الداخلية - تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنة ١٩٥١ قضائية - المطبعة الأميرية ببولاق - ١٩٥٢.
- وزارة الداخلية - تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنة ١٩٥٢ قضائية - المطبعة الأميرية ببولاق - ١٩٥٣.
- وزارة الداخلية - تقرير عن حالة الأمن العام بالجمهورية المصرية عن سنة ١٩٥٦ - المطبعة الأميرية ببولاق - ١٩٥٧.
- وزارة الداخلية - الإقليم المصري - تقرير الامن العام ١٩٥٩ - الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية - القاهرة - ١٩٦٠.
- وزارة الداخلية - مصلحة الصحة العمومية - التقرير السنوي عن اعمال تفتيش صحة القاهرة لسنة ١٩٢٢ - المطبعة الأميرية - القاهرة - ١٩٢٥.
- وزارة الداخلية - مصلحة الصحة العمومية - التقرير السنوي عن اعمال تفتيش صحة القاهرة لسنة ١٩٢٥ - المطبعة الأميرية - القاهرة - ١٩٢٨.
- وزارة الداخلية - مصلحة الصحة العمومية - التقرير السنوي عن اعمال تفتيش صحة القاهرة لسنة ١٩٢٨ - المطبعة الأميرية - القاهرة - ١٩٢٩.
- وزارة الصحة العمومية - التقرير السنوي العام عن عام ١٩٣٦ - المطبعة الأميرية ببولاق. ١٩٣٩.
- وزارة الصحة العمومية - التقرير السنوي العام عن عام ١٩٣٧ - طبع بدار الطباعة الفياضة - القاهرة - ١٩٣٩.
- الحكومة المصرية - مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة - التقرير السنوي عن سنة ١٩٣٠ - المطبعة الأميرية ببولاق - ١٩٣١.
- المملكة المصرية - مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة - التقرير السنوي عن سنة ١٩٣٢ - المطبعة الأميرية ببولاق - ١٩٣٣.
- المملكة المصرية - مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة - التقرير السنوي عن سنة ١٩٤٢ - المطبعة الأميرية ببولاق - ١٩٤٣.
- المملكة المصرية - مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة - التقرير السنوي عن سنة ١٩٤٣ - المطبعة الأميرية ببولاق - ١٩٤٤.

- المملكة المصرية - مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة - التقرير السنوي عن سنة ١٩٤٤ - المطبعة الأميرية ببولاق - ١٩٤٥.
- المملكة المصرية - مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة - التقرير السنوي عن سنة ١٩٤٥ - المطبعة الأميرية ببولاق - ١٩٤٦.
- جمهورية مصر - ادارة مكافحة المخدرات - التقرير السنوي عن سنة ١٩٥٢ - المطبعة الأميرية بالقاهرة - ١٩٥٤.

٣ - المؤلفات :

باللغة العربية :

- إبراهيم نافع (كارثة الإدمان) - مركز الأهرام للترجمة والنشر - القاهرة - ١٩٨٩.
- احمد عبد الرحيم مصطفى (مصر والمسألة المصرية من ١٨٧٦ إلى ١٨٨٢) - دار المعارف بمصر - القاهرة - ١٩٦٥.
- أحمد عبدالوهاب (باشا) (مذكرة مقدمة إلى حضرة صاحب الدولة وزير المالية بشأن وسائل تخفيض أسعار حاجيات المعيشة - المطبعة الأميرية - القاهرة - ١٩٣١.
- احمد فؤاد عبد المجيد (محاضرات في التحقيق الجنائي العملي) - مدرسة البوليس والإدارة - ١٩٢٧ - ١٩٢٨.
- ارتيميس كوبر (القاهرة في الحرب العالمية الثانية - ١٩٣٩ - ١٩٤٥) - ترجمة محمد الخولي - دار الموقف العربي - القاهرة - ١٩٩٦.
- آرثر جولد شميث (قاموس تراجم مصر الحديثة) - ترجمة وتحقيق عبدالوهاب بكر - المجلس الأعلى للثقافة - المشروع القومي للترجمة - القاهرة - ٢٠٠٤.
- اسامة محمد بدر (مواجهة الارهاب - دراسة في التشريع المصري والمقارن) القاهرة - ٢٠٠٠.
- الكسندر بورجزانو (الهيديكونستابل) (أسرار النشالين وما يتخذ لمكافحتهم) - مطبعة مصر - القاهرة - ١٩٣١.
- انور العمروسي (المخدرات، آثارها - جرائمها - عقوباتها) مكتبة الخانجي - د.ت. - القاهرة.

- جون كينيث جالبريث (تاريخ الفكر الاقتصادي - الماضي صورة الحاضر) - ترجمة احمد فؤاد بلبع - عالم المعرفة - ٢٦١ - الكويت - ٢٠٠١.
- جون مارلو (تاريخ النهب الإستعماري لمصر ١٧٩٨ - ١٨٨٢) - ترجمة عبدالعظيم رمضان - الهيئة المصرية العامة للكتاب - كتاب الساعة - القاهرة - ١٩٧٦.
- حسين عبدالعزيز حلمي وطارق عميرة (مبادئ في الإحصاء واستخداماتها) - دار النهضة العربية - القاهرة - ١٩٨٩.
- دوجلاس بيكر (القائمات) وآخرون (المباحث الجنائية على الطريقة الانجليزية MO) - الطبعة الأولى - مطبعة المدرسة الصناعية الإلهامية - يناير ١٩٢٦.
- راشد البراوي ومحمد حمزة عيش (التطور الإقتصادي في مصر في العصر الحديث) الطبعة الثالثة - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة - ١٩٤٨.
- سعد المغربي (سيكولوجية تعاطي الأفيون ومشتقاته) - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة - ١٩٨٦.
- سيد البحر اوي (محمد علي مؤسس الحداثة التابعة) - فعاليات ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية (مصر في عصر محمد علي - إصلاح ام تحديث) - المجلس الأعلى للثقافة - القاهرة - ٢٠٠٠.
- صالح زكي (اليوزباشي) (أساليب الإجرام في مصر وطرق الوقاية منها ووسائل منعها) - الطبعة الأولى - غير معروف جهة النشر - القاهرة - ١٩٣٩ - ١٩٤٠.
- طارق البشري (الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢) الطبعة الأولى - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة - ١٩٧٢.
- عاصم الدسوقي (مصر في الحرب العالمية الثانية) - الطبعة الثانية - دار الكتاب الجامعي - القاهرة - ١٩٨٢.
- عبدالوهاب بكر (البوليس المصري ١٩٢٢ - ١٩٥٢) - الطبعة الثانية - دار الزهراء للنشر - القاهرة - ١٩٩٣.
- — (أضواء على النشاط الشيوعي في مصر ١٩٢١ - ١٩٥٠) - دار المعارف - القاهرة - ١٩٨٣.

- _____ (مجتمع القاهرة السري ١٩٠٠ - ١٩٥١) - العربي للنشر والتوزيع - القاهرة - ٢٠٠٠.
- عزيز خانكي (شئون مصرية) - الطبعة الثانية - المطبعة العصرية - القاهرة - د.ت.
- على بركات (الملكية الزراعية بين ثورتين ١٩١٩-١٩٥٢) - الأهرام - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - ديسمبر ١٩٧٨.
- عماد هلال (البغايا في مصر - دراسة تاريخية اجتماعية) - العربي للنشر والتوزيع - القاهرة - ٢٠٠١.
- لطفي عثمان (المحاكمة الكبرى في قضية الإغتيالات السياسية) - دار النيل للطباعة - القاهرة - ١٩٤٨.
- محمد البابلي (بك) (الإجرام في مصر - أسبابه وطرق علاجه) - مطبعة دار الكتب المصرية - القاهرة - ١٩٤١.
- محمد عبدالمنعم عبدالخالق (المنظور الديني والقانوني لجرائم الإرهاب) - الطبعة الأولى - دار النهضة العربية - القاهرة - ١٩٩٩.
- محمد عبدالهادي الجندي (بك) (التعليقات الجديدة على قانون العقوبات الأهلي) الطبعة الثانية - مطبعة على سكر أحمد - القاهرة - ١٩٢٣.
- محمد فتحي عيد (كارثة المخدرات في مصر والعالم) - نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع - الطبعة الثانية - القاهرة - ١٩٩٥.
- محمد متبولي صفا (اليوزباشي) (الأمن العام - بحث في علله وعلاجها) مطبعة على سكر - القاهرة - ١٩٢١.
- محمد نيازي حتاته (جرائم البغاء - دراسة مقارنة) - غير معروف جهة النشر - القاهرة - ١٩٦١.
- محمود حسن (بك) (التحقيق الجنائي العملي والفني) غير معروف تاريخ وجهة النشر.
- محمود محمد سليمان (الأجانب في مصر - دراسة في تاريخ مصر الاجتماعي) - الطبعة الأولى - عين للدراسة والبحوث الإنسانية والاجتماعية - القاهرة - ١٩٩٦.
- مرقص فهمي (القائمقام) (أقترحات القائمقام مرقص فهمي المفتش ببوليس مدينة مصر في تحسين حالة الأمن العام وأقلام المباحث الجنائية بالمدن والأقاليم وإصلاح حالة رجال البوليس) - القاهرة - ١٩٣٧ - غير معروف جهة النشر.

- مصطفى يوسف (المخدرات والمجتمع - نظرة تكاملية) - عالم المعرفة - الكويت - ١٩٩٦.
- مكساوي شرف الدين (الصاغ) (تقرير عن حالة الأمن العام بقسم الأوبئة) سنة ١٩٤٠ - مطبعة المعارف ومكتبتها مصر - القاهرة - ١٩٤١.
- نجوي عانوس (شخصية العمدة في المسرح المصري) - غير معروف جهة النشر - القاهرة - ١٩٨٩.

بلغات أجنبية :

- Charles Issawi (Egypt at Mid-Century-an Economic Survey) - Oxford University Press - 1954.
- ----- (Egypt : An Economic and Social Analysis) Oxford University Press - 1947.
- Daniel Crecelius (The Roots of Modern Egypt) - Bibliotheca Islamica - Mineapolis & Chicago - 1981.
- Ferdinand Henrique (Prostitution and Society) London - 1974.
- Joel Beinin & Zachary Lockman (Workers on the Nile : Nationalism, Communism, Islam, and the Egyptian Working Class 1882 - 1954) Princeton, University Press - 1987.
- Joseph William McPherson (The Man Who Loved Egypt) - Ariel Books - BBC, 1983.
- Karin Van Nieuwkerk (A Trade Like Any Other-Female Singers and Dancers in Egypt) University of Texas press - Austin - 1995.
- Michel Foucault (The History of Sexuality) New York - 1978.
- Nathan Brown (Peasant Politics In Modern Egypt - The Struggle Against The State) - Yale University Press - New Haven & London - 1990.
- Ronald Seth (Russell Pasha) William Kimber - London - 1970.

- Thomas Russell Pasha (Egyptian Service – 1902 – 1946)
– John Murray – London – 1949.

٤- الدراسات المتخصصة :

- ابراهيم محمد الفحام (الرائد) (تطور اساليب الشرطة في بداية هذا القرن)
– مجلة الامن العام – العدد ٢٤ – يناير ١٩٦٤.
- احمد علي المجدوب (الدكتور) (التفسير النظري لظاهرة الجريمة في
طهواي) – مجلة الامن العام – العدد ٥٦ – اكتوبر ١٩٧٢.
- احمد فتحي بهنسي (الغيوبة من موانع المسئولية في الشريعة الإسلامية)
– مجلة الأمن العام – العدد ١٦ – يناير ١٩٦٢.
- احمد كمال الديب (المقدم) (سرقات السيارات) – مجلة الأمن العام –
العدد ٢٠ – يناير ١٩٦٣.
- حسين محمد علي (العقيد) (جريمة الحريق العمد) – مجلة الأمن العام –
العدد ١٩ – أكتوبر ١٩٦٢.
- _____ (النزاع على الري وأثره في الإجرام في الريف)
– مجلة الأمن العام – العدد ١٧ – أبريل ١٩٦٢.
- _____ (البكباشي) (النشل – اساليبه ومواسمه في مدينة
القاهرة) – مجلة الأمن العام – العدد ٥ – أبريل ١٩٥٩.
- _____ (البكباشي) (اساليب اللصوص في سرقة المتاجر) –
مجلة الامن العام – العدد ٣ – اكتوبر ١٩٥٨.
- _____ (المقدم) (جريمة الخطف في محافظة قنا) – مجلة
الأمن العام – العدد ١٥ – اكتوبر ١٩٦١.
- _____ (المقدم) (سرقة الماشية في مصر – دراسة تحليلية) –
مجلة الامن العام – العدد ١٦ – يناير ١٩٦٢.
- رابح لطفي جمعة (الأستاذ) (إتلاف المزروعات) – مجلة الأمن العام –
العدد ٢٣ – اكتوبر ١٩٦٣.
- سالم علي هيكل (الرائد) (مظاهر الإجرام في محافظة القاهرة) – مجلة
الأمن العام – العدد ٢٠ – يناير ١٩٦٣.
- سيد عويس (الدكتور) (بعض معالم جريمة القتل في مديرية اسيوط كما
تبدو من الإحصائيات الجنائية) – مجلة الأمن العام – العدد ١٧ – أبريل
١٩٥٩.

- عبدالفتاح الطرانيسي (العقيد) (ما الذي حققه قانون المخدرات الجديد) - مجلة الأمن العام - العدد ١١ - أكتوبر ١٩٦٠.
- المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان (المخدرات) - الطبعة ٢ - القاهرة - ١٩٩٩.
- محمد عزت حجازي (الأستاذ) (ظاهرة الثأر في الاقليم المصري) - مجلة الأمن العام - العدد ١٣ - ابريل ١٩٦١.
- محمد نبوي اسماعيل (الرائد) (عوامل الإجرام المشتركة بين العاصمة وضواحيها) - مجلة الامن العام - العدد ١٤ - يوليو ١٩٦١.
- محمد نيازي حتاتة (البكباشي) (بوليس الآداب - تاريخه وعمله ومقوماته) - مجلة الأمن العام - العدد ٥ - ابريل ١٩٥٩.
- محمد نيازي حتاتة (اللواء الدكتور) (حول ظاهرة الجريمة في طهواي) - مجلة الأمن العام - العدد ٥٥ - أكتوبر ١٩٧١.
- المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية (الحلقة الأولى لمكافحة الجريمة) - يناير ١٩٦١.
- مصطفى كمال شفيق (الكيميائي الشرعي) (الكتابة الكامنة) - مجلة الأمن العام - العدد ١٤ - يوليو ١٩٦١.
- المكتب الدولي لمنع الإتجار بالنساء والاطفال (بحث في منع تجارة الدعارة المرخص بها من الحكومة - عني بنشره المكتب المركزي للقطر المصري - مطبعة الثغر - ١٩٣١).

٥- الرسائل الجامعية :

- نادي عبدالغفار عبدالعظيم (الجريمة في الريف المصري ١٨٨٢ - ١٩٥٤) رسالة ماجستير غير منشورة - كلية الآداب - جامعة الزقازيق - ٢٠٠٣.

٦- الكتب الحكومية والقوانين :

- تقويم الدولة المصرية سنة ١٩٣٣ - وزارة المالية - المطبعة الأميرية ببولاق - ١٩٣٣.
- تقويم الدولة المصرية سنة ١٩٣٥ - وزارة المالية - المطبعة الأميرية ببولاق - ١٩٣٥.

- قانون العقوبات الأهلي (القانون نمرة ٢٧ لسنة ١٩٢٣ بإضافة أحكام لقانون العقوبات الأهلي).
- القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨.
- قانون العقوبات الأهلي مع التعديلات الطارئة عليه لغاية سبتمبر ١٩٢٦ - القاهرة - المطبعة الأميرية ببولااق - ١٩٢٦.
- قانون العقوبات الأهلي رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧.
- القانون رقم (١٥) لسنة ١٩٠٩ (قانون النفي الإداري).
- نظام البوليس والإدارة - القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ بوضع نظام للإتجار بالمخدرات واستعمالها - المطبعة الأميرية ببولااق - ١٩٣٦.

٧- الدوريات :

- الأهرام - ١٩٤٩/٦/٢٣.
- الأهرام - ١٩٤٩/٩/٨.
- الأهرام - ١٩٤٩/٩/١٥.
- الأهرام - ٢٠٠١/٧/١٩.
- الأهرام - ٢٠٠٢/٤/٦.
- الأهرام - ٢٠٠٣/١٠/٢٩.
- جريدة وقائع البوليس - العدد ١٠٨ - السنة الخامسة - قسم الضبط - نظارة الداخلية - ١٨٩٦.
- جريدة وقائع البوليس - العدد ٢١٢ - قسم الضبط - نظارة الداخلية - ١٩٠٢.

٨- المراجع العامة والقواميس ودوائر المعارف :

- جيمس ربحاوص الانكليزي (كتاب معاني لهجة) - القسطنطينية - ١٨٩٠.
- فيليب يوسف جلاذ (قاموس الادارة والقضاء) المجلد ٢ - الطبعة الثالثة - مطبعة دار الكتب والوثائق القومية - القاهرة - ٢٠٠٣.

- Lexicon Universal Encyclopedia – Lexicon Publicaitons Inc.-New York 1983 – Vols. 1-3-5-6-8-11-13.

٩- الحوارات :

- بعض عمد ومشايخ البلاد المتقاعدين بمحافظة الشرقية- اغسطس ٢٠٠٢.
- امام حسن (اسم مستعار لمدمن مخدرات في منطقة الحسين بالقاهرة) - يناير ٢٠٠٢.

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
تقديم:	٩
المقدمة:	١١
فصل تمهيدى:	١٧
إشكاليات بحثية	
الفصل الأول:	٢٥
الجريمة في مستهل القرن العشرين	
الفصل الثانى:	٤١
الجريمة بين الحرب العظمى والكساد الكبير	
الفصل الثالث:	٦٣
الجريمة بين الكساد الكبير والحرب الثانية	
الفصل الرابع:	٨٥
تداعيات الحرب ١٩٤٦ - ١٩٥٢	
الفصل الخامس:	٩٥
أسباب زيادة الجرائم ونقصها	
الفصل السادس:	١١٣
خصائص الجريمة المدنية	
الفصل السابع:	١٣٧
خصائص الجريمة الريفية	
الفصل الثامن:	١٥٩
الجريمة كحرفسة	
الفصل التاسع:	١٧٥
الأجانب والجريمة	

١٩٥	الفصل العاشر:
	المخدرات (جريمة بلا ضحية؟)
٢٢٩	الفصل الحادى عشر:
	البغاء
٢٥٧	النتائج:
٢٦١	مصادر الدراسة:

صدر فى هذه السلسلة

- ١- الأصول التاريخية لمسألة طابا ، دراسة وثائقية .
د. يونان لبيب رزق .
- ٢- مجمع اللغة العربية ، دراسة تاريخية .
د. عبد المنعم الدسوقي الجميى .
- ٣- التيارات السياسية والاجتماعية بين المجددين والمحافظين دراسة فى فكر الشيخ محمد عبده
د. زكريا سليمان بيومى .
- ٤- الجذور التاريخية لتحرير المرأة المصرية فى العصر الحديث .
د. محمد كمال يحيى .
- ٥- رؤية فى تحديث الفكر المصرى ، الشيخ حسين المرصفى وكتابة رسالة الكلم الثمان مع النص الكامل للكتاب .
د. احمد زكريا الشلق .
- ٦- صياغة التعليم المصرى الحديث ، دور القوى السياسية والاجتماعية والفكرية ١٩٢٣-١٩٥٢ .
د. سليمان نسيم .
- ٧- دور مصر فى افريقيا فى العصر الحديث .
د. شوقى عطا الله الجمل .
- ٨- التطورات الاجتماعية فى الريف المصرى قبل ثورة ١٩١٩ .
د. فاطمة علم الدين عبد الواحد .
- ٩- المرأة المصرية والتغيرات الاجتماعية ١٩١٩ - ١٩٤٥ .
د. لطيفة محمد سالم
- ١٠- الأسس التاريخية للتكامل الاقتصادى بين مصر والسودان، دراسة فى العلاقات الاقتصادية المصرية السودانية ١٨٢١ - ١٨٤٨ .
د. نسيم مقار .
- ١١- حول الفكرة العربية فى مصر، دراسة فى تاريخ الفكر السياسى المصرى المعاصر .
د. فؤاد المرسى خاطر .
- ١٢- صحافة الحزب الوطنى ١٩٠٧ - ١٩١٢، دراسة تاريخية.
د. يواقيم رزق مرقص .
- ١٣- الجامعة الأهلية بين النشأة والتطور .
د. سامية حسن ابراهيم .
- ١٤- العلاقات المصرية السودانية ١٩١٩ - ١٩٢٤ .
د. أحمد دياب .
- ١٥- حركة الترجمة فى مصر فى القرن العشرين .
د. أحمد عصام الدين .

- ١٦- مصر وحركات التحرر الوطنى فى شمال أفريقيا .
د. عبد الله عبد الرازق ابراهيم .
- ١٧- رؤية فى تحديث الفكر المصرى، دراسة فى فكر أحمد فتحي زغلول .
د. أحمد زكريا الشلق .
- ١٨- صناعة تاريخ مصر الحديث ، دراسة فى فكر عبد الرحمن الرافعى .
د. حمادة محمود إسماعيل .
- ١٩- الصحافة والحركة الوطنية المصرية ١٩٤٥-١٩٥٢، من ملفات الخارجية البريطانية .
د. لطيفة محمد سالم .
- ٢٠- الدبلوماسية المصرية وقضية فلسطين ١٩٤٧ - ١٩٤٨ .
د. عادل حسن غنيم .
- ٢١- الجمعية الوطنية المصرية سنة ١٨٨٣، جمعية الانتقام .
د. زين العابدين شمس الدين لجم .
- ٢٢- قضية الفلاح فى البرلمان المصرى ١٩٢٤ - ١٩٣٦ .
د. زكريا سليمان بيومى .
- ٢٣- فصول فى تاريخ تحديث المدن فى مصر ١٨٢٠ - ١٩١٤ .
د. حلمى أحمد شلبى .
- ٢٤- الأزهر ودوره السياسى والحضارى فى أفريقيا .
د. شوقى الجمل .
- ٢٥- تطور النقل والمواصلات الداخلية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ - ١٩١٤ .
د. فاطمة علم الدين عبد الواحد .
- ٢٦- جمعية مصر الفتاه ١٨٧٩، دراسة وثائقية .
د. على شلش .
- ٢٧- السودان فى البرلمان المصرى ، ١٩٢٤ - ١٩٢٦ .
د. يواقيم رزق مرقص .
- ٢٨- عصر حككيان
د. أحمد عبد الرحيم مصطفى .
- ٢٩- صغار ملاك الأراضى الزراعية فى مديرية المنوفية ١٨٩١ - ١٩١٣ .
د. حلمى أحمد شلبى .
- ٣٠- المجالس النيابية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى .
د. سعيدة محمد حسنى .
- ٣١- دور الطلبة فى ثورة ١٩١٩ .
د. عاصم محروس عبد المطلب .
- ٣٢- الطليعة الوفدية والحركة الوطنية ١٩٤٥ - ١٩٥٢ .
د. إسماعيل محمد زين الدين .

- ٣٣- دور الاقاليم فى تاريخ مصر السياسى .
د. حمادة محمود إسماعيل .
- ٣٤- المعتدلون فى السياسة المصرية .
د. أحمد الشربيني السيد .
- ٣٥- اليهود فى مصر .
د. نبيل عبد الحميد سيد أحمد
- ٣٦- مصر فى كتابات الرحالة الفرنسيين فى القرنين السادس عشر والسابع عشر .
د. الهام محمد على ذهنى .
- ٣٧- المعتدلون فى السياسة المصرية .
ماجدة محمد حمود .
- ٣٨- مصر والحركة العربية .
د. محمد عبد الرحمن برج .
- ٣٩- مصر وبناء السودان الحديث .
د. نسيم مقار .
- ٤٠- تطور الحركة النقابية للمعلمين المصريين ١٩٥١ - ١٩٨١ .
د. محمد أبو الاسعاد .
- ٤١- الماسونية فى مصر .
د. على شلش .
- ٤٢- القطن فى العلاقات المصرية البريطانية ١٨٣٨ - ١٩٤٢ .
د. عاصم محروس عبد المطلب .
- ٤٣- المفكرون والسياسة فى مصر المعاصرة .
د. محمد صابر عرب .
- ٤٤- السودان فى البرلمان المصرى .
د. يواقيم رزق مرقص
- ٤٥- طوائف الحرف فى مصر ١٨٠٥ - ١٩١٤ .
د. عبد السلام عبد الحليم عامر .
- ٤٦- مصر ومنظمة المؤتمر الاسلامى ١٩٧٩ - ١٩٨٧ .
د. عبد الله الأشعل .
- ٤٧- السياحة فى مصر خلال القرن التاسع عشر ١٨٩٨ - ١٨٨٢، دراسة فى تاريخ مصر
الاقتصادى والاجتماعى .
د. السيد سيد أحمد توفيق دياب .
- ٤٨- حوادث مايو ١٩٢١، صفحة مجهولة من ثورة ١٩١٩ .
د. حمادة محمود اسماعيل .

- ٤٩- حدود مصر الغربية، دراسة وثائقية .
د. فاطمة علم الدين عبد الواحد .
٥٠- الدور الأفريقى لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .
د. شوقى الجمل .
٥١- مصر فى كتابات الرحالة الفرنسيين فى القرن التاسع عشر ١٨٠٥ - ١٨٧٩ .
د. الهام محمد على ذهنى .
٥٢- الصحافة المصرية والحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال ١٨٨٢ - ١٩٢٢ .
د. رمزى ميخائيل .
٥٣- المؤرخون والعلماء فى مصر فى القرن الثامن عشر .
د. عبد الله محمد عزباوى .
٥٤- الحزب الديمقراطى المصرى ١٩١٨ - ١٩٢٣ .
د. أحمد زكريا الشلق
٥٥- الخطاب السياسى الصوفى فى مصر
د. محمد صبرى الدالى
٥٦- الطيران المدنى فى مصر
د. عبد اللطيف الصباغ
٥٧- تاريخ سيناء الحديث
د. صبرى العدل
٥٨- الجسد والحداثة: الطب والقانون فى مصر الحديثة
د. خالد فهمى
٥٩- مصطفى النحاس رئيساً للوفد
د. مختار أحمد نور
٦٠- الفرنسيون فى صعيد مصر
د. ناصر أحمد إبراهيم
٦١- حزب الكتلة الوفدية
د. منصور عبد السميع منصور
وبين يديك العدد (٦٢)
٦٢- الجريمة فى مصر فى النصف الأول من القرن العشرين
د. عبد الوهاب بكر

يكتسب هذا العمل أهمية خاصة يستمدّها من حداثة مجاله في الكتابة التاريخية، كما يستمدّها من أملاك المؤلف خبرة بحثية بدراسة مثل هذه الموضوعات، لم يكتسبها فقط من اشتغاله بالتأريخ لها، وإنما، قبل ذلك، من دراسته القانونية في كلية البوليس واشتغاله فترة عملية في مجال الشرطة.

لقد بدأ الدكتور عبد الوهاب بكر دراسته بفصول عرض من خلالها تطور أنواع وأساليب الجريمة في سياقها التاريخي، فبدأ بدراستها منذ بداية القرن العشرين حتى بداية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، ثم انتقل إلى دراسة تطور الجريمة منذ بداية الحرب حتى فترة الكساد الإقتصادي العالمي عام ١٩٢٩ وانعكاسها على المجتمع المصري، ليدرس بعدها وضع الجريمة منذ بداية الثلاثينيات وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية وأثارها السلبية، ثم درس تداعياتها حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، وقدم فصلاً مهمة عالج فيها أسباب الجرائم واختلافها تاريخياً، والمناخ الذي يؤدي إلى زيارتها أو نقصانها، وطبيعة الاختلاف بين جرائم المدينة وجرائم الريف.. كما سلط أضواء التحليل العلمي على ظاهرة احتراف الإجرام ونموها، والتشريعات العقابية التي استهدفت الدفاع عن المجتمع.

لقد نجح المؤلف في جذبنا إلى «الشوارع الخلفية» وأسرارها وخبائرها، حيث تفرخ الجريمة وتبيض، فأمتعنا بقدر ما أفادنا علمياً، بالكشف عن ذلك الجانب من التاريخ الإجتماعي لمصر المعاصرة.

